



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان  
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة - مصر

الأطر الشرعية والقانونية

# لتوراة الأهل الأجداد

تأليف

د. محمد الهمزة

الإشراف على

مراجعة وتصحيح النسخة

الطبعة الأولى: ١٩٨٥م - ١٩٦٥هـ

٨٠٠ ص

مكتبة جامعة القاهرة  
القاهرة - مصر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الاطر الشرعية والقانونية لثورة الامام الحسين عليه السلام

كاتب:

د.حکمت الرحمة

نشرت فى الطباعه:

موسسه وارث الانبياء للدراسات التخصصيه فى النهضه الحسينيه

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
١١	الاطر الشرعيه والقانونيه لثوره الامام الحسين عليه السلام
١١	اشاره
١١	اشاره
١٧	مقدمه المؤسسه
١٩	كتاب الأطر الشرعيه والقانونيه لثوره الإمام الحسين (عليه السلام)
٢١	مقدمه المؤلف
٢٢	خطه البحث
٢٥	الفصل الأول: بحوث تمهيديه
٢٥	اشاره
٢٧	المبحث الأول: ضروره الإمامه ونظره موجزه في شرعيه إمامه أهل البيت (عليهم السلام) على ضوء القرآن والسنة
٢٧	اشاره
٣٨	الخلاصه:
٣٩	المبحث الثاني: القانون الوضعي وضرورته الاجتماعيه
٤٣	المبحث الثالث: مفهوم الثوره
٤٣	اشاره
٥١	أسباب الثورات وأنواعها
٥٢	مفهوم الثوره وانطباقه على التحرك الحسيني
٥٥	الفصل الثاني: مشروعيه الثوره في ضوء صلح الإمام الحسن (عليه السلام)
٥٥	اشاره
٥٧	المبحث الأول: وفاه النبي (صلّى الله عليه و آله وسلّم ) وتغيير مسار الأُمّه
٥٧	اشاره
٥٧	١_ نبذه عن السقيفه وتداعياتها
٦٤	٢_ عليّ وبنو هاشم وجمع من الصحابه لم يبايعوا

٦٩	٣ _ ما بعد خلافه أبي بكر
٧٣	٤ _ ما بعد عثمان
٨١	المبحث الثاني: قراءه فى شروط الصلح
٨١	اشاره
٨٣	وقفه مع الشرط المتعلق بالخلافه
٨٣	اشاره
٨٤	الصيغه الأولى:
٨٨	الصيغه الثانيه:
٨٨	اشاره
٩١	وقفه مع الدكتور محمد عبد الهادى الشيبانى
٩٦	الصيغه الثالثه:
٩٩	المبحث الثالث: مشروعيه عقد المعاهده بين طرفين شرعى وآخر غير شرعى
٩٩	اشاره
١٠٢	هل تنازل الإمام الحسن (عليه السلام) عن إمامته؟
١٠٥	المبحث الرابع : معاويه وإخلاله بشروط الصلح
١٠٩	المبحث الخامس: الأثر المترتب على مخالفه الهدنه شرعاً وقانوناً
١١٣	خلاصه ونتائج
١١٥	الفصل الثالث: مشروعيه الثوره فى ضوء عدم مشروعيه الحاكم
١١٥	اشاره
١١٧	تمهيد
١١٩	المبحث الأول: صفات الحاكم وشروطه فى الإسلام (نظره مختصره)
١٢٧	المبحث الثاني: يزيد وعدم أهليته للخلافه
١٢٧	اشاره
١٢٨	نسب يزيد وبيئته التى نشأ بها
١٣٦	يزيد فى كلمات الصحابه والتابعين والعلماء والمؤرخين
١٣٦	اشاره

- أ \_ يزيد على لسان الصحابه والتابعين ..... ١٣٦
- ب \_ يزيد على لسان العلماء والمؤرخين ..... ١٤٠
- ج \_ أفعال يزيد بعد توليه الخلافة ..... ١٤٧
- يزيد وروايه القسطنطينيه ..... ١٥١
- المبحث الثالث : ولايه العهد من جهه شرعيه ..... ١٥٩
- المبحث الرابع : بيعه يزيد من جهه شرعيه ..... ١٧١
- اشاره ..... ١٧١
- ١\_ عدم وجود نصّ على شرعيه البيعه ..... ١٧١
- ٢\_ البيعه لم تتحقّق خارجاً ..... ١٧٦
- المبحث الخامس :مشروعيه حكم يزيد فى ضوء القوانين الوضعيه ..... ١٨١
- خلاصه ونتائج ..... ١٨٦
- الفصل الرابع: مشروعيه الثوره فى ضوء وجوب الأمر بالمعروف .. وضمان الحريات فى القانون الوضعى ..... ١٨٧
- اشاره ..... ١٨٧
- المبحث الأول: الثوره الحسينيه وفق وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحفاظ على بيضه الإسلام ..... ١٨٩
- اشاره ..... ١٨٩
- شبهه عدم تحقّق شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجواب عنها ..... ١٩٥
- اشاره ..... ١٩٥
- ١\_ عدم تحقّق شرطيه احتمال التأثير ..... ١٩٥
- ٢\_ عدم تحقّق شرطيه عدم الضرر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ..... ١٩٦
- الجواب على عدم تحقّق شرطيه احتمال التأثير ..... ١٩٧
- الجواب على عدم تحقّق شرطيه الأمن من الضرر ..... ١٩٩
- شبهه تناقض العلم بمقتله وإرساله مسلم بن عقيل إلى الكوفه ..... ٢٠١
- جواب الشبهه: ..... ٢٠٢
- المبحث الثانى: الحرّيه ورفض الظلم والاستعباد وفق القانون الوضعى ..... ٢٠٥
- خلاصه ونتائج ..... ٢١٥
- الفصل الخامس: مشروعيه الثوره وفق بيعه المجتمع الإسلامى للإمام الحسين(عليه السلام) ..... ٢١٧

٢١٧	.....	اشاره
٢١٩	.....	المبحث الأول: مؤهلات الإمام الحسين (عليه السلام) للخلافه
٢١٩	.....	اشاره
٢١٩	.....	النسب الحسيني
٢٢٢	.....	الفضائل الحسينيه
٢٢٤	.....	الحسين وشروط الخلافه عند أهل السنّه
٢٢٩	.....	المبحث الثاني: رسائل أهل الكوفه والبصره وانعقاد البيعه للحسين (عليه السلام)
٢٢٩	.....	اشاره
٢٣٩	.....	احتجاج الإمام الحسين (عليه السلام) برسائل أهل الكوفه
٢٥٠	.....	جواب الشبيهه:
٢٥٢	.....	مشروعيه الثوره قانوناً وفق بيعه أهل الكوفه
٢٥٥	.....	خلاصه ونتائج
٢٥٧	.....	الفصل السادس: دلائل قرآنيه ونبويه على مشروعيه ثوره الإمام الحسين (عليه السلام)
٢٥٧	.....	اشاره
٢٥٩	.....	تمهيد
٢٦١	.....	المبحث الأول: الثوره الحسينيه وفق نظريه النص
٢٦١	.....	اشاره
٢٦٩	.....	نصوص الإمامه وفق فهم المدرسه الأخرى
٢٧٣	.....	المبحث الثاني: النصوص الدالّه على فضائله، ويمكن من خلالها الحكم على ثورته
٢٧٣	.....	اشاره
٢٧٣	.....	أولاً: ما دلّ على أنّ الحسن والحسين (عليهما السلام) سيّدا شباب أهل الجنه
٢٧٦	.....	ثانياً: ما دلّ على أنّ النبي (صلى الله عليه و آله وسلّم) حرب لفرن حارب أهل البيت (عليهم السلام) ، وسلّم لفرن سالمهم
٢٧٧	.....	ثالثاً: ما دلّ على وجوب محبته أهل البيت (عليهم السلام) ومن ضمنهم الحسين (عليه السلام)
٢٨١	.....	رابعاً: ما دلّ على أنّ من مات وليس في عنقه بيعه، مات ميتة جاهليه
٢٨٣	.....	خامساً: ما دلّ على تأثر النبي وبكائه على الحسين وتأكيدّه على مظلوميته (عليه السلام)
٢٨٨	.....	خلاصه ونتائج



٢٨٩	المصادر والمراجع
٢٨٩	اشاره
٢٨٩	(أ)
٢٩١	(ب)
٢٩١	(ت)
٢٩٣	(ج)
٢٩٤	(خ)
٢٩٤	(ر)
٢٩٥	(ز)
٢٩٥	(س)
٢٩٦	(ش)
٢٩٧	(ص)
٢٩٨	(ط)
٢٩٨	(ع)
٢٩٩	(غ)
٢٩٩	(ف)
٣٠٠	(ق)
٣٠٠	(ك)
٣٠٢	(ل)
٣٠٢	(م)
٣٠٦	(ن)
٣٠٧	(هـ)
٣٠٧	(و)
٣٠٧	المجلات والدوريات
٣٠٨	المواقع الإلكترونيه
٣٠٩	المحتويات



## الاطر الشرعيه والقانونيه لثوره الامام الحسين عليه السلام

### اشاره

عنوان الكتاب: الأطر الشرعيه والقانونيه لثوره الإمام الحسين عليه السلام

المؤلف: د. حكمت الرحمه

الإشراف العلمى: اللجنه العلميه فى مؤسسه وارث الأنبياء

بيانات النشر: النجف، العراق: العتبه الحسينيه المقدسه - قسم الشؤون الفكرية والثقافية - مؤسسه وارث الأنبياء للدراسات التخصصيه فى النهضه الحسينيه، ١٤٣٦هـ - ق ٢٠١٥م.

الطبعه : الأولى

سنه الطبع: ١٤٣٦ هـ ٢٠١٥م

عدد النسخ : ١٠٠٠

ص: ١

### اشاره













إن تأسيس المراكز والمؤسسات العلميه من شأنه أن يثرى الواقع العلمى والثقافى فى أوساط المجتمع، وهو من أهم حلقات المعرفة ونشرها بالشكل الصحيح فيما إذا كان مبنياً على أسس واضحه ومنطقيه.

من هنا أخذت الأمانه العامه للعتبه الحسينيه المقدسه على عاتقها إنشاء المؤسسات والمراكز العلميه والثقافيه، وإيماناً منها بأن التخصص عامل مؤثر فى تقييم الواقع ومحاكاته بشكل أدق، عمدت إلى إنشاء مؤسسه وارث الأنبياء للدراسات التخصصيه فى النهضه الحسينيه، وهى مؤسسه علميه متخصصه فى دراسه النهضه الحسينيه من جميع أبعادها التاريخيه والفقيهيه والعقائديه والسياسيه والاجتماعيه والتربويه والتبليغيه، وغيرها من الجوانب العديده المرتبطه بهذه النهضه العظيمه، وكذلك تتكفل بدراسه سائر ما يرتبط بالإمام الحسين (عليه السلام) ومن كان معه فى كربلاء، وانطلاقاً من الإحساس بالمسؤوليه العظيمه الملقاه على عاتق هذه المؤسسه المباركه \_ كونها مختصه بأحد أهم القضايا الدينيه، بل والإنسانيه \_ فقد قامت بالعمل على مجموعه من المشاريع العلميه التخصصيه التى من شأنها أن تعطى نقله نوعيه للتراث والفكر والثقافه الحسينيه، منها:

١: قسم التحقيق، والعمل فيه جار على تحقيق موسوعه حول التراث المكتوب عن الإمام الحسين (عليه السلام) ونهضته المباركه، سواء المقاتل منها أو التاريخ أو السيره أو غيرها، وسواء التى كانت بكتاب مستقل أو ضمن كتاب. وكذا العمل جار فى هذه الوحده على متابعه المخطوطات الحسينيه التى لم تطبع إلى الآن، لجمعها وتحقيقها، ثم طباعتها ونشرها.

٢: قسم التأليف، والعمل فيه جار على تأليف كتب حول الموضوعات الحسينيه المهمه التي لم يتم تناولها بالبحث والتنقيب، أو التي لم تعط حقها من ذلك، كما ويتم استقبال الكتب الحسينيه المؤلفه خارج المؤسسه ومتابعتها علمياً وفنياً من قبل اللجنه العلميه، وبعد إجراء التعديلات والإصلاحات اللازمه يتم طباعتها ونشرها.

٣: مجله الإصلاح الحسيني، وهي مجله فصليه متخصصه في النهضه الحسينيه، تهتم بنشر معالم وآفاق الفكر الحسيني، وتسلط الضوء على تاريخ النهضه المباركه وتراثها، وكذلك إبراز الجوانب الإنسانيه والاجتماعيه والفقهيه والأدبيه في تلك النهضه المباركه.

٤: قسم ردّ الشبهات عن النهضه الحسينيه، ويتم فيه جمع الشبهات المثاره حول الإمام الحسين (عليه السلام) ونهضته المباركه، ثم فرزها وتبويبها، ثم الرد عليها بشكل علمي تحقيقي.

٥: الموسوعه العلميه من كلمات الإمام الحسين (عليه السلام)، وهي موسوعه تجمع كلمات الإمام الحسين (عليه السلام) في مختلف العلوم وفروع المعرفه، ثم تبويبها حسب التخصصات العلميه ووضعها بين يدي ذوي الاختصاص؛ ليستخرجوا نظريات علميه ممازجه بين كلمات الإمام (عليه السلام) والواقع العلمى.

٦: قسم دائره معارف الإمام الحسين (عليه السلام)، وهي موسوعه تشتمل على كل ما يرتبط بالنهضه الحسينيه من أحداث ووقائع ومفاهيم ورؤى وأسماء أعلام وأماكن وكتب وغير ذلك من الأمور، مرتبه حسب حروف الألف باء، كما هو معمول به في دوائر المعارف والموسوعات، وعلى شكل مقالات علميه رصينه تُراعى فيها كل شروط مقاله العلميه، ومكتوبه بلغه عصريه وبأسلوب سلس.

٧: قسم الرسائل الجامعيه، والعمل فيه جار على إحصاء الرسائل الجامعيه التي كُتبت حول النهضه الحسينيه، ومتابعتها من قبل لجنه علميه متخصصه؛ لرفع النواقص العلميه وتهيتها للطباعه والنشر. كما ويتم إعداد موضوعات حسينيه تصلح لكتابه رسائل

وأطاريح جامعيه تكون بمتناول طلاب الدراسات العليا.

٨: قسم الترجمة، والعمل فيه جار على ترجمه التراث الحسيني باللغات الأخرى إلى اللغة العربية.

٩: قسم الرصد، ويتم فيه رصد جميع القضايا الحسينيه المطروحه فى الفضائيات والمواقع الالكترونيه والكتب والمجلات والنشريات وغيرها، مما يعطى رؤيه واضحه حول أهم الأمور المرتبطه بالقضيه الحسينيه بمختلف أبعادها، وهذا بدوره يكون مؤثراً جداً فى رسم السياسات العامه للمؤسسه، ورفد بقيه الأقسام فيها وكذا بقيه المؤسسات والمراكز العلميه بمختلف المعلومات.

١٠: قسم الندوات، ويتم من خلاله إقامة ندوات علميه تخصصيه فى النهضه الحسينيه، يحضرها الباحثون والمحققون وذوو الاختصاص.

١١: قسم المكتبه الحسينيه التخصصيه، حيث قامت المؤسسه بإنشاء مكتبه حسينيه تخصصيه تجمع التراث الحسيني المطبوع.

وهناك مشاريع أخرى سيتم العمل عليها قريباً إن شاء الله تعالى.

### **كتاب الأطر الشرعيه والقانونيه لثوره الإمام الحسين (عليه السلام)**

جاء هذا الكتاب ضمن أحد مشاريع المؤسسه؛ إذ وقع على عاتق قسم التأليف الكتابه فى المواضيع الحسينيه ذات الأهميه البالغه، فوقع الاختيار فى باكوره عمل هذا القسم على عدّه مواضيع، كان من بينها موضوع الأطر الشرعيه والقانونيه لثوره الإمام الحسين (عليه السلام)، وكان الهدف منه تسليط الضوء على الثوره المباركه من وجهه نظر شرعيه دينيه، وهل أنها ثوره معتمده ومرتكزه فى انطلاقتها على أسس شرعيه واضحه وبينه، أم كانت ثوره يعزوها الدليل وتنقصها الحجّه؟

وكذلك تسليط الضوء على هذه الثوره من وجهه نظر قانونيه وضعيه، وأنه وفقاً

للقانون الوضعى هل تعتبر هذه الثورة مشروعاً أم تعتبر تمرّداً مخالفاً للقانون؟

وقد استطاع الدكتور الشيخ حكمت الرحمة \_ مؤلف الكتاب \_ أن يعطى صورته واضحة مدلّله عن هذا الموضوع المهم والحيوى من خلال سبر الأدلة الشرعية والقوانين الوضعيه، وتحليل الواقع وظروفها وشروطها تحليلاً دقيقاً، فنأمل أن يكون هذا الكتاب محطّ أنظار أهل التحقيق والتدقيق على المستويين الحوزوى والأكاديمى كون المؤلف قد جمع فى دراسته هذه بين هذين المستويين.

وفى الختام نتمنى للمؤلف ولجميع الأخوه فى وحده التأليف دوام الموفقيه والسداد لخدمه القضيه الحسينيه.

نسأل الله تعالى أن يبارك لنا فى أعمالنا إنه سميع مجيب.

اللجنة العلميه فى مؤسسه وارث الأنبياء

للدراستات التخصصيه فى النهضه الحسينيه

ص: ١٠

الحمد لله الذى لا إله إلا هو الحى القيوم، والصلاه والسلام على رسوله المصطفى، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

منذ تلك اللحظه التى انطلقت فيها صرخه الإمام الحسين (عليه السلام) فى كربلاء، والأُمَّه بطبقاتها المختلفه، بصغارها وكبارها، برجالها ونسائها، تنهل من هذه الثوره، وتتأمل فى فصولها، وتعيش حوادثها، وتستقرئ تلك الوقفات، فتعيش العبره تاره، وتستلهم العبره تاره أُخرى، فعاشوراء أضحت مدرسه تمدّ الدنيا بأنواع العطاء، فهى تُجسّد كلّ المبادئ والقيم، وتدعو الإنسان ليعيش إنساناً حرّاً كريماً كما خلقه الله سبحانه، فهى ثوره ضدّ التسلّط وضدّ العبوديه، وضدّ كلّ أنواع التجبّر، ثوره رخصت فيها الدماء فى قبال تحطيم قيود الذلّ والأسر التى كبلت أيادى الناس، ثوره جعلت من الإصلاح شعاراً صريحاً وواضحاً لانطلاقتها، فتفانى فيها الكبير والصغير، والطفل والمرأه؛ لتقدّم لكلّ الفئات، لكلّ الأجيال، لكلّ الطبقات، تعلّم الأُمَّه معنى التفانى فى سبيل الدين والعقيده، معنى الوقوف بين يدي الله فى لحظات تنهاوى فيها سهام الأعداء يميناً شمالاً، إنّها ثوره إحياء لدين أُريد له أن يُقبر، ولعقائد أُريد لها أن تُبدّل ولأحكام طُمست أو ما زالت تُطمس...

ومع هذا الوضوح فى شعار الثوره، ومع وضوح الانحراف فى واقع تلك الأُمَّه، ومع معرفه الجميع بقائد الثوره وربّان سفينتها، مع وضوح هذه الأمور الثلاثه، فإنّ هناك أقلاماً قديماً وحاضراً، ولربّما مستقبلاً تحاول النيل من هذه الثوره المباركه، بحجج ومسوّغات مختلفه، وفق رؤى وأفكار بحاجه إلى مناقشه وبيان من الأساس، وطبعى فإنّ الإصرار على بثّ هذه الشبه وكثره ترديدها، خصوصاً ونحن فى عالم الإنترنت والقنوات الفضائيه قد تثير الشكوك عند هذا وذاك، مع ملاحظه أنّ رواد الإنترنت ومشاهدى

الفضائيات يحملون مستويات ثقافيه مختلفه.

لذا حاولنا فى هذا الكتاب أن نسلط الضوء على مشـروعـيه الثوره من المنطلقين الشرعى والقانونى، بمعنى أن نستقرئ أحداث تلك الفتره، ونرى ما يقتضيه الموقف من وجهه شرعيه، وكذلك نحاول الإشاره إلى الموقف وفق رؤى القانون الوضعى المعمول به فى هذه الأزمنه، مقتصـرين فى ذلك على القوانين المتسالمة، المعمول والملتزم بها عند الكثير من الدول؛ لئلا نرى ما تملكه هذه الثوره من رصيـد شرعى، وإطار قانونى تتقوّم بهما مشروعيتها.

## خطه البحث

وقد جاء البحث فى ستّه فصول، تناول الأول عدّه من المباحث التمهيديه:

دار الأول منها حول ضروره الإمامه، مع نظره موجزه فى شرعيه إمامه أهل البيت (عليهم السلام) على ضوء القرآن والسنة.

وتناول الثانى تعريف القانون الوضعى، وبيان أهميته فى تنظيم حياه الفرد والمجتمع.

وتركّز الثالث حول بيان مفهوم الثوره ومعالمها.

وأما الفصل الثانى، فقد حمل عنوان: مشروعيه الثوره فى ضوء صلح الإمام الحسن (عليه السلام)، وفيه عدّه مباحث:

المبحث الأول: وفاه النبي (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وتغيير مسار الأُمّه.

المبحث الثانى: قراءه فى شروط الصلح.

المبحث الثالث: مشـروعـيه عقد المعاهده بين طرفين، شرعى وآخر غير شرعى.

المبحث الرابع: معاويه وإخلاله بشروط الصلح.

المبحث الخامس: الأثر المترتب على مخالفه الهدنه شرعاً وقانوناً.

وحمل الفصل الثالث عنوان: مشـروعـيه الثوره فى ضوء عدم مشـروعـيه الحاكم، وقد

تناول أربعه مباحث أساسيه:

المبحث الأول: صفات الحاكم وشروطه فى الإسلام (نظره مختصره).

المبحث الثانى: يزيد وعدم أهليته للخلافه.

المبحث الثالث: ولايه العهد من جهه شرعيه.

المبحث الرابع: بيعه يزيد من جهه شرعيه.

المبحث الخامس: مشروعيه حكم يزيد فى ضوء القوانين الوضعيه.

وأما الفصل الرابع، فقد جاء بعنوان: مشـروعيه الثورة فى ضوء وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الشـرعى، وضمان الحريات فى القانون الوضعى، وقد تناول مبحثين:

المبحث الأول: الثورة الحسينيه وفق وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، والحفاظ على بيضه الإسلام.

المبحث الثانى: الحرّيه ورفض الظلم والاستعباد وفق القانون الوضعى.

وأما الفصل الخامس فهو: مشروعيه الثورة وفق بيعه المجتمع الإسلامى للإمام الحسين (عليه السّلام)، وقد تضمّن مبحثين:

المبحث الأول: مؤهلات الإمام الحسين (عليه السّلام) للخلافه.

المبحث الثانى: رسائل أهل الكوفه والبصره، وانعقاد البيعه للحسين (عليه السّلام).

وحمل الفصل السادس عنوان: دلائل قرآنيه ونبويه على مشـروعيه ثوره الإمام الحسين (عليه السّلام)، تناولنا فيه بعض الأدلّه التى يُستفاد منها مشـروعيه الثورة وحقّانيتها، بغضّ النظر عن معرفتنا بطروفها وأجوائها، وتضمّن هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: الثورة الحسينيه وفق نظريه النصّ.

المبحث الثانى: النصوص الدالّه على فضائله التى يمكن من خلالها الحكم على

هذا، ونأمل أن نكون في عملنا هذا قد أوضحنا جانباً من الحقيقه، ورفدنا المكتبه الحسينيه بتناج يخدم الثوره ويصبّ في أهدافها، فإنّ تمّ ما أردنا فلله الحمد والمّنه على توفيقه، وإنّ كانت الأخرى فهو من القصور الذي لا يسلم منه غير المعصوم، وأملنا كبير بطلاب العلم أن يتحفونا بكلّ ما من شأنه أن يوصل العمل إلى مبتغاه في لاحق الأيام، إنّ كتب الله لنا الحياه والدوام.

وأخيراً نحمد الله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، ونصلّي ونسلّم على الحبيب المصطفى محمّد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

حكمت الرحمه

٢٠١٤/٩/٢م

ص: ١٤







لعلّ من نافله القول أنّ تتكلّم عن ضروره وجود الإمام في كلّ مجتمع من مجتمعات البشريه، مع غصّ النظر \_ ابتداءً \_ عن المميزات والشؤون التي لا بدّ أنّ تتوفّر عند ذلك الإمام، بحسب ظرف ونوع ذلك المجتمع.

فالناظر لأيّ مجتمع كان، يرى من الضروره بمكان حاجته إلى قائد وحاكم تكون له المرجعيه في إداره شؤون الدوله وتنظيم علاقاتها، ويكون هو الموجّه والمربّي، وإليه ترجع الكلمه عند الخلاف والاختلاف، ولولا وجود الحكّام والقوانين لتحوّلت المجتمعات كافّه إلى غابه يفترس فيها القويّ الضعيف، وتضيع فيها الحقوق، ويضطرب أمر الناس، ويلزم الهرج والمرج.

والمجتمع الإسلامي ليس ببدعاً من المجتمعات البشريه، بل زادته ميزه أنّه مجتمع يحمل رساله ربّانيه، تعدّد خاتمه الرسالات، فأضفت على قوانينه صبغه وحيانيه، مُستمدّه من القرآن والسنة النبويّه، وكان النبيّ محمّد (صلّى الله عليه وآله وسلّم) هو القائد السياسي، وهو القائد الروحي لذلك المجتمع، فحمل رساله السماء، وتكفّل ببيانها وتبليغها، وتحمل كافّه أنواع الأذى في

سبيل ربط الإنسان برَبِّه، وهدايته إلى دينه، وتربيته وفق أطر ومقررات السماء، فأدّى ما أوكل إليه، فقاد الأُمَّه على كافه المستويات والصِّعد، وكانت إليه المرجعيه فى جميع جوانب الحياه، فبالإضافه لقيادته السياسيه للأُمَّه كان مَبِيناً لأحكام الشريعة، وموضّحاً لعقائدها، ومفسراً للقرآن، ومرَبِّياً وهادياً للأُمَّه، ومنتصفاً للمظلوم من الظالم، ومُقيماً للحدود والتعزيرات، وما إلى ذلك من أمور تتعلّق بقياده المجتمع، على المستويين السياسى والروحى.

وحيث إنّ هذه الرساله هى الخاتمه؛ فلا بدّ من وجود خليفه للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، له القدره على إكمال وظائفه، من سياسه الأُمَّه، وتدبير شؤونها، وبيان الأحكام، وتفسير القرآن، وإيضاح العقائد، وهدايه الأُمَّه لما فيه الخير والصلاح، وغير ذلك، خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ الفتره التى قضاها النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) \_ مع ما بها من ملابسات وحروب \_ لم تُبَحّ له أن يبيّن جميع ما وصله من السماء، بالأخصّ عند ملاحظه أنّ الكثير من الأحكام لم تكن محلّ ابتلاء، ولم يتحقّق موضوعها خارجاً حتّى يبلغه النبيّ للناس، كما أنّه لم يفسّر القرآن بشكلٍ كامل؛ لكونه باللغه التى نزل بها على قومه، فكانوا يفهمون القرآن باعتبارهم فصحاء العرب، سوى ما كان فيه من متشابه أو مجمل، أو تبيين ناسخ، أو تفصيل مطلق، وغير ذلك ممّا كانوا يرجعون فيه إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) ويبيّنه لهم؛ ولذا فمن الضروره لأجل بيان جميع الأحكام الواقعيه إلى المجتمع الإسلامى، وبيان المراد من آى الذكر الحكيم، والحفاظ على الشريعة الإسلاميه، وإقامه حدودها فى الأرض، كان لا بدّ من شخص أمين، يكون محلاً لحفظ علم النبيّ وما تلقاه من الوحي، ويقوم بوظائفه، ويكمل مسيرته؛ لذا فإنّ الشيعة الإماميه تعتقد بأنّ منصب الإمامه هو إكمال لمنصب النبوه، وكما أنّ النبوه تنصيب من الله سبحانه وتعالى، ولا دخل للبشر فى تعيينها، فكذلك الإمامه فهى تنصيب من الله، وبيان من الرسول لذلك.

من هنا؛ اختلفت نظريه الإماميه فى طريقه تعيين الإمام والخليفه، واختلفت عن غيرهم فى شؤون ووظائف الإمام، فهى لا ترى أن الإمام حاكماً سياسياً فقط، حتى يُوكل أمره إلى الناس، بل ترى \_ كما أشرنا \_ إلى قيامه بوظائف النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ لذا فهى تعتقد بوجوب أن يكون الإمام منصوباً من السماء؛ ليتسنى له القيام بوظائفه بصورة صحيحة وكامله، فذهبت \_ طبقاً لذلك \_ إلى نظريه النص (أى أن الإمام لا بد أن يكون منصوباً عليه فى القرآن والسنة)، وأوضحت أن الواقع الخارجى \_ من خلال استقراء النصوص الدينيه \_ قد دل على ذلك أيضاً، فهى ترى أن هناك نصوصاً عديده دلت على تعيين الإمام، وتعتقد طبقاً للنصوص بأن الأئمه إثناعشر، أولهم الإمام على بن أبى طالب (عليه السلام)، وآخرهم الإمام المهدي المنتظر (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

وقد وردت هذه النصوص على عدّه أنحاء، تكفل بعضها بيان أن الخليفه بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) هو الإمام على (عليه السلام)، وتكفل الآخر بأن الأئمه من عتره النبى (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتكفل نحو ثالث بيان أن عدد الأئمه اثنا عشر، وهم من قريش حصراً. نشير فيما يلى مجملاً إلى بعض هذه النصوص:

١- آيه الولاية: وهى قوله تعالى: «إِنَّمَا وَثِقْتُكُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ» (١).

والاستدلال بهذه الآيه يتوقف على أمرين:

الأول: إن المراد من الذين آمنوا فى الآيه هو على بن أبى طالب (عليه السلام).

والثانى: إن المراد بالولاية هى الأولويه فى التصرف، الثابته للنبى (صلى الله عليه وآله وسلم) بقوله تعالى:

«النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» (٢).

ص: ١٩

١- المائدة: آيه ٥٥.

٢- الأحزاب: آيه ٦.

أمّا الأوّل: فهو ممّا استفاضت به الروايات، وبه قال بعض الصحابه والتابعين، وعلماء التفسير والحديث، فقد ذهب ابن عباس، والسدى، وعنه بن حكيم، وثابت بن عبد الله إلى أنّ الآية نزلت في عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)؛ إذ مرّ به سائل وهو راكع في المسجد وأعطاه خاتمه (١)، وبه قال مقاتل ومجاهد (٢)، وقال الآلوسى: «وغالب الأخباريين على أنّها نزلت في عليّ (كترم الله تعالى وجهه)» (٣). وقال في موضع آخر: «والآية عند معظم المحدّثين نزلت في عليّ (كترم الله تعالى وجهه)» (٤).

وقد ذكر السيوطى عدّه من الروايات تدلّ على ما ذكرنا، وأنّ الآية نازله في عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)، تنتهى إلى عمّار وعلى وابن عبّاس بطريقين، ومجاهد وسلمه بن كهيل، ثمّ قال: «فهذه شواهد يقوى بعضها بعضاً» (٥).

على أنّ هناك روايات أخرى تنتهى إلى عددٍ آخر من الصحابه، منهم: جابر بن عبد الله الأنصارى (٦)، وأبو ذر الغفارى (٧)، وأنس بن مالك (٨)، وعبد الله بن سلام (٩)، كما ورد عن الصحابى حسان بن ثابت، عدّه أبيات شعرية في هذه المناسبه، قال:

ص: ٢٠

١- أنظر: الثعلبى، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبى): ج ٤، ص ٨٠.

٢- أنظر: ابن الجوزى، عبد الرحمن بن على، زاد المسير فى علم التفسير: ج ٢، ص ٢٩٢.

٣- الآلوسى، محمود بن عبد الله، روح المعانى: ج ٦، ص ١٦٧.

٤- المصدر نفسه: ج ٦، ص ١٨٦.

٥- السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر، لباب النقول: ص ٨١.

٦- أنظر: الحاكم الحسكانى، عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل: ج ١، ص ٢٢٥.

٧- أنظر: الثعلبى، أحمد بن محمد، الكشف والبيان عن تفسير القرآن (تفسير الثعلبى): ج ٤، ص ٨٠.

٨- أنظر: الحاكم الحسكانى، عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل: ج ١، ص ٢١٥.

٩- أنظر: ابن الأثير، المبارك بن محمد، جامع الأصول فى أحاديث الرسول: ج ٨، ص ٦٦٤. الطبرى، أحمد بن عبد الله، الرياض

النضـره فى مناقب العشـره: ج ٣، ص ٢٠٨، وقال: أخرجه الواحدى، وأبو الفرج، والفضائلى.

أبا حسنٍ تفديكٍ نفـسى ومهجتي

وكلّ بطيءٍ فى الهدى ومسارع

أيذهب مدحى والمحبر ضائعاً

وما المدح فى جنب الإله بضائع

وأنت الذى أعطيت إذ كنت راکعاً

زكاهً فدتك النفس يا خير راکع

فأنزل فىك الله خير ولايه

فبيّنّها فى نيرات الشـرائع (١)

وهناك روايات غير ما أشرنا إليها تنتهى إلى عددٍ آخر من التابعين، منهم: محمد بن الحنفية، وعطاء بن السائب، وعبد الملك بن جريح (٢)، وغيرهم.

هذا، وقد وقع جدل وكلام حول صحّحه هذه الروايات، فقال بعض أهل السنّه: إنّ هذه الروايات غير صحيحه، بل أكثرها شديد الضعف لا يمكن أن تتعاضد فيما بينها، فلا يثبت نزول الآية فى على (عليه السلام).

ونحن فى هذا الاختصار لا يمكن أن ندرس جميع هذه الروايات، ولكن نشير مجملاً إلى أمرين:

أولاً: إنّ التحقيق يقتضى صحّحه بعض هذه الروايات، ولا نسلم بضعف جميعها، فضلاً عن شدّه ضعفها، وقد تمّ دراسته بعض أسانيد هذه الروايات فى كتاب: (نقد كتاب أصول مذهب الشيعة) فليراجع (٣).

ثانياً: إنّ كون الروايات الشديده الضعف لا تتعاضد مع بعضها مطلقاً، هى مسأله غير مسلّمه عند أهل السنّه، فقد ذهب ابن حجر، وكذا السيوطى إلى خلاف ذلك، قال السيوطى: «وأما الضعيف لفسق الراوى أو كذبه، فلا يؤثّر فيه موافقه غيره له، إذا كان الآخر

ص: ٢١

١- الحاكم الحسكافى، عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل: ج ١، ص ٢٣٦. وأنظر: الخوارزمى، محمد بن أحمد، المناقب: ص ٢٦٥.

٢- أنظر: الحاكم الحسكافى، عبيد الله بن أحمد، شواهد التنزيل: ج ١، ص ٢١٦ - ٢١٩.

٣- أنظر: القزوينى، محمد، نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١، ص ٤٤٠ - ٤٥٣.

مثله؛ لقوّه الضعف وتقاعد هذا الجابر، نعم، يرتقى بمجموع طرقه عن كونه منكراً، أو لا أصل له، صرح به شيخ الإسلام، قال: بل ربّما كثرت الطرق حتّى أوصلته إلى درجه المستور السيء الحفظ، بحيث إذا وُجد له طريقٌ آخر فيه ضعف قريب محتمل؛ ارتقى بمجموع ذلك إلى درجه الحسن<sup>(١)</sup>.

وتبعهم على ذلك القاسمى فى قواعد<sup>(٢)</sup>، وإليه مال السخاوى<sup>(٣)</sup>.

وإذا ما عرفنا أنّ طريق سلمه بن كهيل، هو طريقٌ صحيح، وإنّ تمام علّته هو الوقف على التابعى، وبضميمه أنّ الموقوف على التابعى إذا كان فى أمرٍ غيبى غير قابل للإجتهد ولا يُقال بالرأى؛ فهو بحكم المرفوع إلى النبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، لكنّه مرفوعٌ مُرسَل، فيكون الضعف فى هذا الحديث ضعفاً خفيفاً للإرسال، بالطبع مع التنزّل عن القول بحجّيته المُرسَل، وهو مذهب طائفه كبيره.

والضعف الخفيف يزول بحجّيته من وجهٍ آخر، فهذا الطريق بإضافته إلى سائر الطرق الأخرى \_ على فرض التسليم بشدّه ضعفها \_ يرفع المجموع إلى الحسن لغيره، وهو حجّه عند جماهير العلماء.

أمّا الثانى: فإنّ الآيه الكريمة تدلّ على أنّ المراد من الولاية هى الأولويّه فى التصرف، ولا يمكن أن يراد منها النصره؛ ذلك أنّها تحصر الولاية بموجب أداه الحصر (إنّما) فى ثلاثه، الله ورسوله والذين آمنوا، فولايه الرسول وكذلك الذين آمنوا متفرعه وتابعه لولاية الله، وولايته وولاية عامّه، ولا يمكن تقييدها وحصرها بالنصره، فكذلك ولاية الرسول، وولاية الذين آمنوا.

ص: ٢٢

١- السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر، تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى: ج ١، ص ١٩٤.

٢- أنظر: القاسمى، محمد، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: ص ١٠٩.

٣- أنظر: السخاوى، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح ألفيه الحديث: ج ١، ص ٧٣.



وأيضاً، فإنَّ حصر الولايه بالله ورسوله والذين آمنوا بالشروط المذكوره، والتي منها إعطاء الزكاه وهم فى حال الركوع، لا يمكن تفسيرها بالنص؛ لأنَّ النصه غير مختصه بأحد، بل شامله لجميع المؤمنين، وهو ما يدلُّ عليه قوله تعالى:

«وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ» (١)، أى: بعضهم ناصرٌ لبعض، فلا بدُّ أن يكون المراد من الولي هو من له أولويه فى التصرف فى شؤون الأُمه، وهو ما تقوله الشيعة من أنَّ الآيه تُثبت إمامه على (عليه السلام)، وإلَّا يكون القيد فى الآيه لغواً لا معنى له، واللغوا لا يصدر من الحكيم سبحانه وتعالى.

هذا وهناك شبهات أُثيرت حول هذه الآيه ودلالاتها على المطلوب، وقد تكفّلت الكثير من الكتب بمناقشتها، والجواب عنها، فليراجع (٢).

٢- حديث الغدير المعروف: وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْتِي مَوْلَاهُ».

وهو حديثٌ صحيح، ومتمنه الذى ذكرناه متواتر. رواه الجَمَّ الغفير، عن الجَمَّ الغفير، وأخرجه كبار العلماء والحفّاظ فى مصنّفاتهم، ونحن نقتصر هنا على ذكر طريق واحد؛ توجيهاً للاختصار، فعن أبى الطفيل، قال: «جمع على (رضى الله تعالى عنه) الناس فى الرحبه، ثم قال لهم: أنشد الله كلَّ امرئٍ مسلمٍ سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يقول يوم غدیر خم ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس - وفى روايه: فقام ناسٌ كثيرٌ - فشهدوا حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قالوا: نعم يا رسول الله. قال: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ. قال: [يعنى الصحابي أبى الطفيل]، فخرجت وكأنَّ فى نفسى شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً (رضى الله عنه) يقول: كذا وكذا، قال: فما تُنكر، قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له».

ص: ٢٣

١- التوبه: آيه ٧٤.

٢- أنظر مثلاً: القزويني، محمد، نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١، ص ٤٢٧ - ٥١٩.

أخرجه أحمد والنسائي وابن حبان(١)، قال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقه»(٢)، وقال الألباني: «وإسناده صحيح على شرط البخاري»(٣).

والحديث رُوي بطرقٍ عديدة جداً، عن عددٍ كبير من الصحابه؛ لذا قال الذهبي معلقاً على أحد الطرق: «هذا حديثٌ حسن عالٍ جداً، ومرتبه فماتر»(٤).

وقال عند ترجمته للطبري: «قلت: جمع طرق حديث غدير خمّ في أربعة أجزاء، رأيت شرطه، فبهرنى سعه رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»(٥).

وقال ابن حجر: «وأما حديث: (مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ)، فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقده في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان»(٦).

وقال الألباني: «وجمله القول: إنّ حديث الترجمة [مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ] حديثٌ صحيح بشرطيه، بل الأول منه متواتر عنه (صلى الله عليه وسلم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيدھ وطرقه، وما ذكرت منها كفايه»(٧).

هذا من حيث السند، وأما من حيث الدلالة، فالشواهد والقرائن تؤكد بما لا يقبل الشك أنّ المراد من الولايه من الحديث هو الأولويه في التصرف في شؤون الأمة، وليست من المحبّه أو النصـره في شيء، ومن جمله تلك القرائن أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أشهد الناس على

ص: ٢٤

١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ٣٧٠. النسائي، أحمد بن شعيب، تهذيب خصائص الإمام علي: ص ٨١ \_ ٨٢. ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان: ج ١٥، ص ٣٧٦.

٢- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٠٤.

٣- الألباني، محمد بن نوح، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤، ص ٣٣١، ح ١٧٥٠.

٤- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج ٨، ص ٣٣٥.

٥- المصدر نفسه: ج ١٤، ص ٢٧٧.

٦- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري: ج ٧، ص ٦١.

٧- الألباني، محمد بن نوح، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤، ص ٣٤٣.

ولاديته عليهم بقوله: أتعلمون أنى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ ثم فرّع على هذه الولاية الثابتة له (صلى الله عليه وآله وسلم)، والتي هي الأولوية في التصرف، كما جاء القرآن: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ» (١)، فرّع عليها ولاية الإمام على (عليه السلام)، فلا بد أن يكون المراد واحد، وأن نفس ولاية النبي قد انتقلت لعلی (عليه السلام)، كما أن استشهاد الإمام على (عليه السلام) بالحديث، وأخذه إقرار الناس بأن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قال الحديث فيه، يحمل نفس المعنى السابق، بل خروج أبي الطفيل وفي نفسه شيء لا يتماشى مع إرادته النصره الثابتة لكل المؤمنين، بل يتماشى مع كونها ولاية عامّة على المؤمنين، كما أن ورود حديث الغدير في بعض طرقه مع حديث الثقلين الآتي ذكره، والدال على وجوب التمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، يحمل نفس تلك الدلالات، وغير ذلك من القرائن العديدة، التي لا يمكن معها حمل الولاية على مجرد النصره أو المحبته.

٣- حديث الثقلين: وهو أحد النصوص الصحيحة الدالة على مرجعية أهل البيت (عليهم السلام) ووجوب الرجوع إليهم، فقد أخرج مسلم في صحيحه، عن زيد بن أرقم، قال: «أما بعد، ألا أيها الناس، فإنما أنا بشرٌ يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وأنا تاركٌ فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» (٢).

وأخرجه إسحاق بن راهويه، كما ذكره ابن حجر والبوصيري، بسنده إلى علي بن أبي طالب (عليه السلام): «إن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حضّر الشجرة بخم، ثم خرج آخذاً بيده على، فقال: أستم تشهدون أن الله ربكم؟ قالوا: بلى. قال: أستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم، وأن الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى. قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله سببه بيده وسببه بأيديكم، وأهل بيتي».

ص: ٢٥

١- الأحزاب: آية ٦.

٢- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٧، ص ١٢٣.

قال البوصيرى بعد ذكره للحديث: «رواه إسحاق بسندٍ صحيح...»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حجر: «هذا إسنادٌ صحيح»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج النسائي بسنده إلى زيد بن أرقم أيضاً، قال: «لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن حجّه الوداع ونزل غدیر خم، أمرّ بدوحات فقممن، ثم قال: كأني قد دُعيتُ فأجبت، إنّي قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتى أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما فإنّهما لن يتفرّقا حتى يردا علىّ الحوض. ثم قال: إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد عليّ، فقال: مَنْ كنت وليه، فهذا وليه، اللهم والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ قال ما كان في الدوحات رجل إلّا رآه بعينه وسمع بأذنه»<sup>(٣)</sup>.

وأورده ابن كثير، وتعقبه قائلًا: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديثٌ صحيح»<sup>(٤)</sup>.

والحديث له طرق عديدة جداً، وصحّحه عدّه من العلماء، بل لا- يبعد القول بتواتره، قال أبو منذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «فحديث العتره، بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً، وعن سبعة من صحابه سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورضى عنهم، وصحّته التي لا مجال للشكّ فيها، يمكننا أن نقول: إنّه بلغ حدّ التواتر»<sup>(٥)</sup>.

وأما دلّالته، فهو صريح في وجوب الأخذ من أهل البيت (عليهم السّلام) واقتفاء أثرهم، وأنّ الاستقامه على جادّه الشريعه وعدم الضلال موقوفٌ على التمسّك بهم، قال الملّا على القارى: «والمراد بالأخذ بهم التمسّك بمحبّتهم، ومحافظه حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد

ص: ٢٦

١- البوصيرى، أحمد بن أبى بكر، إتحاف الخيره المهرة: ج ٧، ص ٢١٠.

٢- ابن حجر، أحمد بن على، المطالب العالیه: ج ١٦، ص ١٤٢.

٣- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى: ج ٥، ص ٤٥ - ٤٦.

٤- ابن كثير، إسماعيل، البدايه والنهايه: ج ٥، ص ٢٢٨ - ٢٢٩.

٥- المصري الشافعي، سامي بن أنور، الزهره العطره في حديث العتره: ص ٦٩ - ٧٠.

ومن خلال دلالة على وجوب التمسك بهم مطلقاً، وأن عدم الضلال منوطٌ بذلك؛ يتضح أنّ الحديث يدلّ على عصمتهم، وعدم مفارقتهم للشريعة في كلّ أفعالهم وأقوالهم، خصوصاً أنّه قرّنه بالقرآن، وإنّهما لن يفترقا حتى يردا على النبيّ الحوض في يوم القيامة، والقرآن معصوم من الخطأ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فكذلك أهل البيت (عليهم السّلام)، وإلّا وقع الافتراق.

٤\_ حديث الاثني عشر خليفه: وهذا الحديث ممّا اتفق الفريقان على صحّته، وهو يدل على أنّ عدد خلفاء النبيّ اثنا عشر خليفه فقط، فقد أخرج مسلم، بسنده عن حصين، عن جابر بن سمره، قال: «دخلت مع أبي على النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) فسمعتة يقول: إنّ هذا الأمر لا ينقضى حتّى يمضى فيهم اثنا عشر خليفه. قال: ثمّ تكلم بكلامٍ خفى علىّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلّهم من قريش»(٢).

وأخرج بسنده إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص، قال: «كُتبت إلى جابر بن سمره مع غلامى نافع: أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم). قال: فكتب إليّ سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يوم الجمعة عشيه رجم الأسلمي يقول: لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفه كلّهم من قريش»(٣).

وأخرج البخارى بسنده إلى جابر بن سمره، قال: «سمعت النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) يقول: يكون اثنا عشر أميراً. فقال كلمه لم أسمعها، فقال أبي: إنّ قال: كلّهم من قريش»(٤).

وأخرج أحمد بسنده إلى مسروق، قال: «كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود، وهو يُقرئنا

١- القارى، على بن سلطان محمد، مرقاه المفاتيح: ج ٩، ص ٣٩٧٤.

٢- النيسابورى، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٦، ص ٣.

٣- المصدر نفسه: ج ٦، ص ٤.

٤- البخارى، محمّد بن إسماعيل، صحيح البخارى: ج ٨، ص ١٢٧.

القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كم تملك هذه الأمة من خليفه؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألتني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك. ثم قال: نعم، ولقد سألتنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: اثنا عشر، كعدّه نعباء بنى إسرائيل»(١).

والحديث بلفظ مسروق حسن سنده ابن حجر(٢)،

والبوصيرى(٣)، وغيرهم.

وقال أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»(٤).

فالحديث صحيح بلا- كلام، خصوصاً بعد اتفاق الشيخين على روايته، ودلالته على أنّ خلفاء النبي اثنا عشر خليفه جليه ظاهره للعيان، وهذا العدد كما هو واضح ينطبق على ما تذهب إليه الشيعة الإماميه الاثنا عشرية، من وجود الاثني عشر إماماً من أهل البيت(عليهم السلام)، أولهم على(عليه السلام)، وآخرهم المهدي(عجل الله تعالى فرجه الشريف).

أمّا أهل السنّه، فبقوا في حيره من أمر هذا الحديث، ولم يجدوا له مخرجاً؛ لأنّهم إنّ قالوا هم الخلفاء الأربعة نقص عددهم، وإن أدخلوا فيهم الخلفاء الأمويين، أو العباسيين زاد عددهم؛ لذا راحوا ينتقون انتقاء حسب أهوائهم، وكأنّ الرسول الأكرم(صلى الله عليه وآله وسلم) ترك هذا الأمر المهم الخطير في مهبط الريح.

#### الخلاصه:

وخلاصه ما تنتهى إليه من هذا المبحث أنّ خلفاء النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) اثنا عشر خليفه بحسب حديث الاثني عشر، وأنّهم من أهل البيت(عليهم السلام) بحسب حديث الثقلين، وأنّ أولهم على بن أبى طالب(عليه السلام) بحسب حديث الغدير وآيه الولاية... وما ذكرناه كان نماذج من النصوص الدالّة على إمامه أهل البيت(عليهم السلام) ليس إلّا، وليطلب التفصيل من الكتب المعده لذلك.

ص: ٢٨

١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٩٨-٤٠٦.

٢- ابن حجر، أحمد بن على، فتح البارى: ج ١٣، ص ١٨٣.

٣- البوصيرى، أحمد بن أبى بكر، إتحاف الخيره المهرة بزوائد المسانيد العشره: ج ٧، ص ٨٣.

٤- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ٢٨، و ص ٦٢.

## المبحث الثاني: القانون الوضعي وضرورته الاجتماعيه

انتهينا في المبحث الأول إلى ضروره وجود حاكم على الأُمّة، وعرفنا أنّ السلطه التشريعيه والتنفيديه في الأُمّة الإسلاميه كانت بيد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يترك أمر هذه الأُمّة سُدًى، بل ترك خلفه اثنا عشر خليفة، أى أنّ القانون الذى كان يسود الأُمّة، والذى يُفترض أن يقود الأُمّة على طول تاريخها هو القانون الإسلامى.

إلا أنه من المؤسف أنّ المسلمين فى غالب المناطق الإسلاميه، وفى أغلب فتراتهم الزمنيه، لم يتمسكوا بدينهم، ولم يُحكّموه فيما يجرى بينهم؛ كما أنّ من الطبيعى أنّ غير المؤمنين بالإسلام لا يحتكمون إليه من باب أولى، كما أنّهم تخلّوا عن شرائعهم السماويه التى يؤمنون بها؛ لذا كان لا بدّ من مرجعيه يعودون إليها فى حل مشاكلهم، وتدبير أمورهم، فقاموا بوضع ما أسموه بالقانون الوضعى، وهو يختلف من دوله إلى أخرى بحسب ما تقتضيه ظروف تلك الدوله، وإن كانت الكثير من الفقرات متشابهه فى الكثير من الدول.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أنّ أىّ مجتمع بشرى بحاجه إلى قائد وحاكم يدبّر أمورهم، ونفس الكلام يشير إليه أهل القانون هنا، فالإنسان بحسب طبيعته المدنيه لا يمكن أن يعيش بعيداً عن أفراد جنسه، فإنّ العيش بصوره منفرده هى خرافه لا يستطيع العقل تصديقها والإيمان بها، كما أنّ الناس يختلفون فى السلوكيات والقابليات والطموحات،

فالإنسانيه مثلاً، وحبّ الاستئثار، وغيرها من الرؤى والتوجّهات المختلفه تصل في كثير من الأحيان إلى التقاطع في المصالح، وحصول النزاعات الكثيره والمختلفه، والتي تؤدّي إلى اضطراب المجتمع وحصول الفوضى فيه؛ لذا كان لا بدّ من وجود قواعد قانونيه ملزمه، تقوم بتنظيم المصالح، ومنع قيام النزاعات أو تسويتها في حال نشوبها، كما أنّ من الضروره أن يعرف الإنسان الحدود التي يقف عندها، وإزاء ذلك لا بدّ من وجود جزاء يمكن من خلاله تطبيق تلك النظم والضوابط؛ ولذا فإنّ القانون يُعدّ ظاهره اجتماعيه لا بدّ منها، بمعنى أنّه إذا لم يوجد مجتمع فليس للقانون من وجود، وليس له معنى ولا فائده(1).

فالقانون ضروري لتنظيم حياه المجتمعات والشعوب، وتنظيم العلاقات بين أفرادها، وبينهم وبين السلطه الحاكمه.

وكلمه القانون مأخوذه من اليونانيه من كلمه (kanun): وهي تعنى المسطره، أو العصا المستقيمه.

وفي اللغه: هو مقياس كلّ شيء وطريقه(2).

وأما اصطلاحاً، فهو: «مجموعه من القواعد التي تُنظّم الروابط الاجتماعيه، وتتوفر على جزاء يكفل طاعتها واحترامها»(3).

أو: «هو مجموعه القواعد التي تنظّم العيش في الجماعه، والتي يجب على الكافّه احترامها، احتراماً تكفله السلطه العامه، بالقوه عند الضروره»(4).

ص: ٣٠

---

١- أنظر: البحري، حسن مصطفى، القانون الدستوري: ص ١٩. بوديار، حسني، الوجيز في القانون الدستوري: ص ٨.

٢- مجمع اللغه العربيه بالقاهره، المعجم الوسيط: ج ٢، ص ٧٦٣.

٣- بوديار، حسني، الوجيز في القانون الدستوري: ص ٨.

٤- حسني درويش، مقال بعنوان: (نحو ثقافه قانونيه مبسطه، لا- يعذر المرء بالجهل بالقانون)، مجله الجديد، العدد ٢٦٣،

١٥ ديسمبر ١٩٨٢م: ص ٢٨.



أو: «هو مجموعته القواعد العامه والمجرده، والتي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، والمُلزمه والمقترنه بجزء توقعه السلطه العامه، جبراً على من يخالفها»(١).

وكل هذه التعاريف تصب في بوقه واحده، وتعنى أنّ القانون هو: مجموعته من اللوائح والنظم، وضعها الإنسان من أجل تنظيم حياه الأفراد وعلاقتهم المختلفه، على كآفه المستويات والصعد.

هذا، وقد يُطلق القانون على معنى آخر أخصّ، فيراد به مجموعته القواعد الملزمه التي تصدر من السلطه التشريعيه، والتي تنظم لونهاً معيناً من الروابط القانونيه(٢).

هذا، وتلحق بعض الصفات بالقانون فتعطيه مدلولاً معيناً، فحينما يُقال: القانون الوضعي، فإنما يُراد به: «مجموعته القواعد الملزمه، التي تُوضع سلفاً لتنظيم حياه الأفراد، في مجتمع معين، في زمانٍ معين، في مكانٍ معين»(٣).

والقانون الوضعي له فروع عدّه، كالقانون المدني، والقانون التجاري، والقانون الإداري، والقانون الجنائي.

فمثلاً: القانون المدني: يتكوّن من مجموعته من القواعد التي يخضع لها الأفراد في روابطهم، بصرف النظر عن مهنتهم.

والقانون التجاري: هو مجموعته القواعد التي تحكم مجموعته معينه من الأعمال، هي الأعمال التجاريه، ويخضع لها طائفه من الأشخاص، هم التجار(٤).

ص: ٣١

١- عمر طه بدوى محمّد، المدخل لدراسه القانون (الكتاب الأول، نظريه القانون): ص ٦.

٢- أنظر: عمر طه بدوى محمّد، المدخل لدراسه القانون: ص ٦. حسنى درويش، مقال بعنوان: (نحو ثقافه قانونيه مبسطه، لا يُعذر المرء بالجهل بالقانون)، مجلّه الجديد، العدد ٢٦٣، ١٥ ديسمبر ١٩٨٢م: ص ٢٨.

٣- البحري، حسن مصطفى، القانون الدستوري: ص ٢١.

٤- البدرأوى، عبد المنعم، مقال بعنوان: (القانون المقارن، تعرّف به وبتاريخه)، مجلّه القانون والاقتصاد، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٥٩م.

والقانون الجنائي: هو ذلك الجزء من أحكام القانون، الذي يحدّد الجريمه والعقوبه.

والقانون الإداري: هو ذلك الفرع من القانون، الذي يحكم علاقات الدوله بوصفها صاحبه السلطه والأمر والنهي بالأفراد(١).

كما أنّ هناك ما يصطلح عليه بالقانون الدولى، والتعريف التقليدى له، هو: «مجموعه القواعد القانونيه التى تنظم العلاقات بين الدول، والكيانات الدوليه الأخرى»(٢).

وقبل الانتهاء من التعريف كان لا بدّ من بيان مختصر للقاعده القانونيه التى وردت فى التعاريف أعلاه، فإنّ هناك شروطاً تنطبق على القاعده، لكى تكون قاعده قانونيه، وهى:

أولاً: أن تكون مجرّده وعامّه، فالعموميه تعنى: أنّ القاعده القانونيه تطبّق على جميع الأشخاص الذين تتوافر فيهم شروط تطبيقها، فهى تخاطب الجميع دون استثناء، وتطبّق مبدأياً على كلّ الوقائع.

أمّا التجريد، فيعنى أنّ القاعده القانونيه لم تنشأ لتحدّث عن شخص بذاته، أو تعالج قضيه بعينها، بل إنّها تتحدّث عن الأشخاص، والأحداث، والوقائع بصفاتها، لا بشخصها وذواتها.

ثانياً: إنّها قاعده اجتماعيه، تستهدف تنظيم الروابط، أو العلاقات الاجتماعيه بين الأفراد.

ثالثاً: إنّها قاعده ملزمه، تقترن بجزاء قانونى يفرض احترامها(٣).

ص: ٣٢

---

١- حسنى درويش، مقال بعنوان: (نحو ثقافه قانونيه مبسطه، لا- يُعذر المرء بالجهل بالقانون)، مجلّه الجديد، العدد ٢٦٣، ١٥ ديسمبر ١٩٨٢م: ص ٢٨.

٢- أنظر: بوديار، حسنى، الوجيز فى القانون الدستورى: ص ١٥. الشاوى، منذر، مقال بعنوان: (القانون الدولى، أساسه وطبيعته) مجلّه المجمع العلمى العراقى، العدد ٧٥، السنه ١٤١٤هـ.

٣- أنظر: البحرى، حسن مصطفى، القانون الدستورى: ص ٢٢. عمر طه بدوى محمّد، المدخل لدراسه القانون: ص ٨ \_ ١٢.

رأينا من الضرورة أن نطلّ في هذا المبحث إطلاً سريعاً نقف فيها على مفهوم الثورة وحقيقتها، ويبدو من خلال المراجعة أنّ مصطلح الثورة لم يُستخدم في القرآن الكريم، ولا السنّة النبوية المباركة، بل ولا في أدبيات العصور الإسلامية الأولى، والمصطلح الراجح آنذاك والذي اشتهر بين المسلمين هو مصطلح (الخروج) أو (القيام) وما شابه ذلك، أمّا الثورة بهذا اللفظ، فلم يكن لها نصيب وافر آنذاك.

لذا؛ لا نجد اصطلاح (الثورة) في أوّل تحرك إسلامي كبير من نوعه، المتمثّل باجتماع الكثير من الصحابه والتابعين، ومن مختلف أرجاء المجتمع الإسلامي، مطالبين بإسقاط الخليفة آنذاك (عثمان بن عفان)، واستبداله بخليفه يحمل الأُمّة على العدل والإنصاف، وكما هو معلوم تاريخياً أنّ الأمور تطوّرت وتفاقت وانتهت بمقتل الخليفة.

كما أنّه لم نجد اصطلاح الثورة يُطلق على التحرك الحسيني المبارك في سنة (61) للهجرة، مع أنّها حركة اهتزاز لها العالم بأسره. كما لم يُطلق مصطلح الثورة على تحرك عبد الله بن الزبير ومبايعه الناس له في مكّة، وتوليّه زمام الخلافة فعلياً في عدّه من مناطق الدولة الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى وقوع القتال بينه وبين جيوش الأمويين، منذ عهد يزيد وحتى عهد عبد الملك، وانتهى الأمر بمقتل ابن الزبير.

كما أنّ تحرّك التوايين وقيامهم على الحكم الأموي لم يُسمّ ثوره، وكذلك تحرّك أهل المدينة.. وهكذا في بقيّة التحركات الأخرى، فإنّه لم يعبر عنها سابقاً بالثوره.

فإنّ مصطلح (الثوره) هو مصطلح متأخر أُطلق فيما بعد، ثمّ استُخدم وطُبّق على التحركات التي سبقته سنين طويله.

نعم، استُخدم عند بعض المؤرخين في القرن الرابع الهجري كلمه (ثار)، فمثلاً القاضى النعمان المغربي (ت ٣٦٣هـ)، قال: «ولمّا ثار مدلج على زياده الله، خرج أهل السجن وخرج أبو العباس فيمن خرج...»<sup>(١)</sup>.

وقال: «فأما من ثار عليه وعلى الأئمّه من ولده من الوثّاب، وخرج عليهم من الخوارج...»<sup>(٢)</sup>.

كما أنّ هذه الكلمه \_ أعنى (ثار) \_ استُخدمت كثيراً لكن بمعناها اللغوى، لا بمعنى الخروج على السلطه، فمثلاً جاء في مسند أحمد: «ثمّ ثار الناس يأخذون بيده يمسحون بها وجوههم، قال: فأخذت بيده فمسحت بها وجهي، فوجدتها أبرد من الثلج، وأطيب ريحاً من المسك»<sup>(٣)</sup>.

وفى صحيح البخارى: «قام أعرابى فقال: يا رسول الله، هللك المال وجاع العيال، فادع الله لنا، فرفع يديه وما نرى فى السماء قزعه، فوالذى نفسى بيده، ما وضعها حتى ثار السحاب أمثال الجبال...»<sup>(٤)</sup>.

وفى سنن أبى داود: «إنّ اللجلاج أباه أخبره أنّه كان قاعداً يعتمد فى السوق، فمرّت امرأه تحمل صبياً فنار الناس معها وثرّت فيمن ثار، فانتهيت إلى النبى (صلّى الله عليه وسلّم) وهو

ص: ٣٤

١- القاضى المغربى، النعمان بن محمد، شرح الأخبار: ص ٤٣٠.

٢- المصدر نفسه: ص ٤٣١.

٣- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ١٦١.

٤- البخارى، محمد بن إسماعيل، صحيح البخارى: ج ١، ص ٢٢٤.

يقول: مَنْ أَبُو هَذَا مَعَكُمْ؟ فسكتت، فقال شاب: حذوها، أنا أبوه يا رسول الله...»(١).

وفى إرشاد المفيد: «فلَمَّا مَرَّ بِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مُسْتَخْفٍ بِأَمْرِهِ، مَمَّا كَرَّ بِإِظْهَارِ النَّوْمِ فِي جَمَلِهِ النَّيَامِ، ثَارَ إِلَيْهِ فَضْرِبَهُ عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ بِالسِّيفِ»(٢).

ونحن إذا ما رجعنا إلى معاجم اللغة لرأينا أَنَّ (ثار) تُستعمل في: الهياج، والغضب، والوثوب، والظهور، والسطوع، والبحث والاستقصاء، وغيرها.

جاء في لسان العرب في مادة (ثور): «ثَارَ الشَّيْءُ ثَوْرًا وَثُوْرًا وَثَوْرَانًا وَتَوَوْرًا: هَاجَ... وَالثَّائِرُ: الْغَضْبَانُ. وَيُقَالُ لِلْغَضْبَانِ أَهْيَجَ مَا يَكُونُ: قَدْ ثَارَ ثَائِرُهُ وَفَارَ فَائِرُهُ إِذَا غَضِبَ وَهَاجَ غَضْبَهُ. وَثَارَ إِلَيْهِ ثَوْرًا وَثُوْرًا وَثَوْرَانًا: وَثَبَ. وَيُقَالُ: انْتَبَزَ حَتَّى تَسْكُنَ هَذِهِ الثُّورَةَ، وَهِيَ: الْهَيْجُ. وَثَارَ الدُّخَانُ وَالْغُبَارُ وَغَيْرُهُمَا يَثُورُ ثَوْرًا وَثُوْرًا وَثَوْرَانًا: ظَهَرَ وَسَطَعَ... وَثَارَ بِهِ الدَّمُ وَثَارَ بِهِ النَّاسُ، أَي: وَثَبُوا عَلَيْهِ. وَثُورَ الْبِرْكِ وَاسْتِثَارَهَا، أَي: أزعجها وأنهضها. وفي الحديث: فرأيت الماء يثور من بين أصابعه، أي: ينبع بقوة وشده. والحديث الآخر: بل هي حُمَى ثُورٍ أَوْ تَفُورٍ. وَثَارَ الْقَطَا مِنْ مَجْتَمِعِهِ، وَثَارَ الْجِرَادُ ثَوْرًا وَانْتَارَ: ظَهَرَ»(٣).

وفي المعجم الوسيط: «ثار ثوراناً وثوراً وثوره: هاج وانتشر، يقال: ثار الدخان والغبار، وثار الدم بفلان، وثار به الحصبة، وثار به الشرس والغضب، وثار الماء من بين كذا: نبع بقوة وشده. وثار به الناس: وثبوا عليه، وأثاره إثارة وإثاراً: هيجه ونشـره. وفي التنزيل العزيز: «فَالْمُغِيرَاتِ صَيْبًا \* فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا»(٤)، وأثار الأرض: حرثها للزراعة، وفي التنزيل العزيز: «أَوَلَمْ يَسْتَبْرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا

ص: ٣٥

١- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: ج ٢، ص ٣٤٧.

٢- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ١، ص ١٠.

٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: ج ٤، ص ١٠٨ \_ ١٠٩.

٤- العاديات: آية ٣ \_ ٤.

الأَرْضَ وَعَمَرُوهَا» (١). ويُقال: أثارَ الأمرُ: بحثه واستقصاه. وفي الأثر: (أثروا القرآن؛ فإن فيه خيرَ الأولين والآخرين) (٢).

وجاء في المصباح المنير: «ثار الغبار يثور ثوراً وثووراً \_ على فعول \_ وثوراناً: هاج، ومنه قيل للفتنه: ثارت، وأثارها العدو، وثار الغضب: احتد، و(ثار) إلى الشـر: نهض، و(ثور) الشر (ثويرا)، و(أثاروا) الأرض: عمروها بالفلاحه والزراعه» (٣).

ومن المعنى اللغوي يتضح أنه مأخوذ في كلمه ثار: التحرك بقوّه وغضب وهياج، وهو الذى ينسجم نوعاً ما مع ما يسمّى ثوره لاحقاً.

وأما في الاصطلاح، فيبدو أنه لا يوجد تحديد واضح لمفهوم الثوره، فقد عرفوها في المعجم الوسيط، بأنها: «تغيير أساسى فى الأوضاع السياسيه والاجتماعيه يقوم به الشعب فى دوله ما» (٤).

ويمكن أن نؤاخذ على هذا التعريف أنه ناظر إلى نتيجة التحرك، لا إلى التحرك نفسه، فماذا لو حصل تحرك ولم يحقق نتائجه ولم ينتصر، بل قُمع مثلاً \_ كما حدث في الانتفاضه الشعبانيه التى اجتاحت كلّ مدن العراق \_ ولم يحقق نجاحاً، فعلى هذا التعريف لا- تسمّى ثوره، ومثلها الكثير من التحركات التى لم تحضّ بالنجاح، فالتعريف يقصر الثوره على التحرك الذى حقق أغراضه، أما نفس التحرك من دون الحصول على التغيير المنشود فلا يسمّى ثوره.

وأما (المعجم الفلسفى) لمجمع اللغه العربيه بالقاهره، فعرف (الثوره) بأنها: «نقطه تحوّل فى حياه المجتمع، لقلب النظام البالى وإحلال نظام تقدّمى جديد محلّه. وهى بهذا تتميز من

ص: ٣٦

١- الروم: آيه ٩.

٢- مجمع اللغه العربيه بالقاهره، المعجم الوسيط: ص ١٠٢.

٣- الفيومى، أحمد بن محمد، المصباح المنير: ج ١، ص ٨٧.

٤- مجمع اللغه العربيه بالقاهره، المعجم الوسيط: ص ١٠٢.

الانقلاب الذى يتلخّص فى نقل السلطه من يدٍ لأخرى»(١).

وهذا التعريف غير واضح المعالم أيضاً، فلم يتبيّن معنى نقطه التحوّل ومنشؤها، هل هو بالحراك الجماهيرى المسلح، أو كيفما اتّفق؟ كما أنّ التعريف محدّد بقلب نظام بالى بنظام تقدّمى، فماذا لو كان العكس؟ هل يسمّى ذلك الحراك ثوره أو لا؟

وماذا لو فشل الحراك ولم يحدث التحوّل، هل هو ثوره أو لا؟ فعلى هذا التعريف يكون فقط التحوّل من النظام البالى إلى نظام تقدّمى جديد هو الثوره.

أمّا (المعجم الفلسفى) لجميل صليبا، فقد عرّف الثوره بأنّها: «تغيير جوهرى فى أوضاع المجتمع لا تُتبع فيه طرق دستوريه. والفرق بين الثوره وقلب نظام الحكم أنّ الثوره يقوم بها الشعب، على حين أنّ قلب نظام الحكم يقوم به بعض رجالات الدوله، وثّمه فرق آخر بين الأمرين، وهو أنّ هدف الثوره تغيير النظام السياسى، أو الاجتماعى، أو الاقتصادى، وهدف الانقلاب هو مجرد إعادته توزيع السلطه، بين هيئات الحكم المختلفه... والثوره مقابله للتطور، فهى سريعه وهو بطىء، وهى تحوّل مفاجئ وهو تبدّل تدريجى»(٢).

وهذا التعريف أيضاً يمكن التوقّف فيه، فماذا يسمّى الحراك المسلح أو السلمى إذا لم ينجح وكان مصيره الفشل، وماذا يسمّى التحرك السلمى عبر التظاهر، كما فى ثوره يناير المصريه، وقبلها الثوره التونسيه، فقد يُطلق عليه أنّه تحرك مع مراعاة الطرق الدستوريه؛ لأنّ التظاهر السلمى حقٌّ كفله الدستور! ثمّ ماذا نسمّى الحراك الذى لم يتمّ فيه تغيير جوهرى فى أوضاع المجتمع؟! وكذلك التفريق بين الثوره والانقلاب ليس دقيقاً، فقد يحدث الانقلاب تغييراً جذرياً فى طريقه الحكم وشكل الدوله، وبالتالي إحداث تغيير جذرى فى أوضاع المجتمع المختلفه، كما أنّ هناك شيئاً يشوبه التناقض، وهو أنّه بعد أن

ص: ٣٧

١- جميل صليبا، المعجم الفلسفى: ص ٥٨.

٢- المصدر السابق: ج ١، ص ٣٨١.

عرّف الثورة بأنها التغيير، عاد وجعل أحد الفروق بينها وبين الانقلاب هو: أنّ الثورة تهدف إلى التغيير، بينما هدف الانقلاب هو إعادة توزيع السلطة... والنتيجة أنّ التعريف لا يُعطى صورته واضحة عن حقيقته مفهوم الثورة.

فتلخّص من مجموع التعاريف المتقدّمة أنّه لا يوجد تصوّر واضح يبيّن عن حقيقته الثورة ومفهومها، ولذا نرى الباحث وفاء على داود، تقول: إنّ «لم يكن هناك تحديد علمي واضح لمفهوم الثورة، وكل ما يمكن قوله هو أنّ هناك محاولات يصعب أن ترقى إلى مستوى التعريف العلمي. فالكلمة دارجة في الاستخدام اليومي، وحتى في الكتاب التاريخي، أطلقت كتسميه على عدد كبير من الظواهر المختلفه في شدتها، والتي تمتد من أيّ تحرك مسلّح \_\_ أو حتّى غير مسلّح \_\_ ضدّ نظام ما، إلى التحركات التي تطرح إسقاط النظام واستبداله، الأمر الذي يصعب عمليه تدقيق المصطلح»<sup>(1)</sup>.

ويقول الباحث محمّد سيد بركة: «إنّ التعريف الجامع المانع لمصطلح الثورة \_\_ على حدّ تعبير المناطقه \_\_ أمرٌ يكاد يكون مستحيلاً؛ بسبب تنوع الفهم للمصطلح، وتنوع اقترابات المفكرين منه، كلّ حسب إيديولوجيته وحسب اختصاصه.

ف نجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائيه وجذريه، تتم في الظروف الاجتماعيه والسياسيه، أي عندما يتمّ تغيير حكم قائم، وتغيير النظام الاجتماعى والقانونى المصاحب له بصوره فجائيه، وأحياناً بصوره عنيفه.

كما يستخدم المصطلح للتعبير عن تغييرات جذريه في مجالات غير سياسيه، كالعلم والفن والثقافه؛ لأنّ الثورة تعنى التغيير، واستخدم مفهوم الثورة بالمعنى السياسى في أواخر القرون الوسطى، كما يستخدم في علم الاجتماع السياسى للإشاره إلى التأثيرات المتبادله للتغييرات الجذريه

ص: ٣٨

---

١- وفاء على داود، مقال بعنوان: (التأصيل النظرى لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطه بها)، مجلّه الديموقراطيه، العدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٣م.



والمفاجئ للظروف والأوضاع الاجتماعيه والسياسيه»<sup>(١)</sup>.

ويرى الباحثون بأن أول تعريف وُضع للثوره هو مع انطلاق الشـراره الأولى للثوره الفرنسيه، كما يذكرون بأن إفلاطون من أوائل الفلاسفه الذين عنوا بدراسه التغيرات التى يمكن أن تطرأ على البناء السياسى، أمّا (أرسطو) فكان سابقاً فى دراسته للثورات، حيث قدّم أول محاوله شامله لدراسه الثوره، وأفرد لها حيزاً كبيراً من مؤلفه الشهير: (السياسه)، وقد قبل مبدأ وجود الدوله، وقال بأن الأفكار الخاطئه تؤدى إلى الإحساس بعدم الرضا، وبالتالي حدوث انقلاب سياسى، قد يعمل على تغيير شكل الدوله بما يترتب على ذلك من نتائج سياسيه، أى إن الثوره ظاهره سياسيه تمثل عمليه أساسيه لإحداث التغيير الذى قد يؤدى إلى استبدال الجماعات الاجتماعيه<sup>(٢)</sup>.

وما يهمننا فى البحث هو الوقوف على مفهوم الثوره، والتعرّف على حقيقتها، وفى هذا الصدد ومضافاً لما ذكرناه من تعاريف مختلفه، نذكر مجموعه أخرى من التعاريف؛ علّنا نقف على معنى مشترك بينها، ونصل إلى نتيجة نخلص من خلالها إلى معنى الثوره:

١- تعريف موسوعه علم الاجتماع، حيث عرّفت الثوره بأنها: «التغيرات الجذريه فى البنى المؤسسيه للمجتمع، تلك التغيرات التى تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً، من نمطٍ سائد إلى نمطٍ جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجيه وأهداف الثوره، وقد تكون الثوره عنيفه دمويه، كما قد تكون سلميه، وتكون فجائيه سريعه أو بطيئه تدريجيه»<sup>(٣)</sup>.

ص: ٣٩

- 
- ١- محمّد سيد برکه، مقال بعنوان: (الثوره مفهومها وأسبابها)، مجله الإسلام اليوم، العدد ٩٠، حزيران (جون) ٢٠١٢م.
  - ٢- وفاء على داود، مقال بعنوان: (التأصيل النظرى لمفهوم الثوره والمفاهيم المرتبطه بها)، مجله الديموقراطيه، العدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٣م. وأنظر: الموسوعه الحره، موقع ويكيبيديا: <http://ar.wikipedia.org>
  - ٣- أنظر: مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسى: ص ٩٩. شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسى قضايا العنف السياسى والثوره: ص ٤٧.

٢- تعريف كرين برنتون، حيث عرّفها في كتابه: (تشريح الثورة) بقوله: «إنّها عملية حركية ديناميّة، تتميّز بالانتقال من بنیان اجتماعي إلى بنیان اجتماعي آخر» (١).

٣- تعريف هاري ايكشتاين، حيث عرّفها في مقدّمته عن الحرب الداخليه بأنّها: «محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضدّ سياسات في الحكم، أو ضدّ حكّام، أو ضدّ منظمه».

وهناك تعاريف أخرى لا يسع البحث لذكرها (٢).

ومن خلال التأمّل في جميع التعاريف الاصطلاحية التي ذكرناها، نجد أنّها ركّزت على مسأله التغيير في أوضاع المجتمع، وبعضها أشار إلى أنّها محاولات للتغيير، وبالرجوع إلى ما ذكرناه من المعنى اللغوي لكلمه (ثار)، يمكن أن نحصل على نتيجة بأنّ الثورة كما أنّها تعني التغيير الجذري في واقع الأمّه، فكذلك تشمل محاولات التغيير ذات الحراك الواضح والقوي، فقد عرفنا في اللغة أنّ من معاني كلمه (ثار) هو الوثوب، فثار به الناس: أي وثبوا عليه، فجمعاً بين ما ذكرته اللغة من معاني، وبين النظر العرفي لمصطلح الثورة، نخرج بنتيجة أنّ الثورة تشمل التغيير، بل ومحاولات التغيير خصوصاً إذا كانت ذات صدى مرتفع ومن شخصيات مهمّه، أو كانت بحراك جماهيري كبير؛ ذلك أنّ اصطلاح الثورة إنّما أخذ من الواقع الخارجي، فبعد أنّ كانت هناك حركات وتظاهرات وتمردات وانقلابات، اصطّح على بعض منها كلمه (الثوره)، وإذا ما رجعنا إلى الفهم العرفي مشفوعاً بكتب اللغة سنجد أنّ العرف يطلق الثورة على كلّ تحرك نحو التغيير، شريطه أن

ص: ٤٠

١- يوري كرازين، علم الثورة في النظرية الماركسيه (ترجمه سمير كرم): ص ٣١.

٢- أنظر: وفاء على داود، مقال بعنوان: (التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطه بها)، مجله الديموقراطيه، العدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٣م. قادري سميّه وشنين محمد مهدي، مقال بعنوان: (سياسيولوجيا الثورة)، منشور على الموقع التالي: <http://bohothe.blogspot.com/٠٤/٢٠١١/blog-post.html>

لا يكون هذا التحرك مغموراً، ولا تأثير له ألبته.

أمّا إذا كان الحراك جماهيرياً، أو نخبويّاً، خصوصاً إذا كان مشفوعاً بقياده بارزه معروفه، فلا شكّ في إطلاق اسم الثورة عليه، ولذا تجد في العرف والتعامل الاجتماعي يقولون هذه الثورة فشلت، وهذه الثورة انتصرت، فالثورة تُطلق على كلا الشقيين، التي استطاعت أن تحقّق أهدافها وتُجرى التغيير المنشود، أم تلك التي نادى بالتغيير لكنّها قُمت بسبب قوّة السلطه، فكلاهما ثورة، بل يمكن القول إنّ كليهما يحدثان تغييراً وتزلزلاً في السلطه، لكن بدرجات متفاوتة.

كما أنّنا نرى العرف يطلق اسم الثورة على تحرك نخبه معيّنه من المجتمع، فيقولون مثلاً: ثورة الفلاحين، أو ثورة الزنوج، أو ثورة العمّال، وهكذا...

والخلاصه: كما أنّ الثورة تصدق على الحراك الجماهيري الذي يحقّق أهدافه، فكذلك تصدق على كلّ تحرك بارز وظاهر يطمح في التغيير، وينشد قلب الأوضاع الموجوده بأخرى تنسجم مع قيم ومبادئ الثوار.

### أسباب الثورات وأنواعها

لا يمكن حصر الثورات في أسباب محدّده، فكلّ ثورة لها خصائصها التي تمتاز بها، ولثوارها دوافع معيّنه، فقد تكون الدوافع دينيه إصلاحيه، وقد تكون الدوافع دنيويه هدفها الاستيلاء على الحكم، وقد تكون الدوافع اقتصاديه، وقد تكون الثورة بسبب عدم العداله وتفشّي الظلم، وعدم إعطاء الحريات والاستئثار بالسلطه والمقدّرات لفئه قليله، أو غير ذلك ممّا يسهم في تحرك الناس وفورانهم، وخروجهم مطالبين بتغيير الواقع الحالي الذي يعيشونه، فالأسباب والدواعي للثورة عديده متنوّعه، تدخل فيها عوامل عديده.

غير أنّ المهم في الأمر أن نبيّن أنّ الثورة بحدّ ذاتها ليست مقدسه، وأنّ قداستها إنّما تنبثق من الدواعي التي انطلقت من أجلها، فإنّ كانت الدواعي دينيه بما تتضمّنه من رفض

الظلم، وإقامه العدل، وإعطاء الحريات، وغير ذلك من المفاهيم التي تندب وتدعو لها الديانات، خصوصاً الدين الإسلامي، فيمكن أن تكتسب تلك الثورة نوعاً من القداسه.

وإن كانت الأهداف دنيوية بحتة تهدف إلى استبدال نظام بنظام قد يكون أفسد، فلا قيمة لهذه الثورة؛ لذا فلا معنى للجدل الدائر حول تسميه بعض التحركات أو غيرها بأنه ثورة أو لا؟ فمجرد تسميه الحراك بكونه ثورة لا يكفي في إضفاء القداسه عليها، ولا يكفي في اكتسابها الشرعيه، فقد تكون ثورة كبرى تهدف إلى القضاء على الإسلام مثلاً، فهل تكتسب تلك الثورة الشرعيه؛ كونها حراكاً جماهيرياً كبيراً مثلاً؟ فالذى نراه أنّ الخلاف يتأتى فيما إذا كانت القداسه والقيمه الأخلاقيه والمشروعيه مرتبطه بالثوره بما هي، أما إذا كانت تلك القيم مرتبطه بالأهداف فالتسميه بالثوره من عدمه لا يعبر عن الواقع شيئاً.

هذا، وقد شهد العالم \_ بانتماءات جماهيره المختلفه \_ عدداً كبيراً من الثورات، فبعض الثورات كانت شعبيه جماهيريه، كالثوره الفرنسيه عام ١٧٨٩م، وثوره أوربنا الشرقيه عام ١٩٨٩م، أو تكون الثوره عباره عن مقاومه ضد المحتل كالثوره الجزائريه، وغير ذلك من الثورات التي سادت وما زالت تسود العالم. والجدير بالتأميل هنا هو أنّ الثورات المنطلقه ضد الظلم وضد التسلط المطالبه بالحريه والكرامه إنّما نالت الشرعيه والاعتراف بها من قبل المنظمات الدوليه والحكومات المختلفه؛ ممّا يعنى اتفاق العقلاء على رفض الظلم والتسلط غير المشروع ومصادره الحريات والتحكّم فى شؤون الأمم بلا عدل ولا إنصاف.

### مفهوم الثورة وانطباقه على التحرك الحسيني

من خلال ما قرّناه سابقاً فى معنى الثورة يتضح أنّ الحراك الحسيني هو ثوره حقيقيه تنطبق عليه التعاريف المذكوره، فهو من جهه تحرك يضم أفضل شخصيه دينيه واجتماعيه فى ذلك الوقت، وسيأتى لاحقاً فى بيان مؤهلات الإمام الحسين (عليه السلام) أنّه لا يشكّ أحد فى الموقعيه المتميزه التي يحضاها الإمام الحسين (عليه السلام)، وأنّه سيّد القوم فى وقته. فالتحرك إذن

كان يمثل القمه من جهه القياده، فهو تحرك بارز وظاهر ومن أعلى المستويات، بل حرك معه الأمه بكافه أطياها، بحيث إن المجتمع الإسلامى بما فيه من صحابه وتابعين واكب وراقب ذلك التحرك، منذ خروج الإمام الحسين (عليه السلام) من المدينه إلى مكه، وثم إلى حين وصوله إلى كربلاء.

ومن جهه أخرى فإن الثوره كانت تهدف إلى تغيير الواقع المأساوى الذى تمر به الأمه الإسلاميه، سواء على صعيد الخلافه أو على صعيد فقدان المجتمع لإرادته، وعدم قدرته على الوقوف بوجه الظلم، وقد نجح فى إحداث ذلك التغيير، فقد استطاع الإمام الحسين (عليه السلام) أن يكشف زيف الخلافه وانحرافها عن جاده الشريعه، وأنها لا تمثل القداسه الدينيه، بل هى خلافه سياسيه غير مرتبطه بالإمامه الدينيه المقدسه لدى الشارع الحكيم، فلم يعد يزيد ولا الخلفاء الذين جاءوا من بعده يمثلون عند المجتمع الخلافه الإلهيه، بل هم حكام سياسيون لا ربط لهم بدين الله وشرعه، فالحسين (عليه السلام) استطاع أن يزيل القناع الشرعى الذى تلبس به الحكام، ونالوا به القداسه من المجتمع، وكانوا يمثلون الحكم الدينى والحكم السياسى، وكانوا يشرعون فى دين الله؛ فيحلون حرامه ويحرمون حلاله، لكن ثوره الإمام الحسين (عليه السلام) أوقفت هذه الفكره، وأوضحت أن هؤلاء حكام سياسه فقط، ولا ربط لهم بدين الله.

كما أن الإمام الحسين (عليه السلام) استطاع أن يحرك ضمير الأمه ويشرعن لها الخروج على حكام الجور إحياءً وتطبيقاً لفريضه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. وبالفعل حصلت ثورات عديده بعد ذلك مناديه بالطلب بثأره، ولم تخش من قول كلمه الحق فى وجه الحاكم الجائر، وهكذا يمكن أن يلحظ الباحث نتائج عديده ترتبت على حركه الحسين (عليه السلام)، فهى إذن حركه تمثلت قيادتها بأفضل النخب الموجوده، وحققت تغييرات جذريه فى واقع الأمه الإسلاميه.

وقد يُقال: إنَّ الأصحَّ من حيث الاصطلاح هو استخدام اصطلاح (النهضه) على

حركة الإمام الحسين (عليه السلام) وعدم اصطلاح لفظ (الثوره) عليه؛ لأنّ النهضه تمثّل عنواناً أشمل وأوسع وتتضمن تحقيق النتائج المبتغاه، بينما الثوره قد تطلق حتّى على ذلك الحراك غير المبتنى على أُسس صحيحه، أو لم يحقّق نتائجه، فكثير من الثورات قامت وانتصرت ظاهرياً، لكنّها لم تحقّق نتائجها المعلنه، ولم يتبع ذلك تغيير وتطوّر في حاله البلد والمجتمع، أى إنّّه قد تحصل الثوره ولا تحصل النهضه، وقد تحصل الثوره ويستتبعها تغيير جذرى في الواقع وتحقيق للأهداف المعلنه، فتحوّل إلى نهضه.

والحقيقه أنّ الكلام المتقدم لا يعدو الاصطلاح ليس إلّا، خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ اصطلاح (النهضه) واصطلاح (الثوره) كلاهما اصطلاحان متأخران لم يكن لهما وجود سابق؛ لذا لم يكن لهما معنى واضح و متميّز في الخارج، وقد ذكرنا فيما سبق عدّه تعريفات للثوره، ووقفنا على معناها اللغوى، ثمّ مازجنا بين اللغه والعرف والتعاريف المختلفه لها، وخلصنا إلى أنّ الحراك إذا قامت به الجماهير أو النخب، وكان بارزاً وظاهراً، ولم يكن خاملاً يُسمّى ثوره، سواء حقّق هدفه المنشود، أم لم يحقّقه. وعرفنا أيضاً أنّ الثوره لذاتها لا تكتسب القداسه، بل تكتسب قداستها من غرضها وأهدافها، وحينئذٍ فلا مناص من الالتزام بأنّ التحرك الحسينى كان ثوره كبرى تحققت فيها الأهداف المنشوده، بل لازالت ثمارها تُؤتى أكلها حتّى هذا اليوم.

فهذا التحرك المصحوب بتحقيق النتائج، والذى اصطلاح عليه كثير من العلماء بـ (الثوره)، فليصطلح عليه بعض آخر بـ (النهضه)، ولا- مشاخّه في الاصطلاح، ما دام مفهوم الثوره يصدق على الحراك المحقّق لنتائجه، خصوصاً إذا ما لاحظنا أنّ كلا الاصطلاحين يُطلقان على التغيير الجذرى في المجالات المختلفه المتعلّقه بالدوله والمجتمع، فيقولون: ثوره صناعيه، وثوره زراعيه، وثوره اقتصاديه، وثوره رياضيه، وهكذا. وكذلك يُقال: نهضه صناعيه، ونهضه زراعيه، ونهضه اقتصاديه، وهكذا.

## الفصل الثاني: مشروعيه الثورة في ضوء صلح الإمام الحسن (عليه السلام)

إشاره

ص: ٤٥





لم تكن ثورة الحسين (عليه السلام) وليده ساعتها، بل هي نتاج لعدّه متغيرات وظروف طرأت على المجتمع الإسلامي؛ لذا لا يمكن دراستها بصورة منفصلة عمّا سبقها من أحداث؛ لما لتلك الأحداث من تأثير مباشر على حدوثها، وحيث إنّ تلك الأحداث مترابطة ومتسلسلة، وكلّها أسهمت في تلك الثورة؛ كان من الضروري أن نستعرض أهمّ ما مرّ به المجتمع الإسلامي من بعد وفاه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وإلى حين صلح الإمام الحسن (عليه السلام)، حتّى يتّضح جلياً كيف أدّت تلك التحوّلات والظروف إلى تولّى معاوية أمور المسلمين بعد الهدنه والصلح الذي تمّ بينه وبين الإمام الحسن (عليه السلام)، ويتّضح معه دور ذلك الصلح في ثورة الإمام الحسين (عليه السلام).

### 1\_ نبذه عن السقيفه وتداعياتها

تقدّم في المبحث الأول ضروره وجود القائد والحاكم والإمام في المجتمع، وأنّ النبي هو القائد والإمام للمسلمين في وقته، وكان أولى بهم من أنفسهم، وعرفنا أيضاً أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يترك أمر هذه الأمة سدى تتقاذفه الأهواء، بل نصّ في أكثر من مناسبة، وفي

أكثر من موقف على الخلفاء من بعده، وهم أهل البيت (عليهم السّلام)، وأوّلهم عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام).

إلّا أنّه وبعد وفاه النّبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) مباشرة حدثت تغييرات جذريه فى تحديد مسار الأُمّة الذى أرادّه النّبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، ففى حين كان عليّ وثله من بنى هاشم يباشرون أمر النّبىّ ويجهزونّه، اجتمع الأنصار فى سقيفه بنى ساعده بقيادة سعد بن عباده زعيم الخزرج، بهدف تنصيبه خليفه على المسلمين، فخطب بهم سعد، وأنفقوا على توليته أمور المسلمين، ثمّ اختلفوا فيما بينهم فيما لو رفضت قريش ذلك، وأدّعت أنّها أولى بالخلافه، فقالت طائفه منهم، نقول: «منا أمير ومنكم أمير». فأجابهم سعد بأنّ ذلك أوّل الوهن (١)، وبالفعل وصل خبر السقيفه إلى عمر (٢)، أو إلى أبى بكر على اختلاف الأخبار (٣)، فأخبر أحدهما الآخر، وتركوا منزل النّبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، واصطحبوا معهم أبو عبيده، وأقبلوا مسرعين نحو السقيفه.

فكثر الكلام واللغط فيما بينهم وبين الأنصار، وظهرت الحزبيه والقبلية بصوره بينه، وأخذ كلّ فريق يبيّن فضائله ومناقبه وأولويته بالخلافه، وبات واضحاً أنّ قريش ترى أنّ الخلافه لها حصراً، فكان أبو بكر يخاطب الأنصار بقوله: «نحن الأمراء وأنتم الوزراء». فرفض الأنصار ذلك، لكنهم قبلوا باقتسام السلطه، فقال حباب بن المنذر: «لا والله، لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير» (٤).

لكنّ قريش أبت إلّا أنّ تكون الخلافه لها، واحتدم النقاش والجدال فيما بينهم، حتّى أنّ عمر قال: «والله، لا يخالفنا أحد إلّا قتلناه» (٥). وكثر الكلام بينهم حتّى كاد أنّ يكون بينهم

ص: ٤٨

١- أنظر: الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٢، ص ٤٥٦. الجوهري، أحمد بن عبد العزيز، السقيفه وفدك: ص ٥٧.

٢- أنظر: ابن الأثير، على بن أبى الكرم، الكامل فى التاريخ: ج ٢، ص ٣٢٨. الجوهري، أحمد بن عبد العزيز، السقيفه وفدك: ص ٥٨. ابن حجر، أحمد بن على، فتح البارى: ج ٧، ص ٢٣.

٣- أنظر: البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ١، ص ٥٨١.

٤- البخارى، محمد بن إسماعيل، صحيح البخارى: ج ٤، ص ١٩٤.

٥- ابن حجر، أحمد بن على، فتح البارى: ج ٧، ص ٢٤.

حرب (١)، كما أنّ الأنصار انشقوا على بعضهم أيضاً، وأول من نكث هو بشير بن سعد الخزرجي، وقد خطب خطبه يدعو فيها إلى تأمير قريش. ثم إن عمر دعا إلى مبايعه أبي بكر، وأخذ بيده فبايعه وبايعه الناس (٢)، بل ورد أنّ بشير سبق عمر إلى مبايعه أبي بكر!

وحين رأى الأوس - وهم الخصم العتيد للخزرج - ما فعل بشير، وما تدعو إليه قريش من تأمير نفسها، وما تطلب الخزرج من تأمير سعد بن عباد، قال بعضهم لبعض - وفيهم أسيد بن حضير، وكان أحد النقباء -: والله، لئن وليتها الخزرج عليكم مرّه لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيله، ولا جعلوا لكم معهم فيها نصيباً أبداً، فقوموا فبايعوا أبا بكر. فقاموا إليه فبايعوه، فانكسر على سعد بن عباد وعلى الخزرج ما كانوا أجمعوا له من أمرهم (٣).

وتنقل بعض الأخبار أنّ الأنصار الذين حضروا السقيفه أو بعضهم، عند ذلك قالوا: «لا نبايع إلاّ علياً!» (٤)، فلم يذكروا علياً إلاّ بعد فوات الأوان، وعرفوا أنّ الخلافه قد فلتت من أيديهم!

وهكذا تمّت البيعه لأبي بكر، وسط فتنه وشجار، حتّى أنّ سعد بن عباد كاد أن يُقتل، فقال قائلٌ من الأنصار: «أبقوا سعد بن عباد لا تطؤوه». فقال عمر: «اقتلوه، قتله الله!» (٥).

ويمكن أن نسجل على حادثه السقيفه عدّه ملاحظات:

١- إنّها تمثّل البذره الأولى للانحراف عن المنهج النبوي المبارك، فقد أغفلوا نصوص

ص: ٤٩

١- أنظر: ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري: ج ٧، ص ٢٤.

٢- أنظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٩٤.

٣- أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٢، ص ٤٥٨.

٤- المصدر نفسه: ج ٢، ص ٤٤٣.

٥- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري: ج ٧، ص ٢٥. وأنظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٤، ص ١٩٤.

النبي وأقواله في عليّ وأهل البيت (عليهم السّلام) ، ولم يُؤلّفها أيّ اهتمام يُذكر، في حين أنّ عليّاً كان مشغولاً بتجهيز النبي، وبحسب السير الطبيعي للأُمور، فإنّه لم يكن ليُشكّك في أنّ الخلافة ستكون له لا لغيره، وهذا ما يجسده لنا الحوار الدائر بينه وبين العباس، حين طلب منه أن يبايعه أمام الناس؛ حتى لا يختلف عليه اثنان، فأجابه عليّ: «أَوْ مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ حَقَّنَا وَيَسْتَبِدُّ عَلَيْنَا؟ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: سَتَرَى أَنْ ذَلِكَ سَيَكُونُ. فَلَمَّا بُويعَ أَبُو بَكْرٍ، قَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ: أَلَمْ أَقُلْ لَكَ يَا عَلِيُّ؟» (١).

ولربّما أنّ عليّاً (عليه السّلام) أراد أن يبيّن أنّ خلافته وإمامته إنّما هي بالنصّ لا بالبيعة، وأنّ هذا الحقّ ثابتٌ له دون غيره، وأنّ قبوله بالبيعة من أوّل وهله يعدّ مساهمه منه في تغيير النظرية الإسلاميّة في تعيين الخليفة، وهي نظريّة النصّ.

ومن الواضح أنّ الالتزام بالنصّ سوف يجعل الخلافة في بني هاشم حصراً، وهذا ما لا يروق لقريش ولا للأَنْصار.

وكيف ما كان، فالسقيفة تمثّل بذره الانحراف الأوّل، وكاد أن يحدث بسببها فتنة عظيمة وقتل وقتال يجزّ على المسلمين الولايات، وقد أشار إلى ذلك عمر حين قال: «...فلا يغرّنّ امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعه أبي بكر فلتته، وتمتّ ألاً وإنّها قد كانت كذلك، ولكنّ الله وقى شرّها» (٢).

وإذا كانت فلتته، فهذا يعني أنّها لم تأتْ بمشوره ولا تمعّن ولا رويّه، بل لم تكن مستنده إلى أمرٍ شرعي واضح عند الصحابه، وإلا لما صحّ القول بأنّها فلتته!

٢\_ إنّ أصحاب السقيفة كما عمدوا إلى تغييب النصّ، فكذلك لم يثبتوا الشورى ولا

ص: ٥٠

١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ١، ص ٥٨٣.

٢- البخاري، محمد بن أسماعيل، صحيح البخاري: ج ٦، ص ٢٦.

الإجماع، بل لم يدعوا أن الخلافه تنعقد بالشورى أو الإجماع؛ ولذا سارع الأنصار إلى سقيفتهم من دون شورى بقيه الصحابه، وأرادوا توليه سعد بن عباده، وحين سمع عمر وأبو بكر بالخبر أسرعوا فى القُدوم إليهم دون مشاوره على وبنى هاشم وغيرهم من المهاجرين... فالسقيفه لم تؤمن لا بمبدأ النص ولا بمبدأ الشورى، فضلاً عن الإجماع.

وأما البيعه العامه التى تحصل عادة بعد إحكام الأمور وتعيين شخص الخليفه فعلياً، فهى لا تمثل شيئاً شرعياً إطلاقاً؛ لأنّ الخليفه الذى عُيّن إمّا أن يكون كسب الشرعيه أو لا، فإن كان كسب الشرعيه، فهذا يعنى أنه كسبها بدون مشوره غالب المسلمين، فكيف صار خليفه؟ وما هى الأسس التى استندوا إليها فى ذلك؟ وما الغرض من البيعه لخليفه شرعى، سواء بايعه الناس أم رفضوا ولم يبايعوه؟! خصوصاً أنّ السقيفه خلت من غالبية المهاجرين، بما فيهم أهل الحلّ والعقد، فكما سيأتى أنه لم يحضر السقيفه على وطلحه والزبير وعمار والعتّاس، بل وعامه بنى هاشم! فلا يمكن القول إنّ بيعه أهل الحلّ والعقد كافيه، فهى لم تحصل أيضاً.

وأما الشقّ الثانى، وهو فرض أنّ الخليفه المُفترض لم يكسب الشرعيه، وإنّما يكسبها بعد البيعه العامه، فلماذا إذن تجب بيعه شخص لم يكسب الشرعيه فعلاً؟ فعلام التهديد وإجبار الناس على البيعه؟ أفهل ينصّ القرآن أو النبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم على وجوب بيعه شخص لم يكسب الشرعيه بعد؟

ولعلّه لهذه المشاكل ظهرت محاولات للترميم فيما بعد، بدعوى أنّ الخلافه تنعقد ببيعه عددٍ قليل من أهل الحلّ والعقد، بل يكفى الواحد! وهذا فى الحقيقه ممّا يُضحك الثكلى، فكيف يتأمر شخص على أمّه الإسلام بترشيح شخص واحد له؟ فما هى المبررات الشرعيه لذلك؟ والحقيقه إنّ فتح باب هذه المسأله يجرّنا إلى بحوث عديده خارج مجال هذه الدراسه، ولكن نُشير إلى نقطه مهمه، وهى أننا نبحث عن شرعيه السقيفه، وما

حصل فيها إلى حين البيعه العامه، فلم نجد دليلاً شرعياً واحداً على ذلك، في حين أنّ المقابل صادر المطلوب، وانطلق من السقيفه وغيرها من طرق تنصيب الحكومات، ثم راح يُنظر ويُشرعن لها.

وبمعنى آخر: إنّّه حاول تبرير الواقع الخارجى، وجعله هو المعيار فى شرعيه الأمور، ولذلك تعددت عنده الرؤيه فى طريقه الاستخلاف تبعاً لتعدد الواقع الخارجى، بينما الإنصاف يقتضى أنّ نبحت ذلك الواقع الخارجى، ونرى هل كان يملك دليلاً شرعياً على تحركه أم لا؟

ولذا؛ فإنّه طبقاً لنظريه النص تكون الأمور واضحه فى كيفيه تعيين الخلافه، ويتضح موقف الإمام على فى عدم مبايعه أبى بكر، لا فى السقيفه ولا فى البيعه العامه، ويتضح عدم رضوخ وانقياد الزهراء (عليها السلام) لخلافتهم حتى وفاتها، فى حين لا نجد إجابته تملأ الوجدان وتريح الضمير حين نتمسك بطرق الاستخلاف التى يقولون بها.

٣\_ بدت فى تلك الواقعه حالات التفاخر وحبّ الملك والسلطان واضحه، فقريش تطمح بالخلافه، بل وتفصى منافسيها وترفض حتى حالات الشركه، بحجّه أنّها أفضل العرب وأنّها هاجرت مع النبى (صلّى الله عليه وآله وسلم)، فهى أولى بالخلافه، والأنصار يرون أنفسهم أولى من غيرهم؛ لنصرتهم النبى وإيوائهم له، وبدا التفكك والخلاف بين الصحابه واضحاً، حتى كاد أن يقع بينهم القتال.

٤\_ إنّ الأحقاد التى كانت بين الحيين الأوس والخزرج \_ وهما من الأنصار \_ لم تنطفى، وإن خفت صوتها خلال حياه النبى (صلّى الله عليه وآله وسلم)، لكنّها سرعان ما عادت، ولذا؛ يمكن أن نسجل ملاحظه مهمه، وهى أنّ الأنصار حين اجتمعوا بقياده سعد وهو من الخزرج، لم يتحمّل جماعه من الأوس ذلك، فوشوا بأصحابهم من الخزرج، وأوصلوا الخبر إلى عمر أو أبى بكر، فقد ذكرت الأخبار أنّ الوشاه كانوا اثنين من الأوس، وهما: معن بن عدى، وعويم

ابن ساعده، وهما من الأوس(1)؛ وكذلك فإنّ الذين بادروا لبيعه أبي بكر كانوا من الأوس؛ خشيه أن يتأمر الخزرج عليهم.

٥\_ نتساءل عن السرّ الذي جعل عمر وأبو بكر يتركان بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمعيه أبي عبيده، ولم يخبرا الإمام عليّ بذلك، فإذا كانا يعتقدان بخطوره الموقف وأهميته على الحالة الإسلاميه آنذاك، بحيث تركوا جثمان النبي بلا تجهيز، وذهبوا مسرعين للسقيفه، فلماذا لم يستشير علياً ولا أحداً من بنى هاشم في الأمر؟ أفهل يشكّان في غيره عليّ على الإسلام، أو ينكرون شجاعته ووقفاته في الدفاع عن النبي والشريعه، أو أنّ الخطوره كانت تتعلق بمصالح شخصيه، وأنّ هناك أمراً مبيتاً حيكت خيوطه وراء الستار، وأريد له أن يتمّ دون معرفه عليّ به؟!

٦\_ وأخيراً ما الذي جعل الأنصار يجتمعون سرّاً، والنبيّ لما يُدفن بعد، فهل كانت غيرتهم على الإسلام تمنعهم من الذهاب إلى بيت النبيّ والتشاور مع بنى هاشم والمهاجرين حول مسأله الخلافه بعد النبيّ، أم كان الهدف السيطرة على الحكم دون معرفه أحد؟ لذا كانوا متخوّفين من رفض قريش لرأيهم، فاقترحوا عند ذاك تقاسم السلطه، الأمر الذي رفضه سعدٌ واعتبره أوّل الوهن!

ص: ٥٣

---

١- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ١، ص ٥٨١. الجوهري، أحمد بن عبد العزيز، السقيفه وفدك: ص ٥٧. ذكر أنّ الذي جاء بالخبر هو معن، ولم يذكر الآخر. ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ٦، ص ١٩. فقد نقل عن الزبير بن بكار، أنّه قال: «وقد كان مالاً أبا بكر وعمر على نقض أمر سعد وإفساد حاله رجلاً من الأنصار ممّن شهدا بدرًا، وهما عويم بن ساعده ومعن بن عدى». ونقل الخبر عن المدائني والواقدي أيضاً، فقال: «وذكر المدائني والواقدي أنّ معن ابن عدى اتّفق هو وعويم بن ساعده على تحريض أبي بكر وعمر على طلب الأمر وصرفه عن الأنصار، قالوا: وكان معن بن عدى يشخصهما إشخاصاً، ويسوقهما سوقاً عنيفاً إلى السقيفه؛ مبادرةً إلى الأمر قبل فواته». وأنظر أيضاً: المكي، الزبير بن بكار، الموقفيات: ص ٤٦٩، حيث ذكر خبر تكريم قريش لهما، وإدانتها من الأنصار بسبب الوشايه المذكوره.

والخلاصه: إن أحداث السقيفه تعطيك انطباعاً واضحاً عن أن النفوس كانت ميّاله للحكم والسلطه، وأن النزعات القبلية لا زالت هي الحاكمه والمتأصله، وأن الابتعاد عن روح الإسلام وتعاليمه باتت واضحه أمام الجميع.

## ٢\_ عليّ وبنو هاشم وجمع من الصحابه لم يبايعوا

والجدير بالذكر هنا أن البيعه التي حصلت لأبي بكر لم تتم بإجماع المسلمين، وكان عدد كبير من المهاجرين والأنصار يرون الخلافه لعليّ (عليه السّلام)، ولم يشكّوا في ذلك، فقد ذكرنا سابقاً أنّ عليّاً لم يكن يشكّ في أنّ الخلافه له دون غيره، ونقل الزبير بن بكار، عن محمّد بن إسحاق، قال: «وكان عامّه المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكّون أنّ عليّاً هو صاحب الأمر بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)» (١).

وقال اليعقوبى بعد أن ذكر بيعه أبي بكر في السقيفه: «وجاء البراء بن عازب، فضرب الباب على بنى هاشم، وقال: يا معشر بنى هاشم، بويح أبو بكر. فقال بعضهم: ما كان المسلمون يُحدثون حدثاً نغيب عنه، ونحن أولى بمحمد. فقال العباس: فعلوها وربّ الكعبه. وكان المهاجرون والأنصار لا يشكّون في عليّ، فلما خرجوا من الدار قام الفضل بن العباس، وكان لسان قريش، فقال: يا معشر قريش، إنّه ما حقّت لكم الخلافه بالتمويه، ونحن أهلها دونكم، وصاحبنا أولى بها منكم، وقام عتبه بن أبي لهب، فقال:

ما كنت أحسب أنّ الأمر منصـرفٌ

عن هاشمٍ ثم منها عن أبي الحسن

عن أوّل الناس إيماناً وسابقه

وأعلم الناس بالقرآن والسنن» (٢).

ص: ٥٤

١- أنظر: المعتزلى، ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ٦، ص ٢١.

٢- اليعقوبى، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبى: ج ٢، ص ١٢٤.



وقد تخلف عدد كبير من الصحابه عن بيعه أبى بكر، فيهم ثله من أعيانهم وعلى رأسهم على، وطلحه، والزبير، وبنو هاشم، وسجل لنا التاريخ عدداً من الوثائق التى تنص على ذلك:

جاء فى البخارى عن عمر: «حين توفى الله نبيه (صلى الله عليه وسلم) أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم فى سقيفه بنى ساعده، وخالف عنا على والزبير ومن معهما»(١).

ونص فى موضع آخر على أن فاطمه وجدت على أبى بكر، وهجرته ولم تكلمه حتى توفيت. وكانت قد عاشت بعد النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) ستة أشهر، وأن علياً لم يكن قد بايع فى تلك الفتره(٢).

وقال اليعقوبى: «تخلف عن بيعه أبى بكر قوم من المهاجرين والأنصار، ومالوا مع على بن أبى طالب، منهم: العباس بن عبد المطلب، والفضل بن العباس، والزبير بن العوام بن العاص، وخالد بن سعيد، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسى، وأبو ذر الغفارى، وعمار بن ياسر، والبراء ابن عازب، وأبى بن كعب»(٣).

وقال الطبرى صاحب الرياض النضرة: «وتخلف عن بيعه أبى بكر يومئذ: سعد بن عباده فى طائفه من الخزرج، وعلى بن أبى طالب وابناه، والعباس عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وبنوه فى بنى هاشم، والزبير وطلحه، وسلمان وعمار وأبو ذر والمقداد، وغيرهم من المهاجرين، وخالد بن سعيد بن العاص»(٤).

وقال ابن الأثير: «وتخلف عن بيعته: على، وبنو هاشم، والزبير ابن العوام، وخالد بن سعيد

ص: ٥٥

١- البخارى، محمد بن إسماعيل، صحيح البخارى: ج ٨، ص ٢٦.

٢- المصدر نفسه: ج ٥، ص ٨٣.

٣- اليعقوبى، أحمد بن أبى يعقوب، تاريخ اليعقوبى: ج ٢، ص ١٢٤.

٤- الطبرى، أحمد بن عبد الله، الرياض النضرة: ج ١، ص ٢٤١.

بن العاص، وسعد بن عباد الأنصاري، ثم إنَّ الجميع بايعوا بعد موت فاطمه بنت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، إلاَّ سعد بن عباد، فإنه لم يبايع أحداً إلى أن مات، وكانت بيعتهم بعد ستة أشهر على القول الصحيح»(١).

وقد ذكر أبو الفداء تخلف جماعه من بني هاشم، والزبير، وعتبه بن أبي لهب، وخالد ابن سعيد بن العاص، والمقداد بن عمرو، وسلمان الفارسي، وأبي ذر، وعمار بن ياسر، والبراء بن عازب، وأبي بن كعب، وإنَّهم مالوا مع عليّ بن أبي طالب(٢).

وممن لم يبايع أيضاً: فروه بن عمرو(٣)، وأبو سفيان(٤)، وغيرهم كثر، ولسنا هنا بصدد تحقيق وإحصاء مَنْ لم يبايع، بل أردنا أن نُثبت أنه لا- إجماع على بيعه أبي بكر، بل ولا شوري، ولا بيعه من قبل أهل الحلّ والعقد، فالذين ذكرناهم في هذا الإيجاز، هم كالتالي:

١- علي بن أبي طالب.

٢- الحسن بن علي.

٣- الحسين بن علي.

٤- العباس بن عبد المطلب.

٥- القثم بن العباس.

٦- الفضل بن العباس.

٧- البراء بن عازب.

٨- الزبير بن العوام.

٩- طلحة بن عبيد الله.

ص: ٥٦

١- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، أسد الغابه: ج ٣، ص ٣٣٩.

٢- أنظر: أبو الفداء، إسماعيل، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء): ج ١، ص ١٥٦.

٣- أنظر: المكي، الزبير بن بكار، الموفقيات: ص ٤٧١.

٤- أنظر: اليعقوبي، محمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٢٦.

١٠\_ المقداد.

١١\_ أبو ذر الغفاري.

١٢\_ عمّار بن ياسر.

١٣\_ سلمان الفارسي.

١٤\_ أبي بن كعب.

١٥\_ سعد بن عباد.

١٦\_ خالد بن سعيد.

١٧\_ عتبة بن أبي لهب.

١٨\_ فروه بن عمرو.

١٩\_ أبو سفيان.

وغيرهم كثر، خصوصاً أنّ بعضهم أطلق بعدم مبايعه بنى هاشم من دون تخصيصهم بأفراد معيّنين، فضلاً عن وجود طائفه من الخزرج لم يتابع أيضاً.

ومنه يتّضح عدم وجود شوري ولا إجماع في بيعه أبي بكر.

ولا- يرد ما قد يُقال: إنّ البيعه قد حصلت لاحقاً، وتحقّق الإجماع فيما بعد، فمضافاً إلى عدم وجود دليل واضح على مبايعه الجميع، خصوصاً أنّ سعد بن عباد لم يبايع إلى أن مات، فإنّه من الواضح أنّ تسجيل الاعتراض، وإظهار عدم المشروعيه يكفي فيه عدم البيعه آنأ ما، ولا يضرّ بعد ذلك البيعه لظروف ومصالح دينيه معيّنه، بل إنّ السيده فاطمه بنت رسول الله (صلى الله عليه و آله وسلم) لم تقرّ ولم تخضع لخلافه أبي بكر ولا- لحظه، وماتت وهي غاضبه وواجهه عليه(١)، وهذا يشكّل نقطه أساسيه، ومنعطفاً خطيراً ينبغي التنبه إليه، فإنّ من

ص: ٥٧

---

١- أنظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٥، ص ٨٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٥، ص ١٥٤.

المتفق عليه أن من مات وليس عليه إمام مات ميتة جاهلية، فهل أن فاطمه وهي بنت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ماتت ميتة جاهلية، وستساق إلى النار؟! مع أنها سيده نساء العالمين، ومن أغضبها أغضب الله ورسوله، أو أنها لا ترى شرعية خلافه أبي بكر، وترى أن إمامها هو علي (عليه السلام)؟!

لا مناص من التمسك بالأمر الثاني، خصوصاً مع مراعاة الروايات الواردة في فضائلها، وهي كثيرة جداً، أضف إلى أن أهل السنة يرون أن جميع الصحابة من أهل الجنة!

وما قد يُقال: من أنه لا بيعه على النساء، فلا ينقض على مشروعيه خلافه أبي بكر بعدم مبايعه الزهراء له، فهو مجرد تفضي من الإشكال بلا حجة شرعية؛ ذلك لأن عدم البيعة للنساء لا يعنى أن المرأة لا يجب عليها الإيمان بإمام وخليفه زمانها، والالتزام لأوامره ونواهيه، بل معناه أنه لا يجب عليها الخروج كالرجال وإعطائه البيعة بالشكل المعروف، وإلا فالإقرار بإمامته وخلافته واجب على الجميع، فحديث: «من مات وليس عليه إمام...»<sup>(١)</sup> صريح في شموله للجميع ولا يُفرق بين رجل وامرأة...

وإذا قلنا بخروج المرأة منه؛ لأنها ليست من أهل الحل والعقد ولا تجب عليها البيعة، فذلك يلزم خروج جميع الرجال من الصحابة والتابعين الذين ليسوا من أهل الحل والعقد، ومعه لا تجب طاعة الإمام ولا الخضوع له من قبل أكثر الأمة الإسلامية، وهو منافٍ للحديث الشريف بصوره جليته وواضحه.

والنتيجة: إن عدم خضوع الزهراء لأبي بكر يدل على عدم اعتقادها بخلافته، وإيمانها طبق النص الشرعي بإمامه علي (عليه السلام).

ص: ٥٨

١- أبو يعلى، أحمد بن علي، مسند أبي يعلى: ج ١٣، ص ٣٦٦.

بعد أن عرفنا أنه لم تكن هناك شورى في السقيفة، وأن عمر وصف استخلاف أبي بكر بأنه فلتته، جاء الدور ليتولى عمر شؤون المسلمين بنص من أبي بكر فقط، وسط اعتراضات الصحابه وعدم موافقتهم على ذلك، إلا أن أبا بكر لم يُول اعتراضهم أي قيمة، وأصر على استخلاف عمر من بعده! ففي مُصنّف ابن أبي شيبة وغيره: «لَمَّا حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: أتستخلف علينا فظاً غليظاً، فلو ملكنا كان أفظ وأغلظ، ماذا تقول لرُبِّك إذا أتيتَه وقد استخلفته علينا؟! قال: تخوفوني بربي، أقول: اللهم أمّرت عليهم خير أهلك»(١).

فهذا يكشف على أن أبا بكر لم يستشر الصحابه في قضيه تولى عمر بن الخطاب، ولم يعبأ بكلام المعترضين، بل ليس في ذهنه شيء اسمه الشورى؛ إذ لو كان أبو بكر يؤمن بنظريه الشورى فلا معنى لتنصيبه عمر بهذه الكيفيه، خصوصاً مع اعتراض الصحابه بصوره صريحه.

إذا؛ عادت نظريه النصّ للساحه من جديد، بعد أن عُتبت في السقيفه، لكنّه نصّ من نوع آخر، فالنصّ الذي عُتِب في السقيفه هو النصّ الصادر عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) المعصوم في تنصيب عليّ (عليه السلام) خليفةً على الأُمّه، لكنّ هذا النصّ هو من خليفه لم يستمدّ شرعيه خلافته بصوره صحيحه، ويحمل في ثناياه ردّاً للجميل، وتكميلاً للمشروع الذي ابتدأه الخليفه عمر في يوم السقيفه حين نادى ببيعه أبي بكر، فلا داعى لسقيفه أخرى، ولا اجتماع مع المهاجرين فضلاً عن الأنصار، بعد أن استطاعت السقيفه أن تُبعد البيت العلوي عن سدّه

ص: ٥٩

١- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنّف: ج ٧، ص ٤٨٥. النيمري، عمر بن شبة، تاريخ المدينه: ج ٢، ص ٦٧١.

الحكم، ولا- ضير حينئذ أن تكون الخلافة بالنص ما دامها تحقق أغراض الخليفة، وتكمل مسلسل الإقصاء الذي مَورس يوم السقيفة.

ترجع الخليفة عمر على سده الحكم، والأمر تسير بخلاف ما رسم لها الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وبدأت أمارات الانحراف تطفو على السطح، ففي سنة (٢٠) للهجرة، قام عمر بتطبيق مبدأ التفاضل في العطاء، «ففضل السابقين على غيرهم، وفضل المهاجرين من قريش على غيرهم من المهاجرين، وفضل المهاجرين كافة على الأنصار كافة، وفضل العرب على العجم، وفضل الصريح على المولى، وكان قد أشار على أبي بكر أيام خلافته بذلك، فلم يقبل...»<sup>(١)</sup>. كما فضل مضر على ربيعة، ففرض لمضر ثلاثمائة ولربيعه في مائتين<sup>(٢)</sup>، كما أنه فضل بين الأنصار بتقديم الأوس على الخزرج، فبدأ برهط سعد بن معاذ الأشهلي من الأوس، ثم الأقرب فالأقرب لسعد<sup>(٣)</sup>.

وطبيعي أن لهذا التمييز نتائج سلبية عدّه من تكوين طبقه، وتنازع قبلي وعنصري يؤدّي إلى تفتيت لحمه المجتمع الإسلامي.

كما أن عهد عمر شهد تغيير وتحريف بعض الأحكام كحج التمتع مثلاً كما أنه كانت تغيب عنه العديد من الأحكام؛ ممّا اضطره في كثير من الأحيان الرجوع إلى عليّ (عليه السلام)، حتّى أنه كان يتعوّذ بالله من معضله ليس لها أبو حسن<sup>(٤)</sup>.

ثمّ إنّه أكمل مشوار الاضطراب في كيفية تعيين الخليفة، فأوكل الأمر من بعده إلى سته كلهم من قريش يختارون خليفه من بينهم، وهؤلاء الستة هم: عليّ بن أبي طالب، وعثمان

ص: ٦٠

١- ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ٨، ص ١١١.

٢- أنظر: اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ١٥٣.

٣- أنظر: ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى: ج ٣، ص ٢٩٦.

٤- أنظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب: ج ٣، ص ١١٠٣.

ابن عفان، وطلحه بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، مع ترجيح الكفّه التي فيها عبد الرحمن بن عوف عند التساوى (١).

وقد أسهم هذا الأمر في تفكيك وتشيت عرى المسلمين؛ إذ كلّ جماعه مالت إلى واحدٍ من هؤلاء السّته، وقد اعترف معاويه بن أبي سفيان بذلك، قال: «لم يشّت بين المسلمين ولا فزّق أهواءهم ولا خالف بينهم إلّا الشورى التي جعلها عمر إلى سته نفر... فلم يكن رجلٌ منهم إلّا رجاها لنفسه، ورجاها له قومه، وتطلّعت إلى ذلك نفسه...» (٢).

انتهت الشورى السداسيه باستيلاء عثمان على السلطه، بعد أن بايعه عبد الرحمن بن عوف، الأمر الذي رفضه الإمام عليّ؛ لمعرفته وعلمه بأنّ ذلك استمرار لمخطّط إبعاد البيت العلوي عن الخلافه، فقال في ذاك: «إنّما آثرته بها لتنالها بعده، دقّ الله بينكما عطر منشم» (٣).

وفى نقلٍ آخر أنّه قال له: «حرّكك الصهر، وبعثك على ما صنعت، والله، ما أمّلت منه إلّا ما أمّل صاحبك من صاحبه، دقّ الله بينكما عطر منشم» (٤).

واستمرت الأوضاع ابتعاداً عن جادّه الشريعه، وظهرت من عثمان انحرافات عديده، إذ بدأها بالعفو عن عبيد الله بن الخطاب قاتل الهرمزان وابنه أبي لؤلؤه الصغيره، الأمر الذي رفضه الإمام عليّ (عليه السّلام) ومعه كبار الصحابه، كما أنّه حوّل الخلافه وبيت المال إلى ملكٍ

ص: ٦١

١- أنظر: ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى: ج ٣، ص ٦١.

٢- النميري، عمر بن شبه، تاريخ المدينه: ج ٣، ص ٩٣٠.

٣- ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ٩، ص ٥٥، عن كتاب الشورى ومقتل عثمان لعوانه، والسقيفه للجوهري.

٤- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ١، ص ٢٨٦ \_ ٢٨٧. ومنشمٌ \_\_ بكسر الشين \_\_: اسم امرأه كانت بمكّه عطاره، وكانت خزاعه وجّرهه إذا أرادوا القتال تطيبوا من طيبها، وكانوا إذا فعلوا ذلك كثرت القتلى فيما بينهم، فكان يُقال: أشأم من عطر منشم. فصار مثلاً. أنظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح: ج ٥، ص ٢٠٤١.

عضوض يتقاسمه مع بنى أميّه، فقد قام بتوليه بنى أميّه، واستأثر هو وإياهم بيت مال المسلمين، وكان الصحابه يرفضون الأعمال المنكره التى تصدر من أولئك الولاه، ويستعتبون عثمان فيهم، دون فائده، فلا عزل للولاه ولا إصلاح للأُمور، بل كان يتحايل على الصحابه فى بعض الأحيان، ويحاول خديعتهم، من قبيل توليته محمّد بن أبى بكر على مصر بعد شكايه أهلها له من واليه عبد الله بن أبى سرح، لكن الأمر كان خديعاً ماكره، وكان الغرض هو قتل محمّد بن أبى بكر ومَن يقف معه، وسجن كلّ من يتظلم للوالى، حسب الكتاب الذى وجدته الجماهير مرسلًا بيد أحد غلمان عثمان، موجّهاً إلى واليه فى مصر!

ومضافاً إلى هذا التحايل، فإنّه كان قد استخدم وسائل الترهيب فى إسكات معارضيه والناقمين على سياسته من الصحابه، فكان أنّ نفى أبا ذر الغفارى إلى الربذه، وضرب عثمان بن ياسر بقسوه، وكذلك فعل بعبد الله بن مسعود؛ الأمر الذى زاد من حنق الناس عليه.

كما أنّ الناس كانت ممتعظّه من مخالفته لرسول الله، بل وكذا لأبى بكر وعمر حين أرجع عمّه \_ طريد رسول الله \_ الحكم بن أبى العاص إلى المدينه، بعد أنّ نفاه النبى مع ولده إلى الطائف، حيث كان من أشدّ الناس إيذاء له (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، فلمّا توفى النبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم) كَلّم عثمانُ أبا بكر فى إرجاعه فرفض ذلك، ثمّ كَلّم عمر فى خلافته فرفض أيضاً، معلّين رفضهم بعدم إمكانهم إيواء طرداء رسول الله.

لكنّ عثمان لم يكثرث لذلك، فأوى طريد رسول الله، بل ولّاه على الصدقات ووهبها له!

هذه نبذه مختصره من سياسات عثمان الخاطئه، التى انتهت بثوره جماهيريّه كبرى قادها



الصحابه وكبار التابعين وقراء القرآن، أودت بحياه الخليفه عثمان(1)، والمشير فى المسأله أنّ الثوار منعوا من دفنه! حتّى دفنه جماعه بسرّيه فى حشّ كوكب(2)، وهى مقبره لليهود!(3).

#### 4\_ ما بعد عثمان

انتهت حقبه خلافه عثمان، وقد تركت المجتمع طبقياً مفككاً مجزّأً، بعيداً عن روح الشريعه وتعاليمها، غارقاً بألوان الفساد، وفى هذه الحال توجّهت الناس صوب علىّ (عليه السّلام) تطالبه بتولّى الخلافه، وما كان مثل علىّ أن يقبل بحكم سياسى لا يقوم على أساس العدل الإلهى، فكان لا بدّ له من القيام بنهضه على كافه الأصعده، فقد أصرّ (عليه السّلام) على عزل ولاه عثمان الذين عُرفوا بالفساد فى الأرض، رغم المطالبات بإبقائهم بدعوى الصلاح فى ذلك، فولّى علىّ البصره عثمان بن حنيف، وعلى الشام سهل بن حنيف، وعلى مصر قيس بن سعد بن عباده، وعلى الكوفه عماره بن شهاب(4)، وقيل: إنّه ثبت على الكوفه أبا موسى الأشعري بإشاره من الأشتر(5)، ثمّ عزله فيما بعد(6)، وهذه هى الأمصار الكبيره فى دوله الخلافه آنذاك.

ومن الواضح أنّ قيس وعثمان وسهل كلّهم من الأنصار الذين تعرّضوا للإقصاء فى تلك الفتره.

كما أنّه أوضح سياسته فى الحقوق بقوله: «الذليل عندى عزيز حتى آخذ الحقّ له، والقوى

ص: ٦٣

١- وقد ذكرنا نبذاً من تلك السياسات والظروف التى أدت بالثوره على عثمان، فى مقالٍ لنا بعنوان: (الثوره على عثمان وموقف علىّ منها)، مجله الإصلاح الحسينى، العدد ٢، السنه الأولى، ١٤٣٤هـ.

٢- أنظر: الهيثمى، على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ٩٥.

٣- أنظر: الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٣، ص ٤٣٨.

٤- أنظر: الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٣، ص ٤٦٢.

٥- أنظر: اليعقوبى، أحمد بن أبى يعقوب، تاريخ اليعقوبى: ج ٢، ص ١٧٩.

٦- أنظر: الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٣، ص ٥١٢.

عندى ضعيف حتى آخذ الحق منه»(١).

كما إن الإمام(عليه السلام) قرّر إعادته النظر في الأموال التي منحها عثمان إلى أصحابه ومقرّبيه، فأمر بإعادة جميع الإقطاعات التي اقتطعها عثمان، وجميع الأموال التي وهبها إلى الطبقة الموالية، إلى بيت المال، فقال(عليه السلام): «ألا- إن كلّ قطيعه أقطعها عثمان، وكلّ مال أعطاه من مال الله، فهو مردود في بيت المال، فإنّ الحق القديم لا يبطله شيء، ولو وجدته وقد تزوّج به النساء، وفرّق في البلدان، لرددته إلى حاله؛ فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عنه الحق فالجور عليه أضيق»(٢).

كما أعلن أنّه سيوزّع المال بين المسلمين بالتساوي، وقام بذلك بصورة فعليته، فقال لعبيد الله بن أبي رافع - كاتبه -: «ابدأ بالمهاجرين فنادهم، وأعط كل رجل مئّن حضر ثلاثه دنانير، ثمّ ثنّ بالأنصار، فافعل معهم مثل ذلك، ومن يحضر من الناس كلّهم - الأحمر والأسود - فاصنع به مثل ذلك».

فقال سهل بن حنيف: «يا أمير المؤمنين، هذا غلامى بالأمس، وقد اعتقته اليوم!!»، فقال: «نعطيه كما نعطيك»، فأعطى كل واحد منهما ثلاثه دنانير، ولم يفضل أحداً على أحد، وتخلّف عن هذا القسم - يومئذٍ - طلحه، والزبير، وعبد الله بن عمر، وسعيد بن العاص، ومروان بن الحكم، ورجال من قريش، وغيرها(٣).

لم ترق السياسة العادلة للطبقة المنتفحة إبان حكم عثمان، فبدأت ملامح خلافٍ جديد، وأخذت الأفكار تُحاك من وراء الستار، فالسياسات غير الحكيمه للخلفاء السابقين أوصلت المجتمع إلى هوّه سحيقه، وبدأت إفرزاتها تظهر على الساحة بصورة جليته؛ ولذا نرى أنّ الأمير(عليه السلام) عندما استدعى زعماء هذه الطبقة ليحاججهم على خلافهم إياه، أجابوه

ص: ٦٤

١- محمد عبده، شرح نهج البلاغه: ج ١، ص ٨٩.

٢- ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ١، ص ٢٦٩.

٣- المصدر السابق: ج ٧، ص ٣٧ - ٣٨.

بأن سبب ذلك هو سيره على خلاف تقسيم عمر للأموال، وأنه ساواهم بغيرهم (١).

وهكذا بدأت بوادر معركة يقودها الفريق المتضرر من عدالة عليّ (عليه السلام)، متخذين دم عثمان ستاراً لتحقيق مطامعهم، فكانت معركة الجمل التي انتهت بهزيمتهم، وسقوط طلحه والزبير قتيلين مع آلاف القتلى من الطرفين.

وفي نفس الوقت فإنّ الشام لم تستجب لخلافه عليّ (عليه السلام)، ولم تستقبل واليها الجديد، بل إنّ معاوية والي الشام سابقاً \_ أحد زعماء الطبقة المنتفحة \_ أخذ يعدّ العُدّة للقضاء على حكمه الإمام (عليه السلام)، خصوصاً أنّ عثمان قد وسّع في ولايته، فقد ضمّ إليه ولايه حمص وفلسطين؛ وبذلك مهّد له الخلافة، وأنشأ له مملكة مترامية الأطراف.

يقول الدكتور طه حسين: «وليس من شكّ في أنّ عثمان هو الذي مهّد لمعاوية ما أُتيح له من نقل الخلافة ذات يوم إلى آل أبي سفيان، وتثبيتها في بني أمّيه، فعثمان هو الذي وسّع على معاوية في الولاية؛ فضمّ إليه فلسطين وحمص، وأنشأ له وحده شاميه بعيدة الأرجاء...» (٢).

اتخذ معاوية المطالبة بقتله عثمان شعاراً لوقوفه بوجه عليّ (عليه السلام) (٣)، مع أنّه لم ينصره حين كان حيّاً، وليس هو بوليّ دمه بعد وفاته، بل ولم يقتصّ من قتلته حين تولّى الأمور (٤).

تمكّن معاوية من إعداد جيش كبير متلاحم في صفوفه على الباطل، وباتت الشام تُؤوى كلّ متمرّد على حكم الإمام عليّ (عليه السلام)، فقد انضمت إليها العناصر المنتفحة بعهد عثمان، والتي لا يروق لها الحكم الجديد، ولا يحقّق منافعها، بل ترى فيه خطراً عليها، فلاحت على الأفق بوادر معركة جديدة، بعد فشل جميع المراسلات بين الفريقين.

ص: ٦٥

١- أنظر: الطوسي، محمد بن الحسن، الأموال: ص ٧٢٢. ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ٧، ص ٤١.

٢- طه حسين، الفتنه الكبرى: ج ١، ص ١٢٠.

٣- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٢، ص ٢٧٨، وص ٢٩١.

٤- أنظر في ذلك: المالكي، حسن فرحان، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي: ص ٢٧٩ \_ ٢٨٠.

نشبت معركة صفين، وكانت أعظم معركة وقعت في الإسلام، وسقط فيها آلاف القتلى، وكان عليّ (عليه السّلام) على أبواب النصر(١)، لكنّ خداع معاوية بمشوره ابن العاص برفعهم المصاحف، والدعوه إلى تحكيم كتاب الله بين الفريقين(٢)، أدت إلى انقسام في جيش الإمام علي (عليه السّلام)، وتفرّق في شملهم، فالآلاف المؤلّفه رفعوا سيوفهم بوجه الإمام علي (عليه السّلام) مطالبينه بالقبول بالتحكيم، ثمّ أجبروه على القبول بإبي موسى الأشعري حكماً من طرف جيش الإمام (عليه السّلام)، ثمّ غيروا رأيهم ورأوا أنّ ذلك كفر، فانفصلوا عن جيش الإمام (عليه السّلام) مطالبينه بالتوبه بعد أنّ حكّم الرجال في دين الله \_ وهو كفرٌ على زعمهم \_ حاول الإمام إعادتهم إلى طاعته، وأوضح لهم موقفه السابق من رفضه للتحكيم وقبولهم به، وما جرى من تداعيات كانوا هم السبب فيها، فلم ينفع(٣)، وخيّم أجواء حربٍ ثالته، فكانت حروراء التي أسفرت عن مقتل جميع الخوارج باستثناء نفر قليل فقط.

هكذا هي الثروه، وها هي نتائج ولاء عثمان، ثلاثه حروب في غضون فترهٍ وجيزه، أنهكت قوى الإمام (عليه السّلام)، وشغلته عن القيام بثورته الإصلاحيه الكبرى، وقتت جيشه الذي صار فيما بعد ميّالاً إلى الدّعهِ والراحه والسكون، رافضاً للحرب والقتال، إلّا ثلّه قليله، فبعد مهزله التحكيم وما آلت إليه من خداع ابن العاص لأبي موسى، وعدم الوصول إلى نتيجهِ شرعيه ملزمه للفريقين، حاول الإمام (عليه السّلام) أنّ يجمع جيشه من جديد لقتال أهل الشام مجدّداً، لكن دون جدوى(٤).

ص: ٦٦

١- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٢، ص ٣٣٠.

٢- أنظر: المصدر نفسه: ج ٢، ص ٣٢٣، وص ٣٢٧. ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ٢، ص ٢٠٦.

٣- أنظر: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٣١٩، وص ٣٢٨، وص ٣٣٤. الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٠٨.

٤- أنظر: ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٣٢٩ \_ ص ٣٣٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ج ٥، ص ١٢٦ \_ ١٢٨، وص ١٣٧.

وفى هذا الوقت امتدّت يد الغدر الخارجيه لتغتال الإمام(عليه السلام) وهو فى محراب صلاته!

تولّى الإمام الحسن الخلفه بعد أبيه، وأراد أن يسير على نفس سياسته فى قتال حكومه الشام، والقضاء على يد الفتنة والتفرقه، لكنّ ظروف التفكّك والانهيّار التى تسلّم بها الإمام الحسن(عليه السّلام) الخلفه، ازدادت سوءاً وتفكّكاً أكثر من تلك الفتره التى تسلّم بها الإمام على(عليه السّلام) الخلفه، فالتخاذل والانهيّارات هو المسيطر، بعد أن دمّرت الحروب المتواليه معنويات هذا الجيش، ولذا فإنّ الإمام الحسن(عليه السّلام) أراد فى لحظاته الأولى أن يأخذ منهم العهد على الطاعه والولاء، فاشترط عليهم أن يكونوا مطيعين، يسالمون من سالم، ويحاربون من حارب، لكنّ المجتمع بدأ تخاذله من أوّل وهله، فارتابوا من هذا الشرط، وقالوا: «ما هذا لكم بصاحب، وما يريد إلّا القتال»(١).

كما أنّه(عليه السّلام) وفى خطوه أخرى مرّغه لنفوس المقاتلين، وشادّه من عزائمهم، قام بزياده أعطياتهم مائه مائه(٢).

وفى المقابل فإنّ معاويه لم يكن ليتفرّج على الإمام الحسن(عليه السّلام) وهو يجهّز الجيش ويُعدّ العده، فلمّا علم ببيعه الناس للحسن(عليه السّلام)، دسّ رجلاً من حمير إلى الكوفه، ورجلاً من القين إلى البصره، ليكتبا إليه الأخبار، ويُفسدا على الحسن(عليه السّلام) الأمور، فعرف ذلك الحسن(عليه السّلام) وأمر باستخراج الحميرى من عند حجام بالكوفه فأخرج، فأمر بضرب عنقه، وكتب إلى البصره فاستخرج القينى من بنى سليم، وضربت عنقه، ثمّ كتب الإمام(عليه السّلام) إلى معاويه: «أما بعد؛ فإنّك دسست الرجال للاحتيال والاختيال، وأرصدت العيون، كأنّك تحبّ اللقاء، وما أوشك ذلك، فتوقعه إن شاء الله»(٣). وهذا موقف صريح وواضح من الإمام الحسن(عليه السّلام) فى

ص: ٦٧

- ١- أبو الفداء، إسماعيل، المختصر فى أخبار البشر (تاريخ أبى الفداء): ج ١، ص ١٨٢. النويرى، أحمد بن عبد الوهاب، نهايه الإرب فى فنون الأدب: ج ٢٠، ص ١٣٨.
- ٢- أنظر: أبو الفرج الأصفهانى، على بن الحسين، مقاتل الطالبين: ص ٣٤.
- ٣- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٩ - ١٠.

أنه على استعداد تام لقتال معاويه، والقضاء على الفتنة.

كما أنّ معاويه أخذ بالاستعداد لمعركه جديده، وكتب لعَمِيَّاله بموافاته لغزو العراق، وذكر في بعض كتبه أنّ بعض أشراف الكوفه وقادتهم كتبوا إليه يلتمسون الأمان لأنفسهم وعشائرتهم (١).

وهذا النصّ إن صحّ ولم يكن خدعه من معاويه، فإنّما يفصح عن أنّ الخذلان كان من اللحظات الأولى.

وأخذ معاويه بالتحرك، ولمّا بلغ الإمام الحسن (عليه السلام) خبر مسير معاويه، وأنّه قد بلغ جسر منبج، بدأ بتجهيز جيشه، واستنفرهم للجهاد فتشاقلوا عنه، فصعد المنبر وحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: «أما بعد؛ فإنّ الله كتب الجهاد على خلقه، وسماه كرهاً، ثمّ قال لأهل الجهاد من المؤمنين: اصبروا، إنّ الله مع الصابرين، فلستم — أيها الناس — نائلين ما تحبّون إلاّ بالصبر على ما تكرهون، إنّه بلغني أنّ معاويه بلغه أنّنا كُنّا أزمعنا على المسير إليه، فتحرّك لذلك، فاخرجوا — رحمكم الله — إلى معسكركم بالنخيله... فسكتوا، فما تكلم منهم أحد، ولا أجابه بحرف» (٢).

فلمّا رأى عدى بن حاتم تخاذل الناس وتقاّسهم، قام وخطب فيهم، واستحثّهم على نصره إمامهم، وتوجّه نحو الحسن (عليه السلام) معلناً طاعته إياه، ثمّ قام بعده قيس بن سعد بن عباده الأنصاري، ومعقل بن قيس الرياحي، وزياد بن صعصعه التيمي، فأثبوا الناس ولا موهم وحرّضوهم، وأعلنوا طاعتهم للإمام الحسن (عليه السلام)، فنشط الناس للخروج (٣).

وهكذا تجهّز جيش الإمام للقتال، لكنّه يتألّف من فرق عدّه مختلفه الأهواء، فقد سار معه «أخلاق من الناس، بعضهم شيعة له ولأبيه، وبعضهم محكمه — خوارج — يؤثرون قتال

ص: ٦٨

١- أنظر: أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، مقاتل الطالبين: ص ٣٨.

٢- أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، مقاتل الطالبين: ص ٣٩.

٣- أنظر: المصدر نفسه: ص ٣٩ \_ ٤٠.

معاويه بكلّ حيله، وبعضهم أصحاب فتن وطمع في الغنائم، وبعضهم شكّاك، وبعضهم أصحاب عصبيه اتبعوا رؤساء قبائلهم، لا يرجعون إلى دين»(١).

كما إنّ مجموعه من رؤساء القبائل كتبوا إلى معاويه بالطاعه له في السرّ، واستحثّوه على السير نحوهم، وضمنوا له تسليم الحسن (عليه السّلام) أو الفتك به، وقد بلغ الحسن (عليه السّلام) ذلك(٢).

كما أنّ قائد جيش الإمام الحسن (عليه السّلام) \_ عبيد الله بن عباس \_ قد تسلّل تحت جناح الظلام إلى جيش معاويه، بعد أن وصلته رساله من معاويه يقول فيها: «إنّ الحسن قد راسلني في الصلح، وهو مسلّم الأمر إليّ، فإن دخلت في طاعتي الآن كنت متبوعاً، وإلاّ دخلت وأنت تابع، ولك إن أجبتي الآن أن أعطيك ألف ألف درهم، أُعجّل لك في هذا الوقت نصفها، وإذا دخلت الكوفه النصف الآخر. فانسَلّ عبيد الله ليلاً، فدخل عسكر معاويه، فوقّى له بما وعده، وأصبح الناس ينتظرون عبيد الله أن يخرج فيصلّي بهم، فلم يخرج حتى أصبحوا، فطلبوه فلم يجدوه، فصلّى بهم قيس بن سعد بن عباده»(٣).

وإذا ضمّنا إلى ذلك ما قام به معاويه من شراء الضمائر بالأموال والبدائس، كما هو الحال بالنسبه إلى عمرو بن حريث، والأشعث بن قيس، وحجّار بن أبيجر، وشبث بن ربعي وغيرهم(٤)، وقيامه بيثّ الشائعات، والتي منها أنّ قيس بن سعد \_ وهو قائد مسكن بعد فرار عبيد الله ابن عباس \_ قد صالح معاويه وصار معه، كما وجّه إلى عسكر قيس في مسكن من يتحدّث أنّ الحسن قد صالح معاويه وأجابه(٥)، ونشر في المدائن إشاعه خبيثه وهي: أنّ قيس بن سعد قد قُتل فانفروا. فانفروا إلى سراق الحسّن (عليه السّلام)، فنهبوا متاعه حتى

ص: ٦٩

١- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ١٠.

٢- أنظر: المصدر نفسه: ج ٢، ص ١٢.

٣- ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ١٦، ص ٤٢.

٤- أنظر: الصدوق، محمد بن علي، علل الشرائع: ج ١، ص ٢٢١.

٥- أنظر: اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٢١٤.

نازعوه بساطاً كان تحته (١).

إذا ضممنّا كلّ هذه الأمور وغيرها من الأحداث \_ التي لا يسع المجال لذكرها \_ وعرفنا أنّ معاوية هو الذي طلب الصلح، وأنفذ إلى الحسن (عليه السّلام) كُتب أصحابه الذين ضمّنوا فيها الفتك بالحسن (عليه السّلام)، أو تسليمه إلى معاوية (٢)، يتّضح جلياً ركون الإمام (عليه السّلام) إلى الصلح الذي اقترحه معاوية؛ إذ لا سبيل إلى النصر مع هذه الظروف، وأنّ القتال سيقضى على الثّله المتبقيه من خلّص أصحابه وأهل بيته، بما فيهم الإمام الحسين (عليه السّلام).

فحفاظاً على المخلصين من أصحابه، ومحاولة استغلال الوقت في تجهيز جيش عقائدي قادر على النصر، ومحاولة فضح معاوية وأهدافه أمّام الملائم وعدم وجود خيار آخر أمامه يتناسب مع كونه إماماً يحمل مشروعاً إلهياً، قبل الإمام الحسن (عليه السّلام) بالصلح، بشروطٍ تُتيح عوده للخلافه فيما بعد إلى مسارها الصحيح، وهو ما سنتناوله في المبحث الآتي.

ص: ٧٠

---

١- أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ١٢٢.

٢- أنظر: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ١٣.



بعد أن تقاعس الناس عن نصره الإمام الحسن (عليه السلام) ومالوا إلى الدعه والراحه، وفرّ من فرّ منهم إلى جيش معاويه، وكاتبه غيرهم معلنين قبولهم بتسليم الإمام إليه، قبل الإمام الحسن بالصلح الذى عرضه عليه معاويه، وقد أراد بذلك مضافاً للحفاظ على أصحابه، أن يصدّم الناس بحقيقه معاويه، ويريهم ما ستؤول إليه الأمور، من أن أهداف معاويه لا تعدو الاستيلاء على السلطه بأى ثمنٍ كان، ولو كان بالقتل والتشريد، والتجويع والترهيب، وسيرون بأنّ أعينهم أنّ معاويه ما عنده إلاّ ولا ذمّه، ولا يفتى بشروط ولا عهد، ولن يروا منه الأمانى التى كان يمتّئهم بها؛ لأنّ غرضه السلطه دون سواها، أملاً فى أنّ ذلك سوف يفتح عيون الناس من جديد، ويندمون على ما قضيروا فى نصره إمامهم، ويرجعون للطاعه، فيتمكّن الإمام من حكمهم وفق شرع الله تارةً أخرى؛ لذا لم يكن هناك تنازل دائم عن السلطه، بل كانت هناك هدنه بشروط معينه، تؤدّى بالنتيجه إلى عوده الخلافه لأصحابها.

ومن المهمّ أن نشير إلى أنّ الشروط التى ذكرها المؤرّخون فيها بعض الاختلاف، وفيها نقائص وزيادات، لذا سنشير مجملاً إلى بعض شروط الصلح ممّا ذكره أهل السير والتاريخ، ثمّ نقف بنوعٍ من التفصيل عند الشرط الذى يتعلّق بموضوع الخلافه بعد معاويه.

فقد ذكر الشيخ المفيد، بعض تلك الشروط، وهى: «ترك سبّ أمير المؤمنين (عليه السلام)،

والعدول عن القنوت عليه في الصلوات، وأن يُؤمن شيعته (رضى الله عنهم) ولا يتعرّض لأحدٍ منهم بسوء، ويوصل إلى كلّ ذى حقٍّ منهم حقّه»(١).

وذكر ابن الأعمش وغيره أنّ الشروط هي:

١\_ أن يسلم إلى معاوية الأمر، على أن يعمل فيهم بكتاب الله، وسنّه نبيه محمد(صلى الله عليه وآله وسلم)، وسيره الخلفاء الصالحين.

٢\_ وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد لأحدٍ من بعده عهداً، بل يكون الأمر من بعده شورى بين المسلمين(٢).

٣\_ وعلى أن الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله، في شامهم وعراقهم وتهامهم وحجازهم.

٤\_ وعلى أن أصحاب علي(عليه السلام) وشيعته آمنون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم. وعلى معاوية بن أبي سفيان بذلك عهد الله وميثاقه، وما أخذ الله على أحدٍ من خلقه بالوفاء بما أعطى الله من نفسه.

٥\_ وعلى أنه لا ينبغي للحسن بن علي ولا لأخيه الحسين(عليهما السلام) ولا لأحدٍ من أهل بيت النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) غائلاً سرّاً وعلانية، ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الآفاق(٣).

وقد جمع الشيخ راضي آل ياسين شتات شروط الصلح من مصادره المختلفه وذكرها بشكل مواد، فكانت بالشكل التالي:

المادة الأولى: تسليم الأمر إلى معاوية، على أن يعمل بكتاب الله وسنّه رسوله(صلى الله عليه وآله وسلم)، وسيره الخلفاء الصالحين.

ص: ٧٢

١- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ١٤.

٢- وسيأتي مناقشه هذا الشرط بنحوٍ من التفصيل.

٣- أنظر: ابن أعمش الكوفي، أحمد، الفتوح: ج ٤، ص ٢٩١. وذكرها البلاذري بنحوٍ من الاختصار. أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ٤٢.

الماده الثانيه: أن يكون الأمر للحسن من بعده، فإن حدث به حدث فلاخيه الحسين (عليه السلام)، وليس لمعاويه أن يعهد به إلى أحد.

الماده الثالثه: أن يترك سبَّ أمير المؤمنين والقنوت عليه بالصلاه، وأن لا يذكر علياً إلا بخير.

الماده الرابعه: استثناء ما في بيت مال الكوفه، وهو خمسه آلاف ألف، فلا يشمله تسليم الأمر، وعلى معاويه أن يحمل إلى الحسن (عليه السلام) كلَّ عام ألفي ألف درهم، وأن يفضّل بنى هاشم في العطاء والصلوات على بنى عبد شمس، وأن يفرق في أولاد مَنْ قُتل مع أمير المؤمنين (عليه السلام) يوم الجمل وأولاد مَنْ قُتل معه بصفين ألف ألف درهم، وأن يجعل ذلك من خراج دار أجرد.

الماده الخامسه: على أن الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله، في شامهم وعراقهم وحجازهم ويمنهم، وأن يؤمنَ الأسود والأحمر، وأن يحتمل معاويه ما يكون من هفواتهم، وأن لا يتبع أحداً بما مضى، وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنه (1).

### وقفه مع الشرط المتعلق بالخلافه

#### إشاره

من الواضح أن المتأمل في شروط الصلح أعلاه سيّضح له أنّ الشرط المتعلق بالخلافه هو من أهم البنود التي حوتها وثيقه الصلح؛ إذ على أساسه يتعلّق مستقبل الخلافه الإسلاميه، وفي ضوءه يتبين هل أنّ الإمام الحسن (عليه السلام) تنازل عن الخلافه نهائياً أم لفته مؤقتة فرضتها عليه ظروف المرحله، ومن خلاله سيّضح هل أنّ حركه الإمام الحسين (عليه السلام) وقعت في سياق صلح الحسن، أم هي حركه لا تربطها بالصلح أيّه رباطه تذكر، لذا أفردنا دراسه لهذا الشرط على حده؛ لنرى حقيقه الأمر فيه.

ص: ٧٣

فنقول: إنّ هذا الشرط وردت فيه صياغات متعدّده، وهى بحسب ما تتبناه ووقفنا عليه ثلاث صيغ:

الصيغه الأولى: أن ليس لمعاويه أن يعهد لأحدٍ من بعده، وأنّ الأمر من بعده شورى للمسلمين.

الصيغه الثانية: إنّ الخلافة من بعد معاويه تعود للإمام الحسن (عليه السلام).

الصيغه الثالثة: إنّ الخلافة من بعد معاويه تعود للإمام الحسن (عليه السلام)، فإن حدث به حدث، تعود للإمام الحسين (عليه السلام).

هذه هى الصيغ التى وقفنا عليها فى كتب السّير والتاريخ، والمتعلّقه بمصير الخلافة بعد معاويه، فلا بد أن نضعها تحت طاوله البحث، فنقول:

### الصيغه الأولى:

وهى أن ليس لمعاويه أن يعهد لأحدٍ من بعده، وأنّ الأمر من بعده شورى للمسلمين.

وأهمّ المصادر التى وقفنا عليها، وقد نقلت هذه الصيغه هى: أنساب الأشراف للبلاذرى (١)، والفتوح لابن الأعمش (٢)، وشرح النهج لابن أبى الحديد نقلًا عن المدائنى (٣). وكذلك أورد هذا الشرط محمّد بن طلحه الشافعى (٤)، وابن حجر الهيتمى (٥)، وابن الصبّاغ المالكى (٦).

ص: ٧٤

١- أنظر: ابن أعمش الكوفى، أحمد، الفتوح: ج ٤، ص ٢٩١.

٢- أنظر: البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ٤٢.

٣- أنظر: ابن أبى الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ١٦، ص ٢٣.

٤- أنظر: الشافعى، محمد بن طلحه، مطالب السؤول فى مناقب آل الرسول: ص ٣٥٧.

٥- أنظر: ابن حجر الهيتمى، أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٣٩٩.

٦- ابن الصبّاغ المالكى، على بن محمد، الفصول المهمّة: ص ٧٢٩.

والملاحظ أنّ أقدم مصدر ذكر هذه الصيغه هو المدائني المتوفى (٢٢٥هـ)، ولم نقف على سند لها، فهي مرسله، والمصدر الثاني الذي ذكرها هو البلاذري المتوفى (٢٧٩هـ)، ولم يذكر سنده أيضاً، والمصدر الثالث هو ابن الأعمش المتوفى (٣١٤هـ) ومن دون سند أيضاً، وربما اعتمد على سابقه في ذلك، ثم نقلها بعض من جاء بعدهما، وغالب الظنّ أنّهم اعتمدوا على هؤلاء في نقلهم.

والخلاصه: إنّ هذه الصيغه لا تحضى بالقبول من الجبهه السنديه؛ لأنها مرسله، لم نقف لها على أى إسناد، ثمّ إنّ لو تنزلنا عن مسأله الإسناد فى القضايا والأحداث التاريخيه، وقلنا بقبول حتى الروايات الضعيفه فى التاريخ، فإنّ ذلك مشروط بعدم اختلاف النقل، وعدم وجود معارض لها. أمّا مع وجود المعارض كما هو حاصل؛ إذ إنّ الصيغه الثانيه والثالثه تعارض الصيغه الأولى بصوره صريحه؛ فلا بدّ حينئذٍ من ملاحظه أسانيد تلك الصيغ وإجراء المرجّحات لتعرف على الصيغه الصحيحه، وسنعرف أنّ الصيغه الثانيه بطرقها ومنتها أصحّ وأسلم من الأولى، فانتظر.

وأمّا ما يتعلّق بالمتن، فمن الواضح أنّ الصيغه الأولى تتعارض مع المبادئ التى يؤمن بها الإمام الحسن (عليه السّلام)، فهو يعتقد أنّ الخلافه له دون غيره، وأراد قتال معاويه على ذلك، فأجبرته الظروف على الصلح، فلا معنى أن يتنازل عن حقّه حتّى بعد موت معاويه! خصوصاً أنّ البلاذري يذكر كتاب معاويه إلى الحسن (عليه السّلام)، المتضمّن شروط الصلح، وينصّ فيه معاويه على أنّ الخلافه من بعده للحسن (عليه السّلام) (١)، لكن مع ذلك فإنّ الحسن يشترط فى كتاب الصلح أن تكون الخلافه شورى بعد معاويه! ولعلّ هذا من العجائب التى لا يمكن تصديقها! أضف إلى ذلك فإنّ الحسن (عليه السّلام) يعتقد أنّ الخلافه أمر إلهى، وهى

ص: ٧٥

---

١- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ٤١.

لأهل البيت (عليهم السّلام) دون غيرهم، ولا يعتقد بصحّه الشورى، فلإنّ ألبجأته الظروف للتخلّي عن الحكومه السياسيّه لمعاويه فى وقتٍ معيّن، فلا ميّر للتنازل عنها مطلقاً. والمتأمل فى خطبه وكذا مراسلاته مع معاويه، يجد أنّه يصرّح بما لا يقبل الشكّ بأنّ الخلافه لهم دون غيرهم، فلا معنى حينئذٍ أن تكون شروط الصلح بيده، ومع ذلك يتنازل عن حقّه بلا مبرر، ويشترطه أن يكون بعد معاويه شورى للمسلمين!

فقد نقل البلاذرى والمدائنى \_ واللفظ له \_ أنّ الإمام الحسن (عليه السّلام) خطب فى الناس بعد وفاه والده (عليه السّلام)، فقال: «أيها الناس، اتقوا الله، فإنّا أمراؤكم وأولياؤكم، وإنّا أهل البيت الذين قال الله تعالى فينا: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا»، فبايعه الناس» (١).

وأخرج الطبرانى بسندٍ رجاله ثقات (٢): إنّ الحسن (عليه السّلام) خطب فى أهل العراق بعد أن طعنه أحدهم بخنجر، فقال: «يا أهل العراق اتقوا الله فينا فإنّا أمراؤكم وضيغانكم، ونحن أهل البيت الذى قال الله (عزّ وجلّ): «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا». فما زال يومئذٍ يتكلّم حتى ما يُرى فى المسجد إلّا باكياً» (٣).

وجاء فى أحد كتبه إلى معاويه، كما نقله ابن الأعثم والمدائنى \_ واللفظ للثانى \_: «فلما توفاه الله \_ يعنى النبىّ (صلّى الله عليه و آله وسلّم) \_ تنازعت العرب فى الأمر بعده، فقالت قريش: نحن عشيرته وأولياؤه، فلا تنازعونا سلطانه، فعرفت العرب لقريش ذلك، وجاحدتنا قريش ما عرفت لها العرب، فهيهات! ما أنصفتنا قريش، وقد كانوا ذوى فضيله فى الدين، وسابقه فى الإسلام، ولا غرو إلّا منازعته

ص: ٧٦

١- أنظر: البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ٢٨. ابن أبى الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ١٦، ص ٢٢، عن المدائنى.

٢- قال الهيثمى: «رواه الطبرانى ورجاله ثقات». الهيثمى، على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٧٢.

٣- الطبرانى، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٣، ص ٩٣. ابن أبى حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير ابن أبى حاتم (تفسير القرآن العظيم): ج ٩، ص ٣١٣٢.

(منازعتك) إيانا الأمر بغير حق في الدنيا معروف، ولا أثر في الإسلام محمود، فالله الموعود...»(١).

وجاء في الخرائج: «ثم كتب جواباً لمعاوية: إنما هذا الأمر لى والخلافه لى ولأهل بيتى، وإنها لمحرمه عليك وعلى أهل بيتك، سمعته من رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم)، والله لو وجدت صابرين عارفين بحقى غير منكرين ما سلمت لك ولا أعطيتك ما تريد»(٢).

وروى الشيخ الصدوق بسنده عن أبى سعيد عقيصاً قال: «قلت للحسن بن على بن أبى طالب(عليهما السلام): يا بن رسول الله، لم داهنت معاوية وصالحته، وقد علمت أن الحق لك دونه، وأن معاوية ضالٌّ باغٍ؟

فقال: يا أبا سعيد! ألسْتُ حَجَّه الله (تعالى ذكره) على خلقه، وإماماً عليهم بعد أبى (عليه السلام)؟ قلت: بلى. قال: ألسْتُ الذى قال رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) لى ولأخى: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا؟ قلت: بلى. قال: فأنا إذن إمام لو قمت، وأنا إمام إذ لو قعدت، يا أبا سعيد علّه مصالحتى لمعاوية علّه مصالحه رسول الله(صلى الله عليه وآله وسلم) لبنى ضميره وبنى أشجع، ولأهل مكه حين انصرف من الحديبيه، أولئك كفار بالتنزيل، ومعاوية وأصحابه كفار بالتأويل، يا أبا سعيد، إذا كنت إماماً من قبيل الله (تعالى ذكره) لم يجب أن يُسَفَّه رأبى فيما أتته من مهاده أو محاربه، وإن كان وجه الحكمة فيما أتته ملتبساً»(٣).

فهذه جملة من النصوص الشيعيه والسنيه تثبت أن الإمام الحسن(عليه السلام) يعتقد بأحقية فى الخلافه.

فالصيغه الأولى إذن تعانى من المشكله السنديه، ومعارضه الصيغتين الأخرين، ومنتها لا يتوافق مع توجهات الإمام الحسن(عليه السلام).

ص: ٧٧

١- ابن أبى الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه: ج ١٦، ص ٢٤، عن المدائنى. ابن أعثم الكوفى، أحمد، الفتوح: ج ٤، ص ٢٨٥.

٢- الراوندى، قطب الدين، الخرائج والجرائح: ج ٢، ص ٥٧٦.

٣- الصدوق، محمد بن على، علل الشرائع: ص ٢١١.

وهي أنّ الخلافه من بعد معاويه تعود للإمام الحسن (عليه السلام).

هذه الصيغه وردت بأسانيد معتبره وصحيحه، وعليها أكثر المؤرّخين وأصحاب السير، بل ذكر ابن عبد البر عدم الخلاف فيها. نقف فيما يلي على بعض النصوص في ذلك:

قال ابن عبد البر: «ولا خلاف بين العلماء أنّ الحسن إنّما سلّم الخلافه لمعاويه حياته لا غير، ثمّ تكون له من بعده، وعلى ذلك انعقد بينهما ما انعقد في ذلك، ورأى الحسن ذلك خيراً من إراقه الدماء في طلبها، وإنّ كان عند نفسه أحقّ بها»<sup>(١)</sup>.

قال ابن حجر العسقلاني: «وذكر محمّد بن قدامه في كتاب الخوارج، بسندٍ قوى إلى أبي بصره أنّه سمع الحسن بن عليّ يقول في خطبته عند معاويه: إنّي اشترطت على معاويه لنفسى الخلافه بعده»<sup>(٢)</sup>.

وأخرج ابن أبي خيثمه، قال: حدّثنا هارون بن معروف، حدّثنا ضميره، عن ابن شوذب، قال: «لما قُتل عليّ سار الحسن بن عليّ في أهل العراق، ومعاويه في أهل الشام، فالتقوا، فكره الحسن القتال، وباع معاويه على أن يجعل العهد للحسن من بعده، فكان أصحاب الحسن يقولون له: يا عار المؤمنين. فيقول: العار خير من النار»<sup>(٣)</sup>.

فالخبر الأول قوّاه ابن حجر كما عرفنا، والخبر الثاني رواه كلّهم ثقات، إذ إنّ ابن أبي خيثمه \_ وهو أحمد بن زهير \_ من الثقات المعروفين، رواه عن هارون بن معروف، وهو ثقةٌ أيضاً، وقد رواه عن ضميره بن ربيعه، وهو ثقةٌ كذلك، وقد رواه عن عبد الله بن شوذب

ص: ٧٨

١- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب: ج ١، ص ٣٨٧.

٢- ابن حجر، أحمد بن عليّ، فتح الباري: ج ١٣، ص ٥٦.

٣- أنظر: ابن حجر، أحمد بن عليّ، الإصابه: ج ٢، ص ٦٤. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهايه: ج ٨، ص ٤٥.



وهو ثقته من العباد.

فالخبر صحيح كذلك، إلا أنّ ابن شوذب لم ير الحسن (عليه السلام)، فالخبر مرسل صحيح، وذلك غير ضارٍّ لأمرين:

الأول: إنّه يصلح أن يكون شاهداً قوياً على الخبر الآخر الذي قواه ابن حجر.

الثاني: إنّ عبد الله بن شوذب من الثقات العباد، وهو هنا ينقل قصه عايشها آباؤه وأجداده وكبار مجتمعه؛ إذ إنّه من كبار أتباع التابعين، فمن المؤكّد أنّه أخذ تلك القصه من مجتمع قد عاش تلك الفتره وعرف أحداثها، وأكثرهم من التابعين، فهو أخذ تلك التفاصيل واستقاها من مجتمع بأسره كان يتداولها ويتناقلها، فليس الموضوع عباره عن روايه قد يكون تفرّد بها راوٍ معيّن فيكون الإرسال مضرّاً بها، بل إنّما نتحدّث عن أهمّ حدث تاريخي كان في تلك الفتره وهو صلح بين أكبر قوتين، وأكبر حاكمين على الأرض في وقتها، فلا شك أنّها كانت معروفه بتفاصيلها في تلك الفتره، فإرسال ابن شوذب لها لوضوحها ومعرفتها في تلك الأوساط؛ ولذا فإنّ ابن شوذب يتبنّى ذلك الموقف وينقله بنحو الأمر المسلّم المقطوع به.

ونضيف أيضاً: إنّ هذا الشرط قال به أحمد بن حنبل، فعن صالح بن أحمد بن حنبل، قال: «سمعت أبي يقول: بايع الحسن تسعون ألفاً، فزهد في الخلافة وصالح معاويه، ببذله له تسليم الأمر على أن تكون الخلافة له بعده، وعلى أن لا يُطلب أحد من أهل المدينة والحجاز والعراق بشيء مما كان من أيام أبيه، وغير ذلك» (1).

ونقل ابن حجر قول ابن سعد: «وأخبرنا عبد الله بن بكر السهمي، حدّثنا حاتم بن أبي صغيره، عن عمرو بن دينار، قال: وكان معاويه يعلم أنّ الحسن أكره الناس للفتنه، فراسله

ص: ٧٩

١- الصالحى الشامى، محمد بن يوسف، سبل الهدى والرشاد: ج ١١، ص ٦٧.

وأصلح الذى بينهما، وأعطاه عهداً: إن حدث به حدث والحسن حى ليجعلن هذا الأمر إليه»(١).

وهذا السند صحيح، رجاله ثقات، غير أن عمرو بن دينار لم يدرك أحداث تلك الفترة؛ إذ إن ولادته فى حدود سنة ٤٦ للهجرة، فخبره صحيح مرسل، لكنّه كسابقه شاهد قوى على صحّته هذا الشرط.

وفى الإمامه والسياسة: «فاصطلح معه على أن لمعاويه الإمامه ما كان حياً، فإذا مات فالأمر للحسن»(٢).

وذكر السيوطى أن الحسن (عليه السلام) بذل لمعاويه تسليم الأمر على أن تكون الخلافة له من بعده(٣).

وفى أنساب البلاذرى: أن معاويه كتب إلى الحسن (عليه السلام): «إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدى». وكذلك يذكر أن معاويه دفع إلى الحسن صحيفه بيضاء وقد ختم فى أسفلها، وقال له: «اكتب فيها ما شئت». لكنّه يذكر بعد ذلك تناقضاً يصعب القبول به، وهو أن الحسن (عليه السلام) اشترط أن يكون الأمر شورى بعد معاويه(٤). وهو أمر فى غايه الغرابه، ويتنافى مع كل مبادئ الحسن (عليه السلام)، فمعاويه بنفسه يعطيه الخلافة من بعده، لكن الحسن (عليه السلام) يرفض ذلك ويجعلها شورى!

وذكر ابن حجر الهيثمى هذا الشرط أيضاً، وأن الخلافة للإمام الحسن (عليه السلام) من بعد معاويه، وأن معاويه فوض الإمام الحسن (عليه السلام) فى كتابه الشروط، وبعث إليه برق أبيض، وقال: أكتب ما شئت فيه، فأنا ألتزمه، وقال بعده: «كذا فى كتب السّير»، أى أن ابن حجر

ص: ٨٠

١- ابن حجر، أحمد بن على، الإصابه: ج ٢، ص ٦٥.

٢- ابن قتيبه الدينورى، عبد الله بن مسلم، الإمامه والسياسة: ج ١، ص ١٤٠.

٣- أنظر: السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر، تاريخ الخلفاء: ص ١٩١.

٤- أنظر: البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ٤١ - ٤٢.

اعتمد في ذلك على عدّه كتب في السير، كلها ذكرت هذا الشرط، والتفويض من معاوية للإمام الحسن (عليه السّلام) في كتابه ما يشاء من الشروط، ثم إن ابن حجر ذكر ما في صحيح البخارى عن الحسن البصرى من أنّ معاوية أرسل رجلين إلى الحسن يطلب منه الصلح والهدنه، «فما سألهما شيئاً إلّا قالاً: نحن لك به؛ فصالحه»، لكنّ ابن حجر يعود ويذكر كتاب الصلح، فيذكر أنّ الشرط هو أنّ تكون الخلافة بعد معاوية شورى بين المسلمين (١).

وهو تهافت واضح وصریح، لا ينسجم مع ما ذكره من اشتراط الإمام الحسن (عليه السّلام) أنّ تكون الخلافة له، ولا مع المجريات والأحداث التي ذكرها ابن حجر نفسه.

وذكر هذا الشرط أيضاً، البرى في الجوهره في نسب الإمام على (عليه السّلام) (٢).

فاتّضح إذاً أنّ ابن عبد البر ذكر عدم خلاف العلماء على هذا الشرط، وذكره ابن حجر من كتاب ابن قدامه وقوى سنده، وأخرجه ابن أبى خيثمه بسند صحيح مرسل، وأخرجه ابن سعد بسند صحيح مرسل، وبه قال أحمد بن حنبل، والبرى، وابن قتيبه، واضطربت عبارات البلاذرى والهيتمي فيه.

وإذا ما عرفنا أنّ هذا الشرط ينسجم تماماً مع اعتقاد الإمام الحسن (عليه السّلام) في أنّ الإمامه مختصّه بأهل البيت (عليهم السّلام) حصراً، وأنّ الخلافة بعد على هي له، وليست لمعاوية بأيّ وجهٍ من الوجوه، اتّضح أنّ هذا الشرط هو الأولى بالقبول والاعتماد، فهو مقدّم متناً وسنداً على الشرط الأوّل.

### وقفه مع الدكتور محمّد عبد الهادى الشيبانى

من الواضح أنّ اشتراط الإمام الحسن (عليه السّلام) في وثيقه الصلح أنّ تكون الخلافة له بعد موت معاوية تعنى بطلان خلافة يزيد، وعوده الخلافة إلى أهل البيت (عليهم السّلام)، وهذا ما يبرّر

ص: ٨١

١- أنظر: ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٣٩٩.

٢- أنظر: البرى، محمد بن أبى بكر، الجوهره في نسب الإمام على: ص ٢٦.

للإمام الحسين (عليه السلام) التحرك؛ باعتبار أنّ الخلافة مغتصبه، وهذا الأمر لا- يعجب بعض الأقلام التي تنطلق من موقف عقائدى مسبق، ولا تريد أن تقرأ التاريخ بتجرّد وتأتّى، لتصل من خلاله إلى حقائق، بل يقرأونه ليسقطوه على عقيدتهم القبلية؛ لذا فمن المؤسف ما نراه ممّا تُسمّى برسائل علميه، وهى لا تمتّ للعلم بصله، بل هدفها دفاع عن عقيدته مسبقه، ولو لزم ذلك لى أعناق الروايات والأخبار، فنلاحظ أنّ الدكتور محمّد عبد الهادى الشيبانى فى رسالته المدافعه عن يزيد، والتي تحمل عنوان: (مواقف المعارضه فى عهد يزيد) يتعرّض لشروط الصلح، ويذكر قول ابن عبد البرّ فى عدم خلاف العلماء فى هذا الشرط، ويذكر الروايات الصحيحه والمعتبره على هذا الشرط، ويشير إلى أنّ هناك طرقاً أخرى لم تشترط هذا الشرط، لكنّه سرعان ما يتنكّر لما نقله، ويتبنّى عدم اشتراط الإمام (عليه السلام) لذلك، بلا أدلّه علميه، متجاهلاً فى ذلك أقوال الإمام الحسن (عليه السلام) فى أحقيّته بالخلافه، وضارباً عرض الجدار قول ابن عبد البر والأخبار الصحيحه فى ذلك، بدعوى تُضحك الثكلى، فاعتبر كلام عبد البر وإطلاقه التعميم وهما لا أكثر؛ لأنّه اعتمد فى دعواه على تلك الروايات فقط!

وهذا تسفيه منه لعالم كبير مثل ابن عبد البر، فكيف يُطلق هكذا دعوى جزافاً استناداً إلى بعض الأخبار! ومن دون أن تكون بين يديه أقوال العلماء فى ذلك.

ثمّ إنّّه اعتبر تلك الأخبار - والتي قال بصحتها - أنّها مجرد إشاعات أطلقها أنصار العلويين، مستنداً فى ذلك إلى روايه جبير بن نفير، قال: «إنّ الناس يزعمون أنّك تريد الخلافه، فقال: كانت جماجم العرب بيدي يسالمون من سالم، ويحاربون من حاربت، فتركتها ابتغاء وجه الله، ثمّ أبتزّها بأتياس أهل الحجاز» (١).

وليت المؤلّف يخبرنا كيف أنّ جماجم العرب كانت بيده، ولماذا صالح الإمام (عليه السلام) بعد ما

ص: ٨٢

سار بجيشه للقتال في بادئ الأمر؟ ويبدو أن المؤلف أخذته العصبيه فنسى ما قاله قبل ذلك؛ حيث ذكر أن جيش الإمام الحسن (عليه السلام)، كان متفرقاً متخاذلاً، همّه السلب والنهب، فقد ذكر في الصفحات (١٣٥ إلى ١٣٧) حوادث ما جرى في جيش الإمام الحسن (عليه السلام)، وأنه نادى منادٍ: إن قيس بن سعد قائد الجيش قد قُتل، فانتُهبت سرادق الحسن (عليه السلام) حتى نازعوه بساطاً تحته، وطعنه رجلٌ من الخوارج في وركه طعنه خطيره، ثم قال: «غالب الجند كانوا من الأعراب الذين لم يتغلغل في قلوبهم الإيمان، وإنما هدفهم الوحيد هو النهب والسلب والقتل، فليسوا بأهل مبادئ وأهداف ساميه... ومن المعلوم أن أي جيش تسيطر عليه روح السلب والنهب، وليس لدى أفراد الامتثال والطاعة للقائد؛ فمن المستحيل تحقيق أي انتصار بهذا الجيش».

إذاً؛ الدكتور بنفسه يتبنى أن جيش الإمام الحسن (عليه السلام) كان مفككاً، ومن المستحيل تحقيق أي انتصار به، فليخبرنا إذاً هل كان الحسن بيده جماجم العرب، أو بيده جيش تسيطر عليه روح السلب والنهب (١)؟! فما هذا التناقض الذي نراه في صفحات مقاربه،

ص: ٨٣

١- وهنا نحن نناقش الدكتور فيما يخصّ الفقيه أعلاه بما يتبناه هو نفسه، وبما هو مشهور عند الفريقين من تفكك جيش الإمام (عليه السلام) وتفاعسه عن القتال، بغضّ النظر عن الرأي الآخر الذي يرى قوه جيش الإمام (عليه السلام) وتماسكه. على أننا نرى أن الرأي الآخر الذي يتبنى قوه جيش الإمام (عليه السلام) إما لا يصمد أمام التحقيق العلمي، أو لا يتنافى مع اشتراط الخلافه؛ لأنّ الاعتقاد بقوه جيش الإمام (عليه السلام) إن كان ناشئاً من روايه جبير المصـرحه بتنازله عن الخلافه، وعدم رغبته بالعود إليها، فهو لا يصمد أمام التحقيق؛ لاقتضائه تقديم روايات اشتراط الخلافه، لورود أخبار صحيحه بها، ولأنها تتوافق مع تصـريح الحسن (عليه السلام) بإمامته، ولمخالفتها للسـير التاريخي الذي يُبنى عن تملل كبير في جيش الإمام (عليه السلام) الذي كان عباره عن خليط غير متجانس، وغير مقتصر على شيعته المعتقدين بإمامته. ومن الواضح أن المؤلف اعتمد على روايه جبير المتقدمه، وهي لا تصمد عند المعارضه كما أوضحنا، هذا أولاً. وثانياً: هي مخالفه لرأي المؤلف نفسه وما يتبناه من تفكك جيش الإمام (عليه السلام) وضعفه. وإن كان الاعتقاد بقوه جيش الإمام الحسن (عليه السلام) ناشئاً من تحليل آخر لمجريات الأمور، وبغضّ النظر عن روايه جبير، فهذا لا يتنافى مع اشتراط الخلافه، بل هو الأوفق بالاشتراط، ويتناغم وينسجم مع اعتقاد الإمام (عليه السلام) بأحقّيته وألويته بالخلافه؛ إذ لا مبرر مع قوته وسيطرته على الأوضاع أن يتنازل مطلقاً عن حقّ يعتقد أنه أمرٌ إلهي، وأنه أولى به من غيره، كما صرح بذلك مراراً وفي خطب عديده.

أفهل نسـى المؤلف ما قاله، أو أنّ اشتراط الخلافه تطيح برسالته من الأساس، وتثبت أنّ يزيد تسلّم الخلافه بصوره غير شرعيه، فهو باغ مدّع ما لم يستحقّ، ومتسلّط على المسلمين بغير وجه حقّ؟! ثمّ لو فرضنا أنّ روايه جبير صحيحه متناً وسنداً، فهي تتعارض مع عدّه أخبارٍ \_ بينها الصحيح أيضاً \_ تدلّ على اشتراط الخلافه للحسن! فبأى وجه جمع الأستاذ بين الروايات؟! ولماذا تغافل خطابات الإمام الحسن (عليه السّلام) ونصوصه المؤكّده على أولويته في الخلافه، والتي بطبيعته الحال ترجّح الاشتراط دون غيره؟! ولعلّ الأغرّب من ذلك أنّه ذكر روايه لا تذكر شروط الصلح أبداً، بل تشير إلى أنّ هناك شروطاً ما، وخرج منها بنتيجه أنّ الإمام الحسن (عليه السّلام) لم يشترط!

قال: ولكننا نستطيع أن نؤلّف بين ذلك الخلاف (يعنى الخلاف فى الاشتراط وعدمه) من خلال الروايه التى ذكرها الحافظ ابن حجر: «أخرج يعقوب بن سفيان، بسندٍ صحيح إلى الزهرى، قال: كاتّب الحسن بن على معاويه، واشترط لنفسه، فوصلت الصحيفه لمعاويه، وقد أرسل إلى الحسن يسأله الصلح، ومع الرسول صحيفه بيضاء مختوم على أسفلها، وكتب إليه أن اشترط ما شئت فهو لك، فاشترط الحسن أضعاف ما كان سأل أولاً، فلما التقيا وبايعه الحسن، سأله أن يعطيه ما اشترط فى السجل الذى ختم معاويه فى أسفله؛ فتمسّك معاويه إلّا ما كان الحسن سألّه أولاً، واحتجّ بأنّه أجاب سؤاله أوّل ما وقف عليه، فاختلفا فى ذلك، فلم ينفذ للحسن من الشرطين شىء» (١).

وهذه الروايه تؤكّد أنّ للحسن شروطاً معيّنه فى بادئ الأمر، ثمّ وصلته صحيفه بيضاء مختومه من معاويه، يخوّل فيها الحسن اشتراط ما شاء، فاشترط الامام (عليه السّلام) أضعاف ما كان شرطه أولاً، ثمّ تنصّل معاويه من ذلك، واختلفا ولم يف له بشىء. فهل تجد عزيزى القارئ

ص: ٨٤

أنّ الخبر يدل على عدم اشتراط الإمام الحسن (عليه السّلام) للخلافه من بعد معاويه، فالمؤلف \_ ما شاء الله عليه \_ خرج من هذه الروايه بنتيجه يعجز كلّ خرّيتي الفن أنّ يفهموها، فقال بعد الخبر بلا فاصل يُذكر ما نصّه: «وبهذا يتبيّن أنّ مساله خلافه الحسن بعد معاويه لم تكن ضمن الشـروط، وربّما أشيعت بقصد تلافى ردّه الفعل عند أتباعه، تهدئه لنفوسهم» (١).

ونترك التعليق للقارئ؛ ليرى بنفسه كيف أنّ الحقيقه تُحرّف، وكيف أنّ النصوص تؤوّل، بل إنّ النتائج تُكتب بمعزل عمّا تدلّ عليه الأخبار؛ لأنّها مسلّمه مسبقاً.

وكما أشرنا سابقاً، فإنّ المؤلّف اضطرّ إلى رفض هذا الشـروط؛ لأنّه يطيح بمشروعيه خلافه يزيد، ويُعطى المشروعيه لثوره الحسين (عليه السّلام)، وهذا ما أشار إليه المؤلّف نفسه حين قال \_ وهو يؤكّد نفى هذا الشرط \_ : «فلو كان الأمر كما تذكر الروايات عن ولايه عهد الحسن بعد معاويه، لاتخذها الحسين بن علي حجّه، وقال: أنا أحقّ بالخلافه، ولكن لم نسمع شيئاً من ذلك على الإطلاق» (٢).

فالمؤلف \_ إذا \_ ملتفت جيّداً إلى أنّ هذا الاشتراط يعطى الحجّيه للإمام الحسين (عليه السّلام) في التحرّك، ويسلب شرعيه يزيد؛ لذا سعى لإنكاره بلا- وجوه علميه تُذكر، مؤيّداً كلامه باستبعاد أنّ يكون الشـروط موجوداً، ولم يستخدمه الإمام الحسين (عليه السّلام) في الاحتجاج به.

لكنّ استبعاده هذا غير صحيح؛ لعدّه أمور:

أولاً: لو فرضنا \_ جدلاً \_ عدم وصول احتجاج من الإمام الحسين (عليه السّلام) بخلافته وإمامته، فذاك لا يعنى عدم احتجاجه اقعاً بها؛ لأنّ التاريخ لم يصلنا بتمامه وكماله، وقد كُتب بأيدي موافقه للخط الأموى، ومخالفه لنهج أهل البيت (عليه السّلام)، فلا نتوّع أنّ يصل فيه كلّ ما حصل وحدث، فقد يكون الحسين (عليه السّلام) احتجّ بهذا الشرط وادعى الخلافه ولم يصل

ص: ٨٥

١- أنظر: الشيباني، محمد بن عبد الهادي، مواقف المعارضه في عهد يزيد: ص ١٣٤ \_ ١٤٢.

٢- المصدر السابق: ص ١٤٣.

إلينا، فلا يمكن أن نسقط الأخبار الصحيحة المؤكده لحصول الشرط في قبال أمر احتمالي، فعدم وصول الاحتجاج لا يساوق عدم الاحتجاج واقعاً، فيبقى الأمر محتملاً لا يمكناً أن نتمسك به، ولا نستطيع نفيه في الواقع، فتبقى الأخبار الصحيحة حججه علينا في قراءه التاريخ والتعامل معه.

ثانياً: نحن لا نسلّم أنه لم يصل شيء من ذلك كما ادّعى المؤلف، فسيأتى في الصيغه الثالثه أنّ الإمام الحسين (عليه السلام) احتجّ في عدم مبايعته ليزيد باشرط الإمام الحسن (عليه السلام) الخلافه له ثمّ للحسين (عليه السلام) من بعده.

ثالثاً: سيأتى متفرّقاً في البحث عدّه خطابات للإمام الحسين (عليه السلام) تؤكد أنّ الخلافه له، فهذه الخطب وإن لم تتعرض للشرط، لكنّها تصرّح بجوهر الموضوع، وهي أنّ الخلافه للحسين (عليه السلام) في وقته.

فتحصّل أنّ اشترط الإمام الحسن (عليه السلام) أنّ تكون الخلافه له ثابت بالأخبار الصحيحه، ومحاولة الدكتور المذكور إنكار ذلك هي محاوله بائسه، هدفها إضفاء الشرعيه على خلافه يزيد ليس إلّا.

### الصيغه الثالثه:

إنّ للإمام الحسن (عليه السلام) ولاية الأمر من بعد معاويه، فإنّ حدث به حدث فللحسين (عليه السلام).

وهذا الشرط لم نعثر عليه، إلّا في مصدرين فقط، وهما عمده الطالب لابن عنبه، حيث جاء فيه: «وشرط عليه شروطاً إنّ هو أجابه إليها سلّم إليه الأمر، منها أنّ له ولاية الأمر بعده، فإنّ حدث به حدث فللحسين»<sup>(1)</sup>.

ص: ٨٦

---

١- ابن عنبه، أحمد بن علي، عمده الطالب في أنساب آل أبي طالب: ص ٦٧.



والفتوح لابن الأعمش، حينما ذكر كلاماً للإمام الحسين (عليه السلام) مع ابن الزبير ورد فيه هذا الشرط، فقد جاء في الفتوح: «فقال له ابن الزبير: فاعلم يا بن علي أنّ ذلك كذلك، فما ترى أن تصنع إن دُعيت إلى بيعه يزيد \_ أبا عبد الله \_؟ قال: أصنع أنّي لا أُبايع له أبداً؛ لأنّ الأمر إنّما كان لي من بعد أخى الحسن (عليه السلام)، فصنع معاويه ما صنع، وحلف لأخى الحسن أنّه لا يجعل الخلفه لأحدٍ من بعده من ولده، وأنّ يردها إليّ إن كنتُ حيّاً، فإنّ كان معاويه قد خرج من دنياه ولم يفئ لي ولا لأخى الحسن بما كان ضمن، فقد والله أتانا ما لا قوام لنا به، أنظر \_ أبا بكر \_ أنّي أبايع ليزيد! ويزيد رجل فاسق، معلى الفسق، يشرب الخمر، ويلعب بالكلاب والفهود، ويبغض بقيه آل الرسول!! لا والله لا يكون ذلك أبداً» (١).

وعند التأمل؛ فإنّ هذا الشرط يتنافى مع الصيغه الأولى، لكنّه لا يتنافى مع الصيغه الثانيه، إذ يمكن الجمع بين الاثنين بأنّ تكون الخلفه للحسن (عليه السلام)، فإنّ تُوفّي فللحسين (عليه السلام)، كما أنّ هذا الشرط يتناسب تماماً مع المبادئ والعقائد التي يؤمن بها الحسن (عليه السلام)، فهو يؤمن بأنّ الإمامه في أهل البيت (عليهم السلام) كما أشرنا، فكان من الطبيعي أنّ يشترط عودتها للمسار الذي أراده الله، وهو كون الخلفه بعد الحسن للإمام الحسين (عليه السلام)، هذا بحسب النصّ الإلهي الذي يؤمن به الإمام (عليه السلام)، ولو تنزّلنا عن ذلك، فإنّ الخلفه للإمام الحسين (عليه السلام) أيضاً، وذلك من جهه المكانه والمقام الذي يحضى به الإمام الحسين (عليه السلام)، فإذا ما عرفنا أنّ الشروط كانت بيد الحسن (عليه السلام) يكتب ما يشاء، كان طبيعياً أنّ يشترط كون الخلفه من بعده للإمام الحسين (عليه السلام).

فأتضح أنّ الذي يتناسب مع موقف الإمام الحسن (عليه السلام)، والمؤيد من قبل نصوص تاريخيه أيضاً أنّ شرط الإمام الحسن (عليه السلام) على معاويه هو عوده الخلفه إليه، ومن بعده للإمام الحسين (عليه السلام).

ص: ٨٧



كلّ معاهده لو أُريد لأطرافها الإلتزام، ومن ثمّ مؤاخذه الناكث، لا بدّ أن تكون صحيحه ومؤطره بأطر شرعيه أو قانونيه يؤمن بها الفريقان، فالهدنه فى مجتمع إسلامى، يرفع حكّامه شعار الإسلام لا بدّ أن تستمدّ مشروعيّتها، من الإسلام، والهدنه فى مجتمع مدنى لا يؤمن بقوانين الإسلام، لا بدّ أن تستمدّ مشروعيّتها من القانون الذى يؤمنون به.

وإذا ما رجعنا إلى عصر الإمام الحسن (عليه السّلام) ومعاويه، فلا شكّ أنّ الشعار الإسلامى هو المرفوع آنذاك، بل إنّ الخلاف هو فى خلافة الأئمّه الإسلاميه، وحيث إنّ الإمام الحسن (عليه السّلام)، ومن يعتقد بإمامته يرى بطلان حكم معاويه، وإنّه باغ متخلف عن بيعه إمام زمانه وشاقّ لعصا المسلمين، وبالنتيجه فهو لا يحمل المشروعيه فى حكمه وخلافته، فحينئذٍ قد يُطرح السّؤال التالى وهو:

إذا كانت خلافة معاويه ليست شرعيه، فكيف يمكن إقامة هدنه مع طرف غير مشروع، وما هى الأطر الشرعيه لهذه الهدنه؟

وفى الحقيقه أنّ تأملاً بسيطاً فى سياسه النّبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وسيرته يعطيك جواباً شافياً على هذا التساؤل، فالنّبى حينما كان قائداً وحاكماً للإئمّه الإسلاميه، كان هو الذى يرسم السياسات ويشخص المصالح التى تصب فى خدمه الأئمّه الإسلاميه والمفاسد التى تحيط بها، كما أنّ قوله وفعله وتقريره يمثل الشّرع الإلهى، ويكفيها حينئذٍ أن نعرف أنّ النّبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم) أقام هدنه

مع المشركين مع أنه لا يعتقد بشرعيتهم، ففي الحديثه مثلاً حين منع المشركون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وقومه من دخول البيت للاعتمار، رأى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أن المصلحة الإسلامية تقتضى الصلح مع المشركين، وفق شروط معينه، ومن هذه الشروط: أن من يأتي إلى النبي يرده إليهم، ومن يأتيه منهم لا يرده إليه: «فاشترطوا على النبي (صلى الله عليه وسلم) إن من جاء منكم لم نردّه عليكم، ومن جاءكم منا رددتموه علينا، فقالوا: يا رسول الله أنكتب هذا؟ قال: نعم، إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله، ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً» (١).

وقد ولد هذا الصلح ريبه وشكاً عند بعض الصحابه، وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، حيث قال حينها: «يا رسول الله، ألسنا على حقّ وهم على باطل؟ قال: بلى. قال: أليس قتالنا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى. قال: ففيم نعطي الدنيا في ديننا، ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟! فقال: يا بن الخطاب، إنني رسول الله ولن يضيعني الله أبداً. قال: فانطلق عمر فلم يصبر متغيظاً، فأتى أبا بكر، فقال: يا أبا بكر، ألسنا على حقّ وهم على باطل؟ قال: بلى. قال أليس قتالنا في الجنة وقتلاهم في النار؟ قال: بلى. قال: فعلام نعطي الدنيا في ديننا، ونرجع ولما يحكم الله بيننا وبينهم؟ فقال: يا بن الخطاب، إنّه رسول الله، ولن يضيعه الله أبداً» (٢).

وفي صحيح ابن حبان وغيره، أنه قال: «والله، ما شككت منذ أسلمت إلّا يومئذ» (٣).

بل إن الصحابه لم يستوعبوا الموقف، فبعد أن تم كتابه الكتاب، قال رسول الله لأصحابه: «قوموا فانحروا ثم أحلقوا، قال: فوالله، ما قام منهم رجل حتى قال ذلك ثلاث مرات، فلما لم يبق منهم أحد، دخل على أم سلمه، فذكر لها ما لقي من الناس...» (٤).

ص: ٩٠

١- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٥، ص ١٧٥.

٢- المصدر السابق: ج ٥، ص ١٧٥.

٣- ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان: ج ١١، ص ٢٢٤. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف: ج ٥، ص ٣٣٩.

٤- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٣، ص ١٨٢.

والغرض أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) أقام الصلح، ولم يكثر بمخالفه الصحابه وامتعاضهم من ذلك؛ لأنّه أدري وأعرف بالمصلحه منهم، وأنّ الصلح جائز حتى لو كان فيه بعض الأضرار، مادامت هناك مصلحه عُليا فيه؛ ولذا فإنّ الشوكاني يذكر عدّه استنتاجات من هذا الصلح، منها: «إنّ مصالحه العدو \_ ببعض ما فيه ضيم على المسلمين \_ جائزه للحاجه والضروره، دفعاً لمحذور أعظم منه»(١).

وحينئذٍ فإنّ الإمام الحسن (عليه السلام) هو الخليفه الشرعي في وقته، وهو المسؤول عن رسم سياسات الأُمّه، فلمّا رأى أنّ المصلحه تتطلب إقامه الصلح، وإنّ استمرار القتال سيؤدّي إلى قتله وقتل الثله المخلّصه من أتباعه، من دون أن يكون لذلك أثر يُذكر؛ وافق على الصلح ضمن شروط تعيد الحقّ إليه، وتفضح سياسه معاويه وتكشف حقيقه أمره.

فالصلح يكتسب المشروعيه من جهه أنّ الخليفه والحاكم هو المسؤول عن رسم سياسات الأُمّه، ويقوم بما تمليه عليه المصالح والمفاسد، وتأسياً بما عمله الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) مع المشركين في وقته.

وقد سبقه إلى الهدنه أبوه عليّ (عليه السلام)، حينما اضطرّته الظروف للقبول بمهزله التحكيم ووقف القتال، فبعد أن التزم ذلك ورضى به، رفض العوده لقتال أهل الشام، مادام التحكيم لم يقع بعد، ولم تتضح صورته.

وقد أعاد التأريخ نفسه، فاضطر الإمام الحسن (عليه السلام) لعقد الصلح وسط رفض بعض أصحابه، وامتعاضهم من ذلك، وقد بين لهم الإمام الحسن (عليه السلام) أنّ ذلك من أجل الحفاظ عليهم، وأنّ المصلحه تقتضي ذلك، بل واستشهد في بعض أجوبته بصلح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، ونحن هنا ننقل صورته واحده من ذلك توخياً للاختصار، فقد روى الشيخ الصدوق عن

ص: ٩١

---

١- الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار: ج ٨، ص ١٩٠.

أبي سعيد عقيصا، قال: «قلت للحسن بن علي بن أبي طالب: يا بن رسول الله، لم داهنت معاويه وصالحته، وقد علمت أن الحق لك دونه، وأن معاويه ضالٌّ باغٌ؟ فقال: يا أبا سعيد، ألسنتُ حجَّه الله (تعالى ذكره) على خلقه، وإماماً عليهم بعد (١) أبي (عليه السَّلام)؟ قلت: بلى. قال: ألسنتُ الذي قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لي ولأخي: الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا؟ قلت: بلى. قال: فأنا إذن إمام لو قمت، وأنا إمام إذ لو قعدت، يا أبا سعيد، علَّه مصالحتي لمعاويه علَّه مصالحه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لبني ضميره وبني أشجع، ولأهل مكة حين انصُرِف من الحديبيه، أولئك كفار بالتنزيل، ومعاويه وأصحابه كفار بالتأويل، يا أبا سعيد، إذا كنت إماماً من قبل الله (تعالى ذكره) لم يجب أن يُسَفَّه رأيي فيما أتيت من مهاده أو محاربه، وإن كان وجه الحكمة فيما أتيت ملتبساً، ألا ترى الخضر (عليه السَّلام) لما خرق السفينه، وقتل الغلام، وأقام الجدار سخط موسى (عليه السَّلام) فعله؛ لاشتباه وجه الحكمة عليه، حتى أخبره فرضي، هكذا أنا، سخطتم على بجهلكم بوجه الحكمة فيه، ولولا ما أتيت لما تُرك من شيعتنا على وجه الأرض أحدٌ إلَّا قُتل» (٢).

### هل تنازل الإمام الحسن (عليه السَّلام) عن إمامته؟

إلما أنه قد يُقال: إنَّ الإمامه إذا كانت بالنصِّ الشرعي، وأنها مختصَّه بأهل البيت (عليهم السَّلام)، فكيف جاز للإمام (عليه السَّلام) التنازل عن حقِّ أو كله الله به؟

والجواب: هذا خلط بين الإمامه الثابته بالنصِّ، وبين الخلافه السياسيه التي هي أحد وظائف الإمام (عليه السَّلام)، فأهل السنَّه يعدُّون الإمامه والخلافه السياسيه شيئاً واحداً، بمعنى أنَّ الإمام عندهم إنَّما هو الخليفه السياسى، فيرون أنَّ التنازل عن الخلافه السياسيه هو تنازل

ص: ٩٢

١- وردت هذه الزيادة (بعد) في ما نقله صاحب البحار عن علل الشرائع. انظر: المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار: ج ٤٤،

ص ٢.

٢- الصدوق، محمد بن علي، علل الشرائع: ص ٢١١.

عن الإمامه، وهو يتنافى مع كونها أمراً إلهياً، لا دخل للبشر في تحديدها وتعيينها.

لكن الإمامه عند الشيعة تمتلك مفهوماً أوسع، فالإمام مسؤول عن حفظ الشريعة، وإليه تكون مرجعية الأمة في شؤونها الفكرية والثقافية، ومنه تستقى الأحكام والعقائد وكل ما يمتّ للشريعة بصله، كما أنه المسؤول عن بيان القرآن وأحكامه. وهكذا. فالإمامه هي امتداد لمنصب النبوه، وغير مختصّ به بالخلافه السياسيّه، لكنّ الخلافه السياسيّه كما كانت إحدى وظائف الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فكذاك هي إحدى وظائف الإمام (عليه السلام).

ومنه يتّضح أنّ الإمام (عليه السلام) لم يتنازل عن الإمامه، بل الإمامه ثابتة له بالنص، والناس كانت ترجع إليه وتسأله، وتستقى منه معارفها، لكنّه تنازل عن أحد وظائفه المتعلّقه بطاعه الأمة له؛ إذ لا يمكن تطبيق الحكومه مع كون الجماهير رافضه لذلك، ومياله للباطل، ولم يكن يمتلك العدّه الكافيه للدخول في قتال يفضى إلى النصر، ولو آجلاً، بل إنّ القتال لو حصل لأفضى إلى قتله وقتل أخيه، وقتل الثله الصالحه من أتباعه؛ لذا قبل بالصلح وتنازل مؤقتاً عن منصب الخلافه السياسيّه لا غير، ولم يتنازل عن الإمامه.

وقد يحاول البعض أن يصوّر أنّ ما جرى هو تنازل من الإمام الحسن (عليه السلام) عن الخلافه ليس إلّا، فليس له حق الرجوع به لاحقاً، وهذا الأمر غير صحيح بالمره، فإنّ التنازل الذي جرى إنّما هو بناءً على صلح وهدنه، ضمن شروط معيّنه، ولم يكن تنازلاً محضاً عن الخلافه فحسب، وغير متعلّق ولا مرتبط بأيّ أمرٍ آخر؛ ولذلك كُتبت وثيقه الصلح بين الفريقين، وتضمّنت عدّه شروط، ووقّع عليها الشهود، فلو كان الموضوع عبارته عن تنازل محض لا يمكن الرجوع فيه، فلا معنى حينئذٍ لكلّ ما كتبه، ولا معنى لحضور الشهود، ولا معنى للبنود التي تضمّنتها الوثيقه، فإنّ كلّ ذلك يوضّح: إنّ ما جرى كان عبارته عن معاهده ووثيقه بين الطرفين تكون ملزمه لهما طبق ما توافقوا عليه بها.

هذا ما يتعلّق بمشروعيه الهدنه في جانبها الشرعي، أمّا لو أردنا إخضاع الهدنه إلى

الجانب القانوني، بمعنى إسقاط الوضع القانوني القائم على هكذا هدنة، فمن الواضح أيضاً أنها تستمدّ المشـروعـيه وفق قوانين الأمم المتحدة، وغيرها من القوانين المعروفة، ولا أدلّ على ذلك ممّا نشاهده اليوم من اتفاقيات ومفاوضات بين الطرف الشرعي والطرف الآخر، سواء كان محتلاًّ أو متمرداً. فكثيراً ما نرى الحكومات تعقد هدنة مع المتمردين لوقف القتال فتره معيّنه، أو لتشكيل حكومه أخرى وفق انتخابات ضمن شرائط خاصّه، ولا نريد أن ندخل بذكر أمثله، أو نقول إنّ المفاوضات لها شرعيه معيّنه، بل الغرض أنّ القوانين الوضعيه القائمه هذا اليوم تُقرّ المفاوضات والاتفاقيات بين الأطراف المختلفه، ولو كان أحدها يمثل الشرعيه والآخر عدمها، ومن ثمّ ترتّب الآثار على الطرف غير الملتزم بتلك الاتفاقية.

على أنّه لو قلنا إنّ الهدنه بين طرف شرعي وآخر غير شرعي ليس لها ما يسوّغها قانوناً، فهذا يعني بطلانها وعدم ترتّب الأثر عليها، وهو يعني قانونيه خلافه الإمام الحسن (عليه السّلام)، وبطلان خلافه معاويه وفق القانون الوضعي أيضاً.



الظاهر أنّ هناك شبه إجماع من علماء التاريخ والسير على أنّ معاويه نكث العهد والميثاق، ولم يلتزم بتلك الاتفاقية، وأخلّ بشروطها:

قال ابن حجر: «وأخرج يعقوب بن سفيان بسندٍ صحيحٍ إلى الزهري، قال: كاتب الحسن ابن عليّ معاويه واشترط لنفسه، فوصلت الصحيفة لمعاويه، وقد أرسل إلى الحسن يسأله الصلح، ومع الرسول صحيفه بيضاء مختوم على أسفلها، وكتب إليه أن اشترط ما شئت فهو لك، فاشترط الحسن أضعاف ما كان سأل أولاً، فلما التقيا وبايعه الحسن سأله أن يعطيه ما اشترط في السجل الذي ختم معاويه في أسفلها، فتمسك معاويه إلما ما كان الحسن سأله أولاً، واحتجّ بأنه أجاب سؤاله أول ما وقف عليه، فاختلفا في ذلك، فلم ينفذ للحسن من الشرطين شيء»<sup>(١)</sup>.

وأخرج ابن أبي شيبة، قال: حدّثنا أبو معاويه، عن الأعمش، عن عمرو بن مرّه، عن سعيد بن سويد قال: «صلّى بنا معاويه الجمعة بالنخيله في الضحى، ثمّ خطبنا، فقال: ما قاتلتكم لتصلّوا ولا لتصوموا ولا لتحجّوا ولا لتركّوا، وقد أعرف أنّكم تفعلون ذلك، ولكن إنّما قاتلتكم لأتأمّر عليكم، وقد أعطاني الله ذلك، وأنتم له كارهون»<sup>(٢)</sup>.

وفى أنساب الأشراف للبلاذري: «قالوا: ثمّ قام معاويه فخطب الناس، فقال في خطبته:

ص: ٩٥

١- ابن حجر، أحمد بن عليّ، فتح الباري: ج ١٣، ص ٥٦.

٢- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف: ج ٧، ص ٢٥١.

ألا إنني كنت شرطت في الفتنة شروطاً، أردت بها الألفه، ووضع الحرب، ألا وإنها تحت قدمي! (١).

وروى أبو الحسن المدائني، قال: «خرج على معاوية قَوْمٌ من الخوارج بعد دخوله الكوفة وصلاح الحسن (عليه السلام) له، فأرسل معاوية إلى الحسن (عليه السلام) يسأله أن يخرج فيقاتل الخوارج، فقال الحسن: سبحان الله! تركت قتالك وهو لي حلال لصلاح الأمة، وأفتهم، أفتراي أقاتل معك! فخطب معاوية أهل الكوفة، فقال: يا أهل الكوفة، أتروني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج، وقد علمت أنكم تصلون وتزكون وتحجون، ولكنني قاتلتكم لأتأمر عليكم وعلى رقابكم، وقد آتاني الله ذلك وأنتم كارهون، ألا إن كل مالٍ أو دمٍ أُصيب في هذه الفتنة فمطلول، وكل شرط شرطته فتحت قدمي هاتين» (٢).

وأما أبو إسحاق السبيعي، فقال: «إن معاوية قال في خطبته بالنخيلة: ألا إن كل شيء أعطيته الحسن بن علي تحت قدمي هاتين لا أفي به».

قال أبو إسحاق: «وكان والله غداراً» (٣).

قال أبو الحسن: وكان الحصين بن المنذر الرقاشي يقول: «والله، ما وفي معاوية للحسن بشيء مما أعطاه، قتل حجراً وأصحاب حجر، وبايع لابنه يزيد، وسَم الحسن» (٤).

فما ذكرناه يبين أن معاوية كان هدفه الملك والسلطان، ولم يف للإمام الحسن (عليه السلام) بأي شرط. وهناك مصادر لم تذكر التعميم، بل ذكرت بعض الشروط التي لم يف بها معاوية، من قبيل عدم سب أمير المؤمنين (عليه السلام)، وتسليم خراج دار أجرد، فقد قال ابن الأثير، وبنحوه أبو الفداء: «وكان الذي طلب الحسن من معاوية أن يعطيه ما في بيت مال الكوفة،

ص: ٩٤

١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ٤٤.

٢- ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج ١٦، ص ١٤. وأنظر: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ١٤، ذكر خطبته في النخيلة.

٣- أنظر: ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغة: ج ١٦، ص ٤٦.

٤- المصدر السابق: ج ١٦، ص ١٧.

ومبلغه خمسة آلاف، وخراج دار أجرد من فارس، وأن لا يشتتم عليا، فلم يجبه إلى الكفّ عن شتم علي، فطلب أن لا يشتتم وهو يسمع فأجابه إلى ذلك، ثم لم يف له به أيضاً، وأمّا خراج دار أجرد فإنّ أهل البصرة منعوه منه، وقالوا: هو فيؤنا، لا نعطيه أحداً. وكان منعهُم بأمر معاوية أيضاً» (١).

ويكفي في عدم تطبيق معاوية لشروط الصلح أنّه جعل الخلافة من بعده في ابنه يزيد، وقد عرفنا أنّ المصادر اتّفقت على عدم حقّ معاوية في ذلك؛ إذ حسب ما ذكرنا فإنّ الشرط إمّا عوده للخلافة للإمام الحسن (عليه السلام) أو أن تكون شوري، وعلى كلا التقديرين فإنّ معاوية لم يف بذلك.

ص: ٩٧

---

١- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٤٠٥. أبو الفداء، إسماعيل، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء): ج ١، ص ١٨٣.



## المبحث الخامس: الأثر المترتب على مخالفته الهدنه شرعاً وقانوناً

عرفنا فيما تقدّم أنّ الخلافة بعد عثمان كانت لعلّي (عليه السّلام)، وقد أعلن معاوية عدم خضوعه، واستقلّ بخلافه الشام، وقد دعاه الإمام (عليه السّلام) للطاعه فلم ينفع، ثمّ كانت صفّين وما آلت إليه من مهزله التحكيم، وغدر ابن العاص بأبي موسى، وتفكّك جيش الإمام (عليه السّلام) وتكاسلهم عن الجهاد بعد ذلك، ثمّ بُويع للإمام الحسن (عليه السّلام) وأراد قتال معاوية مجدّداً؛ لاستمراره بالخروج عن الشـرعيه، وعدم خضوعه للخلافه المنتخبه، لكنّ ميول الناس للدّعاه والراحه، ومكر معاوية حال دون ذلك، فكان الصلح والهدنه ضمن شروط تُمكن الإمام الحسن (عليه السّلام) من أن يُعيد الخلافه إلى مسارها الصحيح.

فمعاوية إذًا، لم يكن يكسب الشرعيه في زمن الإمام علي (عليه السّلام)، ثمّ لم يكسب الشرعيه في أوّل خلافه الإمام الحسن (عليه السّلام)، ثمّ وقع الصلح ضمن شروطٍ نكثها معاوية فيما بعد، فعادت الأمور إلى سابق عهدها؛ فهو قبّل الهدنه باغ شاقٍّ لعصا المسلمين، ثمّ نكث الشروط وأفصح عن حقيقه مطالبه، وهى الحكم والسلطان، فهو خارج عن الشرعيه مجدّداً، ويحقّ للإمام الحسين (عليه السّلام) قتاله.

فأتضح إذًا، إنّ معاوية بمخالفته الهدنه، بل وإعلانه أنّ هدفه هو الملك والسلطان، والاستيلاء على رقاب الناس، لم يبقَ له الحقّ الشـرعى ولا القانونى فى البقاء على سدّه الحكم.

وإذا كان معاويه خارجاً عن الشرعيه، فمن باب أولى أن تكون خلافه يزيد غير شرعيه أيضاً، فكان لا بد من عوده الخلافه إلى الإمام الحسين (عليه السّلام) وفق ما ذكرناه في شروط الهدنه، وحينئذٍ يحقّ للإمام الحسين (عليه السّلام) الخروج على يزيد من الوجهتين الشرعيه والقانونيه؛ إذ لا مبرّر لخلافه معاويه، ولا لخلافه يزيد، بعد نكث معاويه لشروط الهدنه مع الإمام الحسن (عليه السّلام)، أي أنّ نفس الشرعيه التي أقرّ بها الجميع في قتال الإمام علي (عليه السّلام) لمعاويه باعتباره باغياً وخارجاً عن الخلافه، هي نفسها تسوّغ للإمام الحسين (عليه السّلام) الخروج على معاويه، وكذلك على يزيد.

ولربّ قائلٍ أن يقول: إنّه إذا كان للإمام الحسين (عليه السّلام) حقّ قتال معاويه، فلماذا لم يخرج، وانتظر موت معاويه، ثمّ خرج في عهد يزيد، خصوصاً أنّ شيعه العراق تحرّكت نحو الإمام الحسين (عليه السّلام)، وكتبوا إليه في خلع معاويه والبيعه له، «فامتنع عليهم، وذكر أنّ بينه وبين معاويه عهداً وعقداً لا يجوز له نقضه، حتّى تمضي المدّه، فإن مات معاويه نظر في ذلك»<sup>(1)</sup>؟

والجواب عن ذلك هو أنّ نقول: إنّ الظروف التي أجبرت الإمام الحسن (عليه السّلام) على الصلح وترك القتال هي هي الظروف التي منعت الإمام الحسين من قتال معاويه؛ فمعاويه بعد الصلح أصبح هو الخليفه على كافّه المسلمين، وله سطوه أكبر، وقادر على بث الإشاعات والإيحاء للناس بخلاف الحقائق، ونكثه للصلح لم يكن كافٍ لوحده للانقضاض على حكمه، فذلك يحتاج إلى إعلام وافر، يوصل صوت الحقيقه إلى جميع المسلمين، والحال إنّ الإعلام بيد السلطه، وقياده الجيش بيدها، فالتحرّك في عهد معاويه لا يؤدّي إلى نصّر آني، ولا مستقبلي، فمعاويه بدائه، وبقوّه سلطانه، وكونه من الصحابه، سيّطّح بأيّ ثوره تخرج ضده، بل قد يصوّر للناس أنّ الثائر هو الشاقّ لعصا المسلمين،

ص: ١٠٠

---

١- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢. نقلاً عن الكلبي والمدائني.

والمفروق لكلمتهم، وبذلك تفقد الثورة أى قيمه لها، خصوصاً أنه يلوح بورقه الصلح التى يمتلكها، فنكته للصلح لا يمكن أن يصل إلى جميع أصقاع المجتمع الإسلامى، مع أن الجانب الإعلامى \_ وهو الأهم فى هكذا أمور \_ كان بيد السلطه، فمن الممكن أن يشيع معاويه أن الإمام الحسين (عليه السلام) نكث العهد، وخالف الشروط، وخرج للقتال، فلا يبقى لثورته أى قيمه يمكن أن تؤثر بالمجتمع وتهز ضميره. فالحسين (عليه السلام) يبحث عن ثوره صافيه، لا يمكن أن تلصق بها أى شائبه؛ ولذا حين وصلت لمعاويه بعض الوشايات حول استعداد الإمام الحسين (عليه السلام) للتحرك، كتب إليه معاويه كتاباً لَوْح فيه باستخدام ورقه الصلح، جاء فيه: «أمياً بعد، فقد انتهت إلى أمور عنك لست بها حرياً؛ لأن من أعطى صفقه يمينه جديراً بالوفاء، فاعلم رحمك الله إننى متى أنكرك تستكرنى، ومتى تكدنى أكدك، فلا يستفزك السفهاء الذين يحبون الفتنة. والسلام» (1).

فظروف المجتمع الإسلامى التى ما زالت على حالها، ولم يطرأ عليها ذلك التغير الكبير، الذى يهتء للثوره. وسلطه معاويه وسيطرته على كافه مناطق المجتمع الإسلامى، كانت تؤهله فى بث الأخبار التى يريد، ويمكنه من خلالها تشويه أى ثوره تخرج ضده، خصوصاً مع إمكان تلويحه بالصلح، هذه الأمور تعد فى مقدمه الأسباب التى منعت الحسين (عليه السلام) من الثوره على معاويه.

أضيف إلى ذلك أن أحد أهم الشروط فى الصلح كان لم يُنقض بعد، وهو أن الخلافه تعود إلى طريقها الطبيعى بعد موت معاويه، فتكون للحسن (عليه السلام)، ثم للحسين (عليه السلام)، فلم يكن معاويه فى وقتها قد بايع لولده يزيد بولايه العهد.

وبعد البيعه لولده بولايه العهد بدأت علامات الرفض من المجتمع الإسلامى

ص: ١٠١

---

١- الدينورى، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٢٥. وأنظر: الطوسى، محمد بن الحسن، اختيار معرفه الرجال (رجال الكشى): ج ١، ص ٢٥٢.

لسياسه معاويه، وكان الحسين (عليه السلام) أول المعارضين، وعارض معه عبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وسيأتي بيان ذلك لاحقاً إن شاء الله.

وبقيت المعارضة خلال هذه الفترة على أوجهها، إلى أن توفّي معاويه، فكانت الظروف مهيبته لمعارضه يزيد والوقوف بوجهه، وهو ما حصل على أرض الواقع.

والنتيجة؛ إنه على ضوء شروط الصلح، ومخالفه معاويه لذلك، فإنّ الإمام الحسين (عليه السلام) له الحقّ الشرعيّ في الخروج، مع تحقّق الظروف المناسبه لذلك.

ص: ١٠٢



اتضح مما قدمناه أن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يترك أمر هذه الأمة سدى، بل عين الخلفاء من بعده، وهم اثنا عشر خليفه، أولهم علي (عليه السلام)، وآخرهم المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، لكن الأمة وبعد وفاه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، تنصبت من عهده، فكان أول انحراف في مسارها هو اجتماع السقيفه، والذي بان فيه الصراعات القبليه والحزبيه، وانتهى إلى تنصيب أبي بكر خليفه على المسلمين، من دون إجماع للأمة، بل ومن دون استشاره أهل الحل والعقد، ثم إن الخليفه أبا بكر نص على عمر من دون مشوره المسلمين، بل مع رفضهم لذلك؛ الأمر الذي يكشف عن عدم مسيرهم على نظريه واضحه في مسأله الخلافه، فتاره بيعه ناقصه، وأخرى بتنصيب مخالف لإراداه المسلمين.

لم يستر عمر بالمسلمين على جاده الصواب، وله مخالفات كثيره للسنة النبويه، وختمها بنظريه جديده في الخلافه، إذ جعلها بين سته، مع ترجيح كفه عبد الرحمن بن عوف عند تساوى الطرفين.

انتهت هذه المهزله الجديده بتنصيب عثمان خليفه على المسلمين، والذي ابتعد كثيراً عن جاده الصواب؛ ممّا أدى بالأمة الإسلاميه أن تثور عليه ثوره عارمه أودت بقتله.

توجهت الجماهير صوب علي (عليه السلام) تطالبه بتولّى الخلافه، وإقامه العدل الذي ضيع من قبل من سبقوه. تسلّم علي (عليه السلام) الخلافه، وبدأ بإجراءاته العادله، فأقصى ولاء عثمان، وفرق المال بالتساوى بين المسلمين، وأرجع الإقطاعات والهدايا التي بذلها عثمان من بيت مال المسلمين.

واجه علي في سياسته اعتراضات الطبقة المترفه والمنتفعه من حكم عثمان؛ ممّا أدى إلى نشوب حرب أولى بينه وبين مناوئى عدالته، والذين تستروا بلباس المطالبه بدم عثمان،

فكانت الجمل، وكانت آلاف القتلى من المسلمين.

كما أنّ معاوية لم يخضع لحكم عليّ (عليه السّلام) بنفس الستار المتقدّم، وهو المطالبه بدم عثمان، فأراد عليّ إعادته إلى الطاعة، فكانت حرب صفين، التي كادت تقضى على يد الفتنة والتفرقة لولا مكائد معاوية وابن العاص في رفعهم المصاحف، وما تلاها من غشّ وتلاعب في قضيه التحكيم، التي ساهمت في تفتيت جيش الإمام (عليه السّلام)، وأدّت إلى حرب ثالثة مع الخوارج، الذين انشقوا عن جيش الإمام (عليه السّلام).

لم تُسفر حرب صفين عن إرجاع معاوية عن غيّه، بل إنّ مهزله التحكيم والتلاعب الذي جرى بها لم يُسفر عن نتيجة مرضيه، ولم يتوحد المسلمون على خليفه يجمعهم، فبقى عليّ وأتباعه في جانب، والشام بحكم معاوية في جانبٍ آخر.

استشهد عليّ في مسجد الكوفة بغدر خارجي، واتجهت الناس صوب الإمام الحسن (عليه السّلام) وبايعته على الخلافة، وأخذ (عليه السّلام) يُعَدّ العده لإرجاع معاوية عن غيّه، وإجباره على الدخول في الطاعة، لكنّ مكر معاوية وتخاذل جيش الإمام (عليه السّلام) أدّى بالإمام أن يقبل بالصلح مع معاوية، وفق شروط عديده، أهمّها عوده للخلافه إليه، ومن ثمّ إلى أخيه الحسين (عليه السّلام) من بعده.

لم يف معاوية بشروط الهدنه، ممّا يعنى استمراره في غيّه، وشقّه لعصا المسلمين، خصوصاً بتوليته ولده يزيد خليفه على المسلمين، وهذا الأمر أعطى الحقّ الشرعي والقانوني للإمام الحسين (عليه السّلام) في الخروج، سواء كان على معاوية أو يزيد.

وبعد أنّ كان الحقّ للإمام الحسين (عليه السّلام) في الخروج، فهو لم ير أنّ الظروف كانت موافقه للثوره مادام معاوية حيّاً، مع امتلاكه شرعيه وقانونيه الخروج؛ إذ لا شرعيّه تُذكر لمعاوية خصوصاً بعد نكته لشروط الصلح والهدنه، ورأى أنّ الظروف موافقه للثوره في عهد يزيد.

والنتيجة أنّ صلح الإمام الحسن (عليه السّلام) شرعن إعادته للخلافه لأصحابها، وشرعن الخروج على مغتصبى الخلافة.

## الفصل الثالث: مشروعيه الثوره فى ضوء عدم مشروعيه الحاكم

اشاره

ص: ١٠٥



اتّضح من خلال ما تقدّم أنّ معاويه كان باغياً خارجاً على إمام زمانه، ولم يخضع للطاعه، وبقى الأمر كذلك، حتّى وقع الصلح بينه وبين الإمام الحسن (عليه السّلام) ضمن شروط معيّنه، لكنّه خالف الشروط ولم يلتزم بها، وأعلن هدفه الحقيقي الذى يسعى وراءه، وهو التسلّط على رقاب المسلمين، وعليه فإنّه بقى خارجاً عن الشرعيه، ويترتّب على ذلك عدم شرعيه أفعاله التى منها: توليته ولده يزيد على رقاب المسلمين.

وفى هذا الفصل نريد التدرّج فى البحث، ونغضّ الطرف عن النقطة السابقه، ونرى هل أنّ يزيد تتوفّر فيه صفات الحاكم الإسلامى، وهل تمتلك خلافته أسساً شرعيه يستند عليها؛ لذا سيكون هذا الفصل ناظراً إلى مشرّوعيه الثوره من هذه الزاويه دون غيرها.



## المبحث الأول: صفات الحاكم وشروطه في الإسلام (نظرة مختصرة)

بعد أن عرفنا سابقاً أنّ وجود الحاكم يعدّ ضروره لكلّ مجتمع من المجتمعات، نريد أن نتعرّف في هذا المبحث على المواصفات والشرائط التي يتحلّى بها الحاكم في الإسلام، لذا سنذكر بعض الكلمات في ذلك:

١- قال الماوردي: «وأما أهل الإمامه، فالشروط المعتمره فيهم سبعة:

أحدها: العدالة على شروطها الجامعه.

والثاني: العلم المؤدّي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام.

والثالث: سلامه الحواس من السمع والبصر واللسان؛ ليصح معها مباشره ما يدرك بها.

والرابع: سلامه الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركه وسرعه النهوض.

والخامس: الرأى المفضى إلى سياسه الرعيه وتدير المصالح.

والسادس: الشجاعه والنجده المؤديه إلى حمايه البيضه وجهاد العدو.

والسابع: النسب، وهو أن يكون من قريش؛ لورود النصّ فيه، وانعقاد الإجماع عليه»<sup>(١)</sup>.

٢- قال ابن خلدون: «وأما شروط هذا المنصب، فهي أربعة: العلم والعداله والكفايه وسلامه الحواس والأعضاء، ممّا يؤثّر في الرأى والعمل، واختلف في شرط خامس وهو النسب القرشى.

ص: ١٠٩

---

١- الماوردي، على بن محمد، الأحكام السلطانيه: ص ٦.

فأما اشتراط العلم فظاهر؛ لأنه إنَّما يكون منفذاً لأحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها، وما لم يعلمها لا يصحّ تقديمه لها، ولا يكفي من العلم إلّا أن يكون مجتهداً؛ لأنّ التقليد نقص، والإمامه تستدعى الكمال فى الأوصاف والأحوال.

وأما العدالة، فلأنَّه منصب دينى، ينظر فى سائر المناصب التى هى شرط فيها، فكان أولى باشتراطها فيه، ولا خلاف فى انتفاء العدالة فيه بفسق الجوارح من ارتكاب المحظورات وأمثالها. وفى انتفائها بالبدع الاعتقادية خلاف. وأما الكفاية، فهو أن يكون جريئاً على إقامة الحدود، واقتحام الحروب، بصيراً بها، كفيلاً يحمل الناس عليها، عارفاً بالعصبيه وأحوال الدهاء، قوياً على معاناه السياسه...»(١).

٣\_ قال العلامة الحلّى: «الأوّل: أن يكون مكلفاً...

الثانى: أن يكون مسلماً؛ ليراعى مصلحه المسلمين والإسلام، وليحصل الوثوق بقوله، ويصح الركون إليه، فإن غير المسلم ظالم، وقد قال الله تعالى: «وَلَا تَزْكُونا إِلَيَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا» (٢).

الثالث: أن يكون عدلاً؛ لما تقدّم، فإنّ الفاسق ظالم، ولا يجوز الركون إليه والمصير إلى قوله؛ للنهى عنه فى قوله تعالى: «وَلَا تَزْكُونا إِلَيَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا»؛ ولأنّ الفاسق ظالم، فلا ينال مرتبه الإمامه، لقوله تعالى: «لَا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» (٣).

الرابع: أن يكون حرّاً...

الخامس: أن يكون ذكراً...

السادس: أن يكون عالماً؛ ليعرف الأحكام ويعلم الناس، فلا يفوت الأمر عليه بالاستفتاء والمراجعه.

ص: ١١٠

١- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمه ابن خلدون: ص ١٩٣.

٢- هود: آيه ١١٣.

٣- البقره: آيه ١٢٤.



السابع: أن يكون شجاعاً؛ ليغزو بنفسه، ويعالج الجيوش، ويقوى على فتح البلاد، ويحمى بيضه الإسلام.

الثامن: أن يكون ذا رأى وكفايه؛ لافتقار قيام نظام النوع إليه.

التاسع: أن يكون صحيح السمع والبصر والنطق؛ ليتمكن من فصل الأمور.

وهذه الشرائط غير مُختلف فيها.

العاشر: أن يكون صحيح الأعضاء، كاليد والرجل والأذن.

وبالجمله اشتراط سلامه الأعضاء من نقصٍ يمنع من استيفاء الحركه وسرعه النهوض، وهو أوّل قوليّ الشافعيه.

الحادى عشر: أن يكون من قريش؛ لقوله (عليه السلام): الأئمه من قريش. وهو أظهر قولى الشافعيه، وخالف فيه الجوينى...

الثانى عشر: يجب أن يكون الإمام معصوماً عند الشيعة؛ لأنّ المقتضى لوجوب الإمامه ونصب الإمام جواز الخطأ على الأئمه، المستلزم لاختلال النظام، فإنّ الضروره قاضيه بأنّ الاجتماع مظنه التنازع والتغالب...

الثالث عشر: أن يكون منصوباً عليه من الله تعالى، أو من النبىّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، أو ممّن ثبتت إمامته بالنصّ فيهما...

الرابع عشر: أن يكون أفضل أهل زمانه؛ ليتحقّق التميّز عن غيره، ولا يجوز عندنا تقديم المفضول على الفاضل، خلافاً لكثير من العامه؛ للعقل والنقل...

الخامس عشر: أن يكون منزهاً عن القبائح؛ لدلاله العصمه عليه، ولأنّه يكون مستحقاً للإمانه والإنكار عليه، فيسقط محلّه من قلوب العامه، فتبطل فائده نصبه، وأن يكون منزهاً عن الدنئات والردائل، كاللعب، والأكل فى الأسواق، وكشف الرأس بين الناس، وغير ذلك ممّا يسقط محلّه ويوهن مرتبته، وأن يكون منزهاً عن دناءه الآباء وعهر الأمهات، وقد خالفت العامه

فى ذلك كله» (١).

٤\_ قال سعد الدين التفتازانى: «ويشترط أن يكون مكلفاً مسلماً عدلاً حراً ذكراً مجتهداً شجاعاً، ذا رأى وكفايه سمياً بصيراً ناطقاً قريشياً» (٢).

فهذه جملة من الشرائط التى ذكروها فيمن يجب أن يتولّى الخلافة، سواء كانت عند السنّة أو عند الشيعة، ولسنا هنا بصدد تحقيق هذه الشرائط خارجاً، بل غرضنا البحث عن مدى تحقّق هذه الشرائط من عدمها عند يزيد بن معاوية.

لكن رأينا من الضرورى أن نلقى قليلاً من الضوء على شرطين مهمين فى الخلافة، وهما العلم بمعنى الاجتهاد، وكذا العدالة.

أمّا شرط العلم بمعنى الاجتهاد، فمضافاً لما ذكرناه، فقد قال الشاطبى: «إنّ العلماء نقلوا الاتّفاق على أنّ الإمامة الكبرى لا تنعقد إلّا لمن نال رتبة الاجتهاد والفتوى فى علوم الشرع» (٣).

وقال الجوينى: «فالشرط أن يكون الإمام مجتهداً بالغاً مبلغ المجتهدين مستجمعاً صفات المفتين، ولم يُؤثر فى اشتراط ذلك خلاف» (٤). وقال: «من شرائط الإمام أن يكون من أهل الاجتهاد، بحيث لا يحتاج إلى استفتاء غيره فى الحوادث، وهذا متفق عليه» (٥).

وقال القلقشندى، وهو يذكر شروط الإمامة: «الثانى عشر: العلم المؤدى إلى الاجتهاد فى النوازل والأحكام، فلا تنعقد إمامه غير العالم بذلك؛ لأنّه محتاج لأن يصرف الأمور على النهج القويم ويجريها على الصراط المستقيم، ولأن يعلم الحدود، ويستوفى الحقوق، ويفصل الخصومات

ص: ١١٢

١- العلامة الحلى، الحسن بن يوسف، تذكره الفقهاء: ج ٩، ص ٣٩٣ - ٣٩٧.

٢- التفتازانى، مسعود بن عمر، شرح المقاصد فى علم الكلام: ج ٢، ص ٢٧١.

٣- الشاطبى، إبراهيم بن موسى، الاعتصام: ج ٢، ص ٣٦٢.

٤- الجوينى، عبد الملك بن عبد الله، غياث الأمم فى التياث الظلم: ص ٨٤.

٥- الجوينى، عبد الملك بن عبد الله، الإرشاد: ص ٤٢٦.

بين الناس، وإذا لم يكن عالماً مجتهداً لم يقدر على ذلك»<sup>(١)</sup>.

وأما العدالة، فقد نصَّ عليها غير واحد من أهل العلم، قال القاضي عياض: «ولا تتعقد لفاسق ابتداءً»<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي: «ولا خلاف بين الأمة في أنه لا يجوز أن تُعقد الإمامه لفاسق»<sup>(٣)</sup>.

وقال الماوردي: «فأما الجرح في عدالته، وهو الفسق، فهو على ضربين:

أحدهما: ما تابع فيه الشهوه.

والثاني: ما تعلق فيه بشبهه.

فأما الأول منهما فمتعلق بأفعال الجوارح، وهو ارتكابه للمحظورات وإقدامه على المنكرات تحكيمياً وانقياداً للهوى، فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامه ومن استدامتها، فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها»<sup>(٤)</sup>.

وقال القلقشندي:

«العاشر: العدالة فلا تتعقد إمامه الفاسق وهو المتتابع لشهوته، المؤثر لهواه من ارتكاب المحظورات، والإقدام على المنكرات؛ لأن المراد من الإمام مراعاة النظر للمسلمين والفاسق لم ينظر في أمر دينه، فكيف ينظر في مصلحه غيره»<sup>(٥)</sup>.

وقد استدلل جمهور الفقهاء والمتكلمين على اشتراط العدالة في الإمام، بقوله تعالى: «قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ»<sup>(٦)</sup>.

ص: ١١٣

١- القلقشندي، أحمد بن علي، مآثر الأناقه: ج ١، ص ٣٧.

٢- أنظر: النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم: ج ١٢، ص ٢٢٩.

٣- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ج ١، ص ٢٧٠.

٤- الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية: ص ١٨.

٥- القلقشندي، أحمد بن علي، مآثر الأناقه: ج ١، ص ٣٦.

٦- البقره: آيه ١٢٤.

قال الشوكاني: «وقد استدلل بهذه الآيه جماعه من أهل العلم على أن الإمام لا بد أن يكون من أهل العدل والعمل بالشرع كما ورد؛ لأنه إذا زاع عن ذلك كان ظالماً» (١).

وقال الفخر الرازي: «قال الجمهور من الفقهاء والمتكلمين: الفاسق حال فسقه لا يجوز عقد الإمامه له، واختلفوا في أن الفسق الطارئ هل يبطل الإمامه أو لا؟ واحتج الجمهور على أن الفاسق لا يصلح أن تُعقد له الإمامه بهذه الآيه، ووجه الاستدلال بها من وجهين:

الأول: ما بينا أن قوله: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» جوابٌ لقوله: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي»، وقوله: «وَمِنْ ذُرِّيَّتِي» طلب للإمامه التي ذكرها الله تعالى، فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الإمامه، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فتصير الآيه كأنه تعالى قال: لا ينال الإمامه الظالمين، وكل عاصٍ فإنه ظالم لنفسه، فكانت الآيه دالّة على ما قلناه.

الثاني: أن العهد قد يُستعمل في كتاب الله بمعنى الأمر، قال الله تعالى: «أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ»، يعنى ألم آمركم بهذا، وقال الله تعالى: «الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا»، يعنى أمرنا، ومنه عهود الخلفاء إلى أمرائهم وقضاتهم.

إذا ثبت أن عهد الله هو أمره؛ فنقول: لا يخلو قوله: «لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ» من أن يريد أن الظالمين غير مأمورين، وأن الظالمين لا يجوز أن يكونوا بمحلّ من يقبل منهم أوامر الله تعالى، ولما بطل الوجه الأول؛ لاتفاق المسلمين على أن أوامر الله تعالى لازمه للظالمين كلزومها لغيرهم، ثبت الوجه الآخر، وهو أنهم غير مؤتمنين على أوامر الله تعالى وغير مقتدى بهم فيها، فلا يكونون أئمه في الدين، فثبت بدلاله الآيه بطلان إمامه الفاسق. قال (عليه السلام): (لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق)، ودلّ أيضاً على أن الفاسق لا يكون حاكماً، وأن أحكامه لا تنفذ إذا ولي الحكم، وكذلك لا تقبل شهادته، ولا خبره عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولا فتياه إذا أفتى، ولا يقدم للصلاه وإن كان هو بحيث لو اقتدى به فإنه لا تفسد صلاته، قال أبو بكر الرازي: ومن الناس من يظن أن

ص: ١١٤

١- الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير: ج ١، ص ١٣٨.

مذهب أبي حنيفة أنه يجوز كون الفاسق إماماً وخليفه، ولا يجوز كون الفاسق قاضياً، قال: وهذا خطأ، ولم يفرّق أبو حنيفة بين الخليفة والحاكم في أن شرط كلّ واحد منهما العدالة، وكيف يكون خليفه وروايته غير مقبولة، وأحكامه غير نافذة، وكيف يجوز أن يُدعى ذلك على أبي حنيفة، وقد أكرهه ابن هبيرة في أيام بني أمية على القضاء، وضربه فامتنع من ذلك فحُبس، فلحّ ابن هبيرة وجعل يضربه كلّ يوم أسواطاً»(١).

وقد صرّح الجصاص بأنّ الآيه تثبت بطلان إمامه الفاسق، وأنّه لا يكون خليفه، وأنّ من نصّب نفسه في هذا المنصب وهو فاسق، لم يلزم الناس أتباعه ولا طاعته، مستشهداً بعد ذلك بقول النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم): «لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق»(٢).

وهناك أقوال عديده جداً تنصّ على اشتراط العلم والعدالة في الخليفه، وأنّ الخلافه لا تنعقد بدونهما، بل إنّ هذا الرأى هو الذى عليه الجمهور كما عرفنا.

وأما انطباق هذين الشرطين على يزيد أو عدمه، فهو ما سنعرفه في المبحث اللاحق.

ص: ١١٥

١- الفخر الرازى، محمد بن عمر، التفسير الكبير: ج ٤، ص ٤٦.

٢- أنظر: الجصاص، محمد بن على، أحكام القرآن: ج ١، ص ٨٤.



اتّضح أنّ الإمامه لا- تنعقد لمن اختلّت فيه الشرائط، خصوصاً العلم والعداله، بل ذهب بعضهم إلى أنّ الفسق كما يمنع من انعقاد الإمامه، فإنّ طرّوه يمنع من استدامتها أيضاً، لذا سنركّز في هذا المبحث على صفات يزيد وخصاله، لنرى مدى انطباق الشروط عليه من عدمه.

ومن خلال جوله في كتب التاريخ والتراجم سيّضح أنّ الرجل لا يتمتّع بمقومات الخلافه، فإنّ أهمّ شرطين يتوفّر عليهما الخليفه غير متحقّقين عند يزيد بن معاويه، فلا هو بالعالم المجتهد في أحكام الشريعة، ولا هو بالعدل المستقيم طبق المحجّه البيضاء، بل لم يكن له حضور واضح في الساحة الإسلاميه مع وجود ثلّه من الصحابه، ومن أهل الحلّ والعقد، وعلى رأسهم الحسين بن علي (عليه السلام).

ولكى تتّضح الصوره جيّداً حول يزيد، نرى من الضروره أنّ نسلط قليلاً من الضوء على بيئه يزيد ونسبه من حيث الأب والأم؛ لما للبيئه وعامل الوارثه من تأثير على حياه الشخص، ثمّ نستقرئ بعض كلمات المؤرّخين وأهل السير حول شخصيه يزيد، ونختم بالإشاره لما قام به يزيد أيام خلافته؛ لأنّ أفعال الشخص وتصرفاته تكشف مقداراً كبيراً عن حالته السابقه أيضاً، إذ لا يمكن أن نتصور شخصاً متّسماً بالعداله والاستقامه، ثمّ يتحوّل مباشره إلى شخص منحرف، موغل بدماء المسلمين، هاتكاً لأعراضهم!

## نسب يزيد وبيئته التي نشأ بها

أمياً من جهة الأم فهو ابن ميسون بنت بجدل الكلبي، وكانت قبل زواجها من معاوية متزوجة من ابن عمها زامل بن عبد الأعلى، الذي قُتل على يد أخيه (١).

وميسون هذه من عائلة نصرانية معروفه، فهي من نصارى كلب (٢)، وكانت تعيش في البادية، فلما تزوجت معاوية لم يرق لها حال القصور والترف الذي يعيشه معاوية، وحثت إلى البادية، فأنشدت قائله:

للبس عباءةً وتقرّ عيني

أحبُّ إليّ من لبس الشفوفِ

وبيت تخفق الأرياح فيه

أحبُّ إليّ من قصرٍ منيفِ

وبكر تتبع الأظعان صعب

أحبُّ إليّ من بغلٍ زفوفِ

وكلب ينبح الأضياف دوني

أحبُّ إليّ من هرٍّ أوفِ

وخرقٌ من بني عمّي فقير

أحبُّ إليّ من عليجٍ عنيفِ

فلما سمعها معاوية طلقها، وألحقها بأهلها، وقال عند ذلك: ما رضيت ابنه بجدل حتى جعلتني عليجاً عنيفاً، الحقى بأهلك (٣).

فمضت إلى بادية بني كلب ويزيد معها (٤)، وقال المدائني: إنها كانت حاملاً به (٥).

فكانت نشأه يزيد وتربته بين أخواله النصاري، فكان طبيعياً أن يشبّ على شرب

ص: ١١٨

١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ١٥٠.

٢- شيخو، لويس، شعراء النصرانية بعد الإسلام، القسم الأول، ترجمه رقم ١٤.



٣- أنظر: أبي الفداء، إسماعيل، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء): ج ١، ص ١٩٣. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ دمشق: ج ٧٠، ص ١٣٤.

٤- أبي الفداء، إسماعيل، المختصر في أخبار البشر: ج ١، ص ١٩٣.

٥- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ١٥٠.

الخمور وارتكاب أنواع الموبقات والمحرمات، يقول الشيخ عبد الله العلايلي، أحد علماء الأزهر: «إذا كان يقيناً أو يشبه اليقين أنّ تربيته يزيد لم تكن إسلاميه خالصه، أو بعبارة أخرى: كانت مسيحيه خالصه، فلم يبق ما يُستغزب معه أن يكون متجاوزاً مستهتراً مستخفاً بما عليه الجماعه الإسلاميه، لا يحسب لتقاليدها واعتقاداتها، أي: حساب ولا يقيم لها وزناً»(١).

وأما من جهه الأب فهو ابن معاويه بن أبي سفيان، المتمرد على خليفه زمانه، والتمسك بكرسى السلطه من دون إذن شرعي في ذلك، فلا هو مشمول بنظريه النص، ولا هو ممن بويح من قبل أهل الحل والعقد، بل بغى على إمام زمانه عليّ بن أبي طالب (عليه السلام) ولم يرضخ لطاعته، ثم بغى على إمام زمانه الحسن بن علي (عليه السلام) ولم يرضخ لطاعته أيضاً، لكن الظروف أوصلت الأمور إلى الصلح الذي مكن معاويه من الاستيلاء على مقدرات المسلمين، وفق شروطٍ معيّنه لم يف بها معاويه، ممّا يعنى أنّ معاويه لم يكسب الشرعيه حتّى من جهه الصلح.

إذاً، فمعاويه من جهه الخلافه هو باغ غاصب للخلافه، متسلط على المسلمين بقوه السيف.

وأما من جهه فضائله، فقد نصّ العلماء على عدم ثبوت أيّ فضيله في حقّه، قال الشوكاني: «وقال الحاكم: سمعت أبا العباس محمّد بن يعقوب بن يوسف يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: لا يصحّ في فضل معاويه حديث»(٢).

ونقل ابن حجر العسقلاني في فتح الباري، عن ابن الجوزي، عن إسحاق بن راهويه، أنّه قال: «لم يصحّ في فضائل معاويه شيء»، ثمّ قال: «وأخرج ابن الجوزي أيضاً من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، سألت أبي: ما تقول في علي ومعاويه؟ فأطرق ثمّ قال: اعلم أنّ علياً كان

ص: ١١٩

١- العلايلي، عبد الله، الإمام الحسين: ص ٥٩.

٢- الشوكاني، محمد بن علي، الفوائد المجموعه في الأحاديث الموضوعه: ج ١، ص ٤٠٧.

كثير الأعداء، ففتش أعداؤه له عيباً فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجلٍ قد حاربه فأطروه كياتاً منهم لعلى».

قال ابن حجر: «أشار بهذا إلى ما اختلقوه لمعاويه من الفضائل، ممّا لا أصل له، وقد ورد في فضائل معاويه أحاديث كثيرة، لكن ليس فيها ما يصحّ من طريق الإسناد، وبذلك جزم إسحاق ابن راهويه، والنسائي، وغيرهما، والله أعلم» (١).

وقال الفتني: «وباب فضائل معاويه ليس فيه حديثٌ صحيح» (٢).

بل وردت روايات في ذمّه وتنقيصه، بل وبعضها في تكفيره، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن ابن عباس، أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) قال في حقّ معاويه: «لا أشبع الله بطنه» (٣). وهذه ظاهره ظهوراً بيناً، بل صريحه في ذمّه، ومحاولات تأويلها عن طريق وضع بعض الأحاديث عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) بأنّه بشر وإذا ما سبّ أو شتم أو جلد أو دعا على شخص، فإنّما هو كفاره له، وقربه يتقرّب بها إلى الله يوم القيامة، فهي تأويلات فاسده، لم يُكتب لها أى نصيب من النجاح، فهي ليست إلاّ محاوله لخلط الأوراق وتضييع للحقائق، فإذا كان ذمّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) لشخص هو فضيله، ومدحه أيضاً فضيله، فكيف نستكشف الإنسان السىء من وجهه نظر النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، وأى طريقه يتبع (صلى الله عليه وآله وسلّم) ليوضح لنا زيف البعض ونفاقهم؟ فعلى هذا المبني، كلّما ذمّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) شخصاً سوف تكون فضيله له، وإذا مدح شخصاً فهي أيضاً فضيله له (٤).

ص: ١٢٠

١- ابن حجر، أحمد بن على، فتح الباري: ج ٧، ص ٨١.

٢- العجلوني، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء: ج ٢، ص ٤٢٠.

٣- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٨، ص ٢٧.

٤- قال ابن كثير في تأويل الحديث أعلاه: «وقد انتفع معاويه بهذه الدعوه في دنياه وأخراه، أمّا في دنياه، فإنه لما صار إلى الشام أميراً، كان يأكل في اليوم سبع مرات، يُجاء بقصعه فيها لحم كثير وبصل فيأكل منها، ويأكل في اليوم سبع أكلات بلحم، ومن الحلوى والفاكهه شيئاً كثيراً، ويقول: والله ما أشبع وإنّما أعياء، وهذه نعمه ومعه يرغب فيها كلّ الملوكة. وأمّا في الآخرة فقد أتبع مسلم هذا الحديث بالحديث الذي رواه البخارى، وغيرهما من غير وجه، عن جماعه من الصحابه، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم) قال: (اللهم إنّما أنا بشر، فأيما عبد سببته، أو جلدته، أو دعوت عليه، وليس لذلك أهلاً، فاجعل ذلك كفارةً وقربهً تقرّبه بها عندك يوم القيامة). فركب مسلم من الحديث الأول، وهذا الحديث فضيله لمعاويه، ولم يورد له غير ذلك». ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهايه: ج ٨، ص ١٢٨. وترك التعليق للقارئ اللبيب، ليرى كيف يتمّ تأويل النصوص، بل والتنقيص من النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) من أجل تبرئه معاويه!

كما أنّ هذه الأحاديث تُسوّى إلى النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) من أجل تبرئته بعض الصحابه، وتصوّره سبباً وشتاماً بدون وجه حقّ؛ معلّين ذلك بأنّه بشر يُخطئ ويصيب، ناسين أو متناسين بأنّ السب والشتم يتنافى مع أبسط وأدنى قيم الأخلاق التي يتحلّى بها الفرد العادي، فضلاً عن نبيّنا محمّد الذي بُعث ليتمم مكارم الأخلاق!!!

على أنّ هناك روايات ذامّه لمعاويه غير قابله للتأويل، منها على سبيل المثال، ما أخرجه البلاذري في الأنساب، قال: «وحدّثني إسحاق وبكر بن الهيثم قالاً: حدّثنا عبد الرزاق بن همام، أنبأنا معمر، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: كنت عند النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) فقال: يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت على غير ملتي، قال: وكنت تركت أبي قد وضع له وضوء، فكنت كحابس البول مخافه أن يجيء، قال: فطلع معاويه، فقال النبيّ (صلى الله عليه وسلّم): هو هذا»<sup>(١)</sup>.

قال العلامة السيّد حسن السقاف في تحقيقه على كتاب العتب الجميل: «قال الحافظ السيّد أحمد بن الصديق الغماري في (جؤنه العطار: ٢/١٥٤): وهذا حديث صحيح على شرط مسلم، وهو يرفع كلّ غمه عن المؤمن المتحير في شأن هذا الطاغية، قبحه الله، ويقضى على كلّ ما يمؤّه به الممؤهون في حقه...»<sup>(٢)</sup>.

ص: ١٢١

١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ١٣٤.

٢- العلوي، محمد بن عقيل، العتب الجميل: ص ٢٥.

وكذلك فقد ثبت أنّ معاوية كان يرتكب المحرمات وعلى رأسها شرب الخمر:

فقد أخرج أحمد بسنده إلى عبد الله بن بريده، قال: «دخلت أنا وأبى على معاوية فأجلسنا على الفرش، ثم أتينا بالطعام، فأكلنا، ثم أتينا بالشراب فشرب معاوية، ثم ناول أبى، ثم قال: ما شربته منذ حرّمه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم قال معاوية: كنت أجمل شباب قريش وأجودهم ثغراً، وما شىء كنت أجده له لذّة كما كنت أجده وأنا شاب غير اللبن، أو إنسان حسن الحديث يُحدثني».

قال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه على مسند أحمد: «إسناده قوى» (١).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح». وقد اعترف على استحياء بأنّ في الخبر دلالة على شرب معاوية للخمر؛ لأنّ الهيثمي قطع عبارته معاوية التي قالها بعد أن شرب الخمر، وهي: «ما شربته منذ حرّمه رسول الله». وقال بعد تصحيح الحديث: «وفي كلام معاوية شىء تركته» (٢).

وهذا تدليسٌ صريح على القارئ، وإخفاء للحقائق، فإنّه من دون هذه العبارة لا يثبت أنّ ما شربه كان خمراً، بل يستفيد القارئ من جملة الرواية أنّه شرب لبناً، فهل يوجد مبرّر شرعى لقطع النص وإراءته على غير ما هو؟ وهل يكفي اعتراف الهيثمي بأنّه ترك شيئاً من كلام معاوية من دون أن يعرف القارئ ماهية وحقيقته هذا الشىء؟!

وهناك محاولات وتكلفات لأثبت أنّ معاوية قد شرب لبناً لا خمراً لا ترقى للمستوى العلمى، وفيها التفاف على النصّ ومؤداه، خصوصاً أنّ نفس ترك الهيثمي لعبارة معاوية، وتصريحه بأنّه ترك من كلام معاوية شيئاً؛ يدلّ على أنّ فهمه من العبارة كان مثل ما فهمناه.

كما ثبت أنّ هناك أموراً كثيرة محرّمه كان يفعلها معاوية، مع إقراره بأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)

ص: ١٢٢

١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط: ج ٥، ص ٣٤٧.

٢- الهيثمي، على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ٥، ص ٤٢.

نهى عنها، كلبس الذهب والحرير وغيرها، فقد جاء في الخبر الصحيح الذى أخرجه أبو داود فى سننه، قال: «حدّثنا عمرو بن عثمان بن سعيد الحمصى، حدّثنا بقيه عن بحير عن خالد، قال: وفد المقدام بن معديكرب وعمرو بن الأسود ورجل من بنى أسد من أهل قنسرين إلى معاوية بن أبى سفيان، فقال معاوية للمقدام: أعلمت أنّ الحسن بن على توفّى؟ فرجّع المقدام \_ أى قال: إنّنا لله وإنّا إليه راجعون \_، فقال له رجل: أتراها مصيبه؟ قال له: ولم لا أراها مصيبه وقد وضعه رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فى حجره، فقال: (هذا منّى وحسين من على)؟! فقال الأسدى: جمره أطفاها الله (عزّ وجلّ)، قال: فقال المقدام: أمّا أنا فلا أبرح اليوم حتّى أغيظك وأسمعك ما تكره. ثمّ قال: يا معاوية، إنّ أنا صدقت فصدّقنى، وإنّ أنا كذبت فكذبنى. قال: أفعّل. قال: فأنشدك بالله، هل سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نهى عن لبس الذهب؟ قال: نعم. قال: فأنشدك بالله، هل تعلم أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نهى عن لبس الحرير؟ قال: نعم. قال: فأنشدك بالله، هل تعلم أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال: نعم. قال: فوالله، لقد رأيت هذا كلّه فى بيتك يا معاوية، فقال معاوية: قد علمت أنّى لن أنجو منك يا مقدام...»(١).

وقد صحّ الحديث الألبانى فى سلسله الأحاديث الصحيحه(٢)، لكنّه اقتصر على نقل النسائى الذى اختصر الحديث، حيث أورد الحديث بالسند أعلاه عن بحير عن خالد، قال: «وفد المقدام بن معدى كرب على معاوية، فقال له: أنشدك بالله هل تعلم أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نهى عن لبوس جلود السباع، والركوب عليها؟ قال: نعم»(٣).

وقد نوّه الألبانى إلى أنّ الحديث أطول من ذلك بقوله: «وهو عند أبى داود قطعه من

ص: ١٢٣

١- أبو داود السجستانى، سليمان بن الأشعث، سنن أبى داود: ج ٢، ص ٢٧٥ \_ ٢٧٦.

٢- الألبانى، محمد بن نوح، سلسله الأحاديث الصحيحه: ج ٣، ص ٩، ح ١٠١١.

٣- النسائى، أحمد بن شعيب، سنن النسائى: ج ٧، ص ١٧٦ \_ ١٧٧.

كما أنّ معاوية أوغل في دماء المسلمين، وقتل الآلاف المؤلّفه من المسلمين، سواء في حرب صفّين أو في بعثه ابن أبي إرطاه إلى اليمن، وما ارتكبه فيها من فجائع، أو في قتله الخلّص من المؤمنين أمثال عمرو بن الحمق الخزاعي، وحجر بن عدى وأصحابه، وغيرهم الكثير الكثير.

وغيرنا ممّا تقدّم، هو إشاره موجزه إلى أنّ معاوية بن أبي سفيان لم يكن على النهج القويم، وإنّ حياته امتلأت بالمخالفات للسنة المحمّديه، ونختم هنا بما ورد عن الحسن البصري، حيث قال: «أربع خصالٍ كنّ في معاوية، لو لم يكن فيه إلّا واحده لكانت موبقه، وهي أخذة الخلافه بالسيف من غير مشاوره، وفي الناس بقايا الصحابه وذوو الفضيله، واستخلافه ابنه يزيد، وكان سكيراً ختيراً، يلبس الحرير ويضرب بالطنابير، وادّعاؤه زياداً، وقد قال رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): الولد للفراش وللغاهر الحجر. وقتله حجر بن عدى وأصحابه، فيا ويلاً له من حجرٍ وأصحاب حجر» (٢).

ومن خلال ذلك يتّضح أنّ البيئه التي عاش فيها يزيد هي بيئه غير صالحه، وبعيده كلّ البعد عن مبادئ وقيم السماء، وموغله في الانحراف وحبّ التسلّط والملك، ولو على

حساب جماجم الصحابه والصالحين، فكان من الطبيعي أنّ تنغرس تلك الصفات الرديئه في نفس يزيد، خصوصاً وهو يعيش ما بين أخواله النصارى، أو مدلّلاً في قصر الخلافه تحت رعايه والده؛ فكان لذلك إفرات صبت على المسلمين وابلاً من المصائب، فلم ير المسلمين في خلافه يزيد سوى القتل والدم، والانحراف الصريح عن جاده الشرع.

١- الألباني، محمد بن نوح، سلسله الأحاديث الصحيحه: ج ٣، ص ٩، ح ١٠١١.

٢- أبو الفداء، إسماعيل، المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء): ج ١، ص ١٨٦.

إشاره

أشرنا إلى أنّ يزيد لم يكن له حضور واضح في الساحة الإسلاميه، خصوصاً مع وجود ثلّه من أهل البيت (عليهم السّلام) والصحابه، أمثال الحسين بن علي (عليه السّلام) وعبد الله بن عبّاس، وابن الزبير، وغيرهم الكثير الكثير، سواء كانوا من البيت العلوي، أو الصحابه، أو التابعين ممّن هم أفضل من يزيد بعشرات بل مئات المرات؛ وهذا هو السبب الحقيقي الذي جعل التاريخ يُغفل حياه يزيد قبل تولّيه للخلافه، فلا تجد في التاريخ ما يوضّح سيره يزيد وحياته بصوره واضحه، سوى إشارات من هنا وهناك؛ لأنّ الساحة تعجّ بالكثيرين من غيره من أصحاب السير الواضحه، فكان وجوده وجوداً خاملاً لم يعبأ به أحد، خصوصاً أنّ أمّه طلّقت من أبيه معاويه كما تقدّم، وعادت إلى أهلها في الباديه.

فالسبب الحقيقي في إغفال التاريخ ليزيد هو خموله، وعدم وجود ما يذكّره المؤرّخون من مناقب ومآثر وفضائل له، لا كما يحاول المدافعون عنه تصويره بأنّ ذلك يدخل ضمن حملته التعتيم على أخباره، والتشهير بسيرته، فالمؤرّخون رغم ميولهم إلى تلك الكفّه، لكنهم لم يذكروا عن يزيد شيئاً يدلّ على فضله، أو مبادئه ومناقبه، بل إنهم ذكروا يزيد في مفاصله التي قام بها بعد تولّيه الخلافه، وأشاروا إشارات قليله تدلّ على فسق الرجل وانحرافه قبل الخلافه؛ لذا سنحاول أن نتتبّع روايات التاريخ، وأقوال الصحابه والتابعين، والعلماء والمؤرّخين، حول يزيد بن معاويه:

أ \_ يزيد على لسان الصحابه والتابعين

١\_ لعلّ أوّل ما يستوقفنا في هذا الصدد هو موقف الحسين بن علي (عليه السّلام)، الذي لا يختلف أحد في فضله وجلاله أمره، وأنّه من أهل البيت (عليهم السّلام) الذين نزلت فيهم آيه التطهير، فالحسين (عليه السّلام) ذكر بعض العلل التي جعلته يرفض بيعه يزيد، والتي منها فسق الرجل



وشربه للخمر، فقال للوليد بن عتبة: «يزيد رجلٌ فاسق، شارب الخمر، قاتل النفس المحرّمة، معلنٌ بالفسق، ومثلي لا يباع مثله»<sup>(١)</sup>.

وقال لابن الزبير: «أنظر أبا بكر، إنني أبيع ليزيد! ويزيد رجل فاسق معلن الفسق، يشرب الخمر، ويلعب بالكلاب والفهود، ويبغض بقية آل الرسول! لا والله، لا يكون ذلك أبداً»<sup>(٢)</sup>.

٢\_ إن نفس الرجال المطيعين لمعاويه، بل معاويه نفسه كان على علم ودرايه ومعرفه بأن يزيد لا يمتلك ما يؤهله للخلافه؛ لذا حينما اقترح عليه المغيرة توليه يزيد طمعاً في بقائه على ولايه الكوفه، أجابه معاويه قائلاً: «ومن لي بهذا».

فمعاويه يفصح بجوابه هذا إلى أن هذا الأمر يحتاج إلى تدبير، وإلى أناس تقوم به، فقال المغيرة: «أكفيك أهل الكوفه، ويكفيك زياد أهل البصره، وليس بعد هذين المصرين أحدٌ يخالفك».

ولمّا رجع المغيرة إلى أصحابه قال: «لقد وضعت رجل معاويه في غرزٍ بعيد الغايه على أمّه محمد، وفتقت عليهم فتقاً لا يرتق أبداً»<sup>(٣)</sup>.

وحين وصل كتاب معاويه إلى زياد وهو في البصره يعلمه فيه بفكره المغيره، أجابه زياد بحقيقه ما يعرفه عن يزيد قائلاً: «فما يقول الناس، إذا دعوناهم إلى بيعه يزيد، وهو يلعب بالكلاب والقروذ! ويلبس المصبغ! ويدمن الشراب! ويمشى على الدفوف، وبحضرتهم الحسين ابن علي، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر! ولكن تأمره أن يتخلّق بأخلاق هؤلاء حولاً وحولين، فعسينا أن نموّه على الناس»<sup>(٤)</sup>.

وفي المصادر الأخرى أنّ زياداً أحضر عبيد بن كعب النميري، وأخبره: أنّ يزيد

ص: ١٢٦

١- ابن طاووس، علي بن موسى، اللهوف في قتلى الطفوف: ص ١٧.

٢- ابن أعثم الكوفي، أحمد، الفتوح: ج ٥، ص ١٢.

٣- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٥٠٤.

٤- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ اليعقوبي: ج ٢، ص ٢٢٠.

صاحب رسله وتهاون، مع ما قد أوله به من الصيد، وطلب منه أن يذهب إلى معاويه ويخبره بفعالات يزيد، ويطلب منه التآني في الأمر(١).

٣- وفي تاريخ يعقوبي، أن عبد الله بن عمر حين رفض بيعه يزيد، قال: «نبايع من يلعب بالقروذ والكلاب، ويشرب الخمر، ويظهر الفسوق! ما حجتنا عند الله؟!»(٢).

٤- وإن عبد الله بن الزبير قال: «لا طاعه لمخلوق في معصيه خالق، وقد أفسد علينا ديننا»(٣).

وجاء في تاريخ خليفه بن خياط: «حدثنا أبو الحسن عن بقيه بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: لما بلغ يزيد بن معاويه أن أهل مكه أرادوا ابن الزبير على البيعه فأبى، أرسل النعمان بن بشير الأنصاري وهمام بن قبيصه النميري إلى ابن الزبير يدعوانه إلى البيعه ليزيد، على أن يجعل له ولايه الحجاز، وما شاء وما أحب لأهل بيته من الولايه، فقدموا على ابن الزبير، فعرضوا عليه ما أمرهما به يزيد، فقال ابن الزبير: أتأمراني ببيعه رجل يشرب الخمر ويدع الصلاة ويتبع الصيد...؟!»(٤).

وفي أنساب الأشراف للبلاذري، قال: «قال الواقدي وغيره في روايتهم: لما قتل عبد الله بن الزبير أخاه عمرو بن الزبير، خطب الناس فذكر يزيد بن معاويه، فقال: يزيد الخمر، ويزيد الفجور، ويزيد الفهود، ويزيد القروذ، ويزيد الكلاب، ويزيد النشوات، ويزيد الفلوات. ثم دعا الناس إلى إظهار خلعه وجهاده...»(٥).

٥- وقال الصحابي عبد الله بن حنظله: «يا قوم، اتقوا الله وحده لا شريك له، فوالله ما

ص: ١٢٧

١- أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٢٥. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ٣٨،

ص ٢١٢. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ج ٥، ص ٢٨٥.

٢- يعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب، تاريخ يعقوبي: ج ٢، ص ٢٢٨.

٣- المصدر السابق: ج ٢، ص ٢٢٨.

٤- العصفري، خليفه بن خياط، تاريخ خليفه: ص ١٩٤.

٥- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٣١٩.

خرجنا على يزيد حتى خفنا أن تُرمى بالحجاره من السماء، أن رجلاً ينكح الأمهات والبنات والأخوات، ويشرب الخمر، ويدع الصلاة، والله لو لم يكن معي أحدٌ من الناس لأبليت لله فيه بلاءً حسناً»(١).

ولما قدم المدينة عائداً من عند يزيد، أتاه الناس فقالوا: ما وراءك؟ قال: «أتيتكم من عند رجلٍ والله، لو لم أجد إلّا بنى هؤلاء لجاهدته»(٢).

٦- وقال المنذر بن الزبير، وكان أحد الوفد الذين التقوا يزيد: «والله، لقد أجازني بمائه ألف درهم، وإنه لا يمنعني ما صنع إلى أن أخبركم خبره وأصدقكم عنه، والله إنه ليشرب الخمر، وإنه ليسكر حتى يدع الصلاة»(٣).

٧- وذكر البلاذري والطبري \_ واللفظ للثاني \_ أن وفد وجهاء المدينة العائد من لقاء يزيد، أظهروا شتمه، وقالوا: «إننا قدمنا من عند رجل ليس له دين، يشرب الخمر، ويعزف بالطنابير، ويضرب عنده القيان، ويلعب بالكلاب، ويسامر الخراب والفتيان، وإننا نشهدكم أننا قد خلعناه»(٤).

وقال ابن كثير: «وكان سبب وقعه الحره أن وفداً من أهل المدينة، قدموا على يزيد بن معاوية بدمشق، فأكرمهم وأحسن جائرتهم، وأطلق لأميرهم، وهو عبد الله بن حنظله بن أبي عامر، قريباً من مائه ألف، فلما رجعوا ذكروا لأهلهم عن يزيد ما كان يقع منه من القبائح في شربه الخمر، وما يتبع ذلك من الفواحش التي من أكبرها ترك الصلاة عن وقتها، بسبب السكر،

ص: ١٢٨

١- ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى: ج ٥، ص ٦٦.

٢- العصفري، خليفه بن خياط، تاريخ خليفه: ص ١٨١.

٣- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٦٩. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ج ٦، ص ٧.

٤- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٦٨. وأنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٣٢٠.

فاجتمعوا على خلعه، فخلعوه عند المنبر النبوي»(١).

٨\_ وقال الصحابي معقل بن سنان الأشجعي (استشهد يوم الحرة) لمسلم بن عقبة، عند لقائه به في طبريه ليله خروجه من يزيد: «...فترجع إلى المدينة فنخلع هذا الفاسق بن الفاسق، ونبايع لرجل من المهاجرين أو الأنصار»، وقد أسرّ مسلم هذه الكلمه في قلبه، وذكره بها يوم الحرة، وأمر بقتله فقتل(٢).

٩\_ وقال عوانه: «كان مسور بن مخرمه [وهو صحابي] وفد إلى يزيد قبل ولايه عثمان بن محمد، فلما قدم، شهد عليه بالفسق وشرب الخمر، فكتب إلى يزيد بذلك، فكتب إلى عامله يأمره أن يضرب مسوراً الحدّ، فقال أبو حرّه:

أيش ربها صهبا كالمسك ريحها أبو خالد ويضرب الحدّ مسور»(٣).

١٠\_ قال محمد بن أبي السرى: حدثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي نيه، عن نوفل بن أبي الفرات، قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز، فذكر رجلً يزيد، فقال: قال أمير المؤمنين

يزيد بن معاويه، فقال: «تقول أمير المؤمنين! وأمر به فُضِرَ عشرين سوطاً»(٤).

إلى غير ذلك من الشهادات العديده من الصحابه والتابعين الذين عاصروا يزيد، وعرفوا فسقه وانحلاله واستهتاره بالقيم والمبادئ.

## ب \_ يزيد على لسان العلماء والمؤرخين

١\_ قال البلاذري: «حدّثني العمري، عن الهيثم بن عدى، عن ابن عياش وعوانه، وعن هشام بن الكلبي، عن أبيه وأبي مخنف وغيرهما، قالوا: كان يزيد بن معاويه أول من أظهر شرب

ص: ١٢٩

١- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهايه: ج ٦، ص ٢٦٢.

٢- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٣٢٨. ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٤، ص ١١٩. واللفظ للثاني.

٣- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٣٢٠.

٤- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج ٥، ص ٢٧٥.

الشـراب، والاستهتار بالغناء والصيد، وأتخاذ القيان والغلمان، والتفكّه بما يضحك منه المُترفون من القروء، والمعاقرة بالكلاب والديكة، ثم جرى على يده قتل الحسين، وقتل أهل الحره، ورمى البيت وإحراقه»(١).

٢- وقال البلاذرى أيضاً: «وحدّثنى محمّد بن يزيد الرفاعى، حدّثنى عمّى، عن ابن عيّاش، قال: خرج يزيد يتصيّد بحوارين وهو سكران، فركب وبين يديه أتان وحشيه، قد حمل عليها قرءاً، وجعل يركض الأتان ويقول:

أبا خلف احتل لنفسك حيله فليس عليها إن هلكت ضمان

فسقط فاندقت عنقه»(٢).

٣- وقال المدائنى: «كان يزيد ينادم على الشراب سرجون مولى معاويه»(٣).

٤- وأخرج ابن عساكر بسنده عن ابن شبه النميرى - وهو من المؤرّخين الموثوق بهم - ما حاصله: «أنّه لمّا حجّ الناس فى خلافه معاويه جلس يزيد بالمدينه على شراب، فاستأذن عليه ابن عبّاس والحسين بن على، فأمر بشـرابه فرُفع، وقيل له: إنّ ابن عباس إنّ وجد ريح شرابك عرفه. فحجبه، وأذن للحسين بن على... ثمّ دعا بقدح فشربه، ودعا بآخر، فقال: اسقِ أبا عبد الله يا غلام. فقال الحسين: عليك شرابك أيّها المرء، لا عين عليك منّى، فشـرب يزيد وقال:

ألا يا صاح للعجب

دعوتك ثمّ لم تجب

إلى القينات والشهوات

والصهباء والطرب

وباطيه مكّله

عليها ساده العرب

وفيهنّ التى تبلّت

فؤادك ثمّ لم تثب

ص: ١٣٠

١- البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٢٨٦.

٢- المصدر نفسه: ج ٥، ص ٢٨٧.



فنهض الحسين وقال: بل فؤادك يا بن معاوية تبت<sup>(١)</sup>.

وقد أشكل ابن عساكر على سند الرواية بالانقطاع، حيث إن ابن شيبه لم يعاصر يزيد، بل بينهما فاصل زمني كبير.

لكن هذا غير مضر في القضايا التاريخية؛ فإن ابن شيبه من ثقات المؤرخين، المعتمدين أولاً، ولأن المنهج التاريخي لا يعتمد على صحه الإسناد فقط، بل قد يعتمد على تحشيد وتجميع القرائن؛ إذ لو اعتمدنا على صحه الإسناد فقط لضاع من التاريخ الكثير الكثير، ولما أمكن لأحدٍ - سواء من السلفيه أو غيرهم - أن يثبت ويتمسك بالكثير من القضايا التاريخية، ولبقيت هناك فجوات لا يمكن سدّها ولا معالجتها.

٥- وقال المسعودي: «وكان يزيد صاحب طرب وجوارح وكلاب وقرود وفهود ومنادمه على الشراب، وجلس ذات يوم على شرابه، وعن يمينه ابن زياد، وذلك بعد قتل الحسين، فأقبل على ساقيه فقال:

اسقني شربه تروى مشاشي

ثم مل فاسق مثلها ابن زياد

صاحب السر والأمانه عندي

ولتسديد مغنمي وجهادي

ثم أمر المغنين فغنوا به.

وغلب على أصحاب يزيد وعمّاله ما كان يفعله من الفسوق، وفي أيامه ظهر الغناء بمكّه والمدينه، واستعملت الملاهي، وأظهر الناس شرب الشراب، وكان له قرد يُكنى بأبي قيس، يحضره مجلس منادمته، ويطرح له متكأ، وكان قرداً خبيثاً، وكان يحمله على أتانٍ وحشيه قد ريضت وذلك لذلك بسرج ولجام، ويسابق بها الخيل يوم الحلبه، فجاء في بعض الأيام سابقاً، فتناول القصبه ودخل الحجره قبل الخيل، وعلى أبي قيس قباء من

ص: ١٣١

١- ابن عساكر، على بن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ٦٥، ص ٤٠٧.

الحرير الأحمر والأصفر مشمّر، وعلى رأسه قلنسوه من الحرير ذات ألوان بشقائق، وعلى الأتان سرج من الحرير الأحمر، منقوش ملّمع بأنواع من الألوان، فقال في ذلك بعض شعراء الشام في ذلك اليوم:

تمسك أبا قيس بفضل عنانها

فليس عليها إن سقطت ضمان

ألا من رأى القرد الذي سبقت به

جواد أمير المؤمنين أتان»(١).

٦\_ وقال ابن الطقطقى: «وكان يزيد بن معاوية أشد الناس كلفاً بالصيد، لا يزال لاهياً به، وكان يُلبس كلاب الصيد الأساور من الذهب، والجلال المنسوجه منه، ويهب لكل كلب عبداً يخدمه»(٢).

٧\_ وقال ابن كثير: «وقد روى أنّ يزيد كان قد اشتهر بالمعازف، وشرب الخمر، والغناء، والصيد، وأتخاذاً الغلمان والقيان والكلاب، والنطاح بين الكباش والدباب والقروود، وما من يوم إلاّ يصبح فيه مخموراً، وكان يشدّ القرد على فرسٍ مسرّجه بحبالٍ ويسوق به، ويُلبس القرد قلانس الذهب، وكذلك الغلمان، وكان يسابق بين الخيل، وكان إذا مات القرد حزن عليه. وقيل: إنّ سبب موته أنه حمل قرده وجعل ينقرها فعضته»(٣).

وقال أيضاً: «وكان فيه أيضاً إقبال على الشهوات وترك بعض الصلوات في بعض الأوقات، وإماتتها في غالب الأوقات»(٤).

٨\_ وقال الذهبي في ترجمه يزيد: «كان قوياً شجاعاً، ذا رأيٍّ وحزم وفطنه وفصاحه، وله شعر جيّد، وكان ناصبياً، فظاً، غليظاً، جلفاً، يتناول المسكر، ويفعل المنكر، افتتح دولته بمقتل

ص: ١٣٢

١- المسعودى، على بن الحسين، مروج الذهب: ج ٣، ص ٦٨.

٢- ابن الطقطقى، محمد بن على، الفخرى فى الآداب السلطانية: ص ١٦.

٣- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهائيه: ج ٨، ص ٢٥٨.

٤- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهائيه: ج ٨، ص ٢٥٢.



الشهيد الحسين، واختتمها بواقعه الحره، فمقته الناس، ولم يُبارك في عمره، وخرج عليه غير واحد بعد الحسين، كأهل المدينة قاموا لله، وكمرداس بن أديه الحنظلي البصرى، ونافع بن الأزرق، وطواف بن معلى السدوسى، وابن الزبير بمكه»(١).

فالذهبي يصفه بأنه ناصبي، والناصبى هو المبغض لعلّى بن أبى طالب(عليه السّلام)، والمبغض لعلّى منافق بنصّ قول النبى (صلّى الله عليه وآله وسلم) الوارد فى صحيح مسلم، بأنه لا يحبّ علّى إلّا مؤمن، ولا يُبغضه إلّا منافق(٢).

وقال فى كتابه تاريخ الإسلام: «ولما فعل يزيد بأهل المدينة ما فعل، وقتل الحسين وإخوته وآله، وشرب يزيد الخمر، وارتكب أشياء منكره، بغضه الناس، وخرج عليه غير واحد، ولم يُبارك الله فى عمره»(٣).

وقال فى ميزان الاعتدال: «مقدوح فى عدالته، ليس بأهل أن يروى عنه»(٤).

٩- وقال ابن حجر: «وكان منهمكاً فى لذاته، ومقته أهل الفضل؛ بسبب قتله الحسين، ثم بسبب وقعه الحره، والله المستعان»(٥).

١٠- وقال ابن تغرى: «وكان فاسقاً قليل الدين، مدمن الخمر، وهو القائل:

أقول لصحبٍ ضمّت الكأس شملهم

وداعى صبابات الهوى يترنم

خذوا بنصيبٍ من نعيمٍ ولذّه

فكلُّ وإن طال المدى يتصـرّم

وله أشياء كثيره غير ذلك، غير أنّى أضربت عنها؛ لشهره فسقه ومعرفه الناس بأحواله»(٦).

ص: ١٣٣

١- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ٣٧-٣٨.

٢- أنظر: النيسابورى، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ١، ص ٦١.

٣- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج ٥، ص ٣٠.

٤- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج ٤، ص ٤٤٠.

٥- ابن حجر، أحمد بن على، تعجيل المنفعه: ص ٤٥٣.

٦- ابن تغرى، يوسف، النجوم الزاهره: ج ١، ص ١٦٣.

١١\_ وفي السيره الحلبيه: «وسبب بناء عبد الله بن الزبير للكعبه، أن يزيد بن معاويه لما وجه الجيش عشرين ألف فارس وسبعه آلاف راجل \_ وأميرهم مسلم بن قتيبه \_ لقتال أهل المدينه؛ لما علم أنهم خرجوا عن طاعته، أى وأظهروا شتمه، وأعلنوا بأنه ليس له دين؛ لأنه اشتهر عنه نكاح المحارم، وإدمان شرب الخمر، وترك الصلاه، وأنه يلعب بالكلاب، فقد ذكر بعض ثقات المؤرخين أنه كان له فرد يُحضره مجلس شرابه، وي طرح له وساده، ويسقيه فضله كأسه، وأتخذ له أتاناً وحشيه، قد ربضت له وصنع لها سرجاً من ذهب، يركب عليها ويسابق بها الخيل فى بعض الأيام، وكان يلبس عليه قباء وقلنسوه من الحرير الأحمر.

وقد استفتى الكيا الهراسى \_ من أكابر أئمتنا معاشر الشافعيه كان من رؤوس تلامذه إمام الحرمين نظير الغزالي \_ عن يزيد هذا، هل هو من الصحابه؟ وهل يجوز لعنه؟

فأجاب: بأنه ليس من الصحابه؛ لأنه ولد فى أيام عمر بن الخطاب، وللإمام أحمد قولان \_ أى فى لعنه \_ تلويح وتصريح، وكذلك الإمام مالك، وكذا لأبى حنيفه، ولنا قولٌ واحد، التصريح دون التلويح، وكيف لا يكون كذلك، وهو اللاعب بالنرد، والمصيد بالفهود، ومدمن الخمر وشعره فى الخمر معلوم! وكان على ما أفتى به الكيا الهراسى من جواز التصريح بلعنه أستاذنا الأعظم الشيخ محمد البكرى، تبعاً لوالده الأستاذ الشيخ أبى الحسن، وقد رأيت فى كلام بعض أتباع أستاذنا المذكور فى حق يزيد ما لفظه: زاده الله خزيماً وَضِعَهُ، وفى أسفل سجين وَضَعَهُ.

وفى كلام ابن الجوزى أجاز العلماء الورعون لعنه، وصنّف فى إباحه لعنه مصنفاً.

وقال السعد التفتازانى: إنى لأشكك فى إسلامه، بل فى إيمانه، فلعنه الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه»(١).

١٢\_ وقال الألوسى: «وعندى أن بغضه (رضى الله تعالى عنه) [يعنى على بن أبى طالب] من

ص: ١٣٤

١- الحلبي، على بن برهان الدين، السيره الحلبيه: ج ١، ص ٢٦٧.

أقوى علامات النفاق، فإن آمنت بذلك فيا ليت شعري ماذا تقولون في يزيد الطريد، أكان يحب علياً أم كان يبغضه، ولا أظنك في مريه في أنه (عليه اللعنه) كان يبغضه أشدّ البغض، وكان يبغض ولديه الحسن والحسين (على جدّهما وأبويهما وعليهما الصلاه والسلام)، كما تدلّ على ذلك الآثار المتواتره معناً، وحينئذٍ لا مجال لك من القول بأنّ اللعين كان منافقاً»(١).

١٣\_ ونقل الذهبي عن محمد بن أحمد بن مسمع، قال: «سكر يزيد، فقام يرقص، فسقط على رأسه فانشق وبدا دماغه»(٢).

إلى غير ذلك من الأقوال الدالّه بكلّ وضوح على فسقه وانحرافه عن الشريعه المقدّسه.

### ج \_ أفعال يزيد بعد توليه الخلافه

لكي تتضح صورته يزيد بصوره أجلى وأوضح؛ كان لا بدّ من الوقوف \_ ولو مجملاً \_ على ما قام به يزيد وجيشه عند توليه الخلافه، وقد نصّ المؤرّخون وأهل السير على أنّ يزيد ابن معاويه حكم ثلاث سنوات وعدّه أشهر، ارتكب فيها أنواع الموبقات والأعمال القبيحه، التي يهتزّ لها عرش الرحمن، ففي سنه (٥٦١هـ) ارتكب جريمته الكبرى، المتمثله بقتل الحسين بن علي (عليه السلام) في كربلاء، وفي سنه (٥٦٣هـ) أباح مدينه رسول الله ثلاث أيام في وقعه الحرّه، وارتكب فيها أفحش الأعمال، فقتل الصحابه والصالحين، وانتهك أعراضهم.. ثمّ زحف على مكّه فضربت بالمنجنيق.

يقول ابن حجر العسقلاني: «وامتنع من بيعته الحسين بن علي (رضى الله عنهما) وسار إلى الكوفه باستدعائهم له إليها، فجهّز له عبيد الله بن زياد \_ أمير الكوفه ليزيد بن معاويه \_ الجيوش

ص: ١٣٥

١- الألوّسى، محمود بن عبد الله، تفسير روح المعاني: ج ٢٦، ص ٧٨.

٢- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج ٤، ص ٣٧.

فُقُتِلَ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءِ سَنَةِ إِحْدَى وَسِتِينَ.

وَامْتَنَعَ مِنْ بَيْعِهِ يَزِيدٌ أَيْضاً عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَقَامَ بِمَكَّةَ، فَرَأَسَهُ يَزِيدٌ مَرَاراً، ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ خَلَعُوا يَزِيدَ، فَجَهَّزَ إِلَيْهِمُ الْجِيُوشَ، فَكَانَتْ وَقَعَةُ الْحَرَّةِ بِالْمَدِينَةِ، فُقُتِلَ فِيهَا عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَاسْتَبِيحَتِ الْمَدِينَةَ لِجَهْلِهِ أَهْلَ الشَّامِ.

ثُمَّ سَارَتِ الْجِيُوشُ إِلَى مَكَّةَ لِقِتَالِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، فَحَاصَرُوهُ بِمَكَّةَ، وَأُحْرِقَتِ الْكَعْبَةُ بَعْدَ أَنْ رُمِيَ بِالْمَنْجَنِيقِ»(١).

وَنَحَاوَلْ هُنَا أَنْ نُرَكِّزَ الْبَحْثَ نَوْعاً عَلَى مَا جَرَى فِي الْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ مِنْ أَعْمَالٍ مُنْكَرَةٍ قَامَ بِهَا جَيْشُ يَزِيدَ، بِحَيْثُ لَمْ يَسْتَطِعْ ابْنُ تَيْمِيَةَ، وَلَا ابْنُ كَثِيرٍ، وَلَا غَيْرُهُمْ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ السَّلَفِيَّةِ أَنْ يَتَفَصَّوْا مِنْ هَذِهِ الْجَرَائِمِ، فَهَا هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ يَقَرُّ بِالْخَطَأِ الْفَاحِشِ الَّذِي قَامَ بِهِ يَزِيدُ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَيَقُولُ: «وَقَدْ أَخْطَأَ يَزِيدٌ خَطَأً فَاحِشاً فِي قَوْلِهِ لِمُسْلِمِ بْنِ عَقْبَةَ: أَنْ يَبِيحَ الْمَدِينَةَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَهَذَا خَطَأٌ كَبِيرٌ فَاحِشٌ، مَعَ مَا انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ مِنْ قَتْلِ خَلْقٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَبْنَائِهِمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ قَتَلَ الْحُسَيْنَ وَأَصْحَابَهُ عَلَى يَدَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، وَقَدْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنَ الْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ مَا لَا يُحَدُّ وَلَا يُوصَفُ، مِمَّا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»(٢).

كَمَا أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَةَ لَمْ يَسْتَطِعْ الْهَرُوبَ مِمَّا حَصَلَ فِي وَقَعَةِ الْحَرَّةِ، فَقَالَ فِي ذَلِكَ: «فَإِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ نَقَضُوا بَيْعَتَهُ [يَقْصِدُ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ]، وَأَخْرَجُوا نَوَابَهُ وَأَهْلَهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ جَيْشاً، وَأَمَرَهُ إِذَا لَمْ يَطِيعُوهُ بَعْدَ ثَلَاثِ أَنْ يَدْخُلَهَا بِالسَّيْفِ، وَيَبِيحُهَا ثَلَاثاً، فَصَارَ عَسَاكِرُهُ فِي الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ ثَلَاثاً يَقْتُلُونَ، وَيَنْهَبُونَ، وَيَفْتَضُّونَ الْفُرُوجَ الْمَحْرَمَةَ، ثُمَّ أَرْسَلَ جَيْشاً إِلَى مَكَّةَ، وَتَوَفَّى يَزِيدَ وَهُمْ مُحَاصِرُونَ مَكَّةَ، وَهَذَا مِنَ الْعَدْوَانِ وَالظُّلْمِ الَّذِي فَعَلَ بِأَمْرِهِ»(٣).

ص: ١٣٦

١- ابن حجر، أحمد بن علي، تعجيل المنفعة: ص ٤٥٣.

٢- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهائيه: ج ٨، ص ٢٤٣.

٣- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى لابن تيمية: ج ٣، ص ٤١٢.

وسبقهم في ذكر تلك التفاصيل الشنيعة ابن حزم الأندلسي، حيث ذكر تلك الواقعة بنوع من التفصيل، ارتأينا أن ننقل بعض كلامه؛ لأهميته في الباب، قال: «... أغزى يزيد الجيوش إلى المدينة حرم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وإلى مكة حرم الله تعالى، فقتل بقايا المهاجرين والأنصار يوم الحرة، وهي أيضاً أكبر مصائب الإسلام وخرومه؛ لأن أفاضل المسلمين وبقية الصحابة، وخيار المسلمين من جله التابعين، قتلوا جهراً ظلماً في الحرب وصبراً، وجالت الخيل في مسجد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وراثت وبالت في الروضة بين القبر والمنبر، ولم تصل جماعة في مسجد النبي (صلى الله عليه وسلم)، ولا كان فيه أحد، حاشا سعيد بن المسيب، فإنه لم يفارق المسجد، ولولا شهادة عمرو بن عثمان بن عفان، ومروان بن الحكم عند مجرم بن عقبه المرى بأنه مجنون لقتله، وأكره الناس على أن يبايعوا يزيد بن معاوية على أنهم عبيد له، إن شاء باع، وإن شاء أعتق، وذكر له بعضهم البيعة على حكم القرآن وسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فأمر بقتله، فضرب عنقه صبراً، وهتك مسرف أو مجرم الإسلام هتكاً، وأنهب المدينة ثلاثاً، واستخف بأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ومُدت الأيدي إليهم وانتهت دورهم، وانتقل هؤلاء إلى مكة (شرفها الله تعالى)، فحوصرت، ورُمى البيت بحجاره المنجنيق، تولى ذلك الحصين بن نمير السكوني في جيوش أهل الشام؛ وذلك لأن مجرم بن عقبه المرى مات بعد وقعه الحرة بثلاث ليال، ووُلِّي مكانه الحصين بن نمير، وأخذ الله تعالى يزيد أخذ عزيزٍ مقتدر، فمات بعد الحرة بأقل من ثلاثه أشهر وأزيد من شهرين، وانصرفت الجيوش عن مكة» (١).

كما ورد عن مالك بن أنس أن عدد الذين قتلوا يوم الحرة من حملة القرآن سبعمائة (٢).

وفي تاريخ الإسلام للذهبي: «وقال جرير بن عبد الحميد، عن مغيرة، قال: نهب مسرف ابن عقبه المدينة ثلاثاً، وافتض فيها ألف عذراء» (٣).

ص: ١٣٧

١- ابن حزم الظاهري، على بن أحمد، جوامع السيرة: ص ٣٥٧.

٢- ابن عساكر، على بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٤، ص ١٨٣.

٣- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج ٥، ص ٢٦.

فهذه هي أعمال يزيد وولاته، قتلٌ، وتدمير، واستخفاف بالمبادئ والقيم، واستحلال للأعراض، وما إلى ذلك ممّا يندى له جبين البشريه، ولا يمكن أن نتخيل أن شخصاً كان يتسم بالعدالة والتقوى ثم يقدم على هذه الأمور، فإن ما ارتكبه يزيد من قبائح الأمور تنم وتكشف عن انحرافه السابق، وفسقه، وعدم مبالاته، كما شهد عليه الصحابه والتابعون، وجزم به المؤرخون وأصحاب السير على ما تقدم.

وممّا تقدم تبين أن الرجل فاسق لا يصلح للخلافه، كما اتضح أن الرجل ليس من أهل العلم والاجتهاد، فهو منشغل عن العلم بشرب الخمر، ومنادمه وملاعبه القروود والكلاب، فلا شغل له بالسنة النبويه، فضلاً عن أن يكون مجتهداً في أحكام الشريعة، وقد عرفنا أن العلم بمعنى الاجتهاد هو أحد شروط الخلافه أيضاً.

ودعوى أنه لم يثبت فسق يزيد، فهي مجازفه وبعيده عن الرؤيه العلميه الصحيحه، فالأخبار التي نقلناها، وأقوال أهل السير التي ذكرناها، غير مختصه بمؤرخ معين، ولا مقتصره على خبر آحاد، بل هي أخبار متظافره دلت على فسق الرجل، وبها جزم عدّه من أهل العلم والحديث والتاريخ، بما فيهم ممّن يُصنّف من رؤوس المدرسه السلفيه، كالذهبي الذي جزم بفسق الرجل، وقد دعمنا ذلك بموبات يزيد وأفعاله القبيحه، التي ارتكبتها بعد خلافته، والداله على فسقه السابق، وعدم مبالاته بالدين. وأفعاله القبيحه هذه اعترف بها ابن تيميه، وابن كثير، وابن حزم، وغيرهم من أعمده علماء القوم.

ثم يمكن أن ندلل على فسق الرجل، وعدم عدالته بنفس فعل الحسين وابن الزبير؛ باعتبارهما صحابين وفق مبني أهل السنة، فبضميمه الحديث الشريف المتفق في معناه بين الفريقين وهو: من مات وليس في عنقه بيعه؛ مات ميتة جاهليته.

فسوف يكون الحسين وابن الزبير ماتا ميتة جاهليه؛ لأنهما لم يبايعا يزيد بن معاويه إلى أن قُتلا، وهما من الصحابه العدول ومن أهل الجنه! وميته الجاهليه تعنى أمّا الموت على

ضلاله، أو الموت على كفر، فكيف يمكن أن نجمع بين ذلك؟!

فإنما أن نقول: إن يزيد كان فاسقاً، وغير مؤهل للخلافه، ولا تجب بيعته، بل لا تجوز، وهو المطلوب.

أو نقول: إن يزيد كان عادلاً، مستحقاً للخلافه، ولازمه أن الحسين وابن الزبير ماتا ميتة جاهليه، وهذا ما لا يقول به أحد، خصوصاً أن الحسين (عليه السلام) أحد سيدي شباب أهل الجنة، وفق الحديث المتواتر الذي سنشير إليه لاحقاً: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة».

### يزيد وروايه القسطنطينيه

من الأمور الخطيره التي كانت لها تداعيات إلى يومنا هذا، هي مسأله عدم تدوين الحديث في عهد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ بدعاوى مختلفه لا تمت إلى الحقيقه بصله، الأمر الذي أدى إلى فتح باب الوضع على مصراعيه، خصوصاً أن التدوين حصل في فتره بنى أميّه، فاختلطت الأمور بعضها ببعض، وكثرت الروايات الموضوعه، وضاعت الروايات الصحيحه بين تلك الآلاف المؤلفه من الروايات، التي نُقلت وكتبت في القرنين الثاني والثالث، فكان من الضروره بمكان أن تُوضع تلك الروايات \_ خصوصاً ما يتعلّق منها بحكام بنى أميّه \_ على طاولة البحث والتنقيب؛ ليتسنى لنا معرفه الواقع من عدمه.

وحيث إن يزيد معروف بفسقه ومجونه، حاولوا أن يضعوا فيه روايه تناسب حاله، فكان أن وضعوا روايه القسطنطينيه، بعنوان أن أول جيش يغزو القسطنطينيه مغفور له، وبضميمه أن يزيد كان قائد الجيش كما يزعمون؛ فيكون يزيد مغفوراً له، وبذلك تُطوى صحيفته السوداء، وتُناسى أيام لهوه وفجوره، بل لتذهب قتلى واقعه الحره إلى الجحيم، ولتنتهك أعراض الصحابه والتابعين، فيزيد مغفوراً له، مهما قتل وانتهك وعمل!

وروايه القسطنطينيه أخرجها البخارى عن أم حرام، أنها سمعت النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول:

«أول جيش من أمتي يغزون البحر قد أوجبوا. قالت أم حرام: قلت يا رسول الله أنا فيهم؟ قال: أنت فيهم، ثم قال النبي (صلى الله عليه وسلم): أول جيش من أمتي يغزون مدينه قيصر مغفور لهم. فقلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: لا» (١). وقيصَر هو ملك الروم، ومدينته هي القسطنطينيه.

وقد تمسك ابن تيميه بهذا الحديث في دفاعه عن يزيد، وأنه مغفور له في أكثر من مناسبة (٢).

وقال المَهَلَب: «في هذا الحديث منقبه لمعاويه؛ لأنه أول من غزا البحر، ومنقبه لولده يزيد؛ لأنه أول من غزا مدينه قيصر» (٣).

غير أن هذه الروايه محل نقاش سواء في المتن أو السند، فرجال سندها كلهم من أهل الشام، وأهل الشام معروفون بنصبهم وعدائهم لعلي وأهل البيت (عليهم السلام)، فهم منافقون بنص قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لعلي: إنه لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق (٤).

وبطبيع الحال لا يمكن التمسك بروايه ينقلها المنافقون، خصوصاً وهي في مدح أعداء أهل البيت (عليهم السلام).

ويكفي في عدم التعويل عليها أنها تدور على ثور بن يزيد الحمصي؛ فهو شامي من حمص، وأهل حمص كانوا شديدي النصب والعداء لعلي (عليه السلام)، قال ياقوت الحموي: «ومن عجيب ما تأملت من أمر حمص، فساد هوائها وتربتها، اللذين يُفسدان العقل، حتى يُضرب بحماقتهم المثل، إن أشد الناس على علي (رضي الله عنه) بصفين مع معاويه كان أهل حمص، وأكثرهم تحريضاً عليه وجدداً في حربه» (٥).

ص: ١٤٠

١- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٣، ص ٢٣٢.

٢- أنظر: ابن تيميه، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنه: ج ٤، ص ٥٤٤، و ص ٥٧٢.

٣- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري: ج ٦، ص ٧٤.

٤- أنظر: النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ١، ص ٦١.

٥- الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان: ج ٢، ص ٣٠٤.



وكان جدُّ ثور بن يزيد قد شهد صفين مع معاوية، وقتل يومئذٍ، فكان ثور إذا ذكر علياً (عليه السَّلام) قال: «لا أحبُّ رجلاً قتل جدِّي» (١).

وقال ابن حجر: «كان يُرمى بالنصب» (٢).

أضف إلى ذلك أنّ الأوزاعي، وابن المبارك، وغيرهما، كانوا ينهون عن الكتابه عنه، وكان الثوري يقول: خُذُوا عنه واتَّقُوا لا ينطحكم بقرنيه. ولَمَّا قدم المدينة نهى مالك عن مجالسته (٣).

هذا من جهه السند، وأما من جهه المتن فقد ردّها نخبه من علماء أهل السنّه، فقد نقل الحافظ ابن حجر عن المحدث محمد بن عبد الواحد الصفاقسي التونسي، المعروف بابن التين، شارح البخاري، وعن ابن المنير، أنّهما قالوا بما حاصله: إنّ يزيد خارج من ذلك العموم بدليل خاصّ «إذ لا يختلف أهل العلم أنّ قوله (صلى الله عليه وسلّم) مغفورٌ لهم مشروط بأن يكونوا من أهل المغفره، حتّى لو ارتدّ واحدٌ ممّن غزاها بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم اتّفاقاً؛ فدَلَّ على أنّ المراد: مغفورٌ لمن وُجد شرط المغفره فيه منهم» (٤).

وكذلك ردّ المناوي الدلاله المدّعاة للحديث، ونفى دخول يزيد فيه، ذاكراً نحو ما تقدّم، فقال: «لا يلزم منه كون يزيد بن معاويه مغفوراً له لكونه منهم؛ إذ الغفران مشروط بكون الإنسان من أهل المغفره، ويزيد ليس كذلك، لخروجه بدليل خاصّ، ويلزم من الجمود على العموم أنّ من ارتدّ ممّن غزاها مغفورٌ له. وقد أطلق جمع محقّقون حلّ لعن يزيد به، حتّى قال التفتازاني: الحقّ أنّ رضى يزيد بقتل الحسين، وإهانته أهل البيت، ممّا تواتر معناه، وإن كان تفاصيله آحاداً، فنحن لا نتوقّف في شأنه، بل في إيمانه (لعنه الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه). قال الزين

ص: ١٤١

١- ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى: ج ٧، ص ٤٦٧.

٢- ابن حجر، أحمد بن علي، مقدمه فتح الباري: ص ٣٩٢.

٣- أنظر: المصدر نفسه.

٤- المصدر نفسه: ج ٦، ص ٧٤.

العراقي: وقوله: بل في إيمانه، أي: بل لا يتوقف في عدم إيمانه، بقريته ما قبله وما بعده»(١).

وذكر في موضع آخر: «تقدم كون يزيد بن معاوية غير مغفور له، وإن كان من ذلك الجيش؛ لأن الغفران مشروط بكون الإنسان من أهل المغفرة، ولا كذلك يزيد»(٢).

أضف إلى ذلك فإن دلاله الحديث المدّعا لا تنسجم مع روايات أخرى وردت في يزيد، منها ما ورد عن جابر، قال: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: من أخاف أهل المدينة فقد أخاف ما بين جبتي»(٣).

وعن السائب بن خلاد، أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «من أخاف أهل المدينة أخافه الله (عز وجل) وعليه لعنه الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً»(٤).

وهناك روايات أخرى وردت عن عبادة بن الصامت، وعبد الله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص، بنفس المضمون السابق(٥).

كما ورد في البخاري وغيره، أنه (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح في الماء»(٦).

ومن المعلوم أن ما حصل في المدينة من قتل ورعب، وانتهاك للإعراض وإباحتها ثلاثة أيام، كان بأمر يزيد، كما اعترف بذلك ابن تيمية، وابن كثير، على ما قدّمناه.

على أن ابن كثير ربط بين موت يزيد وبين هذه الروايات، فقال: «وقد أراد بإرسال

ص: ١٤٢

١- المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٣، ص ١٠٩.

٢- المصدر السابق: ج ٥، ص ٣٣٤.

٣- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٣، ص ٣٥٤.

٤- أنظر: المصدر نفسه: ج ٤، ص ٥٥ - ٥٦.

٥- فهؤلاء خمسة من الصحابة رووا هذا الحديث، وبعض طرقه صحيحه أيضاً. أنظر: الهيثمي، على بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج ٣، ص ٣٠٦ - ٣٠٧.

٦- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٢، ص ٢٢٢.

مسلم ابن عقبه توطيد سلطانه وملكه، ودوام أيامه من غير منازع، فعاقبه الله بنقيض قصده، وحال بينه وبين ما يشتهي، فقصمه الله قاصم الجبابره، وأخذه أخذ عزيزٍ مقتدر، وكذلك أخذ ربك إذا أخذ القرى وهي ظالمه، إن أخذه أليم شديد.

قال البخارى فى صحيحه: حدثنا الحسين بن حريث، حدثنا الفضل بن موسى، حدثنا الجعيد، عن عائشه بنت سعد بن أبى وقاص، عن أبيها، قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا يكيد أهل المدينة أحد إلا انماع كما ينماع الملح فى الماء، وقد رواه مسلم من حديث أبى عبد الله القراظ المدينى...» (١)، ثم ذكر عدّه من الروايات المتعلقة بمن أخاف أهل المدينة، وبطرقٍ متعدده.

ومن الروايات التى تتنافى مع مغفره يزيد أيضاً، ما أخرجه البخارى، عن أبى هريره، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يهلك الناس هذا الحى من قريش، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم».

وفى البخارى أيضاً، بعد الحديث المتقدم، عن أبى هريره، قال: «سمعت الصادق المصدوق يقول: هلاك أمتى على يدى غلمه من قريش. فقال مروان: غلمه؟! قال أبو هريره: إن شئت أن أسميهم، بنى فلان، وبنى فلان» (٢).

وفى هذه الروايات إشارة جليّه إلى حكام بنى أميه، وخصوصاً يزيد بن معاويه، ولذا فإنّ أبا هريره كان يدعو ويقول: «اللهم إنى أعوذ بك من رأس الستين، وإماره الصبيان».

ومن المعلوم أنّ ولايه يزيد كانت فى سنه (٦٠هـ)، وبهذا أقرّ الحافظ ابن حجر، فقال معلقاً على ذلك: «وفى هذا إشارة إلى أنّ أوّل الأغلّمه كان فى سنه ستين، وهو كذلك، فإنّ يزيد ابن معاويه استخلف فيها، وبقي إلى سنه أربع وستين فمات» (٣).

ص: ١٤٣

١- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، البدايه والنهايه: ج ٨، ص ٢٤٤.

٢- البخارى، محمد بن إسماعيل، صحيح البخارى: ج ٤، ص ١٧٧ \_ ١٧٨.

٣- ابن حجر، أحمد بن على، فتح البارى: ج ١٣، ص ٨.

وذكر في موضع آخر أنّ أوّل هؤلاء الغلمه هو يزيد بن معاويه(١).

والنتيجه؛ إنّ الروايه التي يُراد التمسّك بها لإثبات مغفره ذنوب يزيد لا- يمكن الركون إليها، لا من جهه الإسناد، ولا من جهه المتن، فضلاً عن معارضتها بغيرها المتضمّنه للعن يزيد، وأنّ على يديه هلاك الأمّه.

هذا كلّه على القول بأنّ يزيد قد شارك ذلك الجيش في غزوته، وأنّه كان قائدهم! إلّا أنّ بعض الأخبار تشكّك في ذلك، وتفيد أنّ يزيد امتنع عن اللحاق بالجيش، وتظاهر بالمرض، في حين أنّ الجيش أصابه الجوع، وتفشّت فيه الأمراض، وهو ينتظر قائده الملهم!

جاء في أنساب الأشراف: «أغزى معاويه الناس في سنه خمسين، وعليهم سفيان بن عوف، وأمر يزيد بالغزو، فتناقل واعتلّ، فأمسك عنه، وأصاب الناس في غزاتهم جوع وأمراض، فأنشأ يزيد يقول:

ما إن أبالي بما لاقت جموعهم

بالفرقدونه من جوع ومن موم

إذا اتكأت على الأنماط في غرفٍ

بدير مزان عندي أمّ كلثوم».

وأمّ كلثوم هي زوجته بنت عبد الله بن عامر.

فيزيد لم يبال، ولم يهتم بما حلّ بالمسلمين، مادام عنده زوجته أمّ كلثوم.

لكن الروايه حوّلت بعد ذلك هذا المتخاذل عن سوح الوغى إلى بطلٍ همام، فجاء فيها: «فبلغ معاويه شعره، فأقسم عليه ليلحقنّ بسفیان في أرض الروم؛ ليصبيه ما أصاب الناس ولو مات، فلحق به في فرس أنطاكيه وبعلبكّ، وجماعه أنهضهم معه، فبلغ بالناس الخليج، وضرب بسيفه باب الذهب، وهزم الروم، وخرج وسفیان بالناس»(٢).

ص: ١٤٤

١- المصدر نفسه.

٢- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٨٦.

فيزيد إذا لم يكن مع الجيش بادي ذى بدئ، بل كان فى قصره مع زوجته، ولم يبال بما حدث لهم من جوع ومرض، والتحق بهم بعد ذلك؛ نتيجة قسم أبيه عليه! فتحوّل عند ذلك إلى بطلٍ ضرغام! فهل الاشتراك بالغزوه بهذا النحو تُوجب المغفرة ليزيد؟! وقد اتّضح من جميع ما تقدّم أنّ الرجل لم تتحقّق فيه شروط الخلافة الإسلاميه، فلا يمكن أنْ تنعقد له الخلافة، ولا يترتب على تربّعه على عرش الخلافة أى أثر يُذكر.

ص: ١٤٥



## المبحث الثالث : ولاية العهد من جهه شرعيه

تبيّن فيما سبق من البحث أنّ يزيد لم يكن مؤهلاً للخلافه، فلا هو مشمول بنظريه النصّ التي يقول بها الشيعة الإماميه، ولا هو مشمول بشـرائط الإمام والخليفه التي بينها أهل السنّه، خصوصاً أنّه يفتقر لأهمّ شرطين في الخليفه الإسلامى، وهما العداله والعلم بمعنى الاجتهاد.

ولكن لو تنزلنا عمّا تقدّم، وسرنا خطوه إلى الأمام، وتفحصنا الطريقه التي عُيّن فيها يزيد خليفه للمسلمين، لوجدنا أنّها لا تنطبق عليها الشـرائط أيضاً، فيعهه يزيد بدأت بتعيينه وليّاً للعهد في حياه أبيه، بحيله من المغيره بن شعبه، ورغبه منه في البقاء والياً لمعاويه على الكوفه، بعد أنّ أراد معاويه عزله عنها، فاقترح عليه تنصيب يزيد وليّاً للعهد؛ تمهيداً لاستلامه الخلافه فيما بعد، مبيّناً استعداده لأخذ البيعه له من أهل الكوفه، على أنّ يكفيه زياد أهل البصره(1).

ولمّا عاد المغيره للكوفه تذاكر مع من يثق بهم، ومن يعلم أنّهم أشياع لبني أمّيه، فأجابوا إلى بيعته، وبعث إلى معاويه منهم عشره، ويُقال أكثر، وأعطاهم ثلاثين ألف درهم، وجعل عليهم ابنه موسى بن المغيره، فلمّا قدموا على معاويه زينوا له بيعه يزيد، ودعوه إلى عقدها،

ص: ١٤٧

---

١- أنظر: ابن الأثير، على بن أبى الكرم، الكامل فى التاريخ: ج ٣، ص ٥٠٣ \_ ٥٠٤.

فقال لهم معاويه: لا تعجلوا بإظهار هذا، وكونوا على رأيكم.

ومعاويه لا- تخفى عليه هذه الحيل والألاعيب، وهو رأس في ذلك، فالتفت إلى موسى وقال له: «بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم؟». قال موسى بن المغيرة: «بثلاثين ألفاً». قال معاويه: «لقد هان عليهم دينهم».

وقيل: أرسل أربعين رجلاً وجعل عليهم ابنه عروه، فلما دخلوا على معاويه قاموا خطباء، وأوضحوا لمعاويه إنما الذي جاء بهم هو النظر لأئمة محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقالوا: يا أمير المؤمنين، كبرت سنك، وخفنا انتشار الحبل، فانصب لنا علماً، وحد لنا حداً ننتهي إليه، فقال: أشيروا عليّ. فقالوا: نشير بيزيد بن أمير المؤمنين. فقال: أو قد رضيتموه؟ قالوا: نعم. قال: وذلك رأيكم؟ قالوا: نعم، ورأى من وراءنا.

فقال معاويه لعروه سرّاً عنهم: «بكم اشترى أبوك من هؤلاء دينهم».

قال: «بأربعمائة دينار». قال لقد وجد دينهم عندهم رخيصاً، وقال لهم: «ننظر ما قدمتم له، ويقضى الله ما أراد، والأناه خير من العجلة فرجعوا» (١).

فلما رأى معاويه ما صنع المغيرة قوى عزمه على البيعه ليزيد، وأرسل إلى زياد يستشيريه في ذلك، لكن رأى زياد كان في التمهل؛ لأنه لا يرى صلاحه يزيد للخلافه، باعتباره صاحب رسله وتهاون، مع ولعه بالصيد، وأراد إيصال رأيه هذا إلى معاويه، إلما أن مستشاره كعب بن عبيد النمرى ارتأى غير ذلك، وطلب منه الإذن في أن يلتقى بيزيد، ويبيّن له هناته التي ينقمها الناس عليه، وأن زياداً يتخوف خلاف الناس عليه بسببها.

ولما مات زياد عزم معاويه على البيعه لابنه يزيد، فأرسل إلى عبد الله بن عمر مائة ألف درهم فقبلها، فلما ذكر البيعه ليزيد قال ابن عمر: هذا أراد! إن ديني عندي إذا لرخيص،

ص: ١٤٨

١- ابن الأثير، على بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٥٠٤ \_ ٥٠٥.



وامتنع. ثم بعث إلى مروان والى المدينة يستشيريه في الأمر، ويخبره بأنه أراد الخلافة ليزيد خوفاً من اختلاف الأمة من بعده، وطلب منه أن يعرض عليهم الأمر، ثم يخبره بذلك.

فعرض مروان الأمر عليهم، وأخبرهم برأى معاوية من توليته يزيد خوفاً على الأمة من الافتراق، لكن مروان فوجئ بالمعارضه الشديد من عبد الرحمن بن أبي بكر، حيث فضح مخططهم، ونطق بالحقيقه من دون خوف أو تردد، فقال لمروان: «كذبت والله يا مروان، وكذب معاوية، ما الخير أردتما لأمة محمد، ولكنكم تريدون أن تجعلوها هرقلية، كلما مات هرقل قام هرقل. فقال مروان: هذا الذي أنزل الله فيه: «وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا» الآية. فسمعت عائشه مقالته، فقامت من وراء الحجاب، وقالت: يا مروان، يا مروان. فأنصت الناس وأقبل مروان بوجهه، فقالت: أنت القائل لعبد الرحمن أنه نزل فيه القرآن، كذبت والله، ما هو ولكنك فلان بن فلان، ولكنك أنت فضض من لعنه نبي الله (ﷺ)».

ص: ١٤٩

١- أنظر: ما تقدم في الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٥٠٧. والروايه الأخيره صحيحه الإسناد، وردت من عدّه طرق، فقد أخرج النسائي والحاكم بسندهما إلى محمد بن زياد، قال: «لما بايع معاوية لابنه، قال مروان: سنّه أبو بكر وعمر. فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: سنّه هرقل وقيصر. فقال مروان: هذا الذي أنزل الله فيه: «وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا». الآية، فبلغ ذلك عائشه، فقالت: كذب والله ما هو به، ولو شئت أن أسمّي الذي أنزلت فيه لسّميته، ولكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعن مروان ومروان في صلبه، فمروان فضض من لعنه الله». النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى: ج ٦، ص ٤٥٩. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٤، ص ٤٨١. وصحّ إسناده الحاكم في المستدرک: (ج ٤، ص ٤٨١)، والألباني في صحيحته: ج ٧، ص ٧٢٢. وأخرج ابن أبي حاتم بسنده إلى عبد الله بن المديني، قال: «أتى لفي المسجد حين خطب مروان، فقال: إنّ الله أرى أمير المؤمنين في يزيد رأياً حسناً، وإن يستخلفه فقد استخلف أبو بكر وعمر. فقال عبد الرحمن بن أبي بكر: أهرقلية؟! إنّ أبا بكر والله، ما جعلها في أحد من ولده، ولا أحد من أهل بيته، ولا جعلها معاوية في ولده إلّا رحمه وكرامه لولده. فقال مروان: ألسن الذي قال لوالديه أُفٍّ لكما؟ فقال عبد الرحمن: ألسن ابن اللعين الذي لعن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أباك. قال: وسمعتهما عائشه فقالت: يا مروان، أنت القائل لعبد الرحمن كذا وكذا؟! كذبت، ما فيه نزلت، ولكن نزلت في فلان بن فلان». ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم): ج ١٠، ص ٣٢٩٥. قال الألباني: «وهو إسناد صحيح». الألباني، محمد بن نوح، سلسله الأحاديث الصحيحه: ج ٧، ص ٧٢١ \_ ٧٢٢. والحديث أخرجه البخاري مختصراً في صحيحه.

وقام الحسين بن علي فأنكر ذلك وفعل مثله ابن عمر وابن الزبير»(١).

وأخرج الزبير عن عبد الله بن نافع قال: «خطب معاوية فدعا الناس إلى بيعه يزيد، فكلمه الحسين بن علي، وابن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، فقال له عبد الرحمن: أهرقلية؟! كلما مات قيصر كان قيصر مكانه، لا نفعل والله أبداً».

وبسندٍ له إلى عبد العزيز الزهري، قال: «بعث معاوية إلى عبد الرحمن بن أبي بكر بعد ذلك بمائه ألف، فردّها وقال: لا أبيع ديني بدنياي»(٢).

وفى البدء والتاريخ للمقدسى: إنّ أهل المدينة امتنعوا عن بيعه يزيد: «فجاء معاوية حاجباً في ألف فارس إلى المدينة، وتلقاه الحسين وعبد الرحمن بن أبي بكر وعبد الله بن الزبير، فسلموا عليه فلم يرد جواب سلامهم، وأغلظ بهم في القول وعنف، وذلك حيلةً منه، فتوجّه القوم إلى مكة لما رأوا من جفائه، ودخل معاوية المدينة ولم يبقَ بها أحد لم يبايعه، وأخذ بيعه أهلها ليزيد، وفرّق فيهم أموالاً عظيمة».

ثمّ خرج إلى مكّة، فتلّقه الحسين بن علي، فلمّا وقع بصره عليه، قال: مرحباً بابن رسول الله، وسيد شباب أهل الجنّة. وأمر له بدابته، ثمّ طلع عليه عبد الله بن الزبير، فقال: مرحباً بابن حواري رسول الله وابن عمّته. وأمر له بدابته، ثمّ كذلك كلّما طلع عليه طالع، حتّى وأمر له بدابته وصله.

ثمّ دخل مكّة، وهداياه وجوائزه يروح عليهم ويغدو، حتّى أنماهم الأموال، ثمّ أمر برواحله فعلقت بباب المسجد، وجمع الناس، وأمر بصاحب حرسه أن يقيم على رأس كلّ رجل من الأشراف رجلاً بالسيف، وقال: إن ذهب واحد منهم إلى أن يراجعني في كلامي فاضربوا عنقه. ثمّ صعد المنبر وخطب، فقال: إنّ هؤلاء الرهط ساداه المسلمين وخيارهم، ولا يُبتزّ أمرٌ دونهم، ولا يُقضى أمرٌ عن غير مشورتهم، وقد بايعوا يزيد، فبايعوه بسم الله. فأما الأشراف فلم يمكنهم

ص: ١٥٠

١- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٣، ص ٥٠٧.

٢- أنظر: ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابه: ج ٤، ص ٢٧٦.

تكذيبه ومراجعته، وأمّا سائر الناس فلا جرأه لهم على الكلام، ولا علم لهم بشيء ممّا يقول، فأخذ البيعه وركب رواحله وضرب إلى الشام»(١).

وقد أخرج هذه القصّة خليفه ابن خياط بتفصيل أكثر، وفيها أنّ معاوية حين دخل مكّة، وحاول أن يتظاهر باللين والحب للحسين وابن عمر وابن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر، «فأقبل بعض القوم على بعض فقالوا: أيّها القوم لا تُخدعوا، إنّ الله، ما صنع بكم لحبكم ولا كرامتكم، وما صنعه إلّا لما يريد فأعدّوا له جواباً». ثمّ اجتمع الرأى على أنّ الذى يتصدّى للكلام مع معاوية هو ابن الزبير بعد أن أخذ اليهود والمواثيق على أن لا يخالفوه، فلمّا تكلم معاوية وعرض عليهم بيعه يزيد، أجابه ابن الزبير بأنهم يخيرونه بين ثلاث خصال، إمّا أن يصنع مثل ما صنع الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) أو مثل ما صنع أبو بكر أو مثل ما صنع عمر، ثمّ شرع ببيان هذه الخصال الثلاثة، غير أنّ الأمر لم يعجب معاوية، فرفض ذلك، وقال: «إمّا لا، فإنّى أحببت أن أتقدّم إليكم أنّه قد أعذر من أنذر، وإنّه قد كان يقوم منكم القائم إلىّ فيكذبني على رؤوس الناس، فأحتمل له ذلك وأصفح عنه، وإنّى قائم بمقاله إنّ صدقت فلى صدقى وإنّ كذبت فعلىّ كذبنى، وإنّى أقسم لكم بالله لئن ردّ علىّ منكم إنسان كلمه فى مقامى هذا لا- ترجع إليه كلمته حتى يسبق إلىّ رأسه، فلا- يرعين رجل إلّا على نفسه. ثمّ دعا صاحب حرسه فقال: أقم على رأس كلّ رجل من هؤلاء رجلين من حرسك، فإنّ ذهب رجل يرد على كلمه فى مقامى هذا بصدق أو كذب فليضرباه بسيفيهما، ثمّ خرج وخرجوا معه حتّى إذا رقى المنبر فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: إنّ هؤلاء الرهط سادة المسلمين وخيارهم، لا نستبدّ بأمر دونهم ولا نقضى أمراً إلّا عن مشورتهم، وإنّهم قد رضوا وبايعوا ليزيد بن أمير المؤمنين من بعده، فبايعوا بسم الله، فضربوا على يديه، ثمّ جلس على راحلته وانصرف، فلقبهم الناس فقالوا: زعمتم وزعمتم، فلما أرضيتم

ص: ١٥١

١- المقدسى، مطهر بن طاهر، البدء والتاريخ للمقدسى: ج ٦، ص ٦-٧.

وحيثم فعلتم. قالوا: إنا والله، ما فعلنا...»(١).

وهذا الخبر سنده جيد، فقد رواه خليفه بن خياط وهو ثقة، عن وهب بن جرير وهو ثقة من رجال البخارى ومسلم، عن جويريه بن أسماء وهو ثقة من رجال الشيخين أيضاً، عن أشياخ أهل المدينة، وذكر الخبر مفصلاً، فالسند جمعى عن أشياخ أهل المدينة، وليس عن شخص أو شخصين، وهذا الجمع مع التعبير عنهم بأشياخ أهل المدينة يدل على وثاقتهم، أو وثاقه بعضهم، أو لا أقل من تقوى الطريق بمجموعهم.

ومما ذكره المؤرخون فى أمر هذه البيعه أيضاً: إن معاويه أمر عماله بأن يبعثوا الوفود إليه من الأمصار، فلما اجتمعت الوفود عنده، قام معاويه بعمل خطه لمبايعه يزيد، فاتفق مع الضحاك بن قيس الفهرى، وقال له:

«إنى متكلم، فإذا سكت فكن أنت الذى تدعو إلى بيعه يزيد وتحثنى عليها»(٢).

«فلما جلس معاويه للناس تكلم فعظم أمر الإسلام، وحرمة الخلافة وحقها وما أمر الله به، من طاعه ولاة الأمر، ثم ذكر يزيد وفضله، وعلمه بالسياسة، وعرض بيعته، فعارضه الضحاك فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أمير المؤمنين، إنه لا بد للناس من والٍ بعدك، وقد بلونا الجماعه والألفه، فوجدناهما أحقن للدماء، وأصلح للدهماء، وآمن للسبل، وخيراً فى العاقبه والأيام عوج رواجع، والله كل يوم هو فى شأن، ويزيد ابن أمير المؤمنين فى حسن هديه، وقصد سيرته على ما علمت، وهو من أفضلنا علماً وحلماً، وأبعدنا رأياً، فوله عهدك، واجعله لنا علماً بعدك، ومفرعاً نلجأ إليه ونسكن فى ظله!»(٣).

ص: ١٥٢

١- العصفري، خليفه بن خياط، تاريخ خليفه: ص ١٦٤.

٢- ابن الأثير، على بن أبى الكرم، الكامل فى التاريخ: ج ٣، ص ٥٠٧. وأنظر: ابن أعثم الكوفى، أحمد، الفتوح: ج ٤، ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

٣- المصدر نفسه.

كما أنّ معاوية لما أراد البيعه، ليزيد دعا أهل الشام إلى اختيار خليفه من بعده، فأصفقوا واجتمعوا، وقالوا: رضينا عبد الرحمن بن خالد، فشق ذلك على معاوية، وأسرها في نفسه.

ثم مرض عبد الرحمن، فأمر معاوية طبيباً يهودياً عنده \_ وكان عنده مكيئاً \_ أن يأتيه فيسقيه سقيه يقتله بها، فأتاه فسقاه فانحرق بطنه، فمات.

وقام بعد ذلك أخوه المهاجر بن خالد بدخول دمشق متخفياً، وقتل الطيب اليهودي ليلاً عند خروجه من معاوية، وقد نقل ابن عبد البر هذه القصّة، وقال بعدها: «وقصّته هذه مشهوره عند أهل السير والعلم بالآثار، والأخبار اختصرناها، ذكرها عمر بن شبّه في أخبار المدينة وذكرها غيره»<sup>(١)</sup>.

وأخرج خليفه بن خياط، قال: «حدّثنا وهب قال: حدّثني أبي، عن أيوب، عن نافع، قال: خطب معاوية، فذكر ابن عمر، فقال: والله، ليباعنّ أو لأقتلنه»<sup>(٢)</sup>.

إلّا أنّ معاوية معروف بسياسته وخداعه، فبعد أن هدّد بالقتل حاول لاحقاً إنكار ذلك، فحين دخل مكّه وقال له عبد الله بن صفوان: «أنت الذي تزعم أنّك تقتل ابن عمر إن لم يبيع لابنك؟» فقال: «أنا أقتل ابن عمر؟! إنّي والله لا أقتله»<sup>(٣)</sup>.

كما أنّ معاوية وتمهيداً لإعلان بيعه يزيد قام بقتل الإمام الحسن (عليه السّلام) والصحابي سعد ابن أبي وقاص، لما يشكّله وجود هذين الشخصين حاجزاً كبيراً دون تحقيق ما يريد، فسعد من السّته الذين رشّحهم عمر للخلافه، والإمام الحسن (عليه السّلام) هو الخليفه الخامس، وقد اشترط على معاوية أن لا يعهد لشخص آخر، وأن تعود الخلافه إليه.. لذا كان لا بدّ من التخلّص منهما، ثمّ المباشرة بأمر البيعه، يقول أبو الفرج: «وأراد معاوية البيعه لابنه يزيد، فلم

ص: ١٥٣

١- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الاستيعاب: ج ٢، ص ٨٣٠.

٢- العصفري، خليفه بن خياط، تاريخ خليفه: ص ١٦١. والروايه صحيحه السند، رجالها ثقات.

٣- المصدر نفسه: ص ١٦١.

يكن شيء أثقل من أمر الحسن بن علي وسعد بن أبي وقاص فدرس إليهما سُمًا، فماتا منه»(١).

إذن؛ اتضحت معالم الطريقه التي بُوع بها يزيد وليًا للعهد، وخليفه للمسلمين بعد معاويه، ويمكن أن نلاحظ على جميع ما تقدم ما يلي:

١\_ عرفنا فيما سبق أن خلافة معاويه لم تحض بالشرعيه؛ إذ إنه كان باغيًا على إمام زمانه الإمام علي، ثم الإمام الحسن، وقد وصل للسلطه بشروط معينه لكنّه لم يف بها، فحكومته إنما كانت قائمه بقوه السيف، فالواجب الشريعي عليه هو التنحي وإعادته الحق إلى أهله، لا أن يقوم بتنصيب غيره للخلافه، فهو يفتقر للشرعيه بنفسه، فضلًا عن تنصيبه خليفه من بعده.

٢\_ إن ولاية العهد بدعه ابتداعها معاويه، لم يسبق لها غيره، فلم يحصل في تنصيب الخليفه الأول، ولا الثاني، ولا الثالث، ولا الرابع، أن الخليفه الفعلي يجعل له في حياته وليًا للعهد، يأخذ له البيعه بأساليب وطرق ملتويه، ثم يتسّم زمام الأمور بعد وفاته، خصوصاً أن ولي العهد إنما هو ابنه مع وجود غيره ممن هم أفضل منه من الصحابه وأبنائهم.

فولاية العهد من المنظور الشريعي فاقده للشريعيه؛ لعدم وجود الدليل عليها، وعدم خضوعها لا لنظريه النص التي يقول بها الشيعة، ولا لنظريه الشورى التي يتبناها أهل السنه.

ولعل ابن الزبير أشار إلى عدم شرعيه ولاية العهد بقوله لمعاويه: «إن كنت قد مللت الإمارة فاعتزلها، وهلم ابنك فلنبايعه، أرايت إذا بايعنا ابنك معك لأيكما نسمع؟ لأيكما نطيع؟ لا نجمع البيعه لكما والله أبدأ»(٢).

ص: ١٥٤

١- أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، مقاتل الطالبين: ص ٤٨.

٢- العصفري، خليفه بن خياط، تاريخ خليفه: ص ١٦١.

فإن ما جرى هو عملية تحويل الخلافة الإسلامية إلى توريث وحكم لبنى أمية، وهذا ما بينه عبد الرحمن بن أبي بكر لمروان حينما قال له: تريدون أن تجعلوها هرقليه، كلما مات هرقل قام هرقل، وفي لفظ: إنها سنه هرقل وقيصر، إشاره إلى حكم الروم المتمثل بالتوريث.

ولكن قد يُقال بأن ولايه العهد عباره عن ترشيح ليس إلاً، فليس هناك منصب ليزيد في حياه أبيه حتى تكون بدعه، بل هو ترشيح لولده للخلافه من بعده، والأمر للأئمه إن قبلت فبه، وإلاً فلهم حق اختيار خليفه غيره عليهم.

وفي هذا يقول أبو يعلى: «ويجوز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده، ولا يحتاج في ذلك إلى شهاده أهل الحل والعقد... ولأن عهده إلى غيره ليس بعقد للإمامه؛ بدليل أنه لو كان عقداً لها لأفضى ذلك إلى اجتماع إمامين في عصر واحد، وهذا غير جائز، وإذا لم يكن عقداً لم يعتبر حضورهم، وكان معتبراً بعد موت الإمام العاقد... لما بينا أن إمامه المعهود إليه غير ثابت مادام العاهد باقياً إماماً، ويجوز أن يعهد إلى من ينتسب إليه بأبوه أو بئوه، إذا كان المعهود له على صفات الأئمه؛ لأن الإمامه لا تنعقد للمعهود إليه بنفس العهد، وإنما تنعقد بعهد المسلمين... ويكون ذلك بعد موت المولى» (١).

لكن هذا الكلام لا ينطبق على يزيد بن معاويه؛ لما سيأتى من أنه بمجرد موت معاويه، تسنم يزيد أمور الخلافه، وكتب يطلب البيعه ممن لم يبايعه، وهذا يكشف أن المسأله لم تكن عباره عن ترشيح فقط؛ لأن المرشح لا يحق له إجبار الناس على بيعته، قبل أن يكون خليفه، فاللازم بعد موت معاويه أن يجتمع أهل الحل والعقد ويجددوا البيعه ليزيد \_ إن كانوا بايعوا سابقاً \_ ثم بعد ذلك يصير خليفه، لكن ذلك لم يحصل.

ص: ١٥٥

---

١- أبو يعلى الفراء، محمد بن الحسين، الأحكام السلطانيه: ص ٢٥.

٣\_ إنَّ الولايه المذكوره إنَّما كانت خديعه قام بها المغيره من أجل بقائه والياً على الكوفه، وقد أعجبت فكرته معاويه، فسعى بكلِّ الوسائل والسبل لإنجاحها، فلم تكن ناشئه من مصلحه للأُمّه كما يحاولون تبريرها، خصوصاً أنَّ النبي مات ولم ينصب شخصاً على الأُمّه، مع أنَّ الأُمّه كانت تمرّ بمخاطر عدّه، وهم يُبينون أهمّيّه السقيفه، باعتبارها انعقدت سريعاً والنبيّ لَمَّا يُقبر، لمواجهه مخاطر الأُمّه التي تُحيط بها؛ لذا فهم يصوّرون حنكه وسياسه معاويه حينئذٍ أفضل من حنكه وسياسه النبيّ \_ نستجير بالله \_ ، فالنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) مات ولم يوص، لكن معاويه لم يستطع أن يترك الأُمّه تائهة مفكّكه، فعين ولده خليفه عليهم. وهذا المعنى لا يمتّ للواقع بصله، وإليه أشار عبد الرحمن بن أبي بكر فيما تقدّم من قوله: ما الخير أردتما لأُمّه محمّد...

٤\_ إنَّ الممارسات التي أتبعها المغيره ومعاويه في سبيل تمهيد خلافة يزيد، من الإغراء بالمال، والتخويف والترهيب، والكذب على الناس، لا تكسب يزيد الشرعيه؛ لأنّ البيعه لا بدّ أن تتمّ وفق رضا وقناعه المبايعين.

٥\_ إنَّ أعيان الأُمّه رفضوا هذا التنصيب، وعلى رأسهم الحسين بن علي (عليه السّلام)، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وبينوا وجهه نظرهم بصوره واضحه وصريحه، وأنّ يزيد لا يصلح للخلافه. وفي قول بعضهم كما تقدّم: إنَّ هذه هرقلية، ووراثه في الخلافه، أسس لها معاويه.

لذا؛ فالبيعه بولايه العهد فاقده للسند الشـرعى أولاً، ولم تتمّ على الأرض ثانياً، فلا حجّيه لها إذاً.

ونختم هذا المبحث بما صرّح به الشيخ رشيد رضا حول موضوع البيعه، فقد ذكر أنّ استخلاف معاويه ليزيد \_ وعبر عنه بالفاسق الفاجر \_ كان بقوه الإرهاب من جهه،



ورشوه الرعاء من جهه أخرى، وأوضح أن هذا الاستخلاف تلتة سنه سيئه من احتكار أهل الجور والطمع فى السلطان، وجعله إرثاً لأولادهم أو أوليائهم كما يورث المال والمتاع؟ وإن هذه أعمال عصبية القوه القاهره المخالفه لهدى القرآن، وسنّه الإسلام(١).

وقال أيضاً: «أخذ معاويه البيعه لابنه الفاسق يزيد بالقوه والرشوه، ولم يلق مقاومه تذكر بالقول أو الفعل إلّا فى الحجاز». ثم ذكر الروايه الداله على معارضه عبد الرحمن بن أبى بكر وما جرى بينه وبين مروان، وأضاف: «ثم حجّ معاويه ليوطئ لبيعه يزيد فى الحجاز، فكلم كبار أهل الحلّ والعقد أبناء أبى بكر، وعمر، والزبير، فخالفوه وهدّوه إن لم يردها شورى فى المسلمين، ولكنّه صعد المنبر، وزعم أنهم سمعوا وأطاعوا وبايعوا يزيد، وهدّد من يكذبهم بالقتل.

وأخرج الطبرانى من طريق محمد بن سعيد بن زمانه أن معاويه لما حضّ رته الوفاه قال ليزيد: قد وطأت لك البلاد، ومهدت لك الناس، ولست أخاف عليك إلّا أهل الحجاز، فإن رابك منهم ريب فوجه إليهم مسلم بن عقبه، فأنى قد جرّبتة وعرفت نصيحتة. قال: فلما كان من خلافهم عليه ما كان، دعاه فوجه فأباحها ثلاثاً...

وأخرج أبو بكر بن خيثمه بسند صحيح إلى جويزيه بن أسماء: سمعت أشياخ أهل المدينة يتحدّثون أن معاويه لما احتضر دعا يزيد، فقال له: إن لك من أهل المدينة يوماً، فإن فعلوا فارمهم بمسلم بن عقبه، فأنى عرفت نصيحتة الخ.

ذكره الحافظ فى الفتح: أباح عدو الله مدينة الرسول ثلاثه أيام، فاستحق هو وجنده اللعنه العامه فى قوله [صلّى الله عليه وسلّم] عند تحريمها كمكه، من أحدث فيها حدثاً، أو آوى محدثاً فعليه لعنه الله والملائكه والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفاً ولا عدلاً (أى فرضاً ولا نفلًا) \_ متفق عليه \_ فكيف بمن استباح فيها الماء والأعراض والأموال؟!

ص: ١٥٧

١- أنظر: القلمونى، رشيد رضا، الخلافه: ص ٤٢.

وكان الحسن البصرى يقول أفسد الناس اثنان: عمرو بن العاص يوم أشار على معاوية برفع المصاحف، وذكر مفسده التحكيم، والمغيره بن شعبه، وذكر قصته إذ عزله معاوية عن الكوفه فرشاه بالتمهيد لاستخلاف يزيد فأعاده.

قال الحسن: فمن أجل هذا بايع هؤلاء الناس لأبنائهم، ولولا ذلك لكانت شورى إلى يوم القيامة»(١).

ص: ١٥٨

---

١- القلمونى، رشيد رضا، الخلافة: ص ٥٢\_٥٣.

اتضح في المبحث السابق أنّ معاويه نصّب يزيد ولياً لعهدده، وعرفنا أنّ ولاية العهد بدعه أحدثها معاويه، لم يسبق لها أحد غيره، وأنّها مخالفه لنظريه النص ونظريه الشورى.

غير أنّه قد قيل: إنّ التكييف الشرعي لولاية العهد أنّها ترشيح الشخص للخلافه، لتبايعه الأُمّة بعد ذلك برضاها، فإنّ بايعته انعقدت له الإمامه، وإنّ رفضت بيعته أو بايعت غيره سقط الترشيح السابق له، وكأنّه لم يكن، وبهذا تبقى الأُمّة هي صاحبه القول الفصل في اختيار الحاكم (١).

وقد تقدّم منا ذكر قول أبي يعلى في أنّ الإمامه لا تتحقّق بالعهد، بل لا بدّ من بيعه المسلمين للمعهود له بعد وفاه الخليفه الفعلي. وعلى ضوء ذلك سنقف قليلاً مع بعض المباحث؛ لنرى شرعيه البيعه أولاً، ثمّ شرعيه بيعه يزيد على وجه الخصوص.

#### ١\_ عدم وجود نصّ على شرعيه البيعه

أشرنا عند التعرّض لمبحث السقيفه أنّه لم يتحقّق في بيعه أبي بكر لا إجماع الأُمّة ولا أهل

ص: ١٥٩

---

١- زيدان، عبد الكريم، أصول الدعوه: ص ٢٠١ \_ ٢٠٣.

الحلّ والعقد، وقد تخلف عن بيعته كثير من الصحابه، وعلى رأسهم عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)، بل إنّ عامّه بنى هاشم لم يبايعوا، وذكرنا سابقاً ثلّه من الصحابه المتخلفين عن بيعه أبي بكر، وألمحنا هناك إلى أنّه لم يتبين في السقيفه استنادهم إلى نصّ شرعي، سواء من القرآن او السنّه، بل كانت اجتهادات شخصيه، هدفها الاستيلاء على السلطه فقط، ولذا وقعت الخلافات، واجتمع الأنصار سرّاً في سقيفه بنى ساعده، وحين علم أبو بكر وعمر بالخبر أقبلوا إليهم مسرعين، مصطحبين معهم أبو عبيده. وعليّ، وبنو هاشم مشغولون بتجهيز النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، فلو كانت مسأله الشورى مستنده إلى نصّ شرعي، فلا معنى لاجتماع الأنصار بصورة سرّيه لاختيار خليفه للمسلمين، ولا معنى لفرع أبي بكر وعمر إلى السقيفه، من دون مشاوره بنى هاشم وإعلامهم بالخبر، فلا الأنصار شاوروا قريشاً والمهاجرين، ولا أبو بكر وعمر شاور بنى هاشم، ولا ما حصل في السقيفه كان شورى بين المسلمين، بل طفت على السطح العصبيه والقبليه، وكلّ فريق يطمع في الخلافه، والخلاصه أنّ السقيفه لم تستند في عملها إلى النصّ الشرعي، لا- من القرآن ولا من السنّه، والذين اشتركوا فيها لم يستشيروا غيرهم، والنتيجه التي حصلت أنّ البيعه لم تتمّ لا بإجماع الأئمّه، ولا إجماع أهل الحلّ والعقد.

وما يؤكّد عدم وجود نصّ شرعيّ تستند له السقيفه، وإنّها كانت اجتهادات، الغرض من ورائها الحصول على الملك والسلطان، ما قام به أبو بكر من تنصيب عمر بن الخطاب خليفه على المسلمين من دون رضا الصحابه، ثمّ أكمل عمر مشوار التخبّط في اختيار الخليفه، فجعلها من بعده شورى في سنّه، على أنّ ترجّح الكفه التي يكون فيها عبد الرحمن ابن عوف.

إذاً؛ لم تكن هناك شورى في تنصيب أبي بكر، ولا- في تنصيب عمر، ولا- في تنصيب عثمان، واختلفت الطرق في ذلك؛ لذا اضطرب أهل السنّه في هذا الأمر، خصوصاً بعد رفضهم نظريّه النصّ، فراحوا ينظّرون ويشرعنون للواقع الخارجى الذى حصل، فأهل السنّه لم ينطلقوا من الكتاب والسنّه لمعرفة الطرق الشرعيه لتولّى الخلافه، بل انطلقوا من

الواقع الخارجي، واعتبروه واقعاً شرعياً، وأخذوا ينظرون له ويبينون الأدلة عليه، مع أنه واقع متناقض مضطرب.

والذى دعا أهل السنّة لذلك هو قولهم بنظريه عداله الصحابه أجمع، وأنهم من أهل الجنّة، وطبقاً لذلك راحوا يتأولون لأعمالهم، ويبرّرونها بشتّى الوسائل، فجمعوا بين المتناقضات، فيرون أنّ علياً من أهل الجنّة، وعمار بن ياسر من أهل الجنّة، وفى المقابل فإنّ معاوية وأصحابه الذين قاتلوا علياً وقتلوا آلاف المسلمين فى حرب صفين من أهل الجنّة أيضاً، والغريب أنّهم ينقلون فى صحيح البخارى، أنّ النبىّ قال: «ويح عمار، تقتله الفئة الباغية، عمار يدعوهم إلى الله [وفى لفظٍ إلى الجنه] ويدعوناه إلى النار»(١).

ولم يَدِرْ فى خلد مسلم أبداً كيف أنّ الداعى إلى النار والداعى إلى الجنّة يكونان فى الجنّة معاً، خصوصاً أنّهم دخلوا فى قتال مرير راح ضحيته الآلاف، والأغرب من ذلك أنّ النبىّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) صرّح بأنّ قاتل عمّار وسالبه فى النار(٢)، مع أنّ الذى قتل عمّاراً هو صحابى آخر، يُدعى أبو الغادية الجهنى!(٣).

والغرض أنّ القرآن والسنّة والواقع التاريخى تُبين بوضوح أنّ بعض الصحابه انحرف عن الحقّ ولابس الفتن، ولا يمكن المصير إلى القول بعداله كلّ صحابى مهما فعل ومهما ارتكب من مخالفات شرعيه.

فأهل السنّة انطلقوا من واقع هو بنفسه بحاجة إلى مستندٍ شرعى لتصحيحه، واتّخذوه سنداً شرعياً لهم، حتى أنّ بعضهم قال بكفايه انعقاد الإمامه ببيعه واحد من أهل الحلّ والعقد، بل جعلوا التغلّب بقوه السيف أحد طرق تولّى الإمامه، وهو قول يرفضه

ص: ١٦١

١- البخارى، محمد بن إسماعيل، صحيح البخارى: ج ٣، ص ٢٠٧، وج ١، ص ١١٥.

٢- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ١٩٨. الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ٣٨٧.

٣- ابن حجر، أحمد بن على، الإصابة: ج ٧، ص ٢٥٨.

الوجدان السليم، فالخارج على الحاكم الشرعى فاسق شاقّ لعصا المسلمين، ويقولون بوجوب قتله، لكنّه لو انتصر صار خليفه للمسلمين، وتجب طاعته، فسيحان الله كيف يتحوّل مهدور الدم إلى إمام للمسلمين!

ونحن هنا نكتفى بذكر كلمات حول طرق انعقاد الإمامه؛ ليّتضح جيّداً كيف أنّهم اتخذوا الواقع الخارجى دليلاً لهم، ولم يعرضوا الواقع الخارجى على القرآن والسنة، فقد أوضح النووى أنّ الإمامه تنعقد بثلاثة طرق، قال: «أحدها: البيعه، كما بايعت الصحابه أبا بكر (رضى الله عنهم)، وفى العدد الذى تنعقد الإمامه ببيعتهم سنّه أوجه:

أحدها: أربعون. والثانى: أربعة. والثالث: ثلاثة. والرابع: اثنان. والخامس: واحد...

والسادس وهو الأصحّ: إنّ المعتر بيعه أهل الحلّ والعقد من العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس الذين يتيسّر حضورهم...»<sup>(١)</sup>.

فالأصل فى شرعيه البيعه هو مبايعه الناس لأبى بكر، ولم يستند النووى لآيه أو روايه فى الموضوع، كما أنّ أكثر الأعداد التى ذكرها النووى قد استندوا فيها إلى الواقع الخارجى، فمثلاً قالوا بكفايه الواحد؛ لاكتفاء الصحابه بواحد استناداً لعقد عمر لأبى بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان، ولم يشترطوا اجتماع من فى المدينه فضلاً عن إجماع الأمه، ولم ينكر عليهم أحد<sup>(٢)</sup>، وكفايه الخمسه؛ لأنّ بيعه أبى بكر انعقدت بخمسه اجتمعوا عليها ثمّ تابعهم الناس، وهم: عمر بن الخطّاب، وأبو عبيده، وأسيد بن خضير، وبشر بن سعد، وسالم مولى أبى حذيفه، ولأنّ عمر جعل الشورى فى سنّه؛ ليعقد لأحدهم برضا الخمسه<sup>(٣)</sup>.

ص: ١٦٢

١- النووى، يحيى بن شرف، روضه الطالبين: ج ٧، ص ٢٦٣ \_ ٢٦٤.

٢- الإيجى، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف: ج ٣، ص ٥٩١. وقوله: ولم ينكر عليهم أحد. غير صحيح؛ إذ إنّ الكثير من الصحابه لم يبايعوا أبا بكر، كما أنّ الخلافات على أوجهها فى عقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان، فلا نفهم ماذا يعنى بقوله: ولم ينكر عليهم أحد.

٣- أنظر: الماوردى، على بن محمد، الأحكام السلطانيه: ص ٧.

والطريق الثاني الذى ذكره النووى لانعقاد الإمامه هو: «استخلاف إمام من قَبْلُ وعهده إليه، كما عهد أبو بكر إلى عمر (رضى الله عنهما)، وانعقد الاجماع على جوازه»(١).

لكنّ الإجماع الذى ذكره محلّ نظر؛ فإن كان مقصوده إجماع الصحابه على قبوله، فغير تام؛ إذ إنّ الصحابه لم يرضوا بذلك كما قدّمنا سابقاً، وإن كان يقصد الإجماع المتأخّر عن ذلك التنصيب من قبل الفقهاء، فإنّما هو إجماع مستند إلى ذلك الفعل، وذلك الفعل بنفسه محتاج إلى المشروعه، فلا يكتسب الحجّيه.

والطريق الثالث الذى ذكره النووى هو: «القهر والاستيلاء، فإذا مات الامام، فتصدّى للإمامه من جمع شرائطها من غير استخلاف ولا بيعه، وقهر الناس بشوكته وجنوده، انعقدت خلافته؛ لينتظم شمل المسلمين»(٢).

والحقيقه أنّ العله الحقيقيه ليست انتظام شمل المسلمين، إنّما هو تصحيح الحكومات السّتيه، من زمن معاويه فما بعدها، القائمه على الغلبه والسيف والقهر، وهذه الطريقه لعقد الإمامه \_ كما اسلفنا \_ تحوّل مهدور الدم، الشاقّ لعصا المسلمين إلى خليفه مطاع، وينهار معها تشريع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فالأُمّه طُبِقَ هذا الطريق عليها الخضوع للحاكم، رغم انحرافه واستهتاره بالشريعه، وإذا كانت الأُمّه ساكته عنه، وهو منحرف أيضاً، فمن سيطبق أحكام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على أفراد المجتمع الإسلامى، وهكذا فإنّ الرضا والسكوت على هكذا حاكم يُودى بالأُمّه إلى هوه سحيقه، ويبعدها عن دينها وشريعتها السمحاء، وتحوّل الأُمّه إلى مجموعته عبيد، يقودهم السلطان كيفما يشاء، وهذا ما حصل فى زمن يزيد بن معاويه.

ص: ١٦٣

١- النووى، يحيى بن شرف، روضه الطالبين: ج٧، ص ٢٦٤.

٢- المصدر نفسه: ج٧، ص ٢٦٦.

والخلاصه التي نخرج بها ممّا تقدّم: إنه لا يوجد نصّ شرعى من القرآن والسنة يبيّن طرق تولّى الإمامه عند أهل السنّه، وما حاولوا بيانه لاحقاً من الاحتجاج ببعض الآيات أو الروايات إنّما كان هدفه شرعنه ما قام به الصحابه ومّن بعدهم، مع أنّ الصحابه ومّن بعدهم لم يقوموا بذلك وفق تلك الأدلّه، كما أشرنا فيما سبق.

على أنّ ما ساقوه من أدلّه غير تام في نفسه، خصوصاً أنّ تولّى الإمامه لها عدّه طرق، وغير محصوره بالشورى كما عرفنا، وتلك الأدلّه قد أشبعت بحثاً، وناقشها العلماء، ولا نرى ضروره لذكرها هاهنا، بعد أنّ أوضحنا للقارئ أنّ المُستند الأساس هو العمل الخارجى لا غير.

واتّضح من جميع ما تقدّم؛ أنّ البيعه لم تستند إلى أساس شرعى يمكن الاعتماد عليه، ومعه تكون الحكومات القائمّه على هذا الأساس هي حكومات غير شرعيه.

## ٢\_ البيعه لم تتحقّق خارجاً

أوضحنا سابقاً بأنّ ولايه العهد \_ بمعنى تنصيب الخليفه اللاحق في زمان حكم الخليفه الفعلى \_ هي بدعه اخترعها معاويه، وأنّه استخدم الرشاوى من جهه، والترهيب والتهديد والخدعه من جهه أُخرى في تحصيل تلك البيعه، على أنّ أعيان أهل المدينه لم يبايعوا، وأكثر الناس الذين بايعوا إنّما انخدعوا بقول معاويه بحصول البيعه له من رؤساء أهل المدينه ووجهائها؛ لذا فإنّ تلك البيعه لم تحضّ بشـرعـيه القبول؛ لأنّ البيعه الشـرعـيه \_ لو قبلناها \_ فإنّما هي تلك الصادره عن رغبه أهل الحلّ والعقد وإرادتهم، حسب تشخيصهم لواقع المجتمع، لا أنّ تُملى عليهم بالقهر والقوه، والحيل الماكره.

وقد عرفنا أنّ هناك توجيهاً وتكييفاً فقهيّاً لموضوع ولايه العهد، يُفذلك ولايه العهد على أنّها ترشيح للخلافه لا غير، وهذا الترشيح منوط بتحقيقه خارجاً برأى الأُمّه، فإنّ بُويع من قِبَل أهل الحلّ والعقد بعد وفاه الخليفه، صار هو الخليفه الفعلى، وإنّ بايعت الأُمّه



غيره سقط الترشيح، وصار هذا الشخص المبايع هو الخليفة الفعلي.

وحينئذ يتسنى لنا التساؤل، بأنه ما المقصود من أنّ البيعه حصلت ليزيد؟ هل المراد هي تلك البيعه التي أخذها له أبوه معاوية؟ أو بيعة أخرى؟

فإن كان المقصود هي تلك البيعه التي أخذها له أبوه معاوية، فهي لم تحض بالشرعية؛ لأمر:

أولاً: إنها كانت مبتنية على المكر والخديعة والتهديد والترهيب والرشاوى، مع أنّ نفس أخذ البيعه بوجود السلطان يخرجها عن حياديتها؛ لما للسلطان من تأثير كبير على ميولات الناس، فكيف إذا استخدم نفوذه وقوته في ذلك، فالبيعه لم تكتسب المشروعية من تلك الجهة.

ثانياً: إنّ البيعه لم تتمّ خارجاً؛ لأنّ أعيان أهل المدينة لم يبايعوا، وعلى رأسهم الحسين ابن علي (عليه السلام)، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الله بن عمر.

ثالثاً: إنها بيعه في حياه الخليفة الفعلي، فليست مُلزِمة للناس بعد وفاته؛ لأنّ اللازم هو مبايعه الخليفة عند وفاه الخليفة السابق، ليتسّم بعدها منصب الخلافة، وتجب على الناس طاعته، وأمّا البيعه في حياه الخليفة فلا تعنى شيئاً إطلاقاً، ما دام المبايع له لا تجب طاعته، وهذا ما صرّح به ابن الزبير بقوله: «إنّ كنت قد مللت الإمارة فاعتزلها، وهلم ابنك فلنبايعه، أرايت إذا بايعنا ابنك معك لأيكما نسمع؟ لأيكما نطيع؟ لا نجمع البيعه لكما والله أبدأ» (١).

فالبيعه تلك كانت بجعل يزيد ولياً للعهد، وولايه العهد لا تعنى سوى الترشيح \_ على ما أشرنا سابقاً \_ والمرشّح لا يكتسب الشـرعية إلّا بالبيعه له بالخلافه عند موت الخليفة الفعلي.

ص: ١٦٥

وإن كان المقصود من البيعه هي بيعه أخرى حصلت ليزيد بعد وفاه معاوية، فهذا ما لم نقف عليه في كتب التاريخ، فإن المؤرخين يذكرون البيعه التي أخذها له معاوية بصورة مفصلة، لكنهم حين يذكرون وفاه معاوية وتاريخه، يذكرون بعده أنه بُويع ليزيد بالخلافه من بعده، والظاهر أن مرادهم من ذلك هو مراسم تسلّم يزيد للسلطة، لا أنها بيعه أخرى حضرها أهل الحل والعقد، خصوصاً أنها حصلت بعد وفاه معاوية فوراً، فالظاهر أنه تولى الخلافه اعتماداً على بيعته بولايه العهد السابقه؛ لذا كان أول عمل قام به هو طلب البيعه من الحسين (عليه السلام)، وابن الزبير، وابن عمر، من دون رخصه في ذلك، فكان همّه إنّما أخذ البيعه من الذين لم يبايعوه سابقاً، ولم نجد من المؤرخين من يذكر أن أهل الحل والعقد اجتمعوا وقرروا اختيار يزيد خليفه للمسلمين بعد معاوية، خصوصاً أنه تولى الحكم في الشام تبعاً لمقرّ أبيه، والشام تُعتبر حاضنه لبنى أمّيه، ومليئه بالنواصب لأهل البيت (عليهم السلام)، فلا يمكن أن نعدّ بيعتهم \_ لو حصلت \_ بيعه شرعيه، ملزمه للمسلمين في جميع الأقطار.

والغرض أن تصرفات يزيد لا تدلّ على وجود بيعه جديد، بل كان أقصَى ما يريد توطيد ملكه الجديد، ولو بقتل من لم يبايعه في حياه أبيه، قال الطبري وابن الأثير \_ واللفظ للثاني \_: «فلما تولى [يعنى يزيد] كان على المدينه الوليد بن عتبه بن أبي سفيان، وعلى مكه عمرو بن سعيد بن العاص، وعلى البصره عبيد الله بن زياد، وعلى الكوفه النعمان بن بشير، ولم يكن ليزيد همّه حين ولى إلّا بيعه نفر الذين أبوا على معاوية بيعته، فكتب إلى الوليد يخبره بموت معاوية، وكتابا آخر صغيراً فيه: أمّا بعد، فخذ حسيناً، وعبد الله بن عمر، وابن الزبير بالبيعه أخذاً ليس فيه رخصه حتّى يبايعوا، والسلام» (١).

ولا يتصوّر القارئ أن هؤلاء الثلاثة فقط لم يبايعوا، بل إن كلاً من هؤلاء له أقارب

ص: ١٦٦

---

١- ابن الأثير، على بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٤، ص ١٤. وأنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٥٠. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٢٩٩.

وأتباع لم يفتروا بخدعه معاويه، ولم يبايعوا أيضاً، فقد نقل البلاذري عن أبي مخنف وأبي عوانه وغيرهم، أنه لما بُعث إلى الحسين وابن الزبير يدعونهما إلى البيعه: «فأما الحسين فامتنع بأهل بيته ومن كان على رأيه، وفعل ابن الزبير مثل ذلك» (١).

ثم إن نفس الرسائل التي وصلت للإمام الحسين (عليه السلام) من أهل العراق تؤكد أنهم لم يبايعوا ليزيد بن معاويه، وأنهم من دون إمام، فقال (عليه السلام) في جوابه لعمر بن سعد: «إن أهل هذا المصّر كتبوا إليّ يذكرون أن لا إمام لهم، ويسألونني القدوم عليهم» (٢).

ومن رسائلهم له (عليه السلام): «أما بعد، فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العنيد، الذي انتزى على هذه الأمة فابتزها أمرها، وغضبها فيأها، وتأمّر عليها بغير رضى منها، ثم قتل خيارها، واستبقى شرارها، وجعل مال الله دوله بين جبارتها وأغنيائها، فبعداً له كما بعدت ثمود، إنه ليس علينا إمام، فأقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق. والنعمان بن بشير في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعه، ولا- نخرج معه إلى عيد، ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام إن شاء الله، والسلام ورحمه الله» (٣).

والخلاصه: إنه إن كان المراد من البيعه هي تلك التي حصلت في حياه أبيه فهي لم تتحقق بشروطها على الخارج، لا من جهه الاختيار والإيراده، ولا- من جهه أهل الحلّ والعقد، وإن كان المراد من البيعه هي التي كانت بعد وفاه أبيه، فهي لم تحصل بالأساس.

نعم، بعد أن تسنّم يزيد الخلفه بصوره رسميه، راح ولاته يأخذون البيعه له في الأمصار المختلفه، وهذه بيعه إن تمت في بعض المناطق فهي متأخره عن توليه للخلفه، ولم تكن بيعه تولّى بموجبها يزيد للخلفه، فهي بيعه تحت تأثير السلطه، ويعاقب كل من

ص: ١٦٧

١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ٣٠٠.

٢- الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٥٣.

٣- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٢.

يتخلى عنها، ولو أدى ذلك إلى القتل، ومع ذلك فهي لم تحصل في جميع المناطق، وخالفها ثلثه من أهل الحل والعقد، كما ذكرنا سابقاً.

وما يؤكد ذلك أيضاً أنّ الرسل كانت «تجرى بين يزيد بن معاوية، وابن الزبير في البيعة، فحلف يزيد أن لا يقبل منه حتى يؤتى به في جامعه»، ثم إنَّ يزيد أمر بإرسال جيش لقتال ابن الزبير، فأرسل عمرو بن الزبير إلى المدينة، وكان على خلاف مع عبد الله بن الزبير، فـ «نظر إلى كلِّ من كان يهوى هوى ابن الزبير فضربه، وكان ممن ضرب: المنذر بن الزبير، وابنه محمد بن المنذر، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، وعثمان بن عبد الله بن حكيم بن حزام، وخبيب بن عبد الله بن الزبير، ومحمد بن عمار بن ياسر، فضربهم الأربعة إلى الخمسين إلى الستين، وفرَّ منه عبد الرحمن بن عثمان، وعبد الرحمن بن عمرو بن سهل في أناسٍ إلى مكة»<sup>(١)</sup>.

ويتربّب على ذلك أنّه مضافاً لعدم تحقّق شروط ومواصفات الخليفة في شخص يزيد، فإنَّ البيعة أيضاً لم تحصل له على الوجه المطلوب، فيبقى غاصباً للخلافة، غير مستحقّ لها، ويجوز الخروج عليه إحقاقاً للحقّ، ودفعاً للباطل، خصوصاً أنّ خلافته تمثّل تحوّلاً جذرياً في مسار الأمم، وتأسيساً لمشروع التوريث في الخلافة، من دون مراعاة أيّ شرائط وضوابط في ذلك، وقد روى أهل السنّة ما يؤكد ذلك، فقد أخرجوا عن سفينه، عن النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، أنّه قال: «الخلافة ثلاثون سنة، ثمّ تصير ملكاً». قال ابن حجر: «أخرجه أصحاب السنن، وصحّحه ابن حبان وغيره»<sup>(٢)</sup>.

وقد صرّحوا بأنّ الثلاثين سنة تنتهي بانتهاء الفتره التي تولّى فيها الإمام الحسن (عليه السّلام) الخلافة، فتكون الفتره اللاحقه من تسلّط معاوية، ثمّ يزيد على الأمم هي ملكّ عضوض، وليست خلافة إسلاميه.

ص: ١٦٨

١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٥٥.

٢- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري: ج ٧، ص ٤٧.

## المبحث الخامس: مشروعيه حكم يزيد فى ضوء القوانين الوضعيه

من الواضح الجلى أنّ الحكومات فى القوانين الوضعيه تخضع لشروط معينه، فرئاسه الوزراء، أو رئاسه الجمهوريه، أو أفراد البرلمان، لا بدّ أن يتمتعوا بمواصفات وشروط، حتى يتمكنوا من نيل الصفه الرسميه للمنصب الذى يترشّحون له، فمن هذه الشرائط مثلاً \_ على بعض القوانين \_ أن يكون رئيس الوزراء أو الجمهوريه متولّداً من أبوين يحملان جنسيه نفس البلد، وكذلك أن يحملان شهاده معينه، كأن تكون البكلوريوس مثلاً، وهكذا توجد عدّه شرائط لا بدّ من تحقّقها عند المرشّح، ومن دونها يعتبر ترشيحه لاغياً، ولو خالف الواقع واستطاع تزوير بعض المستمسكات؛ كى تتحقّق به الشرائط، فسُقّال من منصبه، ويتعرّض للمحاكمه من قِبَل محكمه البلد عند اكتشافها لذلك.

ومن باب المثال على ذلك، فإنّ دستور الولايات المتحدّه الأمريكيه ينصّ فى الماده الثانيه، الفقره الأولى على أن «تُناط السلطه التنفيذيه برئيس للولايات المتحدّه الأمريكيه، ويشغل الرئيس منصبه مدّه أربع سنوات، ويتمّ انتخابه مع نائب الرئيس، الذى يُختار لنفس المدّه...». ثمّ يشـرع الدستور ببيان طريقه انتخاب الرئيس، وبيان الشرائط فى ذلك، فى عدّه نقاط، تقتصر على ذكر النقطه برقم (٥)، حيث جاء فيها: «لا يكون أى شخص سوى المواطن بالولاده، أو من يكون من مواطنى الولايات المتحدّه وقت إقرار هذا الدستور، مؤهلاً لمنصب الرئيس، كما لا يكون مؤهلاً لذلك المنصب أى شخص لم يبلغ سن الخماسه والثلاثين، ولم يكن مقيماً فى الولايات المتحدّه مدّه أربعه عشر عاماً».

وينصّ القانون المصـرى لسنة ١٩٧١م، فى الماده ٧٥، بأنّه: «يُشترط فيمن يُنتخب رئيساً

للجمهورية أن يكون مصـرياً، من أبوين مصـريين، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنيه والسياسيه، وألا تقل سنّه عن أربعين سنه ميلاديه».

وينصّ في المادة ٧٦، على أنّه: «يُنتخب رئيس الجمهوريه عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسه الجمهوريه أن يُؤيّد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى، والمجالس الشعبيه المحليه للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسه وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسه وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشره أعضاء من كلّ مجلس شعبي محلي للمحافظه من أربع عشره محافظه على الأقل، ويزداد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كلّ من مجلسي الشعب والشورى، ومن أعضاء المجالس الشعبيه المحليه للمحافظات، بما يعادل نسبه ما يطرأ من زياده على عدد أعضاء أي من هذه المجالس، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظّم القانون الإجراءات الخاصه بذلك كلّه».

والغرض أنّ المرشح لرئاسه الجمهوريه في الدساتير الوضعيه له شرائط ومواصفات خاصه، وإن اختلفت هذه الشرائط والمواصفات من دستور إلى آخر، إلّا أنّها اتفقت على أنّه لا يمكن لأيّ كان أن يكون رئيساً للبلد، ما لم تنطبق عليه عدّه من المواصفات والشرائط.

وكما أنّ المرشح لا بدّ أن تتحقّق فيه عدّه من المواصفات، فكذلك طريقه الانتخاب لها عدّه من الشرائط، فمنها أن لا تكون الحكومه قد استخدمت المال العام في دعم مرشحها، خصوصاً إذا كان من دون هذا الدعم لا يمكن أن يحقّق أيّ نجاح يُذكر، ومنها أن تكون الانتخابات نزيهه، وأن لا يكون هناك تلاعب فيها، وأن يكون المُنتخب \_ بكسر الخاء \_ له أهليه الانتخاب وفق شروط ذلك البلد، كأن يكون بلغ الثامنه عشره من عمره، وغير ذلك من الشرائط، ولو حصل وإن فاز المرشح من دون تحقّق هذه الشرائط، كأن تكون

الانتخابات غير نزيهه مثلاً، أو استخدام المرشح أساليب غير شرعيه في تحصيله على الأصوات التي مكنته من الفوز؛ فسيعتبر خاسراً، بل قد يتعرض للمحاكمه.

وكذلك فإن المرشح للبرلمان لا بد أن تتوفر فيه عدّه شرائط، فمثلاً ينصّ قانون الولايات المتحدّه الأمريكيه، ماده الأولى، الفقرة الثانيه، رقم (٢)، على أنه «لا يصبح أيّ شخص نائباً ما لم يكن قد بلغ الخامسة والعشرين، وما لم تكن مضت عليه سبع سنوات وهو من مواطني الولايات المتحدّه، وما لم يكن لدى انتخابه من سكان الولاية التي يتم اختياره فيها».

وينصّ الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م، في ماده ٤٧، ثانياً: على أنه «يُشترط في المرشح لعضويه مجلس النواب أن يكون عراقياً كامل الأهليه»، وأوكل سائر شرائط المرشح، وشرائط الانتخاب إلى تشريعها عن طريق مجلس النواب، فقال في ثالثاً: «تنظّم بقانون شروط المرشح والناخب وكلّ ما يتعلّق بالانتخاب».

والغرض أن هناك شروطاً للمرشح نفسه، وهناك شروطاً للانتخاب وطريقته، ومخالفه تلك الشروط قد تودي بالفائز ويصبح في عداد الخاسرين، وهذا واضح معروف في القوانين المعمول بها حالياً في الكثير من البلدان، فلو فرضنا أن الرئيس أتهم بقضيه معيّنه وثبتت عليه، كخيانته البلد، أو قيامه بتزوير شهادته، أو غير ذلك ممّا يعدّ مخالفه دستوريه أو قانونيه، فسوف يعرض للمساءله ولربما للعزل، وفي هذا الصدد نستشهد بالقانون الأمريكي، ماده الثانيه، الفقرة الرابعه، فهي تنصّ على أنه: «يُعزل الرئيس، ونائب الرئيس، وجميع موظفي الولايات المتحدّه الرسميين المدنيين من مناصبهم، إذا وُجّه لهم اتّهام نيابي بالخيانه، أو الرشوه، أو أيه جرائم، أو جُنح خطيره أخرى، وأدينوا بمثل هذه التّهم...».

ولو قمنا بعملية إسقاط قانوني على فتره يزيد بن معاويه، لوجدنا أن هناك شروطاً للمرشح للخلافه، وكذلك شروطاً لكيفيته البيعه.

أمّا شرائط المرشح للخلافه فهي عديده، وقد ذكرناها فيما تقدّم، ونذكر هنا أهمّها

١\_ العدالة.

٢\_ العلم المؤدى إلى الاجتهاد.

٣\_ سلامه الحواس من السمع والبصر واللسان.

٤\_ الرأى المفضى إلى سياسه الرعيه وتديير المصالح.

٥\_ الشجاعه والنجده المؤديه إلى حمايه البيضه، وجهاد العدو.

وغير ذلك مما تقدم سلفاً.

وكذلك فإنّ الانتخابات والبيعه لها شروط معينه، لعلّ أهمها أنّ تكون من أهل الحلّ والعقد، وأنّ تكون برضاهم واختيارهم، وغير ذلك مما هو مبثوث فى كلماتهم.

وبالتأمل فيما أشرنا إليه من القوانين الوضعيه، فإنّ بيعه يزيد تكون غير قانونيه، لا من جهه الشرائط الذاتيه، ولا من جهه طريقه البيعه، فهو لا يتمّ بالصفات التى تؤهله للخلافه، خصوصاً صفتى العدالة والاجتهاد، فقد أوضحنا سابقاً بصوره مفضله أنّ يزيد كان يشرب الخمر، ويترك الصلاه، وينشغل بالملذات، وكذلك لا يوجد ما يثبت معرفته بالقرآن والسنة، والاجتهاد فيهما، بل إنّ سيرته بعيدة كلّ البعد عن أجواء العلم والدين، وكذلك فهو لا يتّسم بحسن الرأى، الذى عن طريقه يُدير أمور الرعيه، ويراعى مصالحها، بل إنّ أعماله القبيحه أثبتت خلاف ذلك، والغرض أنّ يزيد لا يملك المؤهلات والشرائط التى يجب توفرها فى الخليفه الإسلامى.

وكذلك فإنّ طريقه البيعه لم ترأع فيها الأصول الصحيحه، فهى لم تتمّ من أهل الحلّ والعقد، بعد أنّ رفضها ثلّه من كبار وجوه الصحابه، وأهل البيت (عليهم السّلام) فى ذلك الوقت، وعلى رأسهم الحسين (عليه السّلام)، وابن الزبير، وعبد الرحمن بن أبى بكر، وابن عمر، كما أنّ الحريره لم تكن متوفّره لئدلى أهل الحلّ والعقد بأرائهم بحريره تامه، فقد استُخدمت فيها أساليب



التهديد، والإغراء والكذب، والخيانة، وكانت الدولة نازله بقوه في دعم مرشحها باستخدام سلطتها وعنفوانها في ذلك.

مضافاً إلى ذلك فإنّ ما حصل في زمن معاوية غير ملزم للأُمّة؛ لأنّ البيعه يجب أن تكون بعد وفاه الخليفة، لا أن تؤخذ في حال حياته، فهي عبارة عن ترشيح لا غير، وقد تقدّم بيان ذلك، لكنّ الذي حصل أنّه بمجرد موت معاوية تسنّم يزيد مقاليد السلطه، وأخذ يدعو الناس إلى بيعته بالقوه، فلم يقف يزيد جانباً لينتظر قرار أهل الحلّ والعقد فيمن يرون خليفه على المسلمين، بل ترّبع على السلطه وحاول بعد ذلك أخذ البيعه بالقوه، وخصوصاً ممّن لم يبايعوه سابقاً بولايه العهد على ما تقدّم.

فلم تتحقّق في يزيد لا شرائط الخلافه، ولا شرائط البيعه، فتكون خلافته غير قانونيه وفق القوانين الوضعيه أيضاً.

ص: ١٧٣

تبيّن ممّا سبق أنّ الخلافة الإسلاميه لها شروط معيّنه، سواء ما يتعلّق بشخص الخليفه، أو بآليه بيعته وانتخابه، وخلصنا إلى أنّ يزيد بن معاويه لا يتمتّع بالصفات والمؤهلات التي تجعله خليفه، وأنّ بيعته حصلت في حياه أبيه بالقوه والتحايل، والغدر والإغراء، ولم يبايعه ثلّه من وجهاء أهل المدينه، ومن تبعهم من ذويهم أو ممّن يؤخذ برأيهم، ولم تحصل هناك بيعه صريحه وواضحه بعد وفاه معاويه، هذا فضلاً عن عدم وجود دليل على شرعيه ولايه العهد، أو شرعيه البيعه لتنصيب الخليفه، بل كان جلّ استنادهم في ذلك هو الواقع الخارجي، وهو مضطرب ومتناقض، وبحاجه إلى دليل يصحّحه، وليس هو دليل بنفسه.

كما اتّضح أنّه حتى وفق القوانين المعمول بها حالياً، فإنّ يزيد لا يستمدّ المشروعيه لخلافته؛ لعدم انطباق القوانين عليه، سواء تلك المتعلّقه بذاته، أو الأخرى المتعلّقه بشروط وطريقه البيعه.

ونخلص من جميع ذلك أنّ يزيد تسلّط على رقاب المسلمين، واغتصب الخلافه الإسلاميه، وهو متفسّخ بعيد عن كلّ القيم والمبادئ، ويُويع له بطريقه غير مشـروعه، وشرعت بخلافته مسأله التوريث، فكان من الضـروري الوقوف بوجه هذا التحوّل الكبير في مسار الأُمّه الإسلاميه، وأصبحت كلمه (لا) الرافضه لبيعته واجبه على المسلمين؛ لإنقاذ الأُمّه من خطر فقدان الهويه، والانزلاق إلى هوّه سحيقه، بعيده كلّ البعد عن قيم ومبادئ الرساله المحمديه، وهذا ما قام به الحسين (عليه السّلام).

## الفصل الرابع: مشروعيه الثورة في ضوء وجوب الأمر بالمعروف .. وضمان الحريات في القانون الوضعي

إشاره

ص: ١٧٥



أوضحنا سابقاً أنّ أوّل جذور الانحراف فى مسار الأُمّة كان بعد وفاه النبىّ (صلى الله عليه وآله وسلم) مباشرة، حين أقصى البيت العلوى عن الخلافة، وعُيبت نظريه النصّ، فتسَنّم حينها أبو بكر أمور الخلافة، وبدأت الأمور تُسيّر بخلاف ما رُسم لها، وبلغ الانحراف أشدّه حين ولى عثمان، خصوصاً أنّه قرب بنو أمّيه، وسلّطهم على رقاب المسلمين، وتفاقت الأوضاع، وانتهت الأمور بثوره عارمه أطاحت بالخليفة، فأقبلت الأُمّة إلى علىّ (عليه السّلام) تطلب منه تولّى الخلافة.

تسَنّم الإمام علىّ (عليه السّلام) مقاليد الأمور وفق بيعه الناس له، لا وفق إيمان المجتمع بالنصّ، فالفترة الطويلة التى عاشها المجتمع بعيداً عن توجيهات الرسول أسهمت فى تغييب نظريه النصّ من الأذهان، ولذا فإنّ الإمام علىّ (عليه السّلام) حاول فى أكثر من خطبه أن يُعيد إلى الأذهان تنصيبه فى يوم الغدير، وألوليته بالخلافه من غيره \_ ولا يناسب المقام التعرّض لتلك الروايات فى هذا المبحث \_ والغرض أنّ مبايعه الناس للإمام علىّ (عليه السّلام) لا تعنى عوده النظرية الصحيحه فى الحكم، وإنّ أسهمت فى عوده شخص الحاكم الذى أراد الله سبحانه وتعالى.

حاول الإمام (عليه السلام) أن يقوم بإصلاح الأمور التي أفسدها من كان قبله، لكنّه قُوبل بانشقاقات وحروب فتت جيشه، وانهدكت قواه.

فمعاويه الذي ترعّب على خلافه الشام، بعد أن ولّاه عمر عليها، ثم ولّاه عثمان(1)، رفض الخضوع لخلافه عليّ (عليه السلام)، وأعلن المعارضه بحجّه المطالبه بدم عثمان، فدخلت الأمة في منعطفٍ خطيرٍ آخر، حيث بدأ الصف يتصدّع، وباتت الشام خارجه عن حكم الإمام (عليه السلام).

وقد أسفرت فتره حكم الإمام (عليه السلام) عن ثلاث حروب، ابتدأت بحرب الجمل، بقياده عائشه ومعها طلحه والزبير الذين نكثوا البيعه، ومروراً بحرب صفّين مع معاويه واتباعه، وانتهاءً بحرب الخوارج (النهروان).

وبعد مقتل عليّ (عليه السلام)، توجهت الناس إلى الإمام الحسن (عليه السلام) وبايعته بالخلافه، ثم صار ما صار من أمر الصلح، وانتقلت الخلافه إلى الشام، وأخذ معاويه يعيث بالأرض فساداً، خصوصاً أنّه نقض شروط الصلح، وصرّح بأنّ قتاله لأهل العراق لم يكن من أجل الصلاه أو الصوم، بل كان من أجل أن يتأمر عليهم.

وقد سبق أن تحدّثنا قليلاً عن حياه معاويه، وعدم شرعيّته خلافته، وارتكابه المحرّمات، وقتله للخلفاء من الصحابه، واتباعه أساليب التهريب والتجويع ضدّ كلّ من يختلف مع سياسته، أو يكون موالياً لعليّ (عليه السلام)، بل وذكرنا ما يدلّ على خروجه عن ملّه الإسلام.

ثمّ إنّّه أحدث بدعه جديده في المجتمع الإسلامي، وهي بدعه التوريث، حين أخذ البيعه بولايه العهد لولده يزيد، وهو منعطفٌ خطير آخر في مسار الأمة.

ص: ١٧٨

١- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٥، ص ١٣.

فالأُمَّه مَرَّتْ بَعْدَهُ مَنَعُطَفَاتٍ خَطِيرَةٍ، أَفْقَدَتْهَا هَوِيَّتَهَا الْإِسْلَامِيَّةَ، وَهَذِهِ الْمَنَعُطَفَاتُ هِيَ:

١\_ مَا جَرَى فِي السَّقِيْفَةِ مِنْ تَنْصِيْبِ لِأَبِي بَكْرٍ، وَإِقْصَاءِ الْبَيْتِ الْعَلَوِيِّ عَنِ الْخِلَافَةِ.

٢\_ مَا تَلَاهَا مِنْ انْحِرَافَاتٍ فِي عَدَمِ تَطْبِيقِ الشَّرِيْعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، خُصُوصاً فِي زَمَنِ خِلَافَةِ عَثْمَانَ، وَتَحْدِيدِهَا فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ خِلَافَتِهِ.

٣\_ الْإِنْشِقَاقُ الْكَبِيرُ الَّذِي حَصَلَ فِي خِلَافَةِ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، بَعْدَ أَنْ نَكثَ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ بِيَعْتَهُمَا، وَخَرَجَا مَعَ عَائِشَةَ، وَكَذَلِكَ اسْتِثْنَاءُ مَعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، وَرَفْضُهُ طَاعَةَ الْخَلِيفَةِ، وَمَا تَلَاهُ مِنْ حَرْبِ صَفِيْنِ.

٤\_ مَا جَرَى فِي خِلَافَةِ الْحَسَنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مِنْ ظُرُوفِ أَلْجَأْتِهِ إِلَى الصَّلْحِ مَعَ مَعَاوِيَةَ ضَمَّنَ شُرُوطٍ مَعِيْنَةً، وَبِالتَّالِيِ تَسَمُّ مَعَاوِيَةَ شُؤْنِ الْخِلَافَةِ عَلَى كَافَّةِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.

٥\_ أَخَذَ مَعَاوِيَةَ الْبَيْعَةَ بِوَلَايَةِ الْعَهْدِ لِيَزِيدَ بِطَرِيقِ مَلْتَوِيَّةِ، وَتَحْوِيلِ مَسَارِ الْخِلَافَةِ إِلَى التَّوْرِيْثِ.

هَذِهِ أَبْرَزُ الْمَنَعُطَفَاتِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ، وَالَّتِي تَحَوَّلَ بَعْدَهَا الْمَجْتَمَعُ الْإِسْلَامِيُّ إِلَى مَجْتَمَعٍ هَزِيلٍ فَاقِدٍ لِلْإِرَادَةِ، مَيِّتِ الضَّمِيرِ، يَعْرِفُ الْحَقَّ وَلَا- يَقْوَى عَلَى نَصْرَتِهِ، فَتَرْهِيْبِ مَعَاوِيَةَ وَتَرْغِيْبِهِ، وَعَمَلِهِ عَلَى تَفْكِيكِ الْمَجْتَمَعِ أَوْصَلَ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ إِلَى هَوْنٍ سَحِيْقَةٍ، لَا- تَكَادُ تُسْمَعُ مَعَهَا كَلِمَةُ الْحَقِّ، إِلَّا مِنْ قَلَائِلٍ يَكُونُ مَصِيْرُهُمُ الْقَتْلُ أَوْ التَّشْرِيْدُ، وَإِلَّا فَالْغَالِبُ رَضِيَ بِتِلْكَ الْعَيْشَةِ الذَّلِيلَةِ، إِزَاءَ حَفْنَةِ إِغْرَاءَاتِ زَائِلِهِ، أَوْ إِزَاءَ تَهْدِيْدِ بَسِيْطِ. فَرُوحُ الْأُمَّةِ سُلِبَتْ، وَنَامَوْا فِي سَبَاتٍ عَمِيْقٍ، لَا يَقْوُونَ عَلَى التَّنَطُّقِ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ، مَعَ مَعْرِفَتِهِمْ بِهِ وَتَشْخِيصِهِمْ لَهُ، وَهَذَا مَا صَوَّرَهُ الْفَرَزْدَقُ حِيْنَمَا التَّقَى بِالْإِمَامِ

الحسين (عليه السلام)، وسأله عن القوم، فقال: «قلوب الناس معك، وسيوفهم مع بنى أمية»<sup>(١)</sup>.

فالناس بقلوبها مع الحسين لمعرفة الحق، لكنها خاضعة وذليلة، وأدوات بيد بنى أمية، وهذا التحول الكبير في المجتمع الإسلامي كان يحتاج إلى تحرك وموقف صريح يوظف ضمير الأمة، ويُعيد إليها روحها الرسالية، خصوصاً بعد ما تولى يزيد - مع انحرافه وتهتكه - خلافه الأمة الإسلامية، ممّا يعنى أنّ الأمة سائرته باتجاه محو رسالته، والقضاء على ما تبقى منها، فأطلق الحسين (عليه السلام) صرخته المباركة، وصرح بهدفه من الخروج، وهو طلب الإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهذا ما نلمسه بوضوح من خلال رسائله أو خطاباته التي ذكرها المؤرخون، مع أنّه بغض النظر عن وجود كلمات وأقوال تبين هذا الهدف من عدمه، فإنّ نفس رفض الحسين (عليه السلام) لبيعه يزيد، وتحركه في ضوء ما آلت إليه أوضاع المجتمع الإسلامي من انحدارٍ مخيف صوب الهاوية، كان ضمن هذا الإطار، لكن ومن باب الاستئناس والتأييد، لا بأس من الوقوف على بعض كلمات الإمام الحسين (عليه السلام) المبيّنة لهدفه هذا<sup>(٢)</sup>:

أولاً: لعلّ أول ما نقف عليه في هذا الباب هو الوصية التي كتبها الإمام الحسين (عليه السلام) إلى أخيه محمد بن الحنفية، يوضح فيها الهدف الرئيس من ثورته، وقد جاء فيها: «إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا مفسداً ولا ظالماً، وإنما خرجت لطلب النجاة والصلاح في أمه جدّي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، أريد أن أمر بالمعروف وأنهى عن المنكر»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الخبر صريحٌ بيّن في توضيح الهدف والمراد من خروجه (عليه السلام)، وهو طلب الإصلاح

ص: ١٨٠

- 
- ١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٦٥. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٩٠.
  - ٢- ونحن في هذا البحث لا نريد الدخول في الآيات والروايات الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنّ ذلك محقق في محلّه في كتب الفقهاء.
  - ٣- ابن أعثم الكوفي، أحمد، الفتوح: ج ٥، ص ٢١.



فى هذه الأمة، وطلب الصلاح إنّما يتحقق بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فليس هناك هدفان أحدهما الإصلاح والآخر هو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، بل هو هدف واحد، وهو دعوة الأمة من خلال هرم السلطه فيها إلى الالتزام بالتكاليف الآلهيه، من الأتيان بالواجبات والانتهاه عن المحرّمات، فإنّه إذا تحقّق ذلك تحقّق الصلاح فى المجتمع الإسلامى.

ثانياً: إنّ الحسين خطب جماعته وجماعه الحرّ فى الطريق خطباً، جاء فيها: «أيّها الناس، إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال: من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاًّ لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يعمل فى عباد الله بالأثم والعدوان، فلم يغيّر عليه بفعل ولا قول؛ كان حقاً على الله إنّ يدخله مدخله، ألا وإنّ هؤلاء قد لزموا طاعه الشيطان، وتركوا طاعه الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفىء، وأحلّوا حرام الله، وحرموا حلاله، وأنا أحقّ من غير» (١).

وهذا الخبر أيضاً يشير إلى هدف الإمام الحسين (عليه السلام) بوضوح، فإنّ تحرّكه إنّما كان بهدف ردع السلطان الجائر، المستحلّ لحرم الله، والناكث لعهد الله، والمخالف لسنة الله، فقد بدأ خطابه ببيان القضية العامه، وهى وجوب التحرك والوقوف بوجه السلطان المتجبر، المنحرف عن جاده الحق، المخالف لسنة النبويه، ثمّ بيّن أنّ الحاكم الفعلى إنّما هو مصداق لذلك الحاكم المنحرف، فبيّن أنّ يزيد ومن معه قد لزموا طاعه الشيطان، وتركوا طاعه الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، وأحلّوا حرام الله، وحرموا حلاله.

إذاً؛ فيزيد وزبانيته منحرفون عن الشريعة، ووجب الوقوف بوجههم، والحسين (عليه السلام) أحقّ من غيره بذاك؛ لقرابته من رسول الله كما صرح بذلك على ما فى بعض المصادر (٢).

ص: ١٨١

١- الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٠٤.

٢- ابن أعثم الكوفى، أحمد، الفتوح: ج ٥، ص ٨١.

فتحرّكه كان ضمن إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثالثاً: ورد أنّ الحسين (عليه السّلام) حين رأى نزول عمر بن سعد وجيشه إلى ساحه المعركة، وأيقن أنّهم قاتليه، قام خطيباً في أصحابه، فقال: «قد نزل ما ترون من الأمر، وإنّ الدنيا تغيّرت وتنكّرت وأدبر معروفها، واستمرت حتّى لم يبقَ منها إلّا كصبا به الإناء، وخسيس عيشٍ كالمرعى الوبيل، ألا ترون الحقّ لا يُعمل به، والباطل لا يُتناهى عنه، ليرغب المؤمن في لقاء الله، وإني لا أرى الموت إلّا سعادة، والحياه مع الظالمين إلّا برماً» (١).

وهذا الخبر كسابقه صريح في تحديد الهدف، فالإمام يصوّر ما حلّ بالأُمّة من انحراف، حتّى لم يبقَ فيها من المعروف سوى اليسير، وأنّ الحقّ لا يُعمل به والباطل لا يُتناهى عنه، فتحرّك الإمام كان بصدد الأمر نحو الحقّ، والنهي عن الباطل، فهو يتحدّث عن نفس الإطار المتقدّم، إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

رابعاً: إنّ الإمام الحسين (عليه السّلام) كتب كتاباً إلى وجهاء وأشراف أهل البصره، جاء فيه: «أمّا بعد، فإنّ الله اصطفى محمّداً (صلّى الله عليه وسلّم) على خلقه، وأكرمه بنبوّته، واختاره لرسالته، ثم قبضه الله إليه، وقد نصح لعباده، وبلغ ما أرسل به (صلّى الله عليه وسلّم)، وكنا أهله وأولياءه، وأوصيائه وورثته، وأحقّ الناس بمقامه في الناس، فاستأثر علينا قومنا بذلك فرضينا، وكرهنا الفرقه وأحببنا العافيه، ونحن نعلم أنّا أحقّ بذلك الحقّ المستحقّ علينا ممّن تولّاه ... وقد بعثت رسولي إليكم بهذا الكتاب، وأنا أدعوكم إلى كتاب الله وسنّه نبيه (صلّى الله عليه وسلّم)، فإنّ السنه قد أمّيت، وإنّ البدعه قد أُحييت، وإن تسمعوا قولي وتطيعوا أمرى أهدكم سبيل الرشاد، والسلام عليكم ورحمه الله» (٢).

ص: ١٨٢

١- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٣، ص ١١٤ \_ ١١٥. وأنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٠٥.

٢- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٦.

وهذا الكتاب يحتوى على مضامين مهمه جداً، فهو يوضح لأهل البصره أن الخلافه تكون لأهل البيت (عليهم السّلام) بعد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وأنهم أحقّ الناس بها، لكنهم سكتوا عن ذلك مراعاة لجمع الكلمه وعدم الفرقة، لكن الأمر وصل إلى الهاويه، وأن سنّه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وشرعته التي جاء بها قد أميتت وعُتيت، ولم يبق منها سوى الاسم، وأن البدعه قد أُحييت، فكان لا بدّ من التحرك لإحقاق الحق وإحياء السنّه، وإزهاق الباطل وإماتة البدع والأباطيل التي راجت في المجتمع الإسلامي، فرسالته صريحه في إرادته القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

### شبهه عدم تحقّق شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجواب عنها

#### إشاره

هذا، وقد يُقال: إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له شرائط معينه، لا بدّ من تحقّقها لاكتساب العمل مشرّوعيته الدينيه، أى أنّ الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر لا بدّ أن يتحرك وفق شروط معينه، إنّ تحققت اكتسب تحرّكه الشرعيه، وإلا فلا، منها: احتمال التأثير. ومنها: عدم الضرر.

#### ١\_ عدم تحقّق شرطيه احتمال التأثير

فقد يُقال إنّ هذا الشرط غير متحقّق في ثوره الإمام الحسين (عليه السّلام)، فإنّ احتمال التأثير ميؤوس منه في وقت خلافه يزيد بن معاويه؛ لأنّ يزيد وصل إلى مراحل متماديه في الانحراف، ومستعدّ للقيام بكلّ شىء من أجل بقائه في السلطه، فلا يُتوخى منه ولا يتوقع منه أن يتغيّر، ولذا فإنّه في أوّل تسنّمه السلطه كان كلّ تفكيره منصبّاً في كيفيه أخذ البيعه من الإمام الحسين (عليه السّلام) وابن الزبير، ولو كان ذلك بقوّه السيف(١).

ص: ١٨٣

١- ابن الأثير، على بن أبي الكرم، الكامل في التاريخ: ج ٤، ص ١٤.

## ٢\_ عدم تحقق شرطه عدم الضرر على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ويمكن القول أيضاً أنّ هذا الشرط غير متحقق أيضاً؛ إذ لا يخفى على الحسين (عليه السلام) في أنّ الإقدام على هكذا عمل سوف يُوجب الضرر عليه وعلى عائلته وأصحابه، خصوصاً أنّ الشرط هو احتمال الضرر وليس اليقين بالضرر، واحتمال الضرر متحقق حتماً، فإنّ كلّ الظروف التي اكتنفت تلك الفترة تُوحى بأنّ رفض الحسين (عليه السلام) للبيعة وتحركه نحو العراق إنّما هو محفوف بالمخاطر، ولذا فإنّ جملة من الصحابه كانوا متخوّفين جدّاً من خروج الإمام الحسين (عليه السلام)، وكانوا يطلبون منه عدم الرحيل، فمثلاً لقيه عبد الله بن مطيع، فقال له: «جعلت فداك، أين تريد؟ قال: أمّا الآن فإنّي أريد مكّه، وأمّا بعدها فإنّي أستخير الله، قال: خار الله لك، وجعلنا فداك، فإذا أنت أتيت مكّه فإياك أن تقرب الكوفة، فإنّها بلده مشؤومه، بها قُتل أبوك، وُحُذِل أخوك، وأغتيل بطعنه كادت تأتي على نفسه، الزم الحرم، فإنّك سيّد العرب، لا يعدل بك والله أهل الحجاز أحداً، ويتداعى إليك الناس من كلّ جانب، لا تفارق الحرم، فذاك (١) عمّى وخالي، فوالله، لئن هلكت لنسترقن بعدك» (٢). فمن الواضح أنّ عبد الله بن مطيع كان متخوّفاً من أنّ رحيل الإمام الحسين (عليه السلام) إلى العراق سيؤدّي إلى قتله.

وممّن عارض رحيله عبد الله بن عمر، فلما سمع بخروجه، قدّم راحلته، وخرج خلفه مسرعاً، فأدركه في بعض المنازل، فقال: «أين تريد يا بن رسول الله؟ قال: العراق. قال: مهلاً، ارجع إلى حرم جدّك. فأبى الحسين (عليه السلام) عليه، فلما رأى ابن عمر إباءه، قال: يا أبا عبد الله، اكشف لي عن الموضع الذي كان رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقبله منك. فكشف الحسين (عليه السلام) عن سرّته، فقبلها ابن

ص: ١٨٤

١- الوارد في بعض المصادر هو (فداك) ولعله الأنسب والأصح. انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: ج ٤، ص ٢٠.

٢- أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦١.

عمر ثلاثاً وبكى، وقال: أستودعك الله، يا أبا عبد الله، فإنك مقتول في وجهك هذا»(١).

وممن عارض خروجه وخشى عليه القتل المسور بن مخرمه، وعمره بنت عبد الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وعبد الله ابن عباس، وأبو سعيد الخدرى، وجابر بن عبد الله الانصارى، وغيرهم(٢).

كما أن المتتبع لكلمات الإمام الحسين (عليه السلام) من حين خروجه ولغايه وصوله لكربلاء، ليتضح له جلياً أن الإمام الحسين (عليه السلام) عالم بالخطر الذى يداهمه، بل قد أخبر عن شهادته فى أكثر من موضع.

والخلاصة: إن الحسين (عليه السلام) كان عالماً بأن خروجه تحفّه المخاطر، ومعه ينتفى وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

### الجواب على عدم تحقق شرطه احتمال التأثير

وقد أُجيب عن الشرط الأوّل وهو احتمال التأثير، بأنّه متحقّق فى الثورة الحسينيه؛ لأنّ احتمال التأثير له أنواع، فتارة يلحظ التأثير الآنى الفورى، وتارة يلحظ التأثير ولو بعد فتره زمانيه، كما أنّه تارة يلحظ التأثير فى خصوص من أمر بالمعروف أو نُهى عن المنكر، وتارة يلحظ التأثير فى بقيه أفراد المجتمع، وإن لم يتأثر الشخص المباشر.

فإن قيل إن شرط التأثير إنّما هو التأثير الفورى المباشر بعد الفعل، كما أنّ المتأثر لا بد أن يكون نفس المأمور، فهنا يمكن القول إنّ هذا الشرط غير متحقّق فى الثورة الحسينيه؛ لأنّ التأثير الآنى لم يتحقّق، كما أنّ شخص المأمور لم يتأثر.

ص: ١٨٥

١- الصدوق، محمد بن على، الأمالى: ص ٢١٧.

٢- أنظر: ابن عساكر، على بن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ١٤، ص ٢٠٨ \_ ٢١١.

لكنّ هذا غير صحيح، فإنّ التأثير المطلوب ليس هو الآنى، بل يكفى حصول التأثير ولو بعد فترة زمنية، كما أنّ التأثير لا يشترط أن يحصل لنفس الشخص، بل يكفى حصول التأثير لبقية الأفراد، ومن الواضح أنّ الثورة الحسينية أحدثت هزّه فى الأمّة، وأيقضتها من سباتها، وفضحت زيف وأكاذيب بنى أمّيه، وبيّنت انحراف حكمهم، وابتعاده عن جادّه الشريعة، وعدم تمثيله للخلافه الإلهيه، كما أنّ ثورة الحسين (عليه السّلام) حرّكت الإراده فى نفوس المجتمع، وألهبتهم روح الثورة والتضحيه، والقدرة على الوقوف بوجه الظالمين، ممّا أدّى إلى حصول ثورات، هدفها القضاء على يزيد وحكمه المتجبر.

كما أنّه يمكن القول إنّ الشقّ الثانى وهو مسأله اشتراط التأثير فى نفس المأمور من عدمه، لا نحتاج فيه إلى القول بأنّ التأثير لغير المأمور يكفى، فإنّ تأثير ثورة الحسين (عليه السّلام) كان متحقّقاً فى نفس المأمور أيضاً؛ لأنّ الثورة الحسينيه وإنّ كانت متوجّهه ضدّ يزيد إلّا أنّ هدفها كان إيقاظ شعور الأمّة، وإعادةّها إلى جادّتها الصحيحه؛ بسبب سياسات الحكام الجائر، فنوره الحسين (عليه السّلام) ودعوته الإصلاحيه وإنّ كانت منصبّه باتجاه الحاكم الظالم، إلّا أنّها شامله لكلّ الأمّة، فالحسين (عليه السّلام) أراد من أبناء الأمّة أن يعودوا إلى رشدهم، ويتمسّكوا برسالتهم، وأنّ يعيشوا أحراراً رافضين لكلّ أنواع الظلم، كما أراد الله لهم ذلك، فنوره الحسين (عليه السّلام) ثورة إصلاحيه على كافّه الأصعد، فمن جهه يريد تعريه بنى أمّيه وإسقاط حكمهم وكشف زيفهم أمام الناس، ومن جهه يريد تحريك إرادته الناس، وإعادة الروح الدينيه فى نفوسهم، وعتق رقابهم من العبوديه الأمويه. فالأمّة إذاً كانت منظوره فى الخطاب الحسينى والحركه الحسينيه، ولم يكن يزيد وجهازه الحاكم هو محور التحرّك فقط، بل يمكن لقائل أن يقول: إنّ الأمّة لو كانت تمتلك الإراده، وثابته على أهدافها الرساليه لما كانت هناك حاجه للثورة الحسينيه، فلم تكن ثورة الحسين (عليه السّلام) وليده الحكم الجائر فقط، بل هى وليده خليط من حكم جائر وأمّه تخلّت عن قيمها ومبادئها؛ نتيجة سلسله من

نماذج ذلك الحكم، فالثوره إذا كانت متجهه للأمة أيضاً، وقد أتت أكلها، فقد استطاع الحسين (عليه السّلام) بثورته أن يعيد مسار الأمة، ويعيد إليها كرامتها، ويحررها من ذلّ العبوديه، لتنتلق الثورات بعد ذلك مؤذنه بانتصار الحسين (عليه السّلام) وقيمه ومبادئه التي نادى بها.

وقد يُقال: إنّ ما ذكرتموه من تأثيرٍ مستقبلي وقع على الأمة إنّما يتم وفق نظريه النص والعصمه والعلم المستقبلي، وأمّا إذا قلنا بعدم ذلك وفق النظرية الأخرى، فكيف يمكن معرفه التأثير المستقبلي؟

لكنّ هذا الكلام ضعيف جداً، فإنّ قراءه الأحداث ومعرفه نتائجها لا يتوقّف على العصمه والعلم الغيبي وغيرها، فأى قائد يمتلك من المواصفات والمؤهلات مثلما يمتلكه الإمام الحسين (عليه السّلام) من العلم والمعرفه، والحنكه السياسيّه، يستطيع أن يقرأ الواقع الذي يعيش فيه، ويستشرف النتائج والمعطيات التي ستحصل لاحقاً، فالحسين (عليه السّلام) باعتبار موقعه الاجتماعي، وأنّه ابن بنت رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، وابن عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)، وله ما له من الفضائل العديده، التي يعرفها الصحابه والتابعون وأصحاب ذلك المجتمع، مضافاً لما يمتلكه من علم، وحنكه، وسياسه، وحسن تدبير، يمكنه بسهولة أن يستشرف المستقبل، وأنّ ثورته وإن لم تحقّق ثمارها بصوره آنيه، إلّا أنّها ستؤثّر بالنفوس رويداً رويداً، وتخلّص المجتمع من آفه الجبن، وفقدان الإراده، وتزرع فيه ثمار الإيمان مجدّداً؛ ليمكن مجدّداً من الدفاع عن رسالته، ومبادئه التي يؤمن بها.

### الجواب على عدم تحقّق شرطيه الأمن من الضرر

عرفنا ما يتعلّق باشتراط احتمال التأثير، وأمّا ما يتعلّق بالأمن من الضرر، فهنا لا يمكن القول إنّ الحسين كان آمناً من الضرر؛ فقد عرفنا أنّ رحلته كانت محفوفه بالمخاطر، وأنّه (عليه السّلام) كان عارفاً بذلك، غير أنّه يمكن القول إنّ الخوف من الضرر الذي ذكره إنّما كان متعلّقاً بما إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشخصي بمعنى لو أنّ هناك أحد

أفراد المجتمع ارتكب معصيته معينه، كما هو حاصل ويحصل في مجتمعاتنا، وهذه المعصية لا تعود بالضرر إلا عليه، فهنا يجب على الآخرين أن يأمره بالمعروف وينهوه عن معصيته، لكن ضمن الشروط المذكوره، بما فيها احتمال التأثير فيه، أى احتمال اقلعه عن تلك المعصية، وأن لا يكون هناك ضرر شخصي يعود على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أمّا لو كانت المعصية لا-تعود بالضرر على الشخص العاصي فقط، بل تعود على الدين الإسلامي بأجمعه، بمعنى أن تلك المعصية أو المعاصي المرتكبه ستؤدى إلى هدم الدين وضياعه، ومحو رساله السماويه، فمن الواضح هنا أن النفوس تكون رخيصة فداءً للدين والإسلام، فإن من أهم الواجبات على الفرد أن يحافظ على هذا الدين، وأن يسعى فى تثبيت أركانه، بمعنى أن المفسده المترتبه على ضياع الدين هي أهم بكثير من المفسده المترتبه من تعرّض الشخص للضرر، فكل إنسان مؤمن لو خيّر بين أن يتعرّض للضرر بنفسه ويبقى الدين سليماً، أو أن يحافظ على نفسه ويضيع الدين وتُمحى رساله، لا شك أنه سوف يختار الحفاظ على الدين، ويعرّض نفسه للضرر؛ ولذا فإن المسلمين فى عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبعدده، كانوا يضحون بأنفسهم فى سوح الجهاد من أجل رفع رايه الإسلام.

ولو لاحظنا الفتره التى عاشها الإمام الحسين (عليه السلام)، خصوصاً بعد تولّى يزيد زمام أمور المسلمين مع فسقه ومجونه، ومع ملاحظه تحوّل الخلافه إلى ورائه وملك لبنى أميه، وتحوّل المجتمع الإسلامى إلى سلع رخيصة تتقاذفها الأهواء، وباتوا غير قادرين على النطق بكلمه الحق، لا تضح جلياً أن الخطر صار محدقاً بالإسلام من الأساس، والحسين (عليه السلام) بمنزلته الرفيعه، ومكانته الكبيره فى المجتمع الإسلامى، كان أمام خيارين لا ثالث لهما، إما القبول ببيعه يزيد، وهذا يعنى إضفاء الشرعيه على حكم بنى أميه المتمثل بيزيد، وبالتالي ضياع الإسلام ومثله وقيمه بمباركه حسنيه، وهذا ما لا يمكن أن يتخذه الحسين (عليه السلام)، وقد أشار إليه فى بعض كلماته حين أمره مروان ببيعه يزيد، حيث أجابه قائلاً: «إنا لله وإنا إليه راجعون،



وعلى الإسلام السلام؛ إذ قد بُليت الأمة براعٍ مثل يزيد»(١).

فالحسين (عليه السلام) كان يُدرك جديداً أن لا بقاء للإسلام في ظلّ حكمه يزيد، فلم يكن له سوى الخيار الثاني، وهو رفض البيعة والتحرّك لفضح زيف الحكم الأموي، وتوعيه الأمة مهما ترتّب على ذلك من نتائج، فالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كابد الأمرين، وأوذى وحُوصِر، وكلّ ذلك في سبيل تثبيت عُرى الإسلام، وجعل شجره الإسلام باسقه متألّثه، تحمل ثمار الرسالة بقيمها ومبادئها السامية، وقد حانت الساعه التي أريد لهذه الشجره أن تُقلع، وأن يُغيّب صوت محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم)، لتعود الجاهليه من جديد، فما عسى الحسين (عليه السلام) أن يفعل، وهو امتداد لذلك الصوت الرسالي، وهو بضعه من تلك النفس الطاهره، وهو هو الذي قال فيه صاحب الرسالة: «حسين منّي وأنا من حسين»(٢). فكلاهما يحملان مشروراً واحداً، وهدفاً واحداً، فالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) جاهد وقاتل وعانى ما عانى في سبيل نشر الرسالة، فما كان على الحسين (عليه السلام) إلّا أن يُضحّي بنفسه من أجل بقاء تلك الرسالة، وقد فعل ذلك.

### شبهه تناقض العلم بمقتله وإرساله مسلم بن عقيل إلى الكوفه

بقى هناك شيء، وهو أنّ الحسين (عليه السلام) على ما تبينناه من معرفته وعلمه بمقتله(٣)، فإنّه إذا كان يعلم بالخطر الذي يداهمه كما أسلفنا، وأنّ حياته مهتده بالقتل، لكنّه قتل في سبيل

ص: ١٨٩

- ١- ابن أعثم الكوفى، أحمد، الفتوح: ج ٥، ص ١٧. ابن طاووس، على بن موسى، اللهوف في قتلى الطفوف: ص ١٨.
- ٢- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ١٧٢. الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٢٤. ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات: ص ١١٦.
- ٣- إذ إنّ هذه المسأله خلافية، فقد يُقال بعدم علمه بذلك، أو علمه بذلك بصوره مجمله، لا على نحو التفصيل، أو أنّ علمه بذلك على نحو الغيب، وهو مأمور بالتعامل بحسب الظاهر، أو غير ذلك، لكن كما تقدّم من البحث، فقد انتهينا إلى أنّ علم الحسين (عليه السلام)، ومعرفته بقتله علماً عادياً، وغير مرتبط بالغيب، فليس الصحابه والتابعين الذين كانوا يتوقعون ذلك بأفضل حال من الحسين (عليه السلام) وقرائته للواقع، وما تمليه عليه الظروف، وحينئذٍ قد يتنافى هذا العلم مع إرساله مسلم بن عقيل إلى الكوفه.

الحفاظ على الإسلام، وهو مشروع بلا كلام، لكن قد يرد إلى الذهن تساءل عن معنى إرساله مسلم بن عقيل إلى الكوفة، ليأخذ له البيعة، ولم لم يرجع حين علم باستشهاده وخيانه أهل الكوفة له.

### جواب الشبهه:

وللجواب على ذلك نقول:

١- إنَّ الحسين كان يعلم مسبقاً أنَّ الأُمَّه بحاجه إلى هزّه ضمير، وبحاجه إلى ثوره ولو كلفته دمه ودم أبناؤه وأنصاره وسبى نسائه، فإنَّ المجتمع لا يمكن أن يصحو من غفوته دون أن تحدث تلك الصدمه.

والحسين (عليه السّلام) من أوّل تحرّكه كان يهدف إلى هذا الأمر، ولكن ذلك لا يمنع من أن يستجيب لحركه المجتمع، ويتفاعل معها طبق الظروف الطبيعيه، فليس ثمّه تناقض بين تشخيص الإمام الحسين (عليه السّلام) لظروف تلك المرحله، وبين الاستجابه لبيعه المجتمع له، فذلك لا يتعارض مع هدفه ومشروع، بل إنَّ تلك الاستجابه تعطى حركته مشروعيه أكثر، فمضافاً لما شخّصه الإمام (عليه السّلام) من انتشار للفساد في كلّ مفاصل الدوله والمجتمع الإسلامي، وأنَّ عليه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإنَّ المجتمع بايعه ودعاه للمجىء، فإنَّ إرسال مسلم بن عقيل إليهم يصبّ في نفس مشروع الإمام (عليه السّلام) من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإقامه الحجّه على المجتمع والسلطه في آن واحد.

٢- إنَّ وصول خبر استشهاد مسلم إليه لم يكن ليغيّر من الواقع شيئاً، فإنَّ إرسال مسلم إلى الكوفه يدخل في ضمن إطار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزياده في إلقاء الحجّه على المجتمع والسلطه، فخير استشهاد، ليس إلّا زياده يقين بأنّ الوضع المتأزم يحتاج إلى توضيحات، وإنَّ الكلمه لوحدها لم يعد لها وقع، وليس لها آذان صاغيه، فلا بدّ من فعل خارجي يحرك ضمير الأُمَّه ويهزّ كيانه، فكان لا بدّ من الاستمرار بالحركه.

أضف إلى ذلك فإن انصراف الحسين (عليه السلام) في ذلك الوقت، بل حتى قبله لا يغير من الواقع شيئاً؛ لأن مجرد عدم بيعته ليزيد وإعلانه رفض خلافته هو موجب لقتله من قبل أولئك الطواغيت، فكيف بما بعد إرساله مسلم بن عقيل، وتحركه بالكوفة، وما انتهى إليه الأمر من مقتله مع هانى بن عروه! فالنتيجة هي القتل لا محاله، والحسين (عليه السلام) حينئذٍ مختير بين أن يكون قتله موجِباً لتحريك المجتمع، وأن يكون ذا تأثير ملموس يحفظ معه كيان الإسلام، وبين أن يكون قتله باغتيال بارد مسبوق بانسحاب من مواجهه طواغيت بنى أمية، وباعتبار أن الحسين (عليه السلام) قائد رسالي، كان لا بد له من الاستمرار بثورته، وإلقاء الحجج على القوم، ويلاقي مصيره المحتوم.

وهذا الأمر واضح جلي في خطابات وكلمات الإمام الحسين (عليه السلام)، فحين قرّر الخروج من مكة، قال لابن عباس: «لإن أُقتل بمكان كذا وكذا أحبّ إلي من أن يستحلّ بي حرم الله ورسوله»<sup>(١)</sup>. قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»<sup>(٢)</sup>.

وقال لابن الزبير: «والله، لأن أقتل خارجاً منها بشر أحبّ إلي من أن أقتل داخلاً منها بشبر، وأيم الله، لو كنت في جحر هامه من هذه الهوام لاستخرجوني حتى يقضوا في حاجتهم، ووالله، ليعتدّن عليّ كما اعتدت اليهود في السبت»<sup>(٣)</sup>.

وقال لابن عمر: «هيهات يا بن عمر! إن القوم لا يتركوني وإن أصابوني، وإن لم يصيبوني فلا يزالون حتى أبايع وأنا كاره، أو يقتلونني»<sup>(٤)</sup>.

وقد كثر الإخبار عن موته بعد مقتل مسلم بن عقيل أيضاً، حين لقيه شيخ من بنى

ص: ١٩١

١- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٣، ص ١٢٠.

٢- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٩٢.

٣- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٨٩. ونحوه في أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٦٤.

٤- ابن أعثم الكوفي، أحمد، الفتوح: ج ٥، ص ٢٥.

عكرمه، ونصححه بعدم الذهاب، فأجابه قائلاً: «والله، لا يدعونى حتى يستخرجوا هذه العلقه من جوفى، فإذا فعلوا سلط الله عليهم من يذلهم حتى يكونوا أذلّ فرق الأمم»<sup>(١)</sup>.

فهو عارف بأنّ القوم لا يتركوه، وأنّ مصيره الشهاده؛ ولذا بعث من مكّه بكتاب إلى بنى هاشم حين أراد الخروج، جاء فيه: «أمّا بعد، فإنّ من لحق بى استشهد، ومن لم يلحق بى لم يدرك الفتح، والسلام»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان الحسين (عليه السلام) قد شخّص هدف القوم وإرادتهم قتله أينما استطاعوا ذلك ولو فى مكّه، فتكون المسأله بعد مقتل مسلم بن عقيل بمستوى من الوضوح.

ص: ١٩٢

---

١- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٧٦. وأخرج هذا القول الطبرى فى تاريخه: ج ٤، ص ٢٦٩، وابن عساكر فى تاريخه: ج ١٤، ص ٢١٦.

٢- ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات: ص ١٥٧.

## المبحث الثاني: الحرّية ورفض الظلم والاستعباد وفق القانون الوضعي

من الأمور الجليّة الواضحة في الثورة الحسينية أنّها ثورة تحرّر ضد قيود الظلم والاستعباد، فهي ثورة رافضة للظلم والتجبر بأيّ شكل من أشكاله. وهذا الهدف وهو رفض الظلم والتجبر يتفق مع الفطرة الإنسانية، فإنّ الله خلق الناس أحراراً غير تابعين لجهه، ولا- مكبلين بقيود تذللهم وتسلب كرامتهم، وهذا ما يشير إليه القول المعروف لعليّ بن أبي طالب (عليه السّلام): «لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرّاً»<sup>(١)</sup>. فالحرّية هي الأساس الذي خلق الإنسان عليه، لكن ذلك لا يمنع من تشريع قوانين، وسنّ أنظمه تمكّن الأفراد والمجتمعات من التعايش فيما بينها؛ إذ بدون قوانين ستحوّل المجتمعات إلى غابات يفترس فيها القوى الضعيف.

فالحرّية المطلوبه إذاً هي تلك التي تتفق مع القوانين المسنونه، ولا- تتعارض معها، وهذه الحرّية كما كفلها الله سبحانه وتعالى لخلقه، وحيث إنّها أمرٌ فطري، فإنّ القوانين الوضعيه أقرتها أيضاً، ورفضت جميع أنواع الظلم الذي يتعرّض له الإنسان، سواء من الحكّام أم من غيرهم.

ومن أولويات الحرّية التي أعطتها القوانين الوضعيه للإنسان هي حقّ الشعوب في

ص: ١٩٣

---

١- محمّد عبده، شرح نهج البلاغه: ج ٣، ص ٥١.

تقرير مصيرها، وأنّ الشعب هو مصدر السلطات، وهو مصدر التشريع، وأنه لا يمكن للحاكم أو غيره أن يفرض على الشعب أى شكل من أشكال الدولة، ولا- أن يطبق عليه القوانين بالقهر والإجبار، بل أعطى للشعب الحرّيه فى أن يختار نوع الحكم الذى يشاء، وأنّ يختار دستوره بنفسه وفق آليات قد تختلف من بلد إلى بلد، فقد يكون عن طريق الاقتراع المباشر لأنظمه دستوريه معيّنه، أو الاقتراع لاختيار برلمان يوعز إليه كتابه دستور معيّن، وهكذا، والغرض أنّ اختيار نظام الحكم وشكل الدولة ودستورها إنّما هو بيد الشعب.

وهذا الأمر تقرّ به حتى الدول الجائره الاستبداديه؛ إذ لا تجد دوله تدعى أنّها استبداديه، بل تعلن من حيث النظرية والقانون أنّها حكومه ناشئه من الشعب.

ثمّ إنّ القوانين الوضعيه ركّزت على احترام حرّيه الفرد والمواطن، وحافظت على حقوقه فى فقرات عدّه، فرفضت التمييز العنصرى، ورفضت الاضطهاد بشكل عام، وكذلك الاضطهاد الناشئ من اختلاف فكرى، أو عقدى، أو ثقافى، بل أعطت للمواطن حرّيه اختيار عقيدته وديانته من دون أى إجبار فى ذلك.

وهذه الأمور واضحه بيّنه، تنصّ عليها الكثير من الدساتير العالميه، ونحن هنا نقتصر على ذكر بعض من فقرات الإعلان العالمى لحقوق الإنسان:

الماده (١): «يولد جميع الناس أحراراً متساوين فى الكرامه والحقوق، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء».

الماده (٢): «لكلّ إنسان حقّ التمتع بكافه الحقوق والحريات الوارده فى هذا الإعلان، دون أى تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغه، أو الدين، أو الرأى السياسى، أو أى رأىٍ آخر، أو الأصل الوطنى، أو الاجتماعى، أو الثروه، أو الميلاد، أو أى وضعٍ آخر، دون أيّه تفرقه بين الرجال والنساء».

وفضلاً عمّا تقدّم فلن يكون هناك أى تمييز أساسه الوضع السياسى، أو القانونى، أو الدولى لبلد، أو البقعه التى ينتمى إليها الفرد، سواء كان هذا البلد أو تلك البقعه مستقلاً، أو تحت الوصايه، أو غير متمتع بالحكم الذاتى، أو كانت سيادته خاضعه لأى قيد من القيود».

الماده (٣): «لكلّ فرد الحقّ فى الحياه والحريّه وسلامه شخصه».

الماده (٥): «لا يُعرّض أىّ إنسان للتعذيب، ولا للعقوبات، أو المعاملات القاسيه، أو الوحشيه أو الحاطه بالكرامه».

الماده (١٨): «لكلّ شخص الحقّ فى حريه التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحقّ حريه تغيير ديانته أو عقيدته، وحريه الإعراب عنهما بالتعليم والممارسه، وإقامه الشعائر ومراعاتها، سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعه».

الماده (١٩): «لكلّ شخص الحقّ فى حريّه الرأى والتعبير، ويشمل هذا الحقّ حريه اعتناق الآراء دون أىّ تدخّل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقّيها وإذاعتها بأىّ وسيله كانت، دون تقيّد بالحدود الجغرافيه».

الماده (٢١): «(١) لكلّ فرد الحقّ فى الاشتراك فى إداره الشؤون العامه لبلاده، إمّا مباشره، وإمّا بواسطه ممثلين يُختارون اختياراً حرّاً».

(٢) لكلّ شخص نفس الحقّ الذى لغيره فى تقلّد الوظائف العامه فى البلاد».

(٣) إنّ إرادته الشعب هى مصدر سلطه الحكومه، ويعبّر عن هذه الإراده بانتخابات نزيهه دوريه، تجرى على أساس الاقتراع السرى، وعلى قدم المساواه بين الجميع، أو حسب أىّ إجراء مماثل يضمن حريه التصويت».

وكذلك فإنّ هذه القوانين لم يفتّها أن تشير إلى ضروره تطبيق العداله الاجتماعيه، وإنصاف المظلوم من الظالم وغيرها ممّا يُقنن حريه الإنسان، وحفظ كرامته على كافّه الأضعده.

وحيثما أشرنا إلى أن الشعب هو مصدر التشريع، وقلنا إن الحرية حق طبيعي لكل فرد ومجتمع، لا نغنى أن الدول التي تقوم على نظام الانتخابات هي دولة عادلة، حققت لمواطنيها العيش الكريم، ودافعت عن حرياتهم، وضمنت لهم كافة أنواع الحقوق، بل أردنا أن نشير إلى أن القوانين من الوجهة النظرية تتبنى مبدأ حرية الفرد والمجتمع، وتدعو إلى تطبيق العدالة الاجتماعية، ونبذ التفرقة والظلم، وإنصاف المظلوم من ظالمه.

والواقع أن هذه القوانين — بما تحويه من مفاهيم وقيم أخلاقية — لم تكن موضعاً للتطبيق في كثير من الدول، سواء تلك السابقة لوضع هذه القوانين أم اللاحقة لها؛ وسواء كانت تلك الدول تؤمن بالنظم الديمقراطية أو غيرها من الدول الاستبدادية؛ لذا فالإنسان يعيش في دولة تُقرُّ قوانينها الحريات، لكنّه يعيش مُستعبداً ذليلاً، منهوب الثروات، فاقداً للكرامه، فكم من دوله تُقصي أبناءها لمجرد انتماء مذهبى، أو حركه فكرية، أو لكونه ذا لونٍ معيّن.

بل أحياناً يتعدى الموضوع عدم تطبيق القوانين إلى وضع الدوله لقوانين جائره تقوم بفرضها على الناس، بل لربما يكون القانون في فتره قانوناً عادلاً، ينسجم مع مصالح المجتمع وتطلعاته، وفي فتره أخرى يكون قانوناً ظالماً، ونتيجته لذلك يقع التنازع بين قوه الدوله التي سنت قوانين ظالمه، أو لم تطبق القوانين المسنونه، وحكمت الشعب بالتجبر والغلبه، وسلب الحريات، وبين قوه العقل البشرى، والفطره الإنسانيه الداعيين إلى تطبيق العدالة، وبين هاتين القوتين تتوزع آراء الفلاسفه والكتّاب والفقهاء وتتراوح، فمنهم من يغلب قوه العدل على قوه السلطان، فيبيح تحدى قوى الدوله فيما تفرضه من قوانين ظالمه، ويتدرج ذلك من مجرد العصيان إلى الثوره، وهذا ما أخذت به الثوره الفرنسيه فيما أعلنته من حقوق الإنسان؛ إذ اعتبر أحد الدساتير التي تمخضت عنها أن الثوره على الظلم



ومقاومته هو من ضمن هذه الحقوق (١).

فالثوره إذن تعدُّ أحد حقوق الإنسان، فيما إذا تعرّض إلى الظلم والاضطهاد، وصُودرت حريّاته؛ لأنّ شرعيه الحكومه تسقط حين تتخلّى عن تطبيق القوانين بصوره صحيحه، ولأنّ هناك علاقته بين الحاكم والمحكوم، مكّنت الحاكم من ممارسه صلاحيته وفق شروط معيّنه، و«يذهب الرأى الغالب لدى الفلاسفه والمفكرين السياسيين فى تكييف علاقته بين الحاكم والمحكوم، إلى تصوّر وجود عقْد بين الطرفين، نشأ عندما اتّفق الناس، فى وقتٍ ما، سعيًا وراء السعاده والسلام والعدل، على الخروج من حاله الطبيعه، إلى الحياه فى جماعه سياسيه، فأبرموا عقْدًا اتّفقوا فيه على خَلْقِ سلطه تعلو إرادتهم، نازلين لها عن شطرٍ من سلطاتهم الطبيعيه وحقوقهم القديمه، نظير أن يُصان ما كانوا محتفظين به من هذه الحقوق.

أما إذا تنكّر الأمراء للشعوب، وطراً ما يُبطل العقد أو يخلُّ بشروطه، فإنّه يتمخض عن ذلك واجبُ الثوره على الأمير؛ لأنّ الشعب لم يفوضه السيادة تفويضًا مطلقًا، بل تفويض كان مقرونًا بشرطٍ فاسخ... فمنذ القرن السادس عشر شرح جون لوك نظريته عمّا أسماه: (مبدأ الحقّ الخفى للثورات)، حيث سلّم بالحق فى الثوره ضدّ السلطه التنفيذيه، وضدّ السلطه التشريعيه بسبب مساوئ الحكم والتشريع، وقد دافع عن حقّ الشعب فى العصيان.

وقد أدت هذه النظريات التى تبنّاها فلاسفه القرن الثامن عشر فى أوروبا إلى اندلاع الثوره الفرنسيه على الملكيه بسبب مساوئ الحكم، وكان أول عمل للجمعيه التأسيسيه وضع (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) وإقراره، وقد تضمّن نصًّا واضحاً بحقّ مقاومه الاضطهاد (ماده ٢)، ولكنّ هذه النصوص لم تردّ فى كلّ الدساتير التاليه، وإنّما وردت فى دستور العام ١٧٩٣م، الذى

ص: ١٩٧

١- أنظر: عبد الهادى عباس، مقال تحت عنوان: (حقّ الإنسان فى مقاومه القوانين الجائره)، مجلّه معابر، منشور على شبكه الأنترنت: [http://www.maaber.org/issue\\_january\\_05/non\\_violence\\_1.htm](http://www.maaber.org/issue_january_05/non_violence_1.htm)

نصَّ على أنَّ الحكومه عندما تعتدى على حقوق الشعب، فالثوره لكلِّ الشعب (أو لفئه منه) هي أقدس الحقوق وألزم الواجبات، وقبل ذلك وَرَدَ في (وثيقه الاستقلال)، التي وضعها الثائرون الأمريكان في العام ١٧٧٦م: إنَّ الحكومه إذا هي عطَّلت حقوق الإنسان في المساواه والحريه وانتفاء السعاده، يمكن للشعب أن يثور عليها، ويقلبها ويضع مكانها هيئه تعيد نظام العدل والحريه، وقال أبراهام لنكولن في السنه ١٨٦١م: إنَّ البلاد الأمريكيه هي مُلك للشعب، وإذا ضاق هذا الشعب بأخطاء الحكومه القائمه، فله أن يستعمل حقَّه الدستوري في تعديلها، أو حقَّه الثوري في هدمها.

وقد استقرَّ الاعتراف بحقِّ المقاومه في فقه القانون العام، فيقول العميد هوريو: إنَّ حقَّ المقاومه ليس إلَّا استدعاءً لحقِّ قديم في الحريه، يعود ليؤكد حقَّ المواطنين في الدفاع الشرعي ضد سوء استخدام السلطه.

ويقول العميد جني: إنَّ حقَّ المقاومه هو الضمان الأعلى للعداله وسياده القانون.

ويقول لوفور: إنَّ المقاومه هي ممارسه لحقِّ مراقبه السلطه المُعترف به من المحكومين. ويذهب الفقيه الألماني إهرنغ إلى حدِّ جعل المقاومه هي النظرية الأصلية للقانون كلَّه، فيقول: إنَّ القانون ليس هو المبدأ الأسمى الذي يحكم العالم؛ إنَّه ليس غايه في ذاته، بل هو وسيله لتحقيق غايه.

إنَّ الحياه فوق القانون، وعندما يصبح المجتمع في موقف الخيار بين احترام القانون والحفاظ على الوجود، فلا- محلَّ للتردد، وعلى القوه أن تضحَّى بالقانون لتتخذ الأمه.

ويذهب العميد دوغيه في كتابه: (أصول القانون الدستوري) إلى أنَّ حقَّ الثوره ما هو إلَّا نتيجة منطقيه لخضوع الحكام للقانون.

وإنَّ كلَّ إجراء يتَّخذه الحكام مخالفٍ للقانون يخوِّل المحكومين سلطه قلب الحكومه بالإكراه؛

وهم إذ يحاولون ذلك، يهدفون إلى إعادته سيادته القانون...»(١).

فالثوره إذاً على الظلم والتجبر والاستبداد هي حقٌّ مشـروعٌ للشعوب، كفلته القوانين الدوليه، وصرّح به فقهاء القانون، وأوضحوا أنّ حقّ الثوره يستند إلى حقّ الدفاع المشروع، الذي يعدّ أهمّ موانع العقاب، يقول الدكتور عبد الله السلمو(٢): «أما إذا دخلنا إلى عالم الفقه والتشريع الدولي، لنرى المستند القانوني الذي يتركز عليه حقّ الثوره: فيرى فقهاء الحقوق الجزائيه أنّ حقّ الثوره يستند إلى حقّ الدفاع المشـروع، الذي أجمعت التشريعات الجزائيه على أنّه أحد أهمّ موانع العقاب، سواء كان في المجال الفردي، أو في المجال الجماعي، أي: الثوره لدرء العدوان على الوطن والمجتمع، وإلى هذا ذهب الفقيه الفرنسي (سومير) بقوله: إنّ حقّ المقاومه يعتمد على حقّ الدفاع المشروع. (مبادئ القانون الأساسيه: ص ١٢٥).

كما قال الفقيه (هوريو): إنّ حقّ الثوره أو الانتفاضه ما هو إلّا امتداد لحقّ الحرّيه الذي يخوّل المواطنين حقّ الدفاع المشروع، وإلى هذا ذهب أستاذ القانون الدولي محمّد طه بدوي بقوله في كتابه (حقّ مقاومه الحكومات الجائره): يكفي لاعتبار النظام جائراً أن تجزع الجماعه \_ أي الشعب \_ من المبادئ التي يقوم عليها النظام، والممارسه ضدّ حريات الناس، وعدم معرفه مصيرهم على يد عصبه لم ينتخبها...

كما أكد الفيلسوف البريطاني لوك، صاحب نظريه حقّ الثوره ما يلي: إنّ الشعب في حاله خيانه حكّامه \_ للأمانه التي عهد بها إليهم، سواء كانوا مشـرّعين أو منفّذين \_ يملك حقّ الثوره عليهم... إنّني أحبّ السلم، ولكن لا أريد سلماً بأيّ ثمن، سلماً يفرضه الأقوياء على الضعفاء، يفرضه الغاصبون على الشعوب، سلماً يكون كالسلم المزعوم بين الذئاب والخراف. (لوك، محاوله

ص: ١٩٩

١- المصدر السابق.

٢- رئيس المركز العربي الأوربي لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وأستاذ في القانون الدولي في الأكاديميه العربيه في الدنمارك، ومستشار قانوني.

وحقّ الثوره هو مجرد حقّ تقرير المصير، ويُعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية للقانون الدولى، وذلك تماشياً مع ميثاق الأمم المتحده، واضعاً البدايه الأولى والمهمه فى نشأه القانون الدولى المعاصر، والنظام العالمى بشكل عام» (١).

فالثوره ضدّ الظلم والطغيان وانتهاك حقوق الإنسان تكتسب الشـرعيه القانونيه، بل إنّ الثوار يُعتبرون موضع تقدير واحترام؛ لما قاموا به فى سبيل فكّ قيود العبوديه التى فرضتها السلطات الجائره، ومن يُقتل فى ذاك الطريق تخلّده الشعوب، ويبقى رمزاً تتفاخر به الأمه، وتجعل من شخصه \_ خصوصاً إذا كان قيادياً معروفاً \_ قدوه وأنموذج تحتذى به، وتحتّ الناس على السير إثر خطاه، وتثير وتهيج الرأى العام فى الاستقاء من طريقته، وتشجذ الهمم عن طريق التغنى بذكوره.

ومن أوضح مصاديق مشروعيه الثورات ضدّ الظلم والتجبر هو ما اكتسبته الثورات \_ التى انطلقت فى شتى أصقاع العالم، رافضهً للذلّ والخنوع \_ من تفاعل إنسانى منقطع النظير، ومن اعتراف جماهيرى ورسمى بها.

غير أنّه من الطبيعى أنّ التغيير إذا أمكن أن يكون بالطرق السلميه، ومن دون قتلٍ وقتال، فإنّ القوانين حينئذٍ ترفض الثوره، وتدعو الشعوب إلى التظاهر السلمى، ما دام يكفل تحرر الإنسان من ذلّ الاستعباد، ويحقّق له أهدافه من الحرّيه، وتحقيق العدله الاجتماعيه، وإسقاط عرش الطاغوت.

ونحن إذا ما رجعنا إلى الظروف التى اكتنفت ثوره الإمام الحسين (عليه السلام)، لوجدناها

ص: ٢٠٠

جامعه للشرائط القانونيه، فضلاً عن الشرائط الشرعيه التي ذكرنا أكثرها فيما مضى.

فالخليفه فى زمن الحسين (عليه السلام) لم يُنتخب بصوره دستوريه صحيحه، بل ساهمت السلطه الحاكمه آنذاك بكلّ ما أُوتيت من قوه، واستخدمت الترهيب والترغيب، وإغراء الناس بالأموال فى سبيل تحصيل البيعه له، ومع ذلك لم تحصل له البيعه من الجميع، بل عارضها جملة من أهل الحلّ والعقد، وعلى رأسهم الإمام الحسين (عليه السلام).

ثم إنّ الخليفه كان يهدف إلى إقصاء دستور المسلمين، وتبديله بأحكام ظالمه جائره، فكان الحقّ لا يعمل به، والباطل لا يتناهى عنه، بل إنّ الخليفه بنفسه كان متجاهراً بمخالفه الدستور، تاركاً للصلاه، شارباً للخمر، مستخفّاً بكلّ القيم والمبادئ.

أضف إلى ذلك أنّ الحريّات مُصادره، وأنّ القتل والترهيب مصير كلّ مخالف.

فالحكومه الأمويه بقياده معاويه قمعت كلّ أنواع الحريّات، وقتلت عدّه من الصحابه والصالحين؛ لمجرد ولائهم لعلّى بن أبى طالب (عليه السلام)، وهو ما يُعبّر عنه اليوم بالقتل على الهويّه، ثمّ سلّطت فاجراً فاسقاً على رؤوس المسلمين، لا يملك ذره من كياسه الحكم، ليسير على نفس أسلوب القمع والإقصاء لكلّ من يخالفه بالرأى، فكان أوّل كتاب له، والهادف لتوطيد حكمه وسلطانه هو أخذ البيعه من الحسين (عليه السلام) وغيره ممّن لم يبايعوا بكلّ طريقه، ولو استلزم ذلك القتل.

ولم يكن الحسين (عليه السلام) ليبدأ حركته بقتال، بل ابتداءً ذلك بأسلوب الرفض لبيعه هكذا حاكم، مبيّناً أنّ كلّ حرّ أبى لا يمكن أن يبايع مثل هذا المنحرف «ومثلى لا يبايع مثله» (١).

وعدم البيعه هو حقّ طبيعى للإمام الحسين (عليه السلام) كفلته الشريعه والقوانين المداعيه بحقوق وحرّيّه الإنسان، خصوصاً أنّ الخليفه لم يحصل على شرعيه البيعه وفق أطرها

ص: ٢٠١

١- ابن طاووس، على بن موسى، اللهوف فى قتلى الطفوف: ص ١٧.

القانونية الصحيحة، لكنّ يزيد وأذنا به خشوا إنّ لم يبايع الحسين (عليه السّلام) سوف تُفتضح عدم شرعية حكمهم، فحاولوا أخذ البيعه بكلّ صورته ولو القتل، ولمّا أحسّ الحسين (عليه السّلام) بذلك ترك المدينة وغادر إلى مكّة، وكلّ همّه رفض إعطاء الشّرع لهُؤلاء الظلمه، مصـرحاً بأنّ هدفه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي مكّة أيضاً كانت هناك محاوله لاغتياله (عليه السّلام)، ممّا أدى به أن يتحرّك صوب العراق، مصراً على هدفه في نصره الحقّ وكشف الباطل وتعريته.

والغرض أنّ الحسين (عليه السّلام) رغم ما يملكه من غطاء شرعي وقانوني لثورته، من قمع للحريّات، وتكميم للأفواه، وسلب للإرادة، واغتصاب للخلافه، ودرسٍ للشريعة، إلّا أنّه ابتداءً ثورته برفض المبايعه، وبدأ يبيّن أهدافه من الثوره، وأنّها لإحقاق الحقّ وإبطال الباطل وإنصاف المظلوم، ولمّا رأى أنّ القوم لا تنفع معهم الكلمه، ولا يحرك ضميرهم خطاب الحقّ، وأنهم يسعون في قتله بشتّى الوسائل، استمر بصرخته المدويه الرافضه لكلّ أنواع الظلم والتجبر، حتّى سالت دماؤه الطاهره في أرض كربلاء، ليوقض معها ضمير الأمّه، وليبعث فيها روح التضحيه والفداء من أجل القيم والمبادئ.

فالثوره الحسينيه كونها ثوره نابعه من الضمير الحي، ومنطلقه من الفطره الإنسانيه، مناديه بتحرير الإنسان والحفاظ على كرامته؛ استطاعت أن تفرض مشروعيتها وفق قوانين تأخرت عنها مئات السنين.

فحين نحاول أن نؤطر الثوره الحسينيه بالأطر القانونيه؛ إنّما لنكتشف أنّها ثوره تتماشى مع كلّ أنواع التقنين، وأنّها ثوره تنبع من الفطره السليمه، وأنّها محلّ اتفاق بين آراء العقلاء على مختلف توجّهاتهم وانتماءاتهم..

تناولنا في هذا الفصل ثلاثه مباحث رئيسيه، اتضح من خلال الأول فيها أنه وفق نظريه النص فإن الإمام الحسين (عليه السلام) يكون أحد المعصومين، وهو الخليفه الشرعي الذي يجب على الأمة طاعته، وأن يزيد لا يعدو كونه مختصباً للخلافه، ويكون خروج الحسين (عليه السلام) وتحركه هو الميزان الشرعي للأمة، فهو بحكم كونه معصوماً يكون عمله موافقاً للحكم الواقعي، ويكون قدوةً وأُسوةً للأمة، تنهل منه، وتستقن بسنته، ومشروعيه الثورة على هذا الأساس واضحه بيّنه لا تحتاج إلى مزيد بيان.

وفي المبحث الثاني عرفنا أنّ الأمة عاشت تحت الاضطهاد والتكيل، وسُلبت منها الحريات، وحزف مسار الشريعة، فكان من الضروري أن يرتفع صوت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو فريضه على كافة المسلمين، وفق شروطٍ معينه، فتصدى لذلك الإمام الحسين (عليه السلام)، وأوضح ذلك من خلال خطبه وأقواله.

ومشروعيه الثورة وفق هذه الفريضه أيضاً بمستوى من الوضوح؛ إذ إنّ ترك ذلك سيودي بشجره الإسلام، ويطمس الرساله المحمديه المباركه من الأساس، فضحى بنفسه الشريفه من أجل إحياء شريعه المصطفى (صلى الله عليه وآله وسلم).

وفي المبحث الثالث أشرنا إلى أنّ القوانين الوضعيه تعطى للمجتمع حقّ الثورة، فيما إذا كانت الحكومه ظالمه متجبره، قامعه للحريات، غير مطبّقه للقوانين، وأوضحنا أنّ الثورة الحسينيه تكتسب المشروعيه وفق هذه القوانين أيضاً؛ لما كان يعانيه المجتمع من ظلمٍ واستبداد، وقمع للحريات، وتحريف الدستور، واغتصاب الخلافه، وغير ذلك ممّا أوضحناه.





## الفصل الخامس: مشروعيه الثوره وفق بيعه المجتمع الإسلامى للإمام الحسين (عليه السلام)

أشاره

ص: ٢٠٥



### إشاره

لعلّ من نافله القول بالبحث عن مؤهلات الإمام الحسين (عليه السلام) وصلاحيته لخلافه الأُمّة الإسلاميه، فهو أحد النجوم الساطعه فى سماء هذه الأُمّة، وينتمى إلى ذلك البيت الذى لم يفارقه جبرئيل، ولم تفارقه ملائكته الرحمن، فهو خزّيج بيت الوحي ومدرسه الرساله، نشأ بين أحضان الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وتربّى فى كنفه، وارتضع من مكارم أخلاقه؛ لذا سنحاول أن نشير مجملاً، ونمرّ مروراً سريعاً على ما يتعلّق بمؤهلاته لخلافه المسلمين.

وطبيعى فنحن هنا لا نريد التعرّض للإمام الحسين (عليه السلام) وفق نظريّه النصّ، فإنّ الأمر عند ذلك بيّن واضح، ولكن نريد أن نتنزّل وفق مبانى المدرسه الأخرى، وما آل إليه الواقع الخارجى بعد انحراف الأُمّة، وعدم تقيدها بتوصيات النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) فيما يخصّ أمر الخلافة من بعده، ونرى صلاحيّه الإمام الحسين (عليه السلام)، بل أولويته بالخلافه من غيره.

### النسب الحسينى

فالحسين من حيث النسب ينتمى إلى قبيله قريش، وبالتحديد من البيت الهاشمى، ومن أهل البيت (عليهم السلام)، فنسبه لا يضاويه نسب فى العرب، ولا فى المسلمين، فأبوه على بن أبى طالب (عليه السلام)، ذلك الأسد الغالب، الذى طالما شهر سيفه دفاعاً عن الدين ورسالته، وهو يُعدّ الخليفه الأول طبق نظريه النصّ، والخليفه الرابع طبق الواقع الخارجى، ووفق متبنيات المدرسه الأخرى، وقد وردت بحقّه فضائل لا تُعدّ ولا تُحصى، من بينها أنّ

النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) جعله معياراً للحق، فقال في ألفاظ عديده مختلفه، تؤدى إلى هذا المعنى، منها: «علّى مع الحقّ والحقّ مع علّى، ولن يفترقا حتّى يردا علّى الحوض يوم القيامة» (١).

ومنها: «الحقّ مع ذا، الحقّ مع ذا» (٢).

ومنها: «علّى مع القرآن والقرآن مع علّى، لن يفترقا حتّى يردا علّى الحوض» (٣).

ولا يخفى على القارئ كثرة الفضائل التي وردت في حقّه (عليه السلام)، كحديث الغدير والمنزله، وتبليغ سورة براءه، وغيرها ممّا امتلأت بها الكتب، وأُلفت فيها المؤلفات، فالنسائي له كتاب خاصّ في فضائل علّى (عليه السلام)، أسماه: (خصائص علّى)، وابن الجزرى له كتاب خاصّ، أسماه: (أسنى المطالب في مناقب سيّدنا علّى بن أبى طالب)؛ ولذا فإنّ جملة من علماء أهل السنّه اعترفوا بأنّ عليّاً هو أكثر الصحابه وردت بحقّه فضائل، فقال أحمد ابن حنبل: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الفضائل ما جاء لعلّى بن أبى طالب (رضى الله عنه)» (٤).

ونقل ابن حجر، عن أبى على النيسابورى، وأحمد بن شعيب النسائي، وإسماعيل القاضى، وكذلك أحمد بن حنبل، أنّهم قالوا: «لم يرد في حقّ أحدٍ من الصحابه بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء في علّى» (٥).

ص: ٢٠٨

١- الخطيب البغدادي، أحمد بن على، تاريخ بغداد: ج ١٤، ص ٣٢٢، وأخرجه الحاكم وصحّحه، عن علّى (عليه السلام)، أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، قال: «رحم الله عليّاً، اللهم أدر الحقّ معه حيث دار». الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٢٤ \_ ١٢٥.

٢- أخرجه ابو يعلى في مسنده: ج ٢، ص ٣١٨. وأورده الهيثمى في مجمع الزوائد: ج ٧، ص ٢٣٥، وقال: «رواه أبو يعلى ورجاله ثقات».

٣- الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٢٤، وصحّحه الحاكم والذهبي.

٤- الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٠٧. ابن عساكر، على ابن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ٨٢، ص ٤١٨.

٥- ابن حجر، أحمد بن على، فتح البارى: ج ٧، ص ٥٧.

وأما أمه فهي فاطمه الزهراء بنت الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفضلها ومناقبها أشهر من أن تُذكر، فقد نزل ملك من السماء مبشراً للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بأن «فاطمه سيده نساء أهل الجنة» (١).

وقال لها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في مرضه الذي توفى فيه: «يا فاطمه، ألا ترضين أن تكوني سيده نساء العالمين، وسيده نساء هذه الأمة، وسيده نساء المؤمنين» (٢).

وهي بضعة منه (صلى الله عليه وآله وسلم)، من أغضبها فقد أغضبه، كما في الحديث الشـريف (٣)، وإن الله يغضب لغضبها ويرضى لرضاها (٤)، وكان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) إذا سافر فإن فاطمه تكون آخر الناس به عهداً، وإذا قدم من السفر كانت أول الناس به عهداً (٥).

ومما تجدر الإشارة به أن علياً (عليه السلام) وفاطمه بنت الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، كانا أحب شخصين إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، كما ورد في الحديث الشـريف، عن بريده قال: «كان أحب النساء إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فاطمه، ومن الرجال علي» (٦).

وحين سأل أحدهم عائشه عن علي (عليه السلام)، قالت: «تسألني عن رجلٍ ما أعلم أحداً كان أحب إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ولا أحب إليه من امرأته» (٧).

ص: ٢٠٩

- ١- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین: ج ٣، ص ١٥١، وصححه الحاكم والذهبي.
- ٢- أخرجه الحاكم وصححه: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین: ج ٣، ص ١٥٦. وأخرجه البخاري بلفظ: «يا فاطمه ألا ترضين أن تكوني سيده نساء المؤمنين، أو سيده نساء هذه الأمة». البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٧، ص ١٤٢.
- ٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٤، ص ٢١٠.
- ٤- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین: ج ٣، ص ١٥٤.
- ٥- المصدر نفسه: ج ٣، ص ١٥٦.
- ٦- أخرجه الترمذي وحسينه: الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٦٠. والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، المستدرک علی الصحیحین وبذيله تلخيص الذهبي: ج ٣، ص ١٥٥.
- ٧- أخرجه النسائي في: تهذيب خصائص أمير المؤمنين بتحقيق الحويني الأثرى: ص ٩٤، وقال المحقق بصحته. وأخرجه بلفظ قريب من ذلك: الترمذي وحسنه في: سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٦٢، والحاكم وصححه في: المستدرک: ج ٣، ص ١٥٤، وص ١٥٧.

بل إنَّ الحسين (عليه السَّلام) يعدُّ حقيقه ابن الرسول الأكرم (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ)، كما دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ آيَةُ الْمَبَاهِلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ» (١).

وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ: «هَذِهِ الْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ الْحَسْنَ وَالْحُسَيْنَ (عَلَيْهِمَا السَّلَام) كَانَا ابْنِي رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَعَدَّ أَنْ يَدْعُو أَبْنَاءَهُ، فَدَعَا الْحَسْنَ وَالْحُسَيْنَ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ ابْنِيهِ...» (٢).

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ لِهَذِهِ الْآيَةِ عِنْدَ بُلُوغِهِ كَلِمَةَ (أَبْنَاءَنَا): «(أَبْنَاءَنَا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَبْنَاءَ الْبَنَاتِ يُسَمَّوْنَ أَبْنَاءً، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَاءَ بِالْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ، وَفَاطِمَةَ تَمْشَى خَلْفَهُ، وَعَلَى خَلْفِهِمَا، وَهُوَ يَقُولُ لَهُمْ: إِنْ أَنَا دَعَوْتُ فَأَمَّنُوا...» (٣).

### الفضائل الحسينية

وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ فَضَائِلِهِ وَمَنَاقِبِهِ فَهِيَ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ تَذَكَرَ، وَقَدْ دَأَبَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَنْ يُشِيدَ بِمَقَامِهِ وَيُنَوِّهَ بِذِكْرِهِ، وَيَبَيِّنُ لِلْأُمَّةِ عَظَمَتَهُ، فَكَانَ هُوَ وَأَخُوهُ الْحَسَنُ (عَلَيْهِمَا السَّلَام) مِنْذُ طُفُولَتِهِمَا يَثْبَانُ عَلَى ظَهْرِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ، وَكَانَ النَّاسُ يَبَاعِدَانَهُمَا عَنْهُ، لَكِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) يَرْفُضُ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: «دَعُوهُمَا بِأَبِي هُمَا وَأُمِّي، مَنْ أَحَبَّنِي، فَلِيحَبِّ هَذَيْنِ» (٤).

وَكَانَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) يَقُولُ فِيهِ وَفِي أَخِيهِ الْحَسَنِ (عَلَيْهِمَا السَّلَام): «هُمَا رِيحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا» (٥).

وَفِي إِشَارِهِ جَلِيلِهِ وَوَضَحِهِ مِنَ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) إِلَى التَّكْلِيفِ الْإِلَهِيِّ الْمُرْتَبِطِ بِالْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي

ص: ٢١٠

١- آل عمران: آية ٦١.

٢- الفخر الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير: ج ٨، ص ٨٦.

٣- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ج ٤، ص ١٠٤.

٤- ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان: ج ١٥، ص ٤٢٧.

٥- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري: ج ٧، ص ٤٧. الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٢٢.

الحفاظ على الرسالة المحمّديه، قال (صلى الله عليه وآله وسلم): «حسين منى وأنا من حسين، أحب الله من أحب

حسيناً، حسين سبط من الأسباط»(١).

فإن كون الحسين (عليه السلام) من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو أمرٌ واضح ومعروف؛ باعتبار أن الحسين (عليه السلام) هو ابن فاطمه (عليها السلام)، وهى بضعة النبى الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، أما كون الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) هو أيضاً من الحسين (عليه السلام)، فهذا ما يحتاج إلى تفسير وتأمل، ولا يبعد أنه إشاره إلى أن كليهما يحملان هدفاً واحداً، وغايةً واحدةً، فالرسول جاهد وكافح فى سبيل نشر الرسالة الإسلاميه وتثبيت أركانها، وتحمل فى سبيل ذلك أنواع الأذى، وعلى نفس الخطّ جاء الابن والامتداد الطبيعى لشجره الرساله، ليضحى بكلّ شىء فى سبيل الحفاظ على هذه الرساله من الطمس والضياع.

كما أنه لا يخفى على المسلمين وجوب محبته أهل البيت (عليهم السلام)، بما فيهم الإمام الحسين (عليه السلام) على جميع الأمم، فإنّ تلك من الضرورات الإسلاميه التى يؤمن بها الجميع.

والحسين (عليه السلام) كذلك من أهل البيت (عليهم السلام) الذين نزلت فى حقهم آيه التطهير، وهى قوله: « إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا » (٢).

ومن أهل البيت (عليهم السلام) الذين اصطحبهم النبى (صلى الله عليه وآله وسلم) فى مباهله نصارى نجران.

ومن أهل البيت (عليهم السلام) الذين وردت الوصيه بهم، والحث على التمسك بهم فى حديث الثقلين المعروف.

ومن أهل البيت (عليهم السلام) الذين ورد فى حقهم حديث السفينه المعروف.

وهكذا، فإنّ فضائل الحسين (عليه السلام) كثيره معروفه مشهوده، ولم يكن ذلك المجتمع بعيد

ص: ٢١١

١- الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٢٤. ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ١٧٢.

٢- الأحزاب: آيه ٣٣.

عن تلك الفضائل، ولم يغيب عن ذهنه يوماً ما مكانه وموقعه الحسين (عليه السّلام)، فهو من أهل البيت (عليهم السّلام) من جهه، وصحابي من جهه أُخرى، وكان يمثل كبار أهل الحلّ والعقد؛ ولذا فإنّ عبد الله بن عمرو بن العاص، كان ذات يوم جالساً في ظلّ الكعبه، إذ رأى الحسين (عليه السّلام) مقبلاً، فقال: «هذا أحبّ أهل الأرض إلى أهل السماء اليوم»<sup>(١)</sup>.

فالحسين (عليه السّلام) عاصر أباه عليّاً (عليه السّلام)، واشترك معه في حرب الجمل وصفين والنهروان، ثمّ لازم أخاه الحسن (عليه السّلام) فتره حياته، ثمّ اتجهت نحوه القلوب باعتباره يمثّل البقيه الباقيه من آل بيت الرسول (عليهم السّلام)، ويتمتع بكافه الصفات التي وُضعت، أو التي تُوضع لتولّي منصب الخلافة، فهو طبق نظريه النصّ يمثّل إماماً منصوباً عليه، يتمتع بالعصمه والعلم والفقاهه، بل يُعدّ أعلم أهل عصره، وأشجعهم وأكفئهم في إداره الأمور، إضافةً إلى كونه قرشيّاً هاشميّاً، من أهل بيت النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم).

### الحسين وشروط الخلافة عند أهل السنّه

وأما طبق الشروط التي يراها علماء أهل السنّه في الخليفه، من العدالة، والعلم، والسياسه، وحسن الرأى والتدبير، والشجاعه، وغيرها ممّا ذكرناها سابقاً في مبحث صفات الحاكم، فهي متوقّره بأحسن وجوهها عند الإمام الحسين (عليه السّلام)، ولم ينازع في ذلك أحد، بل نلاحظ حتّى معاويه العدو الشديد لأهل البيت (عليهم السّلام) كان يعرف في نفسه مقام الحسين (عليه السّلام)، ومكانته الدينيه والاجتماعيه، ولذلك حينما كتب إليه الإمام الحسين (عليه السّلام) كتاباً يبيّن له فيه ظلمه وجوره، وما فعله بشيعه عليّ (عليه السّلام) وأتباعه، أشار من حوله إليه أنّ يجيب الإمام الحسين (عليه السّلام) بما يصغّر إليه نفسه، فقال لهم معاويه: «وما عسيت أن أعيب حسينا، والله،

ص: ٢١٢

---

١- أنظر: ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابه: ج ٢، ص ٦٩، لكن في مصنّف ابن أبي شيبه نسب القول لعمر بن العاص، وليس لولده. أنظر: ابن أبي شيبه، عبد الله، بن محمد، المصنّف: ج ٧، ص ٢٦٩.



ما أرى للعب فيه موضعاً»(١). وفي لفظ البلاذري: «ما عسيت أن أقول في حسين، ولست أراه للعب موضعاً»(٢).

وكذلك فإن معاوية أوصى ولده يزيد بالإمام الحسين (عليه السلام)؛ لمعرفته بمنزلته وقدره، وقال له في ذلك: «أنظر حسين بن علي وابن فاطمه بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فإنه أحب الناس إلى الناس»(٣).

وهذا عبد الله بن مطيع يبين منزله الإمام الحسين (عليه السلام) في مجتمعه، وذلك حين التقاه حين الخروج إلى مكة، ودار بينهم كلامٌ جاء فيه: «جعلت فداك، أين تريد؟ قال: أما الآن فأني أريد مكة، وأما بعدها فأني أستخير الله. قال: خار الله لك، وجعلنا فداك، فإذا أنت أتيت مكة فإياك أن تقرب الكوفة، فإنها بلدة مشؤومة، بها قتل أبوك، وخُذِل أخوك، واغتيل بطعنه كادت تأتي على نفسه، الزم الحرم، فإنك سيد العرب، لا يعدل بك والله، أهل الحجاز أهدأ، ويتداعى إليك الناس من كل جانب، لا تفارق الحرم فداك عمى وخالى، فوالله لئن هلكت لُنسترقن بعدك»(٤). وفي لفظٍ آخر: «فوالله، لئن قتلك هؤلاء القوم لِيَتَّخِذُنَا خولاً وعبيداً»(٥).

فابن مطيع وهو ممن رأى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وعاصر ذلك المجتمع، يوضح أن الحسين (عليه السلام) سيد العرب، ولا يضاهيه أحد من أهل الحجاز، وإن الأمة ستكون فريسه سهله بيد الطواغيت، وتتحول إلى أمه مستترقه عند فقدان الإمام الحسين (عليه السلام)، فابن مطيع يرى أن الوجود الحسيني هو وجود حافظ للأمة، وبه تُحفظ عزتها وكرامتها.

ص: ٢١٣

- ١- الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ١، ص ٢٥٩.
- ٢- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٥.
- ٣- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج ١٤، ص ٢٠٦.
- ٤- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦١.
- ٥- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق: ج ١٤، ص ٢٠٧.

ولذا؛ فإنَّ أهل السير والتاريخ يذكرون أنَّ ابن الزبير قد سبق الإمام الحسين (عليه السَّلام) في دخول مكَّه، فلمَّا وصل الحسين (عليه السَّلام) إليها، وبقِيَ فيها فتره، كان «أثقل خلق الله على ابن الزبير؛ قد عرف أنَّ أهل الحجاز لا يبايعونه ولا يتابعونه أبداً ما دام حسين بالبلد، وأنَّ حسيناَ أعظم في أعينهم وأنفسهم منه، وأطوع في الناس منه»<sup>(١)</sup>.

وهذا عبد الله بن جعفر يبيِّن عمق المكانه التي يتحلَّى بها الإمام الحسين (عليه السَّلام) في المجتمع، فيكتب له متخوفاً عليه ممَّا تؤول إليه الأمور، فيقول: «فإني مشفقٌ عليك من الوجه الذي توجَّه له أن يكون فيه هلاكك، واستئصال أهل بيتك، إن هلك اليوم طفئ نور الأرض، فإنك علم المهتدين ورجاء المؤمنين، فلا تعجل بالسير، فإني في أثر الكتاب، والسلام»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك فإنَّ ابن عباس حينما تخوَّف على الإمام الحسين (عليه السَّلام) من الخروج إلى العراق، قال له: «أقم بهذا البلد، فإنك سيِّد أهل الحجاز»<sup>(٣)</sup>. وفي لفظٍ آخر أنه قال له: «وأقم بهذه البلده، فإنك سيِّد أهلها»<sup>(٤)</sup>.

وحيثما انتهت محاوره الإمام الحسين (عليه السَّلام) وابن عباس، وانتهت بإصرار الإمام الحسين (عليه السَّلام) على الخروج، وخرج ابن عباس من عنده، فمرَّ بابن الزبير، فقال له: «قرت عينك يا ابن الزبير بشخص الحسين عنك، وتخليته إياك والحجاز. ثم قال:

يا لك من قبره بمعمر

خلا لك الجوّ فيضى واصفري»<sup>(٥)</sup>.

«وكان رجال من أهل العراق وأشرف أهل الحجاز يختلفون إلى الحسين، يجلونه ويعظمونه، ويذكرون فضله، ويدعونهم إلى أنفسهم، ويقولون: إنا لك عضد ويد. ليتخذوا الوسيله إليه، وهم

ص: ٢١٤

١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦١.

٢- المصدر نفسه: ج ٤، ص ٢٩١.

٣- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٦٢.

٤- الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٤٤.

٥- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٦٢.

لا يشكون في أن معاوية إذا مات لم يعدل الناس بحسين أحداً»(١).

ولذا، فحتى قاتل الحسين (عليه السلام) كان يعرف فضله وشرفه ومقامه، فقد جاء في تاريخ الطبري أن الذي قتل الحسين (عليه السلام) هو سنان بن أنس، فقال له الناس: «قتلت حسين بن علي وابن فاطمه ابنه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قتلت أعظم العرب خطراً، جاء إلى هؤلاء يريد أن يزيلهم عن ملكهم، فأنت أمراءك فاطلب ثوابهم، وإنهم لو أعطوك بيوت أموالهم في قتل الحسين كان قليلاً. فأقبل على فرسه، وكان شجاعاً شاعراً، وكانت به لوثة، فأقبل حتى وقف على باب فسطاق عمر بن سعد، ثم نادى بأعلى صوته:

أوقر ركابي فضةً وذهبا

أنا قتلت الملك المحجبا

قتلت خير الناس أمأً وأباً

وخيرهم إذ ينسبون نسباً

فقال عمر بن سعد: أشهد أنك لمجنون، ما صحوت قط. أدخلوه عليّ، فلما أدخل حذفه بالقضيب، ثم قال: يا مجنون، أتتكلم بهذا الكلام، أما والله، لو سمعك ابن زياد لضرب عنقك»(٢).

فمن الواضح إذاً أنه لا يوجد تشكيك في مكانه الحسين (عليه السلام) وعلو مقامه، وهو سيد أهل الحجاز، وهو أحب الناس إلى الناس، كما ورد في لفظ الفرزدق وكذلك معاوية(٣)، فالخلافه هي من تشرف بالإمام الحسين (عليه السلام)، لا هو يتشرف بها، فأولويته على أهل زمانه من الصحابه وغيرهم من الصلحاء لا كلام فيه، فما بالك بأولويته من يزيد بن معاوية مع فسقه وفجوره وانحلاله؛ لذا من الطبيعي أن تميل القلوب إليه، وأن تكتب الكتب والرسائل تدعوه إلى القدوم، ليقيم الحق ويدحض الباطل.

ص: ٢١٥

١- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٢.

٢- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٤٧.

٣- أنظر: البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٦٥. ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ١٤،

ص ٢٠٦.

وطبيعيّ أنّ الحسين بما يمثّله من امتداد للنبوه، ومن كبار أهل البيت (عليهم السّلام)، ومن أجلّه أهل الحلّ والعقد، ما كان ليقف مكتوفاً أمام صرخات الناس ودعواتهم إليه، ليقودهم بسفينته نحو برّ الأمان، فكانت كتب القوم ورسائلهم هي أحد الأسباب التي دعت الإمام الحسين (عليه السّلام) للتحرك؛ لذا كان لا بدّ من الوقوف على حقيقه هذه الرسائل وعددها، ومقدار ما تحويه من معانٍ أدّت بالحسين (عليه السّلام) إلى الخروج صوب العراق، وهذا ما سنبيّنه في المبحث اللاحق إن شاء الله.

ص: ٢١٦

من الواضح أنّ الحسين بن علي (عليه السلام) يمثّل ثقل أهل البيت (عليهم السلام) في وقته، فهو البقيّة الباقية بعد رحيل أبيه عليّ (عليه السلام)، ثمّ رحيل أخيه الحسن (عليه السلام)، فكانت الأنظار تنوّن إليه، وتتمنّى أن تتخلّص من الظلم الذي حاقّ بها من بني أمّية، ولم يكن هناك من يستطيع أن يقود الأمّة ويرسو بها إلى برّ الأمان غير الإمام الحسين (عليه السلام)؛ لما يتمتّع به من مواصفات، وما يحمله من مؤهلات، سواء على المستوى النسبي أو ما جاء في حقّه من فضائل بثّها النبيّ (صلّى الله عليه وآله وسلّم) في المجتمع الإسلامي، أو لما يحمله من علوم جدّه (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، أو ما يتمتّع به من خُلق رفيع استقاه من ذلك البيت، الذي كان مهبطاً للوحي، ومنطلقاً للرساله.

وقد بدأت بوادر البيعة للإمام الحسين (عليه السلام) بعد وفاه الإمام الحسن (عليه السلام)، فقد روى البلاذري بإسنادٍ جمعي: «أنّه لمّا توفي الحسن بن عليّ اجتمعت الشيعة، ومعهم بنو جعده بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي، وأمّ جعده أمّ هانئ بنت أبي طالب، في دار سليمان بن صرد، فكتبوا إلى الحسين كتاباً بالتعزية، وقالوا في كتابهم: إنّ الله قد جعل فيك أعظم الخلف ممّن مضى، ونحن شيعتك المصابه بمصيبتك، المحزونه بحزنك، المسروره بسرورك، المنتظره لأمرك.

وكتب إليه بنو جعده يخبرونه بحسن رأي أهل الكوفة فيه، وحبّهم لقدمه وتطلّعهم إليه، وأنّ قد لقوا من أنصاره وإخوانه من يرضى هديه، ويطمأنّ إلى قوله، ويعرف نجدته وبأسه، فأفضوا إليهم ما هم عليه من شنان ابن أبي سفيان، والبراء منه، ويسألونه الكتاب إليهم برأيه.

فكتب (الحسين (عليه السلام)) إليهم: إنني لأرجو أن يكون رأي أخى (رحمه الله) فى المواعده، ورأى فى جهاد الظلمه رشداً وسداداً، فالصقوا بالأرض، وأخفوا الشخص، واكتموا الهوى، واحترسوا من الأظاء ما دام ابن هند حياً، فإن يحدث به حدث وأنا حتى يأتكم رأيى إن شاء الله»(١).

ونقل الشيخ المفيد عن الكلبي والمدائني: أنه بعد وفاه الإمام الحسن (عليه السلام) «تحركت الشيعة بالعراق، وكتبوا إلى الحسين (عليه السلام) فى خلع معاويه والبيعه له، فامتنع عليهم، وذكر أن بينه وبين معاويه عهداً وعقداً لا يجوز له نقضه حتى تمضى المده، فإن مات معاويه نظر فى ذلك»(٢).

وقد يبدو هذا الاعتذار من الإمام الحسين (عليه السلام) متناقضاً مع ما أوضحناه سابقاً، من أن معاويه قد أحل بشروط الهدنه، وأن للإمام الحسين (عليه السلام) الحق فى الخروج.

لكن هذا التناقض غير تام، وقد أجنا عنه سابقاً، وعرفنا هناك أن ظروف المجتمع الإسلامى لم تتغير كثيراً بما يتناسب مع القيام بثوره، فمعاويه هو هو، والمجتمع هو هو، ولم تحصل تلك التغييرات التى تتيح للإمام الحسين (عليه السلام) القيام بثوره منتجه على مر الأزمان، وأن شروط الصلح وإن نكثها معاويه فإن ذلك لم يصل إلى جميع أمصار العالم الإسلامى، مع ملاحظه أن السلطه وجانبها الإعلامى كان بيد معاويه، وبإمكانه أن يغير الحقائق، ويبث فى المجتمع بولاياته المختلفه أن الحسين (عليه السلام) نقض الشروط، وخالف الهدنه وخرج للقتال، خصوصاً أن أهم بنود الصلح لم تُنقض بعد، وهو أن الخلافه تعود للإمام الحسن (عليه السلام)، ثم للحسين (عليه السلام)؛ لأن معاويه وقتها لم يبايع لولده يزيد بولايه العهد.

وعلى كل حال فقد كانت بذره البيعه وكتابه الرسائل إلى الإمام الحسين (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد وفاه الإمام الحسن (عليه السلام).

ص: ٢١٨

١- البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٢.

٢- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٣٢.

ثم إن معاوية بايع لولده يزيد بولاية العهد كما أسلفنا سابقاً، وبدأت المعارضة لسياسته تتسع وتزداد، وكان الإمام الحسين (عليه السلام) على هرم المعارضة، وكذلك معه عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وبعد وفاه معاوية كان همّ يزيد أن يأخذ البيعة ممن لم يبايعوا سابقاً، خصوصاً الحسين (عليه السلام) وابن الزبير، مما اضطر الإمام الحسين (عليه السلام) لترك مدينه جدّه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، والرحيل إلى مكّه، وهناك بدأت الرسل تتوافد إليه، نشير إليها فيما يلي:

١- الظاهر أنّ أوّل رساله وصلت إلى الحسين (عليه السلام) في مكّه كانت بتاريخ: ١٠ رمضان من عام ٦٠ للهجره، وذلك حين بلغ الشيعة خبر موت معاوية، وعدم مبايعه الحسين ليزيد، وجاء فيها: «من سليمان بن صرد، والمسئب بن نجبه، ورفاعه بن شداد، وحبیب بن مظهر... وشيعته من المؤمنين والمسلمين من أهل الكوفه، أمّا بعد، فالحمد لله الذى قصم عدوك الجبار العنيد، الذى انتزى على هذه الأمه، فابتزها أمرها، وغصبها فيئها، وتأمّر عليها بغير رضّى منها، ثمّ قتل خيارها، واستبقى شرارها، وجعل مال الله دوله بين أغنيائها، فبعداً له كما بعُدت ثمود، وليس علينا إمام، فاقدم علينا، لعلّ الله يجمعنا بك على الحق».

واعلم أنّ النعمان بن بشير فى قصـر الإمارة، ولسنا نجمع معه جمعه، ولا نخرج معه إلى عيد، ولو بلغنا إقبالك إلينا أخرجناه فألحقناه بالشام، والسلام» (١).

وبعثوا هذه الرساله مع عبد الله بن سبيع الهمداني، وعبد الله بن وال التيمي، وأوصلوها إلى الإمام الحسين (عليه السلام) فى العاشر من شهر رمضان (٢).

ص: ٢١٩

- 
- ١- البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٨. وأنظر: الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٢. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٣٧.
  - ٢- أنظر: البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٨. الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٢.

وكما هو واضح تَضَمَّت هذه الرسالة عدَّة نقاط أساسية:

الأولى: إنَّ الشيعة في الكوفة كانوا لا يرون مشروعيه خلافة معاوية بن أبي سفيان، وأنه غاصب مبتزٍّ لأمر هذه الأمة، ومُتأمِّرٌ عليها بقوه السيف، دون رضَى منها.

الثانية: إنَّ معاوية لم يحكم في الأمة بالعدل والأنصاف، بل ساسها بقوه السيف، فقتل خيارها واستبقى أشرارها، وتسلَّط على أموال المسلمين، ولم يقتسمه بالحقِّ، بل كان يصرف على أغنيائها يتداولونه بينهم، وأمَّا الفقراء والمتعفِّفين من هذه الأمة فليس لهم شيء.

الثالثة: إنَّهم لم يبايعوا يزيد بن معاوية، وبقون بلا إمام عليهم، ولم يجتمعوا مع والى الكوفة لا في جمعه ولا في جماعه، ويطلبون من الإمام الحسين (عليه السَّلام) القدوم ليقم الحقِّ، ويدفع الباطل.

الرابعة: إنَّه في حاله علمهم بقدوم الإمام الحسين (عليه السَّلام)، فإنَّهم سيستفضون على النعمان بن بشير والى الكوفة، ويخرجوه إلى الشام حيث مقرَّ الحكم الأموي.

وطبيعي أنَّ هذه الأمور كفيله لتحريك أى إنسان رسالى يطمح في إقامة حكم الله بالأرض.

٢\_ بعد يومين من الرسالة الأولى أخذ الواحد والاثنين والثلاثة والأربعة يكتبون إلى الإمام الحسين (عليه السَّلام)، فأرسلوا قرابه الخمسين صحيفه، بعثوها بيد قيس بن مسهر بن خليد الصيداوى من بنى أسد، وعبد الرحمان بن عبد الله بن الكدر الأرحبى، وعماره بن عبد السلولى (١).

وفى إرشاد المفيد نقلًا عن أهل السير والتاريخ: إنَّ عدد الصحف بلغت نحو مائه

ص: ٢٢٠

---

١- البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٨. الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٢.



٣\_ ثم لبثوا يومين آخرين وسرحوا إليه هانئ بن هانئ السبيعي، وسعيد بن عبد الله الحنفي، وكتبوا معهما: «أما بعد، فحيهلا، فإنّ الناس ينتظرون لك، لا إمام لهم غيرك، فالعجل ثم العجل ثم العجل، والسلام»(٢). وفي لفظ الطبري: «أما بعد، فحيهلا، فإنّ الناس ينتظرونك، ولا رأى لهم في غيرك، فالعجل العجل، والسلام عليك»(٣).

وهذه الرسالة أيضاً صريحه ومؤكده لما قبلها بأنّ القوم لم يبايعوا ليزيد، وأنهم بلا إمام، وينتظرون من الحسين (عليه السلام) القدوم بالسرعه الممكنه؛ ليقيم لهم الحق، ويخلصهم ممّا هم فيه من الظلم.

٤\_ وكتب له مجموعه من أهل الكوفه، وهم: شيبث بن ربيع اليربوعي، ومحمّد بن عمير بن عطار بن حاجب التميمي، وحجار بن أبجر العجلي، ويزيد بن الحرث بن يزيد ابن رويم الشيباني، وعزرة بن قيس الأحمسي، وعمرو بن الحجاج الزبيدي، كتاباً جاء فيه: «أما بعد، فقد اخضّر الجناب، وأينعت الثمار، وكلمت الجمام، فإذا شئت فاقدّم علينا، فإنّما تقدّم على جنّد لك مجنّده!!! والسلام»(٤).

وجاء في بعض الرسائل أنّ لك بالكوفه مائه ألف، ذكر ذلك الطبري بطريقتين عن حصين بن عبد الرحمن، قال: «إنّ الحسين بن عليّ (عليه السلام)، كتب إليه أهل الكوفه أنّه معك مائه ألف»(٥).

ص: ٢٢١

- 
- ١- المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٣٨.
  - ٢- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٨.
  - ٣- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٢.
  - ٤- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٥٨. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٣٨.
  - ٥- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٩٤.

وقد ذكر سبط ابن الجوزى ذلك أيضاً، وذكر رساله أهل الكوفه الناصه على ذلك، والمختلفه قليلاً عن رساله الأولى فى اللفظ، وإن كان الظاهر هى نفس الرساله، فقد ذكر نقلاً عن الواقدى: أنه «لما استقرّ الحسين (عليه السّلام) بمكه وعلم به أهل الكوفه، كتبوا إليه يقولون: إنّنا قد حبسنا أنفسنا عليك، ولسنا نحضّر الصلاه مع الولاه، فاقدم علينا فنحن فى مائه ألف، وإنّا قد فشا فىنا الجور، وعُمل فىنا بغير كتاب الله وسنّه رسوله، ونرجو أن يجمعنا الله بك على الحق، وينفى عنا بك الظلم، فأنت أحقّ بهذا الأمر من يزيد وأبيه الذى أغضب الله فيها، وشرب الخمر، ولعب بالقروء والطنابير وتلاعب الدين، وكان ممّن كتب إليه ذلك: سليمان بن صرد، والمسيب بن نجيه، ووجه أهل الكوفه» (١). «فتتابعت عليه فى أيام رسل أهل الكوفه، ومن الكتب ما ملأ منه خرجين» (٢).

وقد اجتمعت هذه الرسائل والكتب عند الإمام الحسين (عليه السّلام)، فقرأها وسأل الرسل عن أمر الناس، ثم كتب مع هانى بن هانى السبيعى، وسعيد بن عبد الله الحنفى: «بسم الله الرحمن الرحيم، من حسين بن على إلى الملاء من المؤمنين والمسلمين، أمّا بعد، فإنّ هانئاً وسعيداً قدما علىّ بكتبكم، وكانا آخر من قدم علىّ من رسلكم، وقد فهمت كلّ الذى اقتصصتم وذكرتم، ومقاله جلّكم: إنّّه ليس علينا إمام، فأقبل لعلّ الله أن يجمعنا بك على الهدى والحقّ. وقد بعثت إليكم أخى وابن عمّى وثقتى من أهل بيتى، وأمرته أن يكتب إليّ بحالكم وأمركم ورأيكم، فإنّ كتب إليّ أنّه قد أجمع رأى مَلئكم، وذوى الفضل والحجى منكم على مثل ما قدمت علىّ به رسلكم، وقرأت فى كتبكم؛ أقدم عليكم وشيكاً إنّ شاء الله، فلعمرى، ما الإمام إلّا العامل بالكتاب، والآخذ بالقسط، والدائن بالحقّ، والحابس نفسه على ذات الله، والسلام» (٣).

ص: ٢٢٢

- ١- سبط ابن الجوزى، يوسف بن فرغلى، تذكره الخواص: ص ٥١٤.
- ٢- الدينورى، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٣٠.
- ٣- الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٢.

وهذه الرسالة تتضمن استجابته صريحه من الإمام الحسين (عليه السلام) لدعوه مجتمع الكوفه، عند بقاء ملئهم وأهل الفضل والحجى منهم على موقفهم من نصـره الإمام (عليه السلام)، مشفوعه بذكر أسباب ذلك، وهى انحراف الخليفه والإمام المتولّى لزمَام الأُمور عن أداء مهامّه ووظائفه التى أُوكِل بها، من العمل بكتاب الله وسنّته نبيّه، وإقامه العدل بين الناس، والالتزام بالحقّ، وحبس النفس على ذات الله، لا إغراقها فى الشهوات والملذّات.

ولمّا وصل مسلم بن عقيل إلى الكوفه، نزل فى دار المختار بن أبى عبيد، وأقبلت الشيعة تختلف إليه، فكلمّا اجتمع إليه منهم جماعه قرأ عليهم كتاب الحسين بن على (عليهما السلام) وهم يبكون، وبايعه الناس حتّى بايعه منهم ثمانيه عشر ألفاً، فكتب مسلم (رحمه الله) إلى الحسين (عليه السلام)، يخبره ببيعه ثمانيه عشر ألفاً، ويأمره بالقدوم (١).

وجاء فى الكتاب الذى أرسله إليه: «إنّ الرائد لا يكذب أهله، وقد بايعنى من أهل الكوفه ثمانيه عشر ألف رجل، فأقدم، فإنّ جميع الناس معك، ولا رأى لهم فى آل أبى سفيان» (٢).

وكان الحسين (عليه السلام) فى الطريق، فكتب إليهم كتاباً بيد قيس بن مسهر الصيداوى، جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من الحسين بن على إلى إخوانه من المؤمنين والمسلمين، سلام عليكم، فإنّى أحمد إليكم الله الذى لا إله إلا هو أمّا بعد، فإنّ كتاب مسلم بن عقيل جاءنى يخبرنى فيه بحسن رأيكم واجتماع ملئكم على نصرنا والطلب بحقنا، فسألت الله أن يحسن لنا الصنع، وأن يثيبكم على ذلك أعظم الأجر، وقد شخصت إليكم من مكه يوم الثلاثاء لثمان مضيّن من ذى الحجه يوم الترويه، فإذا قدم عليكم رسولى فاكمشوا أمركم وجدّوا، فإنّى قادم عليكم فى أيامى هذه إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته» (٣). وفى لفظٍ آخر: «بسم الله الرحمن الرحيم،

ص: ٢٢٣

١- أنظر: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٤١.

٢- الدينورى، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٤٣. وأنظر: الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٨١.

٣- الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٩٧.

من الحسين بن علي إلى إخوانه من المؤمنين بالكوفة، سلام عليكم، أما بعد، فإن كتاب مسلم بن عقيل ورد عليّ باجتماعكم لي، وتشوقكم إلي قدومي، وما أنتم عليه منطون من نصـرنا، والطلب بحقنا، فأحسن الله لنا ولكم الصنيع، وأثابكم على ذلك بأفضل الذخر، وكتابي إليكم من بطن الرّمة، وأنا قادمٌ عليكم، وحثيث السير إليكم، والسلام»(١).

والكتاب صريح في أنّ التحرك كان استجابةً لطلب أهل الكوفة، ودعوتهم الحسين (عليه السلام) لنصرته.

وربّما على ضوء تلك الرسائل فإنّ الإمام (عليه السلام) أخذ يعدّ العدّة والعدد للقيام بثورته، ويستنصر المسلمين ويدعوهم إلى الالتحاق به، وإن كان سلام الله عليه موقن بحسب ما يستقرّاه من وضع الساحه، وبحسب ما وردته من نصائح بأن ذلك لا يتم، لكن الظروف الظاهرية كانت تحتمّ عليه أن يقوم بدوره، ويهيئ لثورته هذه ما تحتاج إليه من عدّة وعدد، فكتب في ذلك إلى أشرف أهل البصره كتاباً جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، من الحسين بن علي إلى مالك بن مسمع، والأحنف بن قيس، والمنذر بن الجارود، ومسعود بن عمرو، وقيس بن الهيثم، سلام عليكم، أمّا بعد، فإنّي أدعوكم إلى إحياء معالم الحقّ وإماته البدع، فإنّ تجيبوا تهتدوا سبل الرشاد، والسلام»(٢).

وقد تقدّم منّا ذكر رساله الإمام الحسين (عليه السلام) إلى وجهاء وأشرف أهل البصره، بلفظٍ آخر، جاء فيه: «أما بعد، فإنّ الله اصطفى محمّداً (صلّى الله عليه وسلّم) على خلقه، وأكرمه بنبوّته، واختاره لرسالته، ثمّ قبضه الله إليه، وقد نصح لعباده، وبلغ ما أرسل به (صلّى الله عليه وسلّم) وكنا أهله وأولياءه، وأوصيائه وورثته، وأحقّ الناس بمقامه في الناس، فاستأثر علينا قومنا بذلك، فرضينا وكرهنا الفرقه، وأحببنا العافيه، ونحن نعلم أنّا أحقّ بذلك الحقّ المستحقّ علينا ممّن

ص: ٢٢٤

١- الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٤٥.

٢- المصدر نفسه: ص ٢٣١.

تولاه... وقد بعثت رسولي إليكم بهذا الكتاب، وأنا أدعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) فإن السنة قد أميتت، وإن البدعة قد أحييت، وإن تسمعوا قولي وتطيعوا أمرى أهدكم سبيل الرشاد، والسلام عليكم ورحمة الله» (١). وهذه الرسالة حوت على مضامين عديدة تمت الإشارة إليها سابقاً.

ومن بين الوجهاء الذين وصلتهم رساله الإمام الحسين (عليه السلام) غير ما ذكرناه، يزيد بن مسعود النهشلي (٢)، وعمرو بن عبيد الله بن معمر (٣).

ولم يسعفنا التاريخ ببيان مفصل حول موقف جميع أشراف أهل البصره من هذه الرسالة، إلا أنه من الواضح أن بعضهم قد تأرجح موقفه مثل الأحنف بن قيس، الذي كتب إلى الإمام الحسين (عليه السلام): «أما بعد، فاصبر إن وعد الله حق، ولا يستخفك الذين لا يوقنون» (٤).

وبعضهم قد خان الأمانة وهو المنذر بن الجارود، فأفشى السرّ دون غيره؛ بحجّه خوفه أن يكون الرسول دسيساً من ابن زياد، فقام بتسليمه إليه، وأقرأه كتابه، فقدم الرسول وضربت عنقه (٥).

ومنهم من استجاب بأهله وذويه وعشيرته لطلب الإمام الحسين (عليه السلام)، وكان موقفه مشرفاً، وهو يزيد بن مسعود، فجمع بنى تميم وبنى حنظله وبنى سعد، وحثهم على الجهاد والقتال مع الحسين (عليه السلام)، فاستجابوا له، وأبدوا استعدادهم للقتال والشهادة بين يديه، فكتب إلى الحسين (عليه السلام) يخبره بطاعتهم له، واستعدادهم للقدوم والجهاد بين يديه، فدعا له

ص: ٢٢٥

١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٦.

٢- أنظر: ابن نما، محمد بن جعفر، مثير الأحزان: ص ١٧.

٣- أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٥.

٤- ابن نما، محمد بن جعفر، مثير الأحزان: ص ١٧.

٥- أنظر: الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٦٦.

الحسين (عليه السلام) خيراً، لكن الأقدار غيّبت هذه الثلثه من أهل البصره عن حضور كربلاء، ونيل شرف الشهاده بين يدي أبي عبد الله، بعد أن وصلهم خير استشاده في حال جهازهم للمسير إليه (١).

هذا، وكان قد اجتمع إلى الحسين (عليه السلام) في مدّه مقامه بمكه نفرٌ من أهل الحجاز، ونفرٌ من أهل البصره، انضافوا إلى أهل بيته ومواليه (٢).

وذكر أبو المخارق الراسبي أنه اجتمع ناس من الشيعة بالبصـره في منزل امرأه من عبد القيس، يُقال لها: ماريه ابنه سعد، أو منقذ، أياماً وكانت تتشيع، وكان منزلها لهم مألفاً يتحدّثون فيه، وقد بلغ ابن زياد إقبال الحسين (عليه السلام)، فكتب إلى عامله بالبصره أن يضع المناظر، ويأخذ بالطريق، قال: فأجمع يزيد بن نبيط وهو من عبد القيس الخروج إلى الحسين (عليه السلام)، وكان له بنون عشـره، فقال: أيكم يخرج معي؟ فانتدب معه ابنان له: عبد الله وعبيد الله، فخرجوا والتحقوا بالحسين (عليه السلام) في الطريق، ثم استشهدوا معه يوم عاشوراء، رغم ممانعه الآخرين لهما، وتخوّفهما عليهما من ابن زياد (٣).

والخلاصه؛ إنّ هناك حاكماً جائراً متربّعاً على كرسى الخلافه بغير وجهٍ وحقّ، وهناك مجتمع يتظلم ويشكو ما حلّ به من الظلم والجور، والابتعاد عن القرآن والسّنه، وهناك بيعه ورسائل وكتب تدعو الإمام الحسين (عليه السلام) للقُدوم، وترى فيه المنقذ والمخلص من هذا الظلم والجور، وهناك أنصار آخرون انضمّوا لقافله الحسين (عليه السلام) من المدينه ومكّه والبصره، فتكون عناصر الثوره قد اكتملت، ولا مناص للإمام الحسين (عليه السلام) \_ باعتباره يمثّل ثقل أهل البيت (عليهم السلام) ، وامتداد النبوه \_ إلا أن يستجيب لهذه الدعوات، ويلبّي تلك

ص: ٢٢٦

- ١- أنظر: ابن نما، محمد بن جعفر، مثير الأحزان: ص ١٩.
- ٢- أنظر: المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٦٦.
- ٣- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري: ج ٤، ص ٢٦٣.

الصـرخات، فتحرك باتجاه الكوفة؛ لإقامه العدل والقضاء على الجور والباطل، متخذاً من هذه الرسائل حجّه كافيه على مشروعيه تحركه، فكان في أكثر من مناسبة يحتج على مشروعيه تحركه بالرسائل التي وصلتته من القوم، وهذا ما سنوضحه فيما يأتي:

### احتجاج الإمام الحسين (عليه السلام) برسائل أهل الكوفة

عرفنا أنّ شراره الثورة الحسينيه انطلقت في المدينه، حين وفاه معاويه، وترجع يزيد على سده الحكم، بعد أنّ مهّد له أبوه معاويه ذلك بشراء الضمائر وقوه السيف، فكان همّ يزيد عند توليه الخلافه أنّ يأخذ البيعه ممن رفضوا ذلك، وعلى رأسهم الإمام الحسين (عليه السلام)، وعبد الله بن الزبير.

فراسل يزيد واليه على المدينه في أخذ البيعه منهم، فرفضوا ذلك وانطلقوا إلى مكّه؛ باعتبارها حرماً آمناً.

وقد عرفنا سابقاً أنّ مشروعيه الثورة قائمه من حين نكث معاويه لشروط الصلح مع الإمام الحسن (عليه السلام)؛ لأنّ معاويه لم يكتسب أيّ مشروعيه لحكمه وخلافته عندها، مضافاً لابتعاد سلوكياته وحكمه عن الشريعه المقدسه، فكان يتبع سياسه التجويع والإرهاب والإقصاء، وقتل الصلحاء، وغير ذلك من الجور والظلم الذي كان يقوم به.

وأشرنا سابقاً إلى الأسباب التي منعت الإمام الحسين (عليه السلام) من التحرك ضدّ معاويه بعد وفاه الإمام الحسن (عليه السلام)، والتي منها قوه السلطه الإعلاميه التي يمتلكها معاويه، وسطوته الكبيره على المجتمع الإسلامي، كانت تمكّنه من تشويه الحقائق وتصوير الحسين (عليه السلام) بأنّه خارج عن القانون، وناكث لشروط الصلح والهدنه، وبالتالي القضاء على ثورته من دون أيّ ثمارٍ تذكر.

فلما توفي معاويه بدأت الأمور تتجلى أوضح، فمجيء يزيد إلى سده الخلافه بالصوره التي بينها سابقاً يتنافى صراحه مع شروط الهدنه، وهذا يبزر بحد ذاته تحرك الإمام

الحسين (عليه السلام) لاستعادته الحقّ المغتصب، هذا من جهه، وإنّ يزيد كان متجاهراً بالفسق مستهتراً بالسنة متحللاً عن القيم والمبادئ، فهو لا يمتلك الشرائط الشرعيه لخليفه المسلمين، وهذا مبّرر آخر للتحرك وإنقاذ المسلمين من تبعات ذلك، هذا من جهه ثانيه، فكان من أولويات الإمام الحسين (عليه السلام) أن لا يُعطى لهكذا خلافة أى شرعيه تُذكر، فبدأ ثورته برفض البيعه ليزيد، مؤكداً أن لا بقاء للإسلام مع هكذا خلافة، فراح يبيّن فسق الخلافة من جهه، والدعوه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من جهه أخرى، وهذه الأمور كما أوضحنا كلها تكسب الثورة مشروعيه مستقله، فكيف إذا انضم إلى ذلك بيعه المجتمع الإسلامي، ودعوته المتكرّره إلى الإمام الحسين (عليه السلام)، باعتباره مُخلصاً ومنقذاً للأمة من الانحراف الذي حلّ بها، فرسائل أهل الكوفة وبيعتهم له أعطت زخماً جديداً للثورة الحسينيه، وأكدت مشروعيه التحرك؛ إذ لا يمكن للحسين (عليه السلام) السكوت والأمة تستصرخه وتندبه للقدوم؛ لذا كان يحتجّ في أكثر من موطن برسائل وكتب أهل الكوفة إليه، نقف على عدّه من ذلك:

١- يقول أحد الرواه: «رأيت أبنيه مضروبه بفلاسه من الأرض، فقلت: لمن هذه؟ قالوا: هذه لحسين. قال: فأتيته فإذا شيخ يقرأ القرآن، قال: والدموع تسيل على خديه ولحيته، قال: قلت: بأبي وأمي يا بن رسول الله، ما أنزلك هذه البلاد والفلاة التي ليس بها أحد؟ فقال: هذه كتب أهل الكوفة إليّ، ولا أراهم إلّا قاتليّ، فإذا فعلوا ذلك لم يدعوا الله حرمه إلّا انتهكوها، فيسلط الله عليهم من يذلّهم...» (١).

فالإمام (عليه السلام) هنا يبيّن للسائل بأنّه إنّما يتحرك وفق البيعه والرسائل التي وصلتته من أهل الكوفة، على الرّغم من قرائته للأحداث بأنّ النتيجة ستكون القتل، فإنّ هدف الإمام كما أوضحنا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمّا الرسائل والبيعه فقد زادت من

ص: ٢٢٨

١- ابن عساکر، علي بن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ١٤، ص ٢١٦.



تكليف الإمام (عليه السلام)، وأكّدت المسؤوليه عليه، وكان لا بدّ له من التعامل معها كما هي.

٢\_ ورد أنّ ابن عمر لما سمع بخروج الحسين (عليه السلام) إلى العراق، لحقه على مسيره ثلاث ليالٍ، ونهاه عن الخروج، فأجابه الإمام الحسين (عليه السلام): بأنّ «هذه بيعتهم وكتبهم». يقول الخبر: «فاعتقه ابن عمر وبكى وقال: أستودعك الله من قتيل، والسلام» (١).

فالإمام الحسين (عليه السلام) هنا يبيّن أنّ سبب خروجه لهم هو البيعه والرسائل التي وصلته منهم.

٣\_ لما التقى به جيش الحر، وصلى بهم الإمام (عليه السلام) صلاه الظهر، قام خطيباً فيهم بعد ذلك، فقال: «أيها الناس، معذرة إلى الله، ثم إليكم، إنني لم آتكم حتى أتتني كتبكم، وقدمت عليّ رسلكم، فإنّ أعطيتموني ما أطمئنّ إليه من عهدكم وموآثيقكم دخلنا معكم مصركم، وإنّ تكن الأخرى انصرفت من حيث جئت. فأسكت القوم، فلم يردوا عليه، حتى إذا جاء وقت العصر نادى مؤذن الحسين (عليه السلام)، ثم أقام، وتقدّم الحسين (عليه السلام)، فصلى بالفريقين، ثم انفتل إليهم، فأعاد مثل القول الأول» (٢).

وفي لفظ أنّ الحسين (عليه السلام) حمد الله وأثنى عليه، وقال: «أمّا بعد، أيها الناس، فإنّكم إنّ تتقوا وتعرفوا الحقّ لأهله يكن أرضى الله، ونحن أهل البيت أولى بولايته هذا الأمر عليكم من هؤلاء المدّعين ما ليس لهم، والسائرين فيكم بالجور والعدوان، وإنّ أتم كرهتمونا وجعلتم حقنا (٣)، وكان رأيكم غير ما أتتني كتبكم، وقدمت به عليّ رسلكم، انصرفت عنكم» (٤). فقال  
الحر بن

ص: ٢٢٩

١- البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٦٣. وأنظر نحو ذلك: الكوفي، محمد بن سليمان، مناقب أمير المؤمنين: ج ٢، ص ٢٤١.

٢- الدينوري، أحمد بن داود، الأخبار الطوال: ص ٢٤٩.

٣- وفي أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٧٠، والكامل في التاريخ: ج ٤، ص ٤٧: «وجهتم حقنا»، وهو الصحيح الموافق لسياق الكلام.

٤- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٠٣.

يزيد: «والله، ما ندرى ما هذه الكتب التي تذكر. فقال الحسين (عليه السلام): ائتنى بالخرجين اللذين فيهما كتبهم. فأتى بخرجين مملوءين كتباً، فُنُثرت بين يدي الحر وأصحابه، فقال له الحر: يا هذا، لسنا ممّن كتب إليك شيئاً من هذه الكتب، وقد أمرنا ألا نفارقك إذا لقيناك، أو نقدم بك الكوفة على الأمير عبيد الله بن زياد، وقد رأيتُ رأياً فيه السلامه من حربك، وهو أن تجعل بيني وبينك طريقاً، لا تدخلك الكوفة، ولا تردّك إلى الحجاز، تكون نصفاً بيني وبينك، حتى يأتينا رأى الأمير...» (١).

ويمكن أن نلاحظ على هذا الخبر ما يلي:

أ \_ إنّ الحسين (عليه السلام) احتجّ على القوم برسائلهم، وأكّد في إقامه الحجّه عليهم بطلبه الانصراف عند تخلّيهم عن وعودهم ورسائلهم، مع علمه ومعرفته بأنّ القوم لا يقنعون منه بالرجوع من دون بيعه؛ لذا أراد من خلال طلبه الانصراف أن يؤكّد مشروعيه خروجه أمام الرافضين لذلك، والناصحين له بالرجوع، ويقول لهم بأنّ المسأله لا تتعلّق بخروجه وعدمه، وإنّما تتعلّق بأصل البيعه، ومَنْ مثلي لا يمكن أن يبايع مثل يزيد ويضفي عليه الشرعيه؛ لذا فإنّ قتلى محتوم لا محاله، والقتل بثوره ورفض لهذا التسلّط والظلم والجور خيرٌ من قتلٍ باغتيال بارد، لا يحزّك من عزيمة المجتمع، ولا يوضّح فساد وجبروت حكم بنى أمّيه.

ب \_ إنّ الحرّ لم يستطع الإجابة عن احتجاج الإمام الحسين (عليه السلام) عليهم بالرسائل إلّا بصفه الإنكار ودعوى عدم معرفته بالرسائل، وحين أخرج له الإمام الحسين (عليه السلام) خرجين من الرسائل بادر الحر بإنكار أن يكونوا ممّن كتبوا ذلك، وهذا يُنبئ عن وجود ارتكاز عند الحر وجيشه، بأنّ وجود الرسائل يُعطى شرعيه لتحرك الحسين (عليه السلام) وقدمه، ولا يمكن لأحد أن يُنكر عليه ذلك التحرك مع هذا الكمّ الهائل من تلك الرسائل.

ص: ٢٣٠

٤\_ خطب الإمام الحسين (عليه السلام) في جيش الحر خطبه أخرى في منطقته تُدعى: (البيضة)، جاء فيها: «أيها الناس، إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقاً على الله إن يدخله مدخله، ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلوا حرام الله، وحرّموا حلاله، وأنا أحقّ من غير، وقد أتتني كتبكم، وقدمت عليّ رسلكم ببيعتكم، أنكم لا تسلموني ولا تخذلونني، فإن تمتمت على بيعتكم تصيبوا رشدكم، فأنا الحسين بن علي وابن فاطمه بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، نفسى مع أنفسكم، وأهلى مع أهليكم، فلکم فى أسوه، وإن لم تفعلوا ونقضتم عهدكم، وخلعتم بيعتى من أعناقكم، فلعمري، ما هي لكم بنكر، لقد فعلتموها بأبى وأخى وابن عمى مسلم، والمغرور من اغترّ بكم، فحظكم أخطأتم، ونصييكم ضيّعتم، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه، وسيغنى الله عنك، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته» (١).

وفى هذه الخطبه نلاحظ طريقه جديده، فلم نر هنا طلباً من الإمام (عليه السلام) فى الرجوع وترك المسير، بل ركز على جوانب أخرى، أهمها:

أ\_ تأكيد (عليه السلام) على مسأله وجوب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مع انحراف السلطان وتبديله السنن، بتحريمه حلال الله وتحليله حرامه، وإطاعته للشيطان، وإظهاره الفساد فى الأرض..

ب\_ بيان موقعيته فيهم، وأنه أحقّ من يغير هذا الواقع المنحرف.

ج\_ تذكيرهم ببيعتهم ورسائلهم إليه، واحتجاجه عليهم بها، وأنّ البقاء على البيعه

ص: ٢٣١

---

١- الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٠٥.

والوفاء بهذا العهد هو سبيل الرشاد، مؤكداً لهم أنه \_ وهو الحسين بن علي وابن فاطمه بنت الرسول \_ سيكون معهم بنفسه وعباله، وعليهم أن يتأسوا به.

د \_ حذرهم من مغتبه عدم الوفاء بالبيعه والعهد الذي أعطوه له، ومن عقاب الله لهم، وأن الناكث إنما ينكث على نفسه، والله غني عن العالمين.

وهذه الصيغه الجديده في الخطاب تؤكد أن طلب الرجوع إنما كان من باب الاحتجاج وبيان حقيقه الأمر، فإن القوم لن يتركوا الحسين (عليه السلام) من دون بيعه، ولذا فإنه اتخذ من رسائلهم وبيعتهم حججه قويه على مشرعيه تحرّكه، مضافاً لمشرعيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حد ذاته، فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يكون مع وجود الأعوان والأنصار أشدّ وأكد، فالحسين (عليه السلام) بعد أن طلب منهم الانصراف في خطبته السابقيه لهم، لم يطلبه هذه المره، بل أدخل العنصر الأساس الذي تحرّك على ضوئه، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وطلب منهم الوفاء بعهودهم والاستمرار على بيعتهم؛ لأن ذلك هو سبيل الرشاد.

هـ - حينما كان الإمام الحسين (عليه السلام) في الطريق وانتهى إلى ماء من مياه العرب، وكان هناك عبد الله بن مطيع العدوي، فلما رأى الحسين (عليه السلام) قام إليه، فقال: بأبي أنت وأُمّي يا ابن رسول الله، ما أقدمك؟ واحتمله فأنزله، فقال له الحسين (عليه السلام): «كان من موت معاويه ما قد بلغك، فكتب إلى أهل العراق يدعونني إلى أنفسهم. فقال له عبد الله بن مطيع: أذكرك الله يا بن رسول الله، وحرمة الإسلام أن تنتهك، أنشدك الله في حرمة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أنشدك الله في حرمة العرب، فوالله، لئن طلبت ما في أيدي بني أميه ليقتلنك، ولئن قتلوك لا يهابون بعدك أحداً أبداً، والله إنها لحرمة الإسلام تنتهك، وحرمة قريش وحرمة العرب، فلا تفعل ولا تأت الكوفه، ولا تعرض لبني أميه، قال: فأبى إلا أن يمضي» (١).

ص: ٢٣٢

١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٢٩٨. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٧٢.

وفى هذا اللقاء أيضاً نجد أنّ الإمام الحسين (عليه السّلام) برّر خروجه بكتب أهل الكوفة وبيعتهم، ولم يثنه كلام ابن مطيع من إخباره بما سوف يجرى، بل إنّ كلام ابن مطيع وكلام الكثير الذين حاوروا الحسين (عليه السّلام) لم يكن ليقدم بمشروعيه خروجه مع وجود الكتب والرسائل، بل كانوا متخوّفين من خيانه أهل الكوفة، فالكتب والرسائل كانت تعطى مشروعيه للتحرّك، سواء كان فى نظر الحسين (عليه السّلام) أو فى نظر الصحابه والتابعين، وهذا ما نريد أن نؤكّد عليه.

٦\_ ما ورد عن الفرزدق حين خرج مُريداً الحج، فلَمّا وصل ذات عرق، رأى قبباً مضروبه، فقال: لَمَن هذه؟ قالوا: «للحسين بن على». يقول: «فعدلت إليه فقلت: يا بن رسول الله، ما أعجلك عن الحج؟ قال: كتب إلى هؤلاء القوم \_ يعنى أهل الكوفه \_ يذكرون ما هم فيه» (١).

وهنا أيضاً فإنّ الإمام الحسين (عليه السّلام) يكتفى فى تبرير خروجه برسائل وكتب أهل الكوفه.

٧\_ لَمّا بعث ابن زياد عمر بن سعد فى أربعه آلاف، وأمره أن يسير إلى الحسين (عليه السّلام)، فلَمّا نزل بإزائه أرسل قزّه بن قيس الحنظلى إلى الحسين (عليه السّلام)؛ ليسأله عن سبب مجيئه، فأجابه الحسين: «كتب إلى أهل الكوفه فى القدوم إليهم، فأما إذ كرهونى فإننى أنصرف عنهم» (٢).

فرجع قزّه وأخبر ابن سعد بذلك، فكتب عمر بن سعد إلى ابن زياد: «بسم الله الرحمن الرحيم، أمّا بعد، فإننى حيث نزلت بالحسين بعثت إليه رسولى فسألته عمّا أقدمه وماذا يطلب ويسأل، فقال: كتب إلى أهل هذه البلاد وأتنتى رسلهم، فسألونى القدوم ففعلت، فأما إذ كرهونى فبدا لهم غير ما أتنتى به رسلهم فأنا منصرف عنهم، فلَمّا قرئ الكتاب على ابن زياد قال:

ص: ٢٣٣

١- العصفري، خليفه بن خياط، تاريخ خليفه: ص ١٧٦.

٢- البلاذرى، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف: ج ٣، ص ١٧٧.

يرجو النجاه ولات حين مناص».

فكتب ابن زياد إلى ابن سعد: «أما بعد، فقد بلغني كتابك وفهمت ما ذكرت، فاعرض على الحسين أن يبايع ليزيد بن معاوية هو وجميع أصحابه، فإذا فعل ذلك رأينا رأينا، والسلام»<sup>(١)</sup>.

وهذه المراسلات تبين احتجاج الإمام الحسين (عليه السلام) بكتب أهل الكوفة ورسولهم، وتؤكد ما ذكرناه سابقاً بأن القوم لن يرضوا من الحسين (عليه السلام) بغير بيعه يزيد، وهو أمر لا يمكن أن يتم ويصدر من الإمام الحسين (عليه السلام)؛ لأن معناه إضفاء الشرعية على خلافه يزيد، وهي خلافه بعيدة عن الإسلام، بل بوجودها يتم القضاء على ما تبقى من مبادئ وقيم إسلامية، ومبايعه الحسين (عليه السلام) تكون حينئذ مساهمة منه في القضاء على الإسلام، وهذا لا يمكن أن يصدر منه؛ لذا فهو يلقي الحجج تلو الحجج عليهم بطلبه الرجوع؛ حتى يتبين للمجتمع أن ما سيحصل من انتهاك لحرمة الحسين (عليه السلام) ليس سببه الخروج والتحرك، بل إن الحسين (عليه السلام) خرج أو لم يخرج فإن مصيره القتل إن لم يبايع.

٨ \_ خطب الإمام الحسين (عليه السلام) يوم عاشوراء خطبةً طويلة مؤثّرة، عرفهم بنفسه ونسبه وفضائله، ثم ختم بقوله: «أتطلبوني بقتيل منكم قتلته، أو مال لكم استهلكته، أو بقصاص من جراحه. قال: فأخذوا لا يكلمونه، قال: فنأدى يا شيبث بن ربعي، ويا حجار بن أبجر، ويا قيس ابن الأشعث، ويا يزيد بن الحارث، ألم تكتبوا إلي أن قد أينعت الثمار، وأخضر الجناب، وطمت الجمام، وإنما تقدم على جندك لك مجند، فأقبل. قالوا له: لم نفعل. فقال: سبحان الله، بلى والله، لقد فعلتم. ثم قال: أيها الناس، إذ كرهتموني فدعوني أنصـرف عنكم إلى مأمنى من الأرض»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الخطبة تأكيد واحتجاج آخر على القوم برسائلهم وكتبهم، ولذا فقد بادر هؤلاء الذين استحكم الشيطان من قلوبهم وعقولهم إلى تكذيب ذلك؛ لأن الإقرار به

ص: ٢٣٤

١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣١١.

٢- المصدر نفسه: ج ٤، ص ٣٢٣.

يتنافى مع ما يقومون به من قتاله، ثم إنه (عليه السلام) ألقى الحجّه مرّه أخرى فى تلك اللحظات العصيّه، وطلب منهم الإنصراف، لكنّهم وكما ذكرنا كانوا مصرّين على البيعه، لذا أجابه قيس بن الأشعث أخو محمّد بن الأشعث الذى تطلّخت يده بدم مسلم عقيل، فقال: «أولا- تنزل على حكم بنى عمّك فإنّهم لن يروك إلا- ما تحبّ ولن يصل إليك منهم مكروه». فقال له الحسين: «أنت أخو أخيك أتريد أن يطلبك بنو هاشم بأكثر من دم مسلم بن عقيل، لا- والله لا- أعطيهم بيدي إعطاء الذليل، ولا أقرّ إقرار (١) العبيد، عباد الله إننى عدت برّبى وربّكم أن ترجمون، أعوذ برّبى وربّكم من كلّ متكبر لا يؤمن بيوم الحساب» (٢).

فالإمام الحسين (عليه السّلام) لا- يمكن أن يبايع ولا- أن يستسلم لقوات ابن زياد، فالخضوع لهؤلاء يمثل الذلّ والهوان، والحسين (عليه السّلام) خرج ليحرّر الناس ويخلصهم من تجرّب وكبرياء الظالمين، لا أن يكون كغيره خاضعاً لهم، وكان مجيؤه بناءً على كتبهم ورسائلهم؛ لذا بقى على موقفه صامداً مكافحاً حتّى قضى شهيداً مضمّخاً بدمه، لبقى صدى صوته، يقضّ الظلمه ويهزّ عروش الظالمين، وتبقى قطرات دمه الطاهره مشعلاً وضاءً ينير درب البشـريه، ويعلمها معنى التحرّر ورفض قيود ذلّ وعبوديه الظالمين.

وللإمام (عليه السّلام) خطب وأقوال أخرى صريحه فى الاحتجاج عليهم برسائلهم وكتبهم.

والخلاصه التى نريد أن نصل إليها أن نفس رسائل القوم وبيعتهم للإمام الحسين (عليه السّلام) واستصراخهم له قد أوجبت عليه التحرّك والقدوم، وإن كان يعرف بحسب الظروف أنّ النتيجة لا- تنتهى بالنصر العسكرى، إلّا أنّ اعتلاء سدّه الخلافه من شخص لا- يملك أدنى مكوّناتها، ولم تُراعَ فى تنصيبه أقلّ شروطها، مع الظلم المتفشّى، واندثار السنه، وانتشار البدعه، واستصـراخ القوم للحسين (عليه السّلام)، وطلبهم القدوم ليتصروا به على الظلم

ص: ٢٣٥

١- فى أنساب الأشراف: ولا أقرّ فرار العبيد. أنظر: ج ٣، ص ١٨٨.

٢- الطبرى، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٢٣.

والعدوان، وإقامه الحق والعدل، وإحياء السنه وإماته البدعه، كل ذلك كان يحتّم على الإمام الحسين (عليه السّلام) الخروج والتحرّك إلى الكوفه. فهناك بيعه وكتب ورسائل، وهناك حاكم لا- يتمتّع بالشرعيه، ويحكم بالجور والباطل، وهناك إمام مجمع على عدله وعلمه وصلاحيته لخلافه الأُمّه وقيادته، وهو الإمام الحسين (عليه السّلام)، وقد بُوع من قبل الآلاف المؤلّفه عن طوعٍ واختيار، فلا بدّ عليه من الاستجابه والقيام، وهو ما حصل.

ولذا فإنّ الكثير من الصحابه والتابعين يرون صواب ثوره الحسين (عليه السّلام)، ولم يقدحوا بشرعيّتها، بل كانوا خائفين عليه من خيانه أهل الكوفه وغدرهم به، وإلّا فكُلّهم كانوا يرون أحقيّه الإمام الحسين (عليه السّلام) وأولوّيته في الخلافه، وأنّ الحق معه، وقد ورد عن مروان الأصغر، قال: حدّثنى الفرزدق، قال: «لما خرج الحسين، لقيت عبد الله بن عمرو، فقلت: إنّ هذا قد خرج، فما ترى؟ قال: أرى أنّ تخرج معه، فإنّك إنّ أردت دنيا، أصبتها، وإنّ أردت آخره أصبتها. فرحلت نحوه، فلمّا كنت في بعض الطريق، بلغنى قتله، فرجعت إلى عبد الله، وقلت: أين ما ذكرت؟ قال: كان رأياً رأيته».

قال شمس الدين الذهبي معلّقاً على هذا الخبر: «هذا يدلّ على تصويب عبد الله بن عمرو للحسين في مسيره، وهو رأى ابن الزبير وجماعه من الصحابه شهدوا الحرّه» (1).

ونختم هذا المبحث باحتجاجه (عليه السّلام) في يوم عاشوراء على أهل الكوفه، حين خطب فيهم خطباً عظيماً، وبخهم فيها على غدرهم وخيانتهم، قال (سلام الله عليه): «تبّاً لكم أيّتها الجماعه وترحاً! أحين استصرختمونا والهين، فأصرخناكم موجفين، سلّتم علينا سيفاً لنا في أيّمانكم، وحششتم علينا ناراً اقتدحناها على عدونا وعدوكم، فأصبحتم ألباً لأعدائكم على أوليائكم، بغير عدلٍ أفشوه فيكم، ولا أملٍ أصبح لكم فيهم، فهلّا لكم الويلات، تركتمونا والسيّف مشيم والجأش طامن، والرأى لمّا يستحصف، ولكن أسرعتم إليها كطيّره الدّبا،

ص: ٢٣٦

١- الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء: ج ٣، ص ٢٩٣.



وتداعيتهم عليها كتهافت الفراش، ثم نقضتموها، فسحقاً لكم يا عبيد الأُمّة! وشذاذ الأحزاب، ونَيِّذه الكتاب، ومحزّفي الكلم، وعصبه الآثام، ونفته الشيطان، ومُطفئى السنن، ويحكم! أهؤلاء تعضدون، وعنا تتخاذلون، أجل والله، غدرٌ فيكم قديم، وشجت عليه أصولكم، وتأزّرت فرووعكم، فكنتم أخبث ثمر شجّى للناظر وأكله للغاصب! ألا وإنّ الدعى ابن الدعى قد ركز بين اثنتين بين السله والذله وهيهات منّا الذله يابى الله لنا ذلك، ورسوله والمؤمنون، وحجورٌ طابت وطهرت، وأنوفٌ حميه، ونفوسٌ أبيه، من أن نؤثر طاعه اللئام على مصارع الكرام، ألا وإنّى زاحفٌ بهذه الأسره على قلبه العدد، وخذلان الناصر. ثم أنشد أبيات فروه بن مسيک المرادى:

فإن نُهزم فهزامون قدماً

وإن نُهزم فغير مهزّمينَا

وما إن طبنا جبن ولكن

منايانا ودوله آخرينا

فقل للشامتين بنا أفيقوا

سيلقى الشامتون كما لقينا

إذا ما الموت رفع عن أناس

بكلّله أناخ بآخرينا

أما والله لا تلبثون بعدها إلّا كريثما يُركب الفرس، حتى تدور بكم دور الرحي، وتقلق بكم قلق المحور، عهدٌ عهدهُ إلىّ أبى، عن جدّى رسول الله، «فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ» (١)، «إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» (٢) (٣).

ص: ٢٣٧

١- يونس: آيه ٧١.

٢- هود: آيه ٥٦.

٣- أنظر: الخطبه باختلاف يسير فى ألفاظها فى كلّ من: ابن عساكر، على بن الحسن، تاريخ مدينه دمشق: ج ٤، ص ٢١٨ \_ ٢١٩. ابن حمدون، محمد بن الحسن، التذكرة الحمدونية: ج ٥، ص ٢١١ \_ ٢١٢. ابن طاووس، على بن موسى، اللهوف فى قتلى الطفوف: ص ٥٨ \_ ٦٠. ابن نما، محمد بن جعفر، مشير الأحران: ص ٣٩ \_ ٤١.

شبهه أنّ التحرك الحسيني وفق الرسائل يتنافى مع استمراره بالتحرك، رغم علمه بخيانه أهل الكوفة:

قد يُقال: إنّ الحسين (عليه السلام) استمرّ بالخروج حتى بعد وصول خبر مقتل مسلم بن عقيل وهانى بن عروه، وهذا يتنافى مع كون تحركه كان استجابةً لبيعتهم إياه، فبعد غدرهم وقتلهم بوكيله وممثله مسلم، لم يبقَ له مبرّر فى الاستمرار؟!!

### جواب الشبهه:

١\_ ذكرنا فى بحثنا هذا أنّ دواعى تحرك الإمام الحسين (عليه السلام) كانت متعدّده ومتنوّعه ولم تكن مقتصره على أمرٍ معيّن، فزيد لم يكن مؤهلاً للخلافه، ولم يتمتّع بصفاتها، ولم يكن تنصيبه تنصيباً شرعياً، بل إنّ أباه لم يكن خليفه شرعياً، وكانا يسوسان البلاد بقوّه السيف، فالخروج متعيّن لإقامه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ولاستعاده الخلافه المُغتصبه والمتنافيه مع نظريتي النصف والشورى، على حدّ سواء. فلو فرضنا أنّ البيعه أصبحت لآغيه بعد علم الإمام الحسين (عليه السلام) بمقتل مسلم، فإنّ بقيه المبررات موجوده، بل إنّ قتل مسلم وهانى بالطريقه الوحشيه التى ذُكرت هى مبرّر آخر للخروج وعدم السكوت على إجرام هؤلاء الطغاه.

٢\_ لو فرضنا أنّ البيعه كانت المحرك الوحيد، فإنّ وصول خبر مقتل مسلم لا يكفى لوحده فى الانسحاب، ما لم يصل إليهم الإمام الحسين (عليه السلام) ويحتجّ عليهم بكتبهم ورسائلهم؛ لأنّ رجوعه قد يُسجّل عند البعض هو انهزام وخيانه لمنّ بايعوه، وكتبوا له ذلك بالقول إنّ تأثير الإمام الحسين (عليه السلام) أكثر بكثير من تأثير مسلم، ولو كان قد ذهب إليهم لتغيّرت الأمور، والتحقّ به القوم وتحقّق النصر. ويؤيد هذا الاحتمال ما قاله بعض الأصحاب للإمام الحسين (عليه السلام) عند وصول خبر مقتل مسلم: «إنك والله، ما أنت مثل مسلم»

ابن عقيل، ولو قدمت الكوفة لكان الناس إليك أسرع»(١).

ثم إن الصورة كانت ضبايه ولم تتضح الأمور بصورة كليته، فغايه ما وصل للإمام (عليه السلام) من خبر أن هناك خيانه، وأن مسلم وهانى قُتلا. أما أين بقيه الأصحاب، وما حل بهم؟! فهذا ما لم يصله، خصوصاً أن هناك من خيره الصحابه والذين التحقوا بمعركه عاشوراء منهم مسلم بن عوسجه، وأبو ثمامه الصائدي؛ فلذا كان من الضروره أن يستمر الإمام الحسين (عليه السلام) بالتحرك ليقف على الأمور بنفسه، وليلقى الحجة عليهم.

٣- إن أصل التحرك الحسيني ومغادره المدينه المنوره كان مبتنياً على عدم مبايعه يزيد، وهذه المسأله كانت بمثابة الخط الأحمر؛ لأن البيعه تعنى القضاء على الإسلام بمباركه حسينيه، وهذا يستحيل وقوعه من الإمام الحسين (عليه السلام)، لذا تخوف الإمام الحسين (عليه السلام) من قتله في المدينه فرحل إلى مكه، وتخوف من قتله في مكه فرحل صوب العراق استناداً إلى الرسائل، وكان لا يشك بأن مصيره القتل إذا لم يبايع (٢)، فلتياً أرسل مسلم لأهل الكوفه وعلم بقتله لاحقاً كان ذلك مؤشراً واضحاً على دقه تشخيصه ومعرفته بنوايا القوم (٣)، وأنه لا محاله من القتل إن لم يبايع، فحينئذ هو مخير بين أمرين: الرجوع والقتل باغتيال أو سم بطريقه لا تؤثر في المجتمع، أو الاستمرار في إلقاء الحجة والتذكير بحقه وحق أهل البيت (عليهم السلام) في الخلافه، ودعوه الناس إلى إقامه الحق والعدل، ونبد الظلم والجور المتمثل في

ص: ٢٣٩

- ١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣٠٠. المفيد، محمد بن محمد، الإرشاد: ج ٢، ص ٧٥.
- ٢- والعلم بقتله لا يتعلق بالعلم الغيبي كما قد يتصور، فقد أشرنا سابقاً بأن الحسين (عليه السلام) قد استشرف حاله من خلال ظروف المجتمع، ونؤكد هنا أنه إذا كان الصحابه أمثال ابن عباس وابن عمر وغيرهم كانوا شبه موقنين بمقتل الحسين (عليه السلام)، وهم ليسوا بجلالته وقدره، بل هو سيدهم وكبيرهم، فمن الطبيعي أن يشخص ظروف ذلك المجتمع ويعرف إجرام بني أميه، وأنهم لن يتركوه حتى يبايع أو يقتل.
- ٣- وطبيعي نحن لا نتكلم عن الإمام (عليه السلام) هنا بما هو معصوم منصوب عليه، فإن المسأله تكون بينه وواضحه، وسيأتي الكلام عليها، بل نتكلم عن الإمام (عليه السلام) باعتباره شخصيه إسلاميه موقه، ومن أهل البيت (عليهم السلام)، ومن أهل الحل والعقد في ذلك المجتمع.

حكم بنى أميّه، فكان الخيار الثاني هو خيار كلّ صاحب مبدأ، فكيف بالإمام الحسين (عليه السّلام) الممثل لأهل البيت (عليهم السّلام) ومن خيره أهل الحلّ والعقد في وقته. وقد ذكرنا سابقاً أنّ الإمام (عليه السّلام) صرّح بأنّ القوم سيقتلونّه لا محالّه، وذلك قبل وصول خبر مقتل مسلم إليه، فبعد وصول خبر مسلم تكون المسأله أوضح.

### مشروعيه الثوره قانوناً وفق بيعه أهل الكوفه

من الواضح أنّ الجنبه القانونيه المتعلقه بهذا المبحث هي مرتبطه ارتباطاً وثيقاً بما تقدّم من كلام حول البيعه وشرائط الخليفه الإسلامى.

وقد عرفنا هناك أنّ الخلافه الإسلاميه لها شرائط معينه، ولا يمكن أن يعتلى هذا المنصب الخطير كلّ من هبّ ودبّ، وأوضحنا أنّ هذه الشرائط بعضها يتعلّق بشخص الخليفه، كالعداله والعلم وحسن التدبير وغيرها، وبعضها يتعلّق بطريقه التنصيب، من وجود بيعه له من المجتمع، أو لا أقلّ من أهل الحلّ والعقد، وكونها بالاختيار لا بالقهر والغلبه، وعدم استغلال السلطه المال العام، ولا الإرهاب والقتل والتشريد والتهديد في طريقه أخذ البيعه وغيرها، وبيننا أنّ يزيد بن معاويه لم تتحقّق فيه أىّ من تلك الشرائط، سواء المتعلقه بشخص الخليفه أو بكيفيه البيعه والتنصيب.

كما قمنا بعمليه إسقاط قانونى على تلك الفتره، وذكرنا أنّ القوانين الوضعيه أيضاً لها شرائط في شخص الرئيس، كبلوغه سن معينه مثلاً، وشرائط في طريقه تنصيبه، كأنّ يكون بالاقتراع السرى المباشر، وأنّ يكون هذا الاقتراع نزيهاً، وغير ذلك ممّا أشرنا إليه سابقاً، واتّضح أنّ يزيد بن معاويه لا تنطبق عليه الشرائط القانونيه، لا من جهه المؤهلات والصفات الذاتيه، ولا من جهه طريقه الانتخاب.

وما نوّد إضافته في هذا المبحث أنّه على خلاف يزيد بن معاويه، فإنّ الحسين بن على تنطبق عليه الشرائط سواء الشرعيه أو القانونيه وفي كلا الجهتين، كذلك سواء في شرائط

ومؤهلات الشخص المرشح للخلافه أم في كيفية التنصيب وطريقه الانتخاب.

فمن جهة المؤهلات عرفنا أنّ الحسين (عليه السّلام) يمثّل القمّه في أهل الحلّ والعقد في زمانه، فهو تنطبق عليه شرائط الخليفه الشرعى، ولو قمنا بإسقاط قانونى لكانت النتيجة كذلك فإنّ الشرائط منطبقه عليه.

ومن جهة البيعه وطريقه التنصيب، فالبيعه لم تحصل ليزيد وخالفه ثلّه من أهل الحلّ والعقد، وقد استخدم معاويه المال العام والترهيب والترغيب في سبيل أخذ البيعه له، ثمّ اعتلى بعد ذلك عرش الخلافه بعد موت أبيه معتمداً على تلك البيعه، فاستخدم سلطته في أخذ بيعه من بايعه بعد ذلك.

أمّا الإمام الحسين (عليه السّلام) فبايعته الناس عن قناعه ورضا، وكتبوا إليه يستصرخونه ويستجدونه، ويطلبونه إماماً وخليفه عليهم، مصرّحين بأنّه ليس عليهم إمام ولا خليفه.

فهذه البيعه الاختياريه من وجهاء وكبار وغالبية أهل الكوفه تمثّل الانتخابات من الوجهه القانونيه في أزماننا، وهى متحقّقه الشرائط من الاختيار، والحريّه، وعدم استخدام القوّه ولا-المال العام، ولا غير ذلك ممّا يقدر في قانونيتها، فقلوبُ الناس كانت بطبيعتها تهفو إلى الإمام الحسين (عليه السّلام)، عارفين وموقنين بأنّ العدل لا يتحقّق إلّا على يديه، وحتّى بعد ما حصل الغدر وانقلبت الأمور، فإنّما هو من الخوف والإرهاب المتمثّل في حكومه يزيد المتسلّطه على رقاب الأممه بلا مسوّغ شرعى أو قانونى، وهذا ما أفصحّه الفرزدق فيما ذكرناه سابقاً، من أنّ الناس قلوبهم مع الحسين (عليه السّلام) وسيوفهم مع بنى أمّيه.

والغرض أنّ الإسقاط القانونى ليس فقط يُنتج عدم قانونيه وشرعيه خلافه يزيد، بل يُثبت قانونيه وشرعيه خلافه الحسين بن عليّ (عليه السّلام)؛ لما يمتلكه من مؤهلات أقرّ بها كبار قومه، ولما تحقّق من بيعه اختياريه صدرت عن رضّى وقناعه تامّه. وحينئذٍ تكون مبررات الثوره القانونيه متحقّقه. فالمتسلّط على كرسى الرئاسه شخصٌ غاصب لها بقوّه السيف، لا

يملك مؤهلاتها، ولم تنتخبه الأمة.

والذى يملك المؤهلات وانتخبته الأمة مُبَعِدَ عن مكانه المُفترض، فكان طبيعياً أن لا يحصل الغاصب المتسلط على تأييد وانتخاب له ممن يرى أن هذا حقُّ له، فإنَّ هذا الرفض لبيعه يزيد في جنبته القانونيه فضلاً عن دخوله في الحرّيه الشخصيه في الانتخاب من عدمه، فضلاً عن كونه يمثل وقوفاً بوجه الخرق الدستورى الحاصل من الرئيس نفسه، فهو رفض قانونى مبتن على كونه مدعوماً ومؤيداً من مئات الآلاف من الجماهير التى أعطت صوتها له على أنه هو الرئيس الذى ينبغى أن يرسو بالأمة نحو شاطئ الأمان، فتكون الثورة من حكومه منتخبه مُبعده بقوّه السيف على حكومه قامت بخرق الدستور واستولت على مقدرات الأمة بغير وجه حقّ، فهو تصدُّ من أصحاب الحقّ ضدّ الخارجين على القانون.

ص: ٢٤٢

تركز البحث في هذا الفصل على مشروعيه الثوره وفق بيعه أهل الكوفه للإمام الحسين (عليه السّلام)، من خلال الرسائل التي أرسلوها إليه يدعونه فيها للقدوم؛ لما يرونه من الظلم والتجبر الذي يزاوله الحكم الأموي، وعدم مشروعيه خلافه يزيد بن معاويه، وأنهم ليس عليهم إمام يأخذ بأيديهم إلى برّ الأمان، فذكرنا عدّه من هذه الرسائل، بعد أن استعرضنا موجزاً عن مؤهلات الإمام الحسين (عليه السّلام) للخلافه، من خلال موقعيته الكبيره في الأئمه الإسلاميه، وعرفنا أنه لا يشكّ أحد في ذلك، فالكلّ كان مدعناً بمكانه الحسين (عليه السّلام) وأهليته وألويته من يزيد في الخلافه، خصوصاً أنّ الفضائل التي وردت في حقّه من الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله وسلّم) عديده جداً.

وأوضحنا بعد ذلك أنّ الإمام الحسين (عليه السّلام) بنفسه قد صرّح بمشروعيه ثورته وفق رسائل أهل الكوفه إليه، فاحتجّ في أكثر من موضع سواء على أهل الكوفه أو على الرافضين لخروجه بهذه الرسائل والكتب التي وصلت إليه، ثمّ أقام تمام الحجّه على القوم، بعد أنّ ذكّرهم برسائلهم، وطلب منهم الانصـراف إنّ تغيّر رأيهم، ولم يفوا بعهدهم.

وتطرّقنا في آخر الفصل إلى إشكاليه قد تواجه هذا الطرح، متمثله بعدم رجوع الحسين (عليه السّلام) بعد سماعه وعلمه بمقتل مسلم بن عقيل، باعتبار أنّ القوم نقضوا البيعه واستحلّوا دماء أهل البيت (عليهم السّلام)، وعرفنا أنّ هذه الإشكاليه غير تامّه؛ لعدم توقّف الخروج على وجود هذه الرسائل، ولعدم كفايه مقتل مسلم ابن عقيل في طرح آلاف الرسائل المبايعه؛ لعدم وضوح الرؤيه بصوره تامّه، مع وجود ثلّه من المخلصين الذين لا يُتوقّع منهم الخيانه، وإمكان القول بأنّ تأثير الحسين (عليه السّلام) أكثر من مسلم، وبوجوده سيتغيّر

الوضع تماماً هذا ثانياً، ولأنّ الحسين (عليه السّلام) عارف بأنّ القوم لا يتركونه دون بيعه، فإمّا أن يبايع أو يُقتل، وطبيعيّ أنّ القتل بمواجهه الظالمين وإعلاء كلمه الحقّ بطريقه مؤثّرهُ بالأُمّه أفضل بكثير من قتلٍ بارد، يسبقه انسحاب من المواجهه.

ص: ٢٤٤



## الفصل السادس: دلائل قرآنيه ونبويه على مشروعيه ثوره الإمام الحسين (عليه السلام)

إشاره

ص: ٢٤٥



لا نهدف من هذا الفصل تناول الآيات القرآنية والروايات النبوية المنادية بالوقوف بوجه الظالمين وعدم الخضوع لهم، وضروره إقامه القسط العدل فى ربوع الأرض، وغيرها ممّا يتعلّق بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، أو آيات وروايات الجهاد، أو قتال البُغاه، وغيرها، بل نريد الخروج عن واقع الأحداث بعيداً عن ظروف المجتمع الإسلامى فى تلك الحقبه، ونسلط الضوء على مجموعه من النصوص الشرعيه؛ لنرى من خلالها وفى ضوءها هل يمكن القول بعدم مشروعيه الثوره، أم إنّ تلك النصوص لوحدها كافيه فى تحديد هويه الثوره وكسبها الشرعيه.

والنصوص التى ستتناولها فى هذا الفصل هى نوعان:

النوع الأول: تلك النصوص التى تفيد أنّ الحسين (عليه السلام) إمامٌ منصوب عليه من السماء.

النوع الثانى: النصوص الدالّه على فضائله، ويمكن من خلالها الحكم على ثورته.

لذا سيكون هذا الفصل فى مبحثين، نُلقى من خلالها الضوء على مشروعيه الثوره.



من غير الخفي ما حصل للأئمه الإسلاميه من انقسام بعد وفات نبيها الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم)، إذ ترى مدرسه أهل البيت (عليهم السلام) أنّ الخلافه تنعقد بالنصّ الشرعي، ولا دخل للبشر في تعيينها أو تحديدها مهما بلغ من النضوج الفكري أو الثقافي، بينما ترى مدرسه الصحابه أنّ تعيين الخليفه إنّما هو من شؤون الأئمه الإسلاميه، ولا يوجد نصّ شرعي في تحديد الخليفه.

وقد ولّمد هذا الانقسام تبايناً واسعاً في فهم الدين، إذ تركز مدرسه أهل البيت (عليهم السلام) في استقائها للعقائد والأحكام والأخلاق، وسائر الشؤون الدينيه على أهل البيت (عليهم السلام) أنفسهم، ويرونهم الطريق والمنبع الصحيح لاستقاء سنّه النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)، بينما ترى المدرسه الأخرى أنّ المنبع الأساس والصحيح لمعرفة سنّه النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) هو طريق الصحابه.

ومن الواضح أنّ ما بيناه في الفصول السابقه، إنّما هو بمعزل عن كون الإمام الحسين (عليه السلام) إماماً منصوباً من السماء، ومفترض الطاعه على المسلمين، بل كان وفق السياقات الخارجيه التي وقعت على الأئمه الإسلاميه، وغيّرت مسارها بعد أن تولّى أبو بكر ثم عمر ثم عثمان خلافه المسلمين، بالكيفيه التي أوضحناها سابقاً، ثم تولّى الخلافه عليّ، وبعده الحسن استناداً للبيعه الواقعه خارجاً، لا وفق النصّ الشرعي، وما تلى ذلك من أحداث بيناه في ما مضى.

إلّا أنّنا في هذا المبحث نريد أن نخرج عن الواقع الخارجى، ونتكلّم وفق النظرية التي

نعتقد أنّها النظرية التي أرادها الله سبحانه وتعالى، ألا وهي نظرية النصّ، لنرى مشروعيه الثوره على ضوء ذلك.

وقد تقدّم في الفصل الأوّل الكلام مختصراً عن نظرية النصّ، وأوضحنا هناك أنّه طبقاً للأدلة الصحيحة فإنّ الإمامه منحصره في أهل البيت (عليهم السّلام)، وقد تناولنا بعض الأدلة العامّة الشامله لأهل البيت (عليهم السّلام)، وبعض الأدلة الخاصّه الوارده في إمامه عليّ (عليه السّلام).

ومن الواضح أنّه طبق نظرية النصّ، فإنّ الإمام الحسين (عليه السّلام) هو أحد الأئمّه المنصوص عليهم من السماء، فهو الخليفه الشرعي الواجب على الأئمّه طاعته والسير وفق توجيهاته.

ومن الأدلة التي سبقت لإثبات ذلك هو: حديث الثقلين، وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) \_ علي ما أخرجه الترمذى عن أبى سعيد وزيد بن أرقم \_: «إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدى؛ أحدهما أعظم من الآخر؛ كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض، فأنظروا كيف تخلفوني فيهما» (١). وورد أيضاً بلفظ: «ما إن أخذتم به» (٢). ولفظ: «إني تركت فيكم خليفتين، كتاب الله وأهل بيتي، وإنهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض» (٣).

وقد تقدّم ذكر طرق أخرى للحديث سابقاً، وأوضحنا أنّها عديده متظافره، حتّى قال بعضهم بتواتره، والحديث صريح في خلافه أهل البيت (عليهم السّلام)، ووجوب الأخذ منهم، واقتفاء أثرهم، وأنّ الاستقامه على جاده الشريعه وعدم الضلال موقوف على التمسك بهم، وألفاظه بينه في ذلك، فأنظر قوله: «إني تركت فيكم خليفتين». الصريح في أنّ أهل

ص: ٢٥٠

١- الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٢٩.

٢- أنظر: ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٣، ص ٥٩. الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٢٨.

٣- قال الهيثمى: «رواه الطبرانى فى الكبير، ورجاله ثقات». الهيثمى، نور الدين على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ١، ص ١٧٠.

البيت خلفاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقوله: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى». وقوله: «ما إن أخذتم به...». فهي ألفاظ صريحة في أن التمسك بأهل البيت (عليهم السلام)، والأخذ منهم مُنجى من الضلال، وموجب للهداية.

وقد أوضحنا سابقاً أنّ الحديث يدلّ على عصمه أهل البيت (عليهم السّلام) أيضاً؛ لقرنهم بالقرآن الكريم، وعدم افتراقهم عنه، والقرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ ولأنّ الأمر بالتمسك بهم جاء مطلقاً، من دون قيود، ممّا يدلّل على أنّ جميع أقوالهم وأفعالهم وتصرفاتهم موافقة للشريعة الإسلامية.

فالحديث إذن يمثل أحد النصوص على خلافه أهل البيت (عليهم السّلام)، ووجوب اتّباعهم، وبضميمه أنّ الحسين (عليه السّلام) من أهل البيت (عليهم السّلام)، فيكون حينئذٍ أحد خلفاء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) المنصوص عليهم، وسنّبين بعد قليل أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يّين المراد من أهل بيته (عليهم السّلام)، كما في حديث الكساء.

ومن الأدلّة العامّة الواردة في خلافه أهل البيت (عليهم السّلام) ووجوب اتّباعهم هو حديث السفينه، وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «مثل أهل بيتي فيكم، مثل سفينه نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق».

وهذا الحديث رواه عدّه من الصحابه، وقفنا على ثمانية منهم، وهم: عليّ بن أبي طالب (١)، وعبد الله بن الزبير (٢)، وعبد الله بن عباس (٣)، وأبو ذر الغفاري (٤)، وأبو سعيد

ص: ٢٥١

١- أنظر: ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، المصنف: ج ٧، ص ٥٠٣.

٢- أخرجه البزار كما في كشف الأستار للهيثمي: ج ٣، ص ٢٢٢.

٣- أنظر: الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٣، ص ٤٦، وج ١٢، ص ٢٧. الجرجاني، عبد الله ابن عدى، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٢، ص ٣٠٦.

٤- أنظر: ابن حنبل، أحمد، فضائل الصحابه: ج ٢، ص ٧٨٥. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج ٤، ص ٩ \_ ١٠، وج ٥ ص ٣٥٤ \_ ٣٥٥. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٣، ص ٤٦. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج ١، ص ١٤٠. الآجري، محمد بن الحسين، الشريعة: ج ٥، ص ٢٢١٥.

الخدري(١)، وأنس بن مالك(٢)، وأبو الطفيل(٣)، وسلمه بن كهيل(٤).

ورُوي الحديث عنهم بطرق عديدة بلغت آحاد إسنادها إلى عشرين طرق، مع احتساب الأسانيد المختلفه الدائره على راوٍ واحد طريقاً واحداً، وكذلك من دون ملاحظه تعدد الطبقات في السند الواحد، ما دام يدور على راوٍ واحد، وإلا فطبقات الرواه أكثر من ذلك بكثير، فقد بلغ طبقه الرواه الذين نقلوا الحديث عن الصحابه (١٥) راوٍ، وبلغت الطبقة التي تليها (١٦) راوٍ، وبلغت الطبقة التي بعدها (١٥) راوٍ، وبلغت التي بعدها (١٩) راوٍ، ثم أخذت بالتزايد أكثر، ودوّن الحديث في الكتب والمصنّفات واشتهر وانتشر(٥).

وقد صرح جملة من العلماء بصحّحه أو حسن هذا الحديث، كالحاكم(٦)، والسخاوي(٧)، وابن حجر الهيتمي(٨)، وغيرهم.

وما أفادوه هو الذي عليه التحقيق العلمي، فإنّ بعض طرقه صحيحه أو حسنه، هذا فضلاً عن تعاضدها مع بعضها البعض.

ص: ٢٥٢

- 
- ١- أنظر: الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج ٢، ص ٢٢. الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط: ج ٦، ص ٨٥.
  - ٢- أنظر: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تاريخ بغداد: ج ١٢، ص ٩٠.
  - ٣- أنظر: الدولابي، محمد بن أحمد، الكنى والأسماء: ج ١، ص ٢٣٢.
  - ٤- أنظر: ابن المغازلي، علي بن محمد، مناقب أمير المؤمنين (عليه السلام): ص ١٤٨.
  - ٥- ولكاتب هذه السطور رساله دكتوراه، بعنوان: (دراسه في حديث السفينه على مباني أهل السنّه)، تضمّنت مباحث عديده متعلّقه بالحديث، منها: تخريج الحديث، ودراسه أسانيد بصوره مفصّله، وانتهى فيها إلى صحّحه الحديث وفق القواعد المقرّره عند أهل السنّه. ومنها: دراسه متن الحديث، وبيان دلالاته التي منها مرجعيه أهل البيت (عليهم السلام) وعصمتهم.
  - ٦- أنظر: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٢، ص ٣٤٣.
  - ٧- أنظر: السخاوي، شمس الدين، محمّد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول وذوى الشرف: ج ٢، ص ٤٨٤.
  - ٨- أنظر: ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، المنح المكيه في شرح الهمزيه: ص ٥٣٥. ابن حجر الهيتمي، أحمد ابن محمد الصواعق المحرّقه: ج ٢ ص ٤٤٥، و ص ٦٧٥.



ويدلّ الحديث على وجوب اتباع أهل البيت (عليهم السّلام) واقتفاء أثرهم، سواء كان فى العقائد أو الأحكام، وسائر الأمور الدينيه؛ ذلك أنّ النبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) شَبَّههم بسفينه نوح، وسفينه نوح كانت عنوان النجاه لمن ركبها، ولم يكن فى ذلك الوقت سبيل للخلاص من الهلاك غير ذلك، فتشبيه أهل البيت (عليهم السّلام) بها؛ يدلّ على أنّ النجاه تتحقّق بالرجوع إليهم، والانتهاج من معيّنهم.

وحيث إنّ سفينه نوح كانت الملاذ الأوحى للنجاه حين تلاطمت الأمواج، ولم يجدوا عاصماً غيرها حتى الجبال الرواسى، فكذلك أهل البيت (عليهم السّلام)، هم الملاذ الأوحى عند تلاطم أمواج الفتن، واختلاف الآراء، وتشعب النظريات، وهذا يدلّ على أنّ الحديث يفيد حصر الاتباع بأهل البيت (عليهم السّلام)؛ لأنّ تشبيههم بالسفينه يلغى وجود احتمال آخر؛ فالإنسان إمّا أن يركب السفينه أو لا- يركبها ولا يوجد سبيل ثالث، فالراكب فيها أى المتبع لأهل البيت (عليهم السّلام) ينجو، وغير الراكب فيها يهلك ويغرق، فسبيل النجاه منحصر بهم لا غير.

وهذا المعنى الذى ذكرناه واضح بين من التشبيه، لا ينكره إلاّ مكابر، ولذا نجد الإمام مالك بن أنس يشبّه السنّه النبويه بأنّها سفينه نوح، فقد أخرج الخطيب بسنده إلى ابن وهب، قال: «كنا عند مالك فذكرت السنّه، فقال مالك: السنّه سفينه نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»(1).

وهذا يعنى أنّ الإمام مالك يرى أنّ التشبيه بسفينه نوح يدلّ على وجوب الاتباع والاقتفاء، ولذا شبّه السنّه بها، وهو تشبيه دقيق لا يختلف فيه اثنان؛ إذ إنّ الشيعة يرون أنّ المنع الذى يمثّل السنّه النبويه الصحيحه هم أهل البيت (عليهم السّلام).

وكذلك فإنّ الحديث يدلّ على عصمه أهل البيت (عليهم السّلام)؛ إذ إنّ النبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) جعل النجاه وتحصيل رضا الله ودخول الجنه مقروناً بركوب سفينتهم، واتباع أوامرهم واجتناب

ص: ٢٥٣

١- الخطيب البغدادي، أحمد بن على، تاريخ بغداد: ج ٧، ص ٣٤٧.

نواهيهم، وهذا يلزم منه عدم صدور الخطأ والذنب والعصيان منهم، وإلا لزم منه عدم النجاه لمُتبعيهم؛ إذ كيف يُتصوّر النجاه مع إمكان ارتكابهم للمعاصي والذنوب؟!

فدلّ التشبيه المذكور على أنّ كلّ أقوالهم وأفعالهم موافقه للشريعة المقدّسه، وأنهم لا يحدون عنها طرفه عين، وإلا لا يتحقّق الفوز ولا النجاه باتباعهم.

فالفوز والنجاه المقترن بالتمسك بأهل البيت (عليهم السّلام)، وضلاله وهلاك المنحرف عنهم يدلّ على عصمتهم، وأنّ سفينتهم سائرته على الصراط المستقيم.

ومن خلال وجوب اتباعهم والقول بعصمتهم يتّضح أنّ قياده الأئمّه وإقامه العدل فيها، وإنصاف المظلوم، وردع الظالم، وإقامه الحدود والتعزيرات، وتشخيص القيام بالحروب أو الصلح، والفصل في القضاء، وغيرها ممّا يتعلّق بأمر الحكم والسياسه، إنّما ذلك من وظائف الإمام (عليه السّلام)؛ إذ لا معنى مع كونه معصوماً أنّ يتصدّى لهذه الأمور غيره ممّن يجوز عليه الخطأ والنسيان، فإنّ ذلك لا يحقّق العدل، ولا يدفع الباطل، كما أنّ وجوب طاعتهم مطلقاً يقتضى التسليم بكلّ أفعالهم وأقوالهم، بما في ذلك ما يتعلّق بالأمر السياسيّه وشؤون الحكم والسلطان، فلا معنى للدخول في حرب مع تشخيص الإمام (عليه السّلام) عدم الصلاح في ذلك، ولا معنى للتسليم بقضاء مع وجود رؤيه مغايره للإمام (عليه السّلام) في ذلك، وهكذا فما دام الإمام (عليه السّلام) واجب الطاعة وكونه معصوماً من الخطأ وجب الرجوع إليه في كلّ كبيره وصغيره، بما في ذلك الشؤون السياسيّه.

ولم تقتصر استفاده العصمه على الحديثين السابقين، بل دلّت عليها آيات وروايات أُخرى، أبرزها آيه التطهير، وهو قوله سبحانه وتعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا» (١).

ص: ٢٥٤

١- الأحزاب: آيه ٣٣.

وفى استفاده العصمه من هذه الآيه، واختصاصها بأهل البيت (عليهم السلام) كتبت الكتب والمقالات، ولا نريد الخوض فى ذلك مجدداً، بل نشير فقط إلى أنّ القول بالعصمه يلزمه ضروره الاتّباع؛ لأنّ معنى العصمه هو موافقه أعمالهم وأقوالهم لما عليه الشرع الحكيم فى نفس الأمر والواقع، وإذا كانت أعمالهم وأقوالهم مطابقه للشرع الحكيم وجب على الأئمه التمسك والأخذ بها، والانتهاج من معينها، وعدم جواز مخالفتها.

ومما يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ» (١)، المنسجمه فى معناها مع آيه التطهير، حيث تدلّ على وجود مجموعه معينه متّصفين بالصدق فى كلّ أفعالهم وأقوالهم، وتوجب على المؤمن الكون معهم، فهى تدلّ على عصمتهم وعلى وجوب اتّباعهم.

وإذا كانت الخلافة والإمامه فى أهل البيت (عليهم السلام) فمن الواضح شمول هذا الاصطلاح \_ أعنى اصطلاح أهل البيت (عليهم السلام) \_ للإمام الحسين (عليه السلام)، فلا يشكّ أحد فى أنّ الإمام الحسين (عليه السلام) هو أحد أفراد أهل البيت (عليهم السلام)، خصوصاً أنّ النبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم) صرح بذلك فى مناسبات عديده، نقصر هنا على نموذجين من حديث الكساء الوارد فى تفسير آيه التطهير:

١ \_ أخرج مسلم بسنده إلى عائشه، قالت: «خرج النبى (صلّى الله عليه وسلّم) غداً، وعليه مرط من رجل من شعر أسود، ف جاء الحسن بن على فأدخله، ثمّ جاء الحسين فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمه فأدخلها، ثمّ جاء على فأدخله، ثمّ قال: إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» (٢).

ص: ٢٥٥

١- التوبه: آيه ١١٩.

٢- النيسابورى، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٧، ص ١٣٠. وأخرجه ابن أبى شيبه فى المصنف: ج ٧، ص ٥٠١. والحاكم النيسابورى، وصححه فى المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٤٧.

٢ \_ أخرج الترمذى بسنده إلى شهر بن حوشب، عن أم سلمه، قالت: «إنَّ النبي جَلَّلَ على الحسن والحسين وعلى وفاطمه كساء، ثمَّ قال: اللَّهُمَّ هؤلاء أهل بيتي وحائمتي (١)، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. فقالت أم سلمه: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: إنَّك إلى خير». قال الترمذى: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح، وهو أحسنُ شيءٍ رُوي في هذا الباب» (٢).

فالحسين بن عليّ (عليه السَّلام) هو أحد أهل البيت (عليهم السَّلام) الذين نزلت فيهم آية التطهير، وورد فيهم حديث الثقلين، وحديث السفينه، وغير ذلك ممَّا تكفَّلته البحوث المختصَّة بذلك.

وإذا كان الإمام الحسين (عليه السَّلام) هو إمام منصوِّصٌ عليه، ومُفترض الطاعة من قِبَل الله سبحانه تعالى، فإنَّ مشروعيه ثورته من الوضوح بمكان، فإنَّه طبقاً لهذه النظرية أنَّ الأئمة معصومون، والمعصوم لا يرتكب الخطأ ولا الذنب، وتكون أعماله مطابقة لواقع الشريعة، فتكون ثورته المباركة هي العمل المناسب في ذلك الزمان، وهو العمل الشـرعي المطابق للواقع، ويكون تشخيص الإمام الحسين (عليه السَّلام) لظروف تلك المرحلة هو التشخيص الدقيق الذي لا يشوبه أيُّ خطأ، خصوصاً أنَّ من وظائف الإمام (عليه السَّلام) حفظ الشريعة الإسلامية من الضياع والانطماس، وإقامه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا ما رأى أنَّ الإسلام معرَّض للخطر، كان عليه القيام بوظيفته على أحسن وجه، فهو أعرف بواقع مجتمعه، وأعرف بتكليفه من غيره، وأنَّ عمله مصطبغ بالصبغة الشـرعية؛ لأنَّه مطابق للواقع.

ص: ٢٥٦

١- «حامه الإنسان: خاصيته، ومن يقرب منه، وهو الحميم أيضاً» ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهايه في غريب الحديث والأثر: ج ١، ص ٤٢٩.

٢- الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٦١. وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده: ج ١٨، ص ٢٧٢. وحسنه حمزه أحمد الزين محقق الكتاب حيث قال: «إسناده حسن». وأورده الذهبي في: سير أعلام النبلاء: ج ٣، ص ٢٨٣، في ترجمه الحسين الشهيد، قائلاً: «إسناده جيد، رُوي من وجوه عن شهر، وفي بعضها يقول: دخلتُ عليها أعزَّيها على الحسين».

وقد أسلفنا فيما تقدّم أنّه من خلال وجوب اتّباع أهل البيت (عليهم السّلام) ، والقول بعصمتهم، يتّضح أنّ قياده الأُمّة، وإقامه العدل فيها، وانصاف المظلوم، وردع الظالم، وإقامه الحدود والتعزيرات، وتشخيص القيام بالحروب أو الصلح، والفصل فى القضاء، وغيرها ممّا يتعلّق بأُمور الحكم والسياسة، إنّما ذلك من وظائف الإمام (عليه السّلام)؛ لأنّه الوحيد الذى يكون تشخيصه للأحداث مطابقاً للواقع، وغير قابل للخطأ والاشتباه؛ لذا فإنّ ما يُطرح من بيان لوجوه شرعيه هذه الثوره وفق نظريه النصّ إنّما هو محض تحليل وقراءه للإحداث، بهدف إيصال الصوره بطريقه واضحه للأجيال على مرّ العصور، أى أنّه تحليل لظروف تلك الثوره، وقراءه لاحقه لها بعد الإيمان مسبقاً بمشروعيتها وحقّانيتها فى نفس الأمر والواقع.

نعم، على القول بعدم نظريه النصّ، كان من الضرورى بيان وجوه الثوره، وهو ماتكفّله هذا الكتاب فى أكثر مباحثه؛ ذلك لأنّ القارئ قد يكون من مدرسه لا تؤمن مسبقاً بالنص على الإمام، فضلاً عن عصمته.

كما أنّه وفق نظريه النصّ يتّضح جليّاً عدم مشروعيه خلافه يزيد بن معاويه، وإنّه إنّما هو غاصب لمنصب إلهى ليس له، ولا نحتاج مع ذلك لإثبات فسق يزيد وعد علمه وعدم صحّحه بيعته، فإنّ كلّ ذلك تنزّلاً وفق النظريه الأخرى.

### نصوص الإمامه وفق فهم المدرسه الأخرى

من الواضح أنّ المبحث الآنف الذكر يتعلّق بمن يقول بنظريه النصّ، وأمّا على القول بعدم دلالة النصوص عليها كما عليه أهل السنّه، فهل يمكن القول بدلائلها على مشروعيه الثوره أم لا؟

والجواب أنّ نقول: إنّ سيّأتى فى المبحث القادم النظر فى بعض النصوص التى لا تدلّ على الإمامه صراحه، لكنّه يمكن أنّ يُستفاد منها مشروعيه الثوره الحسينيه، وكذلك يمكن أنّ نقول أنّ النصوص المتقدمه وغيرها التى لم نذكرها فى هذا البحث المختصر تدلّ على مشروعيه الثوره أيضاً، وإنّ لم تدلّ على الإمامه بمعناها الأوسع، فلو تأملنا مثلاً فى آيه

التطهير لوجدنا أنها تعطى منقبه جليته لأهل البيت (عليهم السلام)، وتبين أن هناك اهتماماً خاصاً

منقطع النظير في هذه المجموعه من البيت النبوي، بحيث حرص النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وفي أكثر من مناسبة أن يغطيهم ويجللهم بالكساء، ويرفض دخول غيرهم كأُم سلمه مثلاً ويرفع يديه إلى السماء ويبيّن أن هؤلاء أهل بيته، ويدعو بإذهاب الرجس عنهم، ويتلو الآية الكريمة.

فهذه العناية الكريمة من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بمثابة الوصية للأمة في عظم شأن هؤلاء، وضروره احترامهم وتبجيلهم، فكون النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قدوة وأسوة يفرض على الأمة الاعتناء بهذه الثله الخاصه، ووجوب احترامهم وتقديرهم، ومع وجوب احترام هؤلاء وضروره تقديرهم لا- يمكن أن يصدر منهم فعلٌ يثير الفتنة في الأمة، ويفرّق شملها، وتكون عقوبته القتل والتنكيل، كما حصل ذلك في عاشوراء؛ لأن ذلك يتنافى مع أبسط مبادئ الاحترام والتقدير، فلا بد أن يكون النبي عالماً عارفاً بأن هذه الثله ومنها الحسين (عليه السلام) لا يمكن أن تُقدم على أمر بهذه الخطوره، كخروج الحسين (عليه السلام)، ورفضه لبيعه يزيد وما ترتب على ذلك؛ لأن الخروج الحسيني إذا لم يكن مشروعاً كان جزاءه القتل، وهو يتنافى أشد المنافاه مع ضروره التبجيل والاحترام والتقدير، فالتصرّف النبوي واعتناؤه المنقطع النظير بأهل البيت (عليهم السلام) ومن ضمنهم الحسين (عليهم السلام) يدلّك على مشرّوعيه الثوره الحسينيه، وخطأ مخالفه وقاتليه.

ولعلّ حديث الثقلين والسفينه أوضح من الآيه دلالة على المطلوب؛ ذلك لأنّ الحديتين الشريفين إذا لم يدلّا على الإمامه، فلا أقلّ من دلالتهما على وصيه النبي أمته في ضروره احترام وتعظيم أهل البيت (عليهم السلام)، خصوصاً أن الحديث بصيغه لفظ مسلم أكد على الوصيه بهؤلاء، فجاء فيه: «أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي» (1).

ص: ٢٥٨

١- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٧، ص ١٢٣.

فهل هذه الوصية وهذا التأكيد يتناسب مع عدم شرعية خروج الحسين (عليه السلام)، بل وهل يتناسب من النبي (صلى الله عليه و آله وسلم) أن يورث الأُمَّه ويوصيها بأناس من الممكن أن يفزقون شملها، ويكون حكمهم القتل.

من الواضح لكل مسلم \_ وبعيداً عن نظريه الإمامه \_ أنه لا يمكن أن يصدر من هؤلاء هكذا خطأً فاحشاً يتنافى في نتائجه مع وصيه النبي (صلى الله عليه و آله وسلم) في حقهم؛ ولذا فإن الذي حصل هو خيانه بنى أمية للنبي (صلى الله عليه و آله وسلم)، ومخالفته في وصيته، وهذا ما أكده الإمام القرطبي، حينما قال: «وبالجملة، فبنو أمية قابلوا وصيه النبي (صلى الله عليه وسلم) في أهل بيته وأُمَّته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخزّبوا ديارهم، وجحدوا فضلهم وشرفهم، واستباحوا لعنهم وشتمهم، فخالفوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فوا خجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»<sup>(١)</sup>.

بل إن بعض علماء أهل السنّه وإن لم يروا إمامه أهل البيت (عليهم السلام)، إلا أنهم رأوا في حديث الثقلين والسفينه دلالة على وجوب أتباعهم، والأخذ بأقوالهم وأفعالهم، فضلاً عن وجوب تعظيمهم، والمحافظة على حرمتهم:

قال الملا- على القارى ضمن تعليقه على حديث الثقلين: «والمراد بالأخذ بهم التمسك بمحبتهم، ومحافظة حرمتهم والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهم...»<sup>(٢)</sup>.

وقال السيد حسن السقاف العالم السنى المعاصر: «والمراد بالأخذ بآل البيت والتمسك بهم هو محبتهم، والمحافظة على حرمتهم، والتأدب معهم، والاهتداء بهديهم وسيرتهم، والعمل

ص: ٢٥٩

١- القرطبي، محمد بن أحمد، التذكرة فى أحوال الموتى والآخرة: ج ٣، ص ١١١٤ \_ ١١٥.

٢- القارى، على بن سلطان محمد، مرقاه المفاتيح: ج ٩، ص ٣٩٧٤.

برواياتهم، والاعتماد على رأيهم ومقاتلتهم واجتهادهم، وتقديمهم في ذلك على غيرهم»(١).

وقال ابن حجر الهيتمي مبيناً المراد من حديث السفينه: «وجه تشبيههم بالسفينه... أن مَن أحبهم وعظّمهم شكراً لنعمه مشرفهم، وأخذ بهدى علمائهم نجا من ظلمه المخالفات، ومَن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في مفاوز الطغيان»(٢).

وقال المناوى: «وجه التشبيه أن النجاه ثبت لأهل السفينه من قوم نوح، فأثبت المصطفى (صلى الله عليه وسلم) لأُمَّته بالتمسك بأهل بيته النجاه، وجعلهم وصله إليها، ومحصوله الحث على التعلق بحبهم وحبهم وإعظامهم شكراً لنعمه مشرفهم، والأخذ بهدى علمائهم، فمن أخذ بذلك نجا من ظلمات المخالفه، وأدى شكر النعمه المترادفه، ومَن تخلف عنه غرق في بحار الكفران، وتيار الطغيان، فاستحق النيران؛ لما أن بغضهم يوجب النار كما جاء في عدّه أخبار...»(٣). وذكر السمهودى فى جواهر العقدين قريباً من ذلك(٤).

وحيث إنّ الحسين (عليه السّلام) يمثّل أحد أعمده أهل (عليه السّلام) البيت، سواء فسّرنا أهل البيت (عليهم السّلام) بالخمسه أصحاب الكساء، أو فسّرناه بعلمائهم كما يرى بعضهم ذلك(٥)، فالحسين (عليه السّلام) من كبار علماء عصره بلا شك ولا نزاع، فمشروعيه فعله \_ باعتبار وجوب الاعتماد على رأيه ومقاتلته، ولزوم الأخذ بهديه، وأنّ التخلف عن ذلك يُوجب الغرق والضلال \_ بمستوى من الوضوح، بل يكون الحسين (عليه السّلام) وغيره من أهل البيت (عليهم السّلام) هم المعيار فى معرفه الهدى والضلال.

ص: ٢٦٠

١- السقاف، حسن بن على، صحيح شرح العقيدة الطحاوية: ص ٦٥٣.

٢- الهيتمي، أحمد بن حجر، الصواعق المحرقة: ج ٢، ص ٤٤٦ \_ ٤٤٧.

٣- المناوى، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٢، ص ٦٥٨ \_ ٦٥٩.

٤- السمهودى، على بن أحمد، جواهر العقدين: ص ٢٣٦ \_ ٢٦٤.

٥- كما هو واضح من عباراتهم الآنفه الذكر، بل صرح بعضهم بأن المراد من أهل بيته فى هذا المقام العلماء منهم. أنظر: المناوى، محمّد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٢، ص ٦٥٩.



## المبحث الثاني: النصوص الدالة على فضائله، ويمكن من خلالها الحكم على ثورته

### إشاره

وهذه النصوص عديده جداً، نقتصر على نماذج منها فيما يلي:

أولاً: ما دلّ على أنّ الحسن والحسين (عليهما السلام) سيّدا شباب أهل الجنة.

ثانياً: ما دلّ على أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حربٌ لمن حاربهم، وسلّمٌ لمن سالمهم.

ثالثاً: ما دلّ على وجوب محبّة أهل البيت (عليهم السلام)، ومن ضمنهم الحسين (عليه السلام).

رابعاً: ما دلّ على أنّ من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية.

خامساً: ما دلّ على تأثير النبي وبكائه على الحسين (عليه السلام)، وتأكيده على مظلوميته من قبل الأمة.

### أولاً: ما دلّ على أنّ الحسن والحسين (عليهما السلام) سيّدا شباب أهل الجنة

ورد هذا الحديث بطرقٍ متكاثره عن جمعٍ من الصحابة:

فعن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة». أخرجه أحمد (١)، والترمذي (٢)، والنسائي (٣) وغيرهم. قال الترمذي: «هذا حديثٌ صحيح حسن» (٤). ووافقه الألباني (٥).

ص: ٢٦١

١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٣، ص ٣، وص ٦٢، وص ٨٢.

٢- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٢١.

٣- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى: ج ٥، ص ١٤٩.

٤- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي: ج ٥، ص ٣٢١.

٥- الألباني، محمد بن نوح، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٢، ص ٤٢٣.

وعن حذيفه بن اليمان، قال: «سألتني أُمِّي منذ متى عهدك بالنبى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)؟ قال: فقلتُ: منذ كذا وكذا. قال: فنالت مني وسببتني. قال: فقلتُ لها: دعيني فيأني آتى النبى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فأصلى معه المغرب، ثم لا- أدعه حتى يستغفر لى ولك. قال: فأتيت النبى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فصليتُ معه المغرب، فصلى النبى (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) العشاء، ثم انفتل فتبعته، فعرض له عارض فناجاه، ثم ذهب فاتبعته، فسمع صوتى فقال: من هذا؟ فقلتُ: حذيفه. قال: ما لك؟ فحدثته بالأمر، فقال: غفر الله لك ولأُمِّيك. ثم قال: أما رأيت العارض الذى عرض لى قبيل؟ قال: قلتُ بلى قال: فهو ملك من الملائكه، لم يهبط الأرض قبل هذه الليله، فاستأذن ربّه أن يُسلم علىّ ويبشّرني أن الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّه، وأن فاطمه سيده نساء أهل الجنّه». أخرجه أحمد(١) والترمذى وحسنه(٢)، وعقب عليه الألبانى قائلاً: «وهذا إسنادٌ صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح غير ميسره - وهو ابن حبيب - وهو ثقّه»(٣).

وعن ابن مسعود، قال: قال رسول الله(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ): «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّه، وأبوهما خير منهما». أخرجه الحاكم وقال: «هذا حديثٌ صحيح بهذه الزيادة، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبى(٤).

هذا، والحديث رواه جمعٌ آخر من الصحابه أيضاً، منهم: على بن أبى طالب، و عمر بن الخطاب، و عبد الله بن عمر، و البراء بن عازب، و أبى هريره، و جابر بن عبد الله، و قرّه بن

إياس، وغيرهم(٥). وله طرق متكثره؛ لذا قال السيوطى بتواتره(٦)، وقال الألبانى: «وبالجمله

ص: ٢٦٢

- 
- ١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٥، ص ٣٩١.
  - ٢- الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٢٦.
  - ٣- الألبانى، محمد بن نوح، سلسله الأحاديث الصحيحه: ج ٢، ص ٣٢٦.
  - ٤- الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين وبذيله تلخيص الذهبى: ج ٣، ص ١٦٧.
  - ٥- أنظر: السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر، قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره: ص ٢٨٦. الألبانى، محمد بن نوح، سلسله الأحاديث الصحيحه: ج ٢، ص ٤٢٣ - ٤٣٢.
  - ٦- أنظر: السيوطى، عبد الرحمن بن أبى بكر، قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره: ص ٢٨٦.

فالحديث صحيح بلا ريب، بل هو متواتر»(١).

هذا من حيث السند والصحة، وأما من حيث الدلالة، فالحديث يدلّ على أعلى درجات الفضل، وهي السيادة في الجنة على من سواهما، باستثناء من خرّجه الخبر نفسه، وباستثناء النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؛ فهو خارج تخصّصاً وغير مشمول بالخبر، فهو المتكلم والخبر غير ناظر إليه من الأساس.

وحيثُ نقول: إنّ التحرك الحسيني يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: أن يكون تحركاً خاطئاً يحتوي على المفساد من شق عصا المسلمين وإثارة الفتن بينهم، وعلى هذا الاحتمال لا يمكن أن يكون الحسين (عليه السلام) سيد شباب أهل الجنة، إذ كيف يُوصف مفزق الصفوف ومثير الفتن بأنه سيد شباب أهل الجنة، فإنه مستحق للقتل حينئذٍ، والنار به أولى، وإذا تنزلنا وحصلت له المغفرة الإلهية فسيكون في الجنة وليس سيدها، فهذا الاحتمال لا يمكن أن ينسجم مع الحديث الشريف المتواتر.

الثاني: أن يكون الحسين (عليه السلام) قد اجتهد في هذه المسألة، لكنّ اجتهاده لم يكن مصيباً للواقع، بل كان مخطئاً في ذلك، وهذا الاحتمال كسابقه لا- يُوجب له أن يكون سيد شباب أهل الجنة؛ لأنه وبسبب اجتهاده الخاطئ قتل الكثير من الفريقين، وأُيِّمت الأطفال... فغايه ما يمكن قوله أن له أجراً، وهذا لا يُوجب له أن يكون سيد شباب أهل الجنة.

الثالث: أن يكون تحركه عين الصواب، وهو التكليف المناسب لتلك المرحلة؛ لما فيه من حفظ للإسلام من الضياع، وقمع للبدعة التي أخذت بالانتشار.

وهذا الاحتمال ينسجم مع الحديث الشريف، فإنّ التحرك بهذه الكيفية المصيبة دفاعاً عن الدين والرسالة المحمدية، ويُقتل على هذا الطريق من الممكن أن يكون سيد شباب أهل الجنة.

ص: ٢٦٣

وحيث إنّ الاحتمالين الأولين غير صحيحين، ولا ينسجمان مع الحديث، فيتعيّن الاحتمال الثالث، وهو أنّ الثورة الحسينيه ثوره مشـرّوعه بكل المقاييس؛ ولذا استحقّ قائدها أن يكلّل بهذه الفضيله والمنقبه، ويكون سيّد شباب أهل الجنّه.

### ثانياً: ما دلّ على أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) حرب لمن حارب أهل البيت (عليهم السلام)، وسلم لمن سالمهم

أخرج أحمد بسنده إلى أبي هريره، قال: «نظر النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى عليّ والحسن والحسين وفاطمه، فقال: أنا حربٌ لمن حاربكم وسلمٌ لمن سالمكم»<sup>(١)</sup>.

وأخرج الطبراني عن زيد بن أرقم: «إنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعليّ وفاطمه وحسن وحسين (عليهم السلام): أنا حربٌ لمن حاربكم، سلمٌ لمن سالمكم»<sup>(٢)</sup>.

وأخرجه الترمذى والحاكم بلفظ: «أنا حربٌ لمن حاربتم، وسلمٌ لمن سالمتم»<sup>(٣)</sup>.

وهو من الأحاديث المعبره عند أهل الفن، فقد أخرجه الحاكم من طريق أبي هريره، وقال: «هذا حديث حسن...». وذكر له شاهداً، وهو حديث زيد بن أرقم المتقدم، ووافقه الذهبي في التلخيص على ذلك؛ إذ سكت عن تحسينه للحديث، وذكر حديث زيد بن أرقم بعنوان شاهد له أيضاً<sup>(٤)</sup>، كما أخرج الحديث ابن حبان في صحيحه<sup>(٥)</sup>، ومعلوم من مقدّمه ابن حبان في كتابه أنّه لا يخرج إلّا الصحيح.

ص: ٢٦٤

١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٢، ص ٤٤٢.

٢- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير: ج ٢، ص ٣. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٤٩.

٣- الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٦٠. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٤٩.

٤- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين وبذيله تلخيص الذهبي: ج ٣، ص ١٤٩.

٥- ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان: ج ١٥، ص ٤٣٤.

ولا- يشكك أحدٌ بأنَّ الحديث يدلُّ صراحةً على عظم مقام أبناء هذا البيت، وعلو درجاتهم؛ بحيث صار المحارب لهم محارباً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). ومعلوم أنَّ المحارب لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) إنما هو محاربٌ للإسلام المحمّدي، ومحاربٌ لله (عز وجل).

فالرسول، إذن، جعلهم مداراً ومعياراً يُعرف من خلاله من حارب الإسلام ومن يكون معه في سلم، ومنه يتضح أنَّ يزيد وجيشه كانوا على الباطل، وأنَّ التحرك الحسيني كان تحركاً مشروعا؛ لأنَّ قتال يزيد للإمام الحسين (عليه السلام) يعدُّ حرباً وقاتلاً للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهو حربٌ وقاتلٌ للإسلام.

### ثالثاً: ما دلّ على وجوب محبة أهل البيت (عليهم السلام) ومن ضمنهم الحسين (عليه السلام)

من الثابت عند الفريقين أنَّ وجوب محبة أهل البيت (عليهم السلام) هي ضروره إسلاميه، إنَّما الخلاف وقع في إمامتهم ولم يناقش أو يشكك أحد في وجوب محبتهم سلام الله عليهم؛ قال ابن تيميه: «ومن أصول أهل السنه والجماعه سلامه قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)... ويحبون أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ويتولونهم ويحفظون فيهم وصيه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، حيث قال يوم غدیر خم: أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي. وقال أيضاً للعباس عمه \_ وقد اشتكى إليه أن بعض قريش

يجفون بني هاشم \_ فقال: والذي نفسى بيده، لا يؤمنون حتى يحبواكم لله ولقرايتي. وقال: إنَّ الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى من بني إسماعيل كنانه، واصطفى من كنانه قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»(١).

وقال الفخر الرازي: «لا شك أنَّ النبي (صلى الله عليه وسلم) كان يحب فاطمه (عليها السلام)، قال

ص: ٢٦٥

١- ابن تيميه، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى لابن تيميه: ج ٣، ص ١٥٢ \_ ١٥٤.

(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): فاطمه بضعة منى يؤذيني ما يؤذيها. وثبت بالنقل المتواتر أن رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كان يحب علياً والحسن والحسين، وإذا ثبت ذلك وجب على كل الأئمة مثله؛ لقوله: «وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ». ولقوله تعالى: «فَلْيَخِذْ مِنَ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ». ولقوله: «إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ». ولقوله سبحانه وتعالى: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ».

[وأضاف:] إن الدعاء لآل منصب عظيم، ولذلك جعل هذا الدعاء خاتمه التشهد في الصلاة، وهو قوله: اللهم صل على محمد وآل محمد، وارحم محمدًا وآل محمد، وهذا التعظيم لم يوجد في حق غير الآل، فكل ذلك يدل على أن حب آل محمد واجب، وقال الشافعي (رضي الله عنه):

يا راكباً قف بالمحصب من منى

واهتف بساكن خيفها والناهض

سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى

فيضاً كما نظم الفرات الفاض

إن كان رفضاً حُب آل محمد

فليشهد الثقلان أنني رافضى»(١).

لذا لا نرى ضروره للخوض في ذكر الأدلة على وجوب حب أهل البيت (عليهم السلام)، ونقتصر \_ من باب التيمن والتبرك \_ على ذكر بعض الروايات الدالة على وجوب الحب، وقد ورد فيها اسم الإمام الحسين (عليه السلام):

١\_ عن عبد الله بن مسعود، قال: «كان النبي (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يصلّي والحسن والحسين يثبان على ظهره، فيأعدهما الناس، فقال (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): دعوهما، بأبي هما وأمي، مَنْ أَحَبَّنِي فَلْيَحِبْ هَذَيْنِ». أخرجه النسائي(٢)، وابن أبي شيبه(٣)، وابن خزيمة، وابن حبان في

ص: ٢٦٦

١- الفخر الرازي، محمد بن عمر، التفسير الكبير: ج ٢٧، ص ١٦٦.

٢- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى: ج ٥، ص ٥٠.

٣- ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، المصنف: ج ٧، ص ٥١١.

صحيحهما(١)، وأورده ابن حجر في الإصابه(٢)، واللفظ لابن حبان. قال ابن حجر بعد ذكر الحديث: «وله شاهد في السنن، وصحيح ابن خزيمة، عن بريده، وفي معجم البغوى نحوه بسند صحيح، عن شداد بن الهاد(٣). وقال الألبانى: «حسن»(٤).

وقد عرفت أنه صحيح عند ابن حبان، وابن خزيمة أيضاً؛ لوجوده في كتابيهما، وقد التزما بذكر ما هو صحيح فقط، كما هو جلئ واضح من مقدمه كتابيهما.

٢- وعن أبى هريره، قال: «سمعتُ رسول الله يقول للحسن والحسين: مَنْ أَحَبَّنِي فَلِحَبَّيْهِمَا».

أخرجه أبو داود الطيالسى(٥)، بلفظ: «فليحبَّ هذين». والبزار في (مسنده) على ما في (مجمع الزوائد)، قال الهيثمى: «رواه البزار، ورجاله وثقوا، وفيهم خلاف»(٦).

قلت: عرفت أن الحديث الأول حسن، فيكون هذا الحديث على فرض ضعفه، شاهداً للأول.

٣- وعن ابن مسعود أيضاً: «أنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ لِلْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبْتُهُمَا فَأَحْبَبْتُهُمَا، وَمَنْ أَحْبَبْتُهُمَا فَقَدْ أَحْبَبْتَنِي». قال الهيثمى: «رواه البزار وإسناده جيد»(٧).

٤- وعن أبى هريره قال: «خرج علينا رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ومعه الحسن والحسين، هذا على عاتقه وهذا على عاتقه، وهو يلثم هذا مرّه وهذا مرّه حتّى انتهى إلينا، فقال له

ص: ٢٦٧

١- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة: ج ٢، ص ٤٨. ابن حبان، محمد، صحيح ابن حبان: ج ١٤، ص ٤٢٧.

٢- ابن حجر، أحمد بن على، الإصابه: ج ٢، ص ٦٣.

٣- المصدر نفسه.

٤- الألبانى، محمد بن نوح، صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان: ج ٢، ص ٣٧٦.

٥- أبو داود الطيالسى، سليمان بن داود، مسند أبى داود: ص ٣٢٧.

٦- الهيثمى، على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٨٠.

٧- الهيثمى، على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٨٠.

رجل: يا رسول الله، إنك تحبهما؟ فقال: نعم، مَن أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَن أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَنِي». أخرجه الحاكم (١)، وأحمد (٢)، وغيرهم. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي (٣).

وأخرج الحديث جماعه من المحدّثين، عن أبي هريره مختصراً، مُقتصِرَين فيه على قوله فيهما: «مَن أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَن أَبْغَضَهُمَا فَقَدْ أَبْغَضَنِي». أخرجه النسائي (٤)، وأحمد (٥)، والطبراني (٦)، وغيرهم. قال العلامة أحمد محيّد شاكر: «إسناده صحيح» (٧).

وفي الباب روايات عديدة جداً.

فإذا كان النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يحبّ الحسين (عليه السلام) ويأمر الأمة بحبه، بل ويصريح بأن مبغض الحسين (عليه السلام) هو مبغض له، فكيف يمكن أن تصوّر أنّ الحسين (عليه السلام) خارج على خليفه زمانه، وشاقّ لعصا المسلمين ويجب قتله، فكيف ينسجم وجوب القتل مع وجوب الحبّ، فهذه المسأله الضرورية وهى وجوب حبّ الحسين (عليه السلام) وبقية أهل البيت (عليهم السلام)، تدلّ بصوره واضحه أنّ حركة الحسين (عليه السلام) حركة مشروع، وأنّ من قاتل وقتل الحسين (عليه السلام) ومن أمر بذلك إنّما هو مبغض للحسين (عليه السلام) وللرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وإلّا فيلزم من ذلك اجتماع النقيضين على الأمة، فهى من جهة يجب عليها حبّ الحسين (عليه السلام)، ومن جهة يجب عليها قتل الحسين (عليه السلام)! وهذا واضح البطلان، والحقيقه أنّ كلّ مسلم لو خلى وطبعه، وتأمل بفطرته، بعيداً عن التشويش الذهني؛ لرأى أنّ وجوب حبّ الحسين (عليه السلام) وحبّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)

ص: ٢٦٨

١- الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٣، ص ١٦٦.

٢- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٢، ص ٤٤٠.

٣- الحاكم النيسابورى، محمد بن عبد الله، المستدرک وبذيله تلخيص الذهبي: ج ٣، ص ١٦٦.

٤- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الكبرى: ج ٥، ص ٤٩.

٥- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٢، ص ٢٨٨.

٦- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٣، ص ٤٨.

٧- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر: ج ٧، ص ٥١٩، ح (٧٨٦٣).



له، وطريقته فى بيان فضله تدلّ بلا شكّ على مشرّوعيه ثورته، وحقّانيه موقفه، خصوصاً حينما يتأمّل فى الحديث الذى أشرنا إليه سابقاً، وهو قول النبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم): «حسين منى وأنا من حسين، أحبّ الله من أحبّ حسيناً»<sup>(١)</sup>، لآمن واطمأنّ قلبه بأنّ ثوره الحسين (عليه السّلام) هى امتداد لمشروع النبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) الرّسالى فى هذه الأُمّة، فالنبىّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) جاء بالرساله، والحسين (عليه السّلام) عمل على تثبيت تلك الرّساله فى حقه أريد فيها للإسلام أن يُطمس ويُغيب.

#### رابعاً: ما دلّ على أنّ مات وليس فى عنقه بيعه، مات ميتة جاهليه

وهذا الحديث صحيحٌ متّفق عليه بين الفريقين، فقد رواه الكلينى من محدّثى الشيعة بلفظ: «مَن مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهليه»<sup>(٢)</sup>. ولهم فيه طرق عديده، وألفاظ متقاربه، لا نرى ضروره للخوض بها.

وما يهّمنا أن نقف على هذا الحديث فى كتب أهل السنّه، ومن الواضح أنّهم رووه بألفاظ قريبه من ذلك، فقد أخرج مسلم فى صحيحه بسنده إلى عبد الله بن عمر، قال:

«سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يقول: ...ومن مات وليس فى عنقه بيعه، مات ميتة جاهليه»<sup>(٣)</sup>.

وعن أبى هريره ومعاويه، أنّ النبىّ قال: «مَن مات وليس عليه إمام، مات ميتة جاهليه». قال الألبانى: «إسناده حسن»<sup>(٤)</sup>.

وعن عبد الله بن عمر، قال: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يقول: مَن مات

ص: ٢٦٩

---

١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٤، ص ١٧٢. الترمذى، محمد بن عيسى، سنن الترمذى: ج ٥، ص ٣٢٤. ابن قولويه، جعفر بن محمد، كامل الزيارات: ص ١١٦. وأخرجه أيضاً الحاكم فى المستدرک وصحّحه، ووافقه الذهبى، المستدرک وبذيله تلخيص الذهبى: ج ٣، ص ١٧٧.

٢- الكلينى، محمد بن يعقوب، الكافى: ج ١، ص ٣٧٧.

٣- النيسابورى، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ج ٦، ص ٢٢.

٤- ابن أبى عاصم، أحمد بن عمرو، كتاب السنّه، ومعها ظلال الجنه فى تخريج السنه بقلم الألبانى: ص ٤٨٩.

والروايات عديدة في ذلك، ووجه الاستدلال بها أنّ الحسين (عليه السّلام) يعدّ من الصحابة عند أهل السنّة، والصحابة من أهل الجنّة، والحسين (عليه السّلام) لم يبايع لا- ليزيد ولا- لغيره. فيكون أمره بين اثنين، إمّا أن يكون هو الإمام ويزيد هو المنحرف الباغي المتسلّط على المسلمين بغير وجه، ولا تجب بيعته، ويجوز الخروج عليه، أو يكون يزيد هو الإمام، وإنّ الإمام الحسين (عليه السّلام) هو الباغي الشاقّ لعصا المسلمين، والمفرّق لشملمهم ويجب قتله.

فإنّ كان الثّاني، أي أنّ يزيد هو الخليفة الشرعي؛ لزم أنّ يكون الحسين (عليه السّلام) مات ميتة جاهلية، فيكون في النار نستجير بالله؛ لأنّ الجاهلية إمّا أن تكون جاهلية الكفر، أو جاهلية النفاق والضلال، وكلاهما يوجبان النار، في حين أنّ الحسين (عليه السّلام) من الصحابة، والصحابة من أهل الجنّة، فضلاً عن الحديث المتقدّم في حقّه، بأنّه وأخيه الحسن (عليهما السّلام) سيّدا شباب أهل الجنّة، فلا بدّ حينئذٍ من المصير إلى القول بأنّ يزيد لم يكن خليفه شرعيّاً، ولا تجب بيعته ولا طاعته، بل يجب الخروج عليه؛ لاغتصابه كرسى الخلافة، وعدم حكمه بما أنزل الله، وهذا يعنى مشروعيّة الثوره الحسينيه.

وما يُقال من أنّ الحسين (عليه السّلام) طلب أن يضع يده بيد يزيد، لكن القوم رفضوا ذلك، فلا ينطبق عليه أنّه لم يبايع، فهذا غير صحيح، وهو محض تهزّب من الجريمة، وتلميع لصوره يزيد لا أكثر؛ لأنّ هذا يتنافى مع موقف الإمام الحسين (عليه السّلام) من عدم البيعه، واضطراره الخروج إلى مكّه، وثمّ التعجيل بالخروج من مكّه خوف القتل، وتصريحاته المتكرّره بأنّ يزيد فاسق شارب للخمر «ومثلي لا يبايع مثله»، وأنّه: «على الإسلام السلام؛ إذ قد بُليت الأمّة براع مثل يزيد»، وتصريحاته المتكرّره بأنّ القوم تركوا طاعه الرحمن، ولزموا طاعه الشيطان، وأنّ السنّة أُميتت والبدعه أُحييت، وغير ذلك الكثير من الخطب منذ كان بالمدينه وإلى

ص: ٢٧٠

حين يوم عاشوراء، وكلها تتنافى مع أنه أراد أن يضع يده بيد يزيد.

أضِف إلى ذلك، فإنَّ عقبه بن سمعان وهو مَمَّن صحب الحسين (عليه السَّلام)، قد أنكر وكذَّب هذا الخبر، فقال: «صحبت حسيناً، فخرجت معه من المدينة إلى مكه، ومن مكه إلى العراق، ولم أفارقه حتَّى قُتل، وليس من مخاطبته الناس كلمه بالمدينه، ولا- بمكه، ولا- في الطريق، ولا بالعراق، ولا في عسكر، إلى يوم مقتله إلَّا وقد سمعتها، ألا والله ما أعطاهم ما يتذاكر الناس وما يزعمون من أن يضع يده في يد يزيد بن معاويه، ولا أن يسيروه إلى ثغر من ثغور المسلمين، ولكنّه قال: دعوني فلاذهب في هذه الأرض العريضة، حتَّى ننظر ما يصير أمر الناس»<sup>(١)</sup>.

### خامساً: ما دلّ على تأثر النبي وبكائه على الحسين وتأكيده على مظلوميته (عليه السلام)

والروايات في هذا الباب عديده جداً، لا يسعنا هنا إلّا أن نقف على نماذج منها؛ تلييه للغرض، وإلّا فهي تحتاج إلى بحوث موسّعه، وبطبيعته الحال سنقتصر في النقل على رواه أهل السنّه، ومن هذه الروايات:

١- أخرج أحمد والحاكم وغيرهم - واللفظ لأحمد - عن عمّار بن عمّار، عن ابن عبّاس، أنّه قال: «رأيتُ النبي (صلّى الله عليه وسلّم) في المنام بنصف النهار أشعث أغبر، معه قاروره فيها دم يلتقطه أو يتتبع فيها شيئاً، قال: قلت: يا رسول الله، ما هذا؟ قال: دم الحسين وأصحابه، لم أزل أتبعه منذ اليوم. قال عمّار: فحفظنا ذلك اليوم، فوجدناه قُتل ذلك اليوم»<sup>(٢)</sup>. وهذا الحديث صحّحه الحاكم وكذلك الذهبي<sup>(٣)</sup>.

ص: ٢٧١

١- الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك: ج ٤، ص ٣١٣.

٢- ابن جنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ١، ص ٢٤٢. أنظر: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين: ج ٤، ص ٣٩٨.

٣- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين، وبذيله تلخيص الذهبي: ج ٤، ص ٣٩٨.

ومن الواضح أنّ هذا الحديث طبق ما يتمناه أهل السنّه \_ من أنّ رؤيه النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) هي رؤيه صادقه، وأنّ الشيطان لا يتمثل به (١) \_ يوضح اهتماماً خاصاً من النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) في قضيه الحسين (عليه السلام)، وكان يخبر الأُمّه عن ذلك، وكان في غايه التأثير والحزن (أشعث أغبر)، وكان يجمع ويلتقط دم الحسين (عليه السلام) وأصحابه، وهذا يدلّ على أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) كان يرى مشـروعـه الثورة وحقانيتها، وإلّا لا-داعى أن يكون أشعث أغبر على شخص خارج بغير وجه حقّ على إمامه، ومفرّق لشمل الأُمّه، والنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) لا تأخذه في الله لومه لأئم، فهذا العمل منه يشير صراحةً إلى مظلوميه الحسين (عليه السلام) وأصحابه، وأنهم كانوا على الحقّ، خصوصاً أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) لم يقتصر في التقاط الدم على دم الحسين (عليه السلام)، بل دم الحسين وأصحابه، فلا يمكن تصوير الأمر بالعاطفه والقرابه وما شاكل ذلك، مع أنّنا نرى أنّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلّم) لا-يمكن أن يتصـرّف وفق العاطفه، إلّا فيما تتوافق مع الشرع الحنيف.

٢\_ أخرج أحمد عن عبد الله بن نجّي عن أبيه، قال: «إنّه سار مع عليّ (رضى الله عنه) وكان صاحب مطهرته، فلما حاذى نينوى وهو منطلق إلى صفين، فنادى على (رضى الله عنه): اصبر أبا عبد الله، اصبر أبا عبد الله بشط الفرات. قلت: وماذا؟ قال: دخلت على النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) ذات يوم وعيناه تفيضان، قلت: يا نبيّ الله، أغضبك أحد؟ ما شأن عينيك تفيضان؟ قال: بل قام من عندي جبريل قبل، فحدّثني أنّ الحسين يُقتل بشطّ الفرات. قال: فقال: هل لك إلى أنّ أشمّك من تربته؟ قال: قلت: نعم. فمدّ يده فقبض قبضه من تراب فأعطانيها، فلم أملك عيني أنّ فاضت» (٢). قال الهيثمي: «رواه أحمد، وأبو يعلى، والبزار، والطبراني ورجاله ثقات، ولم ينفرد نجّي بهذا» (٣).

ص: ٢٧٢

١- قال النووي: «فقد صحّ عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) أنّه قال: من رآني في المنام فقد رآني حقّاً؛ فإنّ الشيطان لا يتمثل في صورتي». النووي، يحيى بن شرف، المجموع (شرح المذهب): ج ٦، ص ٢٨٢.

٢- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٢، ص ٨٥.

٣- الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد: ج ٩، ص ١٨٧.

ففى هذا الخبر نلاحظ أنّ الإمام عليّاً ينادى صبراً أبا عبد الله، وهى دلالة على ما يحلّ به من الظلم والجور، وإلّا كيف يُنادى مَنْ هو شاقُّ لعصا المسلمين ومفترق الأُمّة بالصبر، ونلاحظ أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) يبكى وعيناه تفيضان بالدموع، وأنّ جبرئيل نزل من السماء ليخبر النبيّ بهذه الفاجعه ويحكى له الخبر، بل يلتقط قبضه من تراب كربلاء ليشمّها النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، والنبيّ لا يتمالك عيناه، فلماذا كلّ هذا؟ أهى من أجل شخص سيُفترق الأُمّة ويموت وهو عاصٍ خارج على الجماعة؟ أم هى بيان لعظمه الحسين (عليه السّلام) وعظمه ثورته ومظلوميته الكبرى، وحقانيته ومشروعيه وتحركه المبارك، لا نشكّ فى أنّ المسلم المتّبع للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم)، المُقتدى والمتأسّي بسيرته، سيجزم بالثانى، ويعرف من خلال تصرّفات النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) قيمه هذه الثوره، ومدى انحراف الأُمّة التى تجرّأت وقتلت ابن بنت نبيّها!

٣- وعن عائشه أو أمّ سلمه: «أنّ النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) قال لإحدهما: لقد دخل علىّ البيت ملك فلم يدخل علىّ قبلها، قال: إنّ ابنك هذا حسين مقتول، وإنّ شئت أريتك من تربه الأرض التى يُقتل بها. قال: فأخرج تربه حمراء» (١). قال الذهبي: «إسناده صحيح» (٢). وقال الهيثمى: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح» (٣).

وهذا الخبر أيضاً كغيره يبيّن اهتمام السماء بسؤاله عاشوراء، فيدخل ملكٌ لبيت النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلّم) لم يسبق له الدخول، لا لشىء سوى أنّ يخبره بمقتل ولده الحسين (عليه السّلام)، ويريه تربه حمراء من الأرض التى قُتل فيها، وما هذا الاهتمام إلّا نوعاً من إيقاظ الأُمّة وتنبهها إلى مظلوميه الحسين (عليه السّلام) ومشروعيه ثورته، وهى رساله غيب إلى جميع الأُمّة بأنّ ثوره الحسين (عليه السّلام) ثوره مشرّوعه، وأنّه سيقتل مظلوماً، فإنّ السماء سبقت الحدث لتخبر عنه،

ص: ٢٧٣

- ١- ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد: ج ٦ ص ٢٩٤.
- ٢- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج ٥ ص ١٠٤.
- ٣- الهيثمى، على بن أبى بكر، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٨٧.

ولتخرس الألسن التي تحاول التشكيك في مشروعيه تلك الثورة، فكيف يتصوّر المسلم أنّ الملك ينزل من السماء، ويُرى النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) تربه حمراء لمجرد أنّ الحسين (عليه السلام) شخص خارج على الجماعه، ومستحقّ للقتل! ولماذا يخبر النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) غيره بهذه القصّه؟

من الواضح أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أراد أن يوصل هذا الخبر لأسماع الأُمّه؛ ليعرفوا أنّ مسأله الحسين (عليه السلام) هي مسأله السماء، تدخّلت فيها الملائكه، وجاءت لتبيّن هذا الخبر المفجع بأنّ الأُمّه ستتحرف، وستقتل ابن نبيّها، وتحاول بعد ذلك التضليل وحرف الحقائق.

٤\_ عن أمّ سلمه: «أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اضطجع ذات يوم فاستيقظ وهو خائر، ثمّ اضطجع، ثمّ استيقظ وهو خائر دون المرّه الأولى، ثمّ رقد ثمّ استيقظ وفي يده تربه حمراء، وهو يُقلّبها(١)، فقلت: ما هذه التربه؟ قال: أخبرني جبريل أنّ الحسين يُقتل بأرض العراق، وهذه تربتها»(٢).

وهذا الخبر أخرجه الطبراني بلفظ قريب من ذلك، عن إبراهيم بن دحيم، حدثنا موسى بن يعقوب، حدّثني هاشم بن هاشم، عن وهب بن عبد الله بن زعمه، قال:

أخبرتني أمّ سلمه، وساق الخبر.

وكذلك عن عبد الله بن الجارود النيسابوري، ثنا أحمد بن حفص، حدّثني أبي، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن عبّاد بن إسحاق، عن هاشم بن هاشم، عن عبد الله بن وهب بن زعمه، عن أمّ سلمه(٣). وهذا السند صحيح كما سيأتي.

وأخرجه الحاكم عن أمّ سلمه باختلافٍ يسيرٍ في الألفاظ، فقد جاء فيه: «أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اضطجع ذات ليله للنوم فاستيقظ وهو خائر، ثمّ اضطجع فرقد ثمّ استيقظ وهو خائر دون ما رأيت به المرّه الأولى، ثمّ اضطجع فاستيقظ وفي يده تربه حمراء يُقلّبها، فقلت: ما هذه التربه يا

ص: ٢٧٤

١- في بعض المصادر كالمستدرک: (يُقلّبها) كما سيأتي.

٢- الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام: ج ٥، ص ١٠٣.

٣- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير: ج ٢٣، ص ٣٠٨ \_ ٣٠٩.

رسول الله؟ قال: أخبرني جبريل (عليه الصلاة والسلام) أن هذا يقتل بأرض العراق \_ للحسين \_ فقلت لجبريل: أرني ترابه الأرض التي يُقتل بها. فهذه تربتها». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه». وصححه الذهبي على شرط الشيخين أيضاً (١).

وفي هذا الخبر نرى حزن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبكاءه وانزعاجه لمقتل ولده الحسين (عليه السلام)، ونرى أنه يستيقظ أكثر من مره على غير طبعه متأثراً قلقاً منزعاً مما يراه، بل إنه استيقظ في المره الأخيره ويده تلك التربه الحمراء التي اصطبغت بدم الحسين (عليه السلام) الطاهر وهو يُقبلها (أو يقبلها)، فهل هذا الفعل من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ينسجم مع عدم مشروعيه ثورته، وهل يدل على صحه عمل يزيد وفرقته، أو يدل على عكس ذلك تماماً، من الواضح أن كل مسلم لو يرى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وبكاءه وانزعاجه وانفعاله على ما رآه من مقتل الحسين (عليه السلام) لجزم واطمئن بأن موقف الحسين (عليه السلام) هو الموقف الشـرعى، وأن يزيد وأتباعه هم الجناه والبغاه.

هذه فقط نماذج من الروايات التي تتحدث عن إخبار النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وحزنه الشديد على ولده الحسين (عليه السلام)، وهي كما عرفنا رساله للأئمه تبين مشروعيه تحرك الحسين (عليه السلام) ومظلوميته، وانحراف الأئمه التي قتلتها.

ص: ٢٧٥

---

١- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک على الصحيحين وبذيله تلخيص الذهبي: ج ٤، ص ٣٩٨.

اتضح من خلال هذا الفصل أنه يمكن أن نحكم على مشروعية الثورة الحسينية بعيداً عن أجواء وظروف ذلك المجتمع؛ ذلك بأن نفس الروايات النبويه تدلّ أنّ العمل الحسيني لا بدّ أن يكون مشروعاً، وقد قسّمنا الفصل إلى مبحثين، تناول الأول ما دلّ على إمامه الحسين (عليه السلام) من النصوص الشرعية، وقلنا: إنه بناءً على تمامية تلك النصوص على إمامه الحسين (عليه السلام) ستكون مشروعية تحرّكه بمستوى من الوضوح؛ إذ يُعتبر هو الإمام المُفترض الطاعه على كافه الأئمه، بل أوضحنا أنه حتى عند من لم تتم له النصوص على الإمامه فهي تدلّ على لزوم توقيير وحفظ واحترام أهل البيت (عليهم السلام)، بل والـتأسي بهم، والاعتماد على مقالهم وأفعالهم، ومعه يكون التحرك الحسيني مشروعاً أيضاً؛ إذ لا يمكن اجتماع وجوب الحفاظ عليهم واحترامهم مع كون تحرّكهم مخالفاً للشريعة، ويستحقّون عليه القتل!

ثمّ تناولنا في المبحث الثاني عدّه من الروايات التي لا تدلّ على الإمامه، لكن يمكن أن نستفيد منها مشروعيه الثورة؛ لمنافاه دلالاتها مع عدم المشروعيه.

وبهذا نختم هذا الكتاب؛ عسى أن نكون وفّقنا فيه لبيان جانب من الحقيقه، وبيان أن الثورة الحسينيه ثوره مشروعيه، ليس على المستوى الشرعي فحسب، بل أنّها يمكن أن تُؤطر ضمن القوانين التي جاءت بعدها بسنين طويله؛ لأنّها ثوره انبثقت من الفطره، ونادى بها الضمير الإنساني.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين



١. إتحاف الخيره المهرة بزوائد المسانيد العشـره، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق دار المشكاه للبحث العلمى، بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر دار الوطن للنشـر، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
٢. أحكام القرآن، أحمد بن على الجصـاص، تحقيق عبد السلام محمد على شاهين، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٣. الأحكام السلطانيه، أبو يعلى محمـد بن الحسين الفراء، صححه وعلّق عليه محمـد حامد الفقى، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٤. الأحكام السلطانيه والولايات الدينيه، على بن محمـد الماوردى، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٥. اختيار معرفه الرجال (رجال الكشـى)، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى، تحقيق السيد مهدي الرجائى، تصحيح وتعليق مير داماد الاسترآبادى، الناشر مؤسسـه آل البيت (عليهم السّلام) لإحياء التراث، قم، طبعه عام ١٤٠٤هـ.
٦. الأخبار الطوال، أبو حنيفه أحمد بن داود الدينورى، الناشر دار إحياء الكتاب العربى، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعه الدكتور جمال الدين الشيال، ط ١، ١٩٦٠م.

٧. الأخبار الموفقيات، الزبير بن بكار، تحقيق د. سامى مكى العانى، الناشر عالم الكتب، ط ٢، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٨. الإرشاد إلى قواطع الأدله في أصول الاعتقاد، أمام الحرمين عبد الملك ابن عبد الله الجوينى، حقه وعلق عليه وقدم له وفهرسه د. محمد يوسف موسى، على عبد المنعم عبد الحميد، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، طبعه عام ١٣٦٩هـ.
٩. الإرشاد في معرفه حجج الله على العباد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد العكبرى البغدادي، تحقيق مؤسس آل البيت (عليهم السلام) لتحقيق التراث، الناشر دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.
١٠. الاستيعاب في معرفه الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر، تحقيق على محمد البجاوى، الناشر دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
١١. استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوى الشرف، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى، تحقيق خالد بن أحمد الصمى، دار البشائر، بيروت، طبعه عام ١٤٢١هـ.
١٢. أسد الغابه في معرفه الصحابه، عز الدين أبو الحسن على بن محمد ابن الأثير الجزرى، تحقيق عادل أحمد الرفاعى، الناشر دار إحياء التراث العربى، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
١٣. الإصابه في تمييز الصحابه، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر دار الكتب العلميه - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٤. أصول الدعوه، عبد الكريم زيدان، ط ٣، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

١٥. الاعتصام، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي الغرناطي، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت \_ لبنان.

١٦. الإمامه والسياسه، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبه الدينوري، تحقيق طه محمد الزيني، الناشر مؤسسسه الحلبي.

١٧. الأمالي، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميه في مؤسسسه البعثه، الناشر مركز الطباعه والنشـر في مؤسسسه البعثه، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٨. الأمالي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق قسم الدراسات الإسلاميه في مؤسسسه البعثه، الناشر دار الثقافه، قم، ط ١، ١٤١٤هـ.

١٩. الإمام الحسين، عبد الله العلايلي، الناشر دار التربيه، بيروت \_ لبنان، ١٩٧٢م.

٢٠. أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، الناشر دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

**(ب)**

٢١. البدايه والنهائيه، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق وتدقيق وتعليق على شيرى، الناشر دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٢٢. البدء والتاريخ، مطهر بن طاهر المقدسى، الناشر مكتبه الثقافه الدينيه، بور سعيد.

**(ت)**

٢٣. تاريخ الأمم والملوك، محمد بن جرير الطبرى، مراجعه وتصحيح وضبط نخبه من العلماء، الناشر مؤسسسه الأعلمى، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ.

ص: ٢٧٩

٢٤. تاريخ المدينه، أبو زيد عمر بن شبه النميري، تحقيق فهميم محمد شلتوت، الناشر دار الفكر، قم، طبعه عام ١٤١٠هـ.
٢٥. تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن بن هبه الله ابن عساكر، تحقيق علي شيري، الناشر دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٢٦. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دراسه وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
٢٧. تاريخ الإسلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٢٨. تاريخ الخلفاء، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعه السعاده، مصـر، ط ١، ١٣٧١هـ.
٢٩. تاريخ اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي، الناشر دار صادر، بيروت.
٣٠. تعجيل المنفعه، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت \_ لبنان.
٣١. التذكرة الحمدونية، محمد بن الحسن ابن حمدون، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، الناشر دار صادر، بيروت \_ لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
٣٢. تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أبو قتيبه نظر الفاريابي، مكتبه الكوثر، الرياض، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ٣٣- تذكرة الخواص، يوسف بن فرغلي سبط بن الجوزي، تحقيق د. عامر النجار،

الناشر مكتبة الثقافه الدينيه، ط ١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٣٤. التفسير الكبير، محمد بن عمر الرازي، ط ٣.

٣٥. تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم)، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمد خطيب، الناشر المكتبة العصريه \_ صيدا.

٣٦. تذكره الفقهاء، العلامة الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي، تحقيق ونشر مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، قم \_ إيران، ط ١، ١٤١٤هـ.

٣٧. تاريخ خليفه بن خياط، خليفه بن خياط العصفري، تحقيق د. سهيل زكار، الناشر دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣م \_ ١٤١٤هـ.

٣٧. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق إبراهيم أبو طفيش، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعه عام ١٤٠٥هـ.

٣٩. التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، الناشر مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٤٠. تهذيب خصائص الإمام علي (عليه السلام)، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق محمد ابن شريف أبو إسحاق الحجازي، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

(ج)

٤١. جامع الأصول في أحاديث الرسول |، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، الناشر مكتبة الحلواني،

ص: ٢٨١

ومطبعة الملاح، ومكتبه دار البيان، طبعه عام ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٤٢. جوامع السيره، على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، تحقيق الدكتور إحسان عباس، والدكتور ناصر الدين الأسد، ومراجعته أحمد محمد شاكر، الناشر دار المعارف، مصر.

٤٣. جواهر العقدين، علي بن أحمد بن عبد الله السمهودي، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

٤٤. الجواهره في نسب الإمام علي وآله، محمّد بن أبي بكر الأنصاري البري، تحقيق د. محمّد التونجي، الناشر مكتبه النووي، دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ.

(خ)

٤٥. الخرائج والجرائح، سعيد بن هبه الله قطب الدين الراوندي، تحقيق ونشر مؤسسّه الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، ط ١، ١٤٠٩هـ.

٤٦. الخلافه، محمّد رشيد رضا، الناشر: الزهراء للإعلام العربي، القاهره، مصر.

(د)

٤٧. روضه الطالبين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت \_ لبنان.

٤٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٩. الرياض النضره في مناقب العشره، أبو جعفر محبّ الدين أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري، دار الكتب العلميه، بيروت \_ لبنان.

ص: ٢٨٢

(ز)

٥٠. زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تحقيق محمد عبد الرحمن عبد الله، الناشر دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٥١. الزهره العطره في حديث العتره، أبو المنذر سامي بن أنور المصري الشافعي، الناشر دار الفقيه، مصر، طبعه عام ١٩٦٩م.

(س)

٥٢. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمّد بن يوسف الصالحى الشامى، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.

٥٣. السقيفه وفدك، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري، روايه عزّ الدين عبد الحميد بن أبى الحديد المعتزلى، تقديم وجمع وتحقيق الدكتور الشيخ محمّد هادى الأمينى، الناشر شركه الكتبى للطباعه والنشر، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٣هـ.

٥٤. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائى، تحقيق عبد الغفار سليمان البندارى، سيد كسروى حسن، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٥٥. سنن النسائى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائى، الناشر دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٤٨هـ/ ١٩٣٠م.

٥٦. سنن أبى داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن شداد السجستانى، تحقيق وتعليق سعيد محمد اللحام، الناشر دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

٥٧. سلسله الأحاديث الصحيحه، محمد ناصر الدين الألبانى، الناشر مكتبه

المعارف، الرياض، طبعه عام ١٤١٥هـ.

٥٨. سنن الترمذى، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى، تحقيق وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، الناشر دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٩. السيره الحلبيه فى سيره الأمين المأمون، على بن برهان الدين الحلبي، الناشر دار المعرفه، طبعه عام ١٤٠٠هـ.

٦٠. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسه الرساله، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.

(ش)

٦١. شرح نهج البلاغه، عزّ الدين أبو حامد بن هبه الله بن محمد بن أبي الحديد المعتزلى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار إحياء الكتب العربيه، ط ١، ١٣٧٨هـ.

٦٢. الشـريعه، أبو بكر محمد بن الحسين الأجرى، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجى، دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

٦٣. شرح المقاصد فى علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، الناشر دار المعارف النعمانيه، باكستان، ط ١، ١٤٠١هـ.

٦٤. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبد الله بن أحمد الحسكاني، تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودى، الناشر مؤسسه الطبع والنشر التابعه لوزارة الثقافه

والإرشاد الإسلامى، إيران، مجمع إحياء الثقافه الإسلاميه، ط ١، ١٤١١هـ.

ص: ٢٨٤



٦٥. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، القاضي النعمان أبو حنيفة بن محمد بن منصور المغربي، تحقيق السيد محمد الحسيني الجلالى، الناشر جماعه المدرّسين، قم، ط ٢، ١٤١٤هـ.

٦٦. شرح نهج البلاغه، محمد عبده، الناشر: دار الذخائر، قم، ط ١، ١٤١٢هـ.

٦٧. شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف النووى، الناشر دار الكتاب العربى، بيروت، طبعه عام ١٤٠٧هـ.

٦٨. شعراء النصـرانيه بعد الإسلام، لويس شيخو اليسوعى، الناشر مطبعه الآباء المرسلين اليسوعيين، بيروت، ١٨٩٠م.

(ص)

٦٩. الصحاح (تاج اللغة و صحاح العربيه)، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.

٧٠. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان التميمى البستى، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الناشر مؤسسـه الرساله، ط ٢، ١٤١٤هـ.

٧١. صحيح ابن خزيمه، محمد بن إسحاق بن خزيمه السلمى النيسابورى، تحقيق وتعليق وتخريج وتقديم الدكتور محمد مصطفى الأعظمى، الناشر المكتب الإسلامى، ط ٢، ١٤١٢هـ.

٧٢. صحيح شرح العقيد الطحاويه، حسن بن على السقاف، الناشر دار الإمام النووى، الأردن، ط ١، ١٤١٦هـ.

٧٣. صحيح موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، محمّد ناصر الدين الألبانى، الناشر

ص: ٢٨٥

دار الصمعي، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٧٤. صلح الحسن، الشيخ راضي آل ياسين، خال من البيانات.

٧٥. صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، الناشر دار الفكر، بيروت، طبعه عام ١٤٠١هـ.

٧٦. صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، الناشر دار الفكر، بيروت.

٧٧. الصواعق المحرقة، الهيثمي، أبو العباس أحمد بن محمد بن حجر المكي، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، الناشر مؤسسه الرساله، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(ط)

٧٨. الطبقات الكبرى، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع، الناشر دار صادر، بيروت.

(ع)

٧٩. العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل، محمد بن عقيل بن عبد الله العلوي الحضرمي، تحقيق وتعليق: حسن بن علي السقاف، الناشر دار الإمام النووي، عمان، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٨٠. علل الشرائع، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق القمي، تقديم السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر منشورات المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، طبعه عام ١٣٨٥هـ.

٨١. علم الاجتماع السياسي (قضايا العنف السياسي والثورة)، شعبان الطاهر

ص: ٢٨٦

الأسود، الناشر الدار المصرية اللبنانية للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

٨٢. علم الاجتماع السياسى، مولود زايد الطيب، الناشر دار الكتب الوطنيه، بنغازى، ليبيا، ط ١، ٢٠٠٧م.

٨٣. علم الثورة فى النظرية الماركسيه، يورى كرازين، ترجمه سمير كرم، بيروت \_ لبنان، الناشر دار الطليعه، ط ١، ١٩٧٥م.

٨٤. عمدہ الطالب فى أنساب آل أبى طلب، جمال الدين أحمد بن على ابن عنبه، تحقيق محمد حسن آل طالقانى، الناشر المطبعه الحيدريه، النجف الأشرف، ط ٢، ١٣٨٠هـ.

(غ)

٨٥. غياث الأمم فى التياث الظلم، أمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجوينى، الناشر مكتبه إمام الحرمين، ط ٢، ١٤٠١هـ.

(ف)

٨٦. فتح البارى شرح صحيح البخارى، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى، الناشر دار المعرفه، بيروت، ط ٢.

٨٧. فتح المغيث شرح ألفيه الحديث، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى، دار الكتب العلميه، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٨٨. فتح القدير الجامع بين فنى الروايه والدرايه من علم التفسير، محمد بن على بن محمد الشوكانى، الناشر عالم الكتب، بيروت.

٨٩. الفتوح، أحمد بن أعثم الكوفى، تحقيق على شيرى، الناشر دار الأضواء، ط ١، ١٤١١هـ.

ص: ٢٨٧

٩٠. الفخرى فى الآداب السلطانية، محمد بن على بن طباطبا بن الطقطقى. خالٍ من البيانات.

٩١. الفصول المهمّة فى معرفه الأئمّه، على بن محمد بن أحمد بن الصباغ المالكى، تحقيق سامى الغريرى، الناشر دار الحديث، قم، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٩٢. فضائل الصحابه، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى، تحقيق: د. وصى الله محمد عباس، الناشر مؤسسّه الرساله، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٩٣. الفتنة الكبرى، طه حسين، الناشر دار المعارف، مصر.

٩٤. الفوائد المجموعه فى الأحاديث الموضوعه، محمد بن على بن محمد الشوكانى، تحقيق عبد الرحمن يحيى المعلمى، الناشر المكتب الإسلامى، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

(ق)

٩٥. القانون الدستورى، حسن مصطفى البحرى، ط ١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

٩٦. قطف الأزهار المتناثره فى الأحاديث المتواتره، جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق خليل محيى الدين، الناشر المكتب الإسلامى، بيروت، ودمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٩٧. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمى، دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.

(ك)

٩٨. الكافى، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينى البغدادى، تعليق على أكبر الغفارى، الناشر دار الكتب الإسلاميه، ط ٥، ١٣٦٣ش.

ص: ٢٨٨

٩٩. الكامل فى التاريخ، عزّ الدين أبو الحسن عليّ بن محمّد بن الأثير الجزرى، الناشر دار صادر، دار بيروت، طبعه عام ١٣٨٦هـ.
١٠٠. الكامل فى ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدى بن عبد الله بن محمد الجرجانى، قراءه وتدقيق يحيى مختار غزاوى، الناشر دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.
١٠١. كامل الزيارات، جعفر بن محمد بن قولويه القمى، الناشر مؤسسه نشر الفقاهه، ط ١، ١٤١٧هـ.
١٠٢. كتاب السنّه، أبو بكر أحمد بن عمرو الشيبانى ابن أبى عاصم الضحّاك، ومعه ظلال الجنه فى تخريج السنه، بقلم محمد ناصر الألبانى، الناشر المكتب الإسلامى، بيروت، ط ٣، ١٤١٣م.
١٠٣. الكشف والبيان (تفسير الثعلبى)، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبى النيسابورى، تحقيق الإمام أبى محمد بن عاشور، الناشر دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
١٠٤. كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب السنّه، نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، مؤسسه الرساله، ط ١، ١٣٩٩هـ.
١٠٥. الكنى والأسماء، أبو بشر محمّد بن أحمد الدولابى، تحقيق أبو قتيبه نظر محمّد الفارابى، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
١٠٦. كشف الخفاء ومزيل الالتباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنه الناس، إسماعيل بن محمد العجلونى الجراحى، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

(ج)

١٠٧. لُبَاب النقول في أسباب النزول، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تصحيح أحمد عبد الشافي، الناشر دار الكتب العلميّه، بيروت \_ لبنان.

١٠٨. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، الناشر دار صادر، بيروت، ط ١.

١٠٩. اللهوف في قتلى الطفوف، علي بن موسى بن جعفر بن طاووس، الناشر أنوار الهدى، قم \_ إيران، ط ١، ١٤١٧هـ.

(م)

١١٠. مجموع الفتاوى، أبو العباس أحمد بن عبد الحلِيم بن تيميه، تحقيق عبد الرحمن ابن محمد العاصمي وابنه محمد، الناشر مكتبه ابن تيميه، ط ٢.

١١١. مقدمه ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضـرمي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤.

١١٢. مثير الأحران، نجم الدين محمد بن جعفر بن نما الحلّي، الناشر المطبعه الحيدريه، النجف، ١٣٦٩هـ / ١٩٥٠م.

١١٣. المختصر من أخبار البشر، إسماعيل بن علي أبو الفداء، عماد الدين، الناشر دار المعرفه للطباعه والنشر، بيروت \_ لبنان.

١١٤. المعجم الفلسفي، جميل صليبا، الناشر دار الكتاب اللبناني، بيروت \_ لبنان، ١٩٨٢م.

١١٥. أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصبهاني، مقاتل الطالبين، تقديم وإشراف كاظم المظفر، الناشر المكتبه الحيدريه، النجف الأشرف، ط ٢، ١٣٨٥هـ.

ص: ٢٩٠

١١٦. مسند أبي داود، سليمان بن داود الطيالسي، الناشر دار المعرفه \_ بيروت.

١١٧. المدخل لدراسة القانون، عمر طه بدوي محمد، طبع سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١١٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر.

١١٩. مرقاه المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق جمال عيتاني، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٢٠. مآثر الإنافه في معالم الخلافه، أحمد بن عبد الله القلقشندي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، الناشر مطبعه حكومه الكويت، ط ٢، ١٩٨٥م.

١٢١. مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، محمد بن سليمان الكوفي، تحقيق محمد باقر محمودي، الناشر مجمع إحياء الثقافه الإسلاميه، قم المقدسه، ط ١، ١٤١٢هـ.

١٢٢. المعجم الوسيط، مجموعه من المؤلفين في مجمع اللغة العربيه بالقاهره، الناشر دار الدعوه.

١٢٣. مروج الذهب ومعادن الجوهر، علي بن الحسين المسعودي، الناشر دار الهجره، قم \_ إيران، ط ٢، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٢٤. المعجم الفلسفي لمجمع اللغة العربيه بالقاهره، الناشر الهيئه العامه لشؤون المطابع الأميريه، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١٢٥. المجموع (شرح المهذب)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر دار الفكر، بيروت.

١٢٦. المنح المكيه فى شرح الهمزيه، أبو العباس الهيثمي أحمد بن محمد بن على بن حجر المكي، المسمى أفضل القرى لقرء أم القرى، عنى بتحقيقه والتعليق عليه: أحمد جاسم المحمّد وبوجمه بكرى، الناشر دار المنهاج، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ.
١٢٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين على بن أبى بكر الهيثمي، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، طبعه عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
١٢٨. المصنف فى الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبى شيبه الكوفى، تحقيق وتعليق سعيد اللحام، دار الفكر للطباعه، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١٢٩. المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعانى، تحقيق وتخريج وتعليق حبيب الرحمن الأعظمى، منشورات المجلس العلمى.
١٣٠. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، تحقيق قسم التحقيق بدار الحرمين، دار الحرمين، القاهره، طبعه عام ١٤١٥هـ.
١٣١. المعجم الصغير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، دار الكتب العلميه، بيروت.
١٣٢. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، تحقيق وتخريج حمدى عبد المجيد السلفى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ٢.
١٣٣. المطالب العالیه بزوائد المسانيد الثمانيه، أحمد بن على بن حجر العسقلانى، تحقيق د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشترى، دار العاصمه، دار الغيث، السعوديه، ط ١، ١٤١٩هـ.
١٣٤. مسند أبى يعلى، أحمد بن على بن المثنى أبو يعلى الموصلى، تحقيق حسين سليم



أسد، الناشر دار المأمون للتراث.

١٣٥. مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار صادر \_ بيروت. ونشر: مؤسسه قرطبه \_ القاهرة، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط. ونشر: دار الحديث \_ القاهرة، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر وحمزه أحمد الزين، ط ١\_ ١٤١٦هـ.

١٣٦. المستدرک علی الصحیحین، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، إشراف د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر دار المعرفة، بيروت.

١٣٧. مطالب السؤل في مناقب آل الرسول، كمال الدين محمد بن طلحه الشافعي، تحقيق ماجد أحمد العطيه.

١٣٨. مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، علي بن محمد بن المغازلي، تحقيق وتعليق محمد باقر البهبودي، دار الأضواء، بيروت، طبعه عام ١٤٢٤هـ.

١٣٩. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي، الناشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعه عام ١٣٩٩هـ.

١٤٠. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، الناشر دار الكتب العلمي، بيروت \_ لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ.

١٤١. منهاج السنه النبويه في نقض كلام الشيعة القدرية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميه، تحقيق د. محمد رشاد سالم، الناشر مؤسسه قرطبه، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

١٤٢. مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الموفق بن أحمد الخوارزمي الحنفي،

تحقيق الشيخ مالك المحمودى، الناشر جماعه المدرّسين، قم، ط ٢، ١٤١٤هـ.

١٤٣. المواقف فى علم الكلام، عضد الدين عبد الرحمن الشافعى الإيجى، تحقيق عبد الرحمن عميره، الناشر دار الجيل، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٤٤. مواقف المعارضه فى عهد يزيد بن معاويه، محمّد بن عبد الهادى الشيبانى، الناشر دار طيبه، الرياض \_ السعوديه، ط ٢، ١٤٣٠هـ.

١٤٥. ميزان الاعتدال فى نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد الذهبى، تحقيق على محمد البجاوى، الناشر دار المعرفه، بيروت، ط ١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

(ن)

١٤٦. النجوم الزاهره فى ملوك مصر والقاهره، يوسف بن تغرى الأتابكى، الناشر وزاره الثقافه والإرشاد القومى، المؤسسه المصرىه العامه للتأليف والترجمه والطباعه والنشر.

١٤٧. نحو إنقاذ التاريخ الإسلامى، المالكى حسن بن فرحان، الناشر مؤسسه اليمامه الصحفيه، طبعه عام ١٤١٨هـ.

١٤٨. النهايه فى غريب الحديث والأثر، مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمّد بن الأثير الجزرى، تحقيق محمود محمّد الطناحى، الناشر مؤسسه إسماعيليان، قم، ط ٤، ١٣٦٤ش.

١٤٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الاخبار، محمد بن على بن محمد الشوكانى، الناشر دار الجيل، بيروت، طبعه عام ١٩٧٣م.

١٥٠. نقد كتاب أصول مذهب الشيعة، محمد القزوينى مع اللجنه العلميه، الناشر

ص: ٢٩٤

مؤسسه ولي عصر للدراسات الإسلاميه، قم \_ إيران، ط ١، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.

١٥١. نهايه الأرب فى فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويرى، تحقيق مفيد قمحيه وجماعه، الناشر دار الكتب العلميه، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.

(٥)

١٥٢. هدى السارى مقدمه فتح البارى، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى، الناشر دار إحياء التراث العربى، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٦)

١٥٣. الوجيز فى القانون الدستورى، حسنى بوديار، الناشر دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

### المجلات والدوريات

١. مجله القانون والاقتصاد، العدد الرابع، ديسمبر ١٩٥٩م، عبد المنعم البدر اوى، مقال بعنوان: القانون المقارن، تعرّف به وبتاريخه.

٢. مجله الجديد، العدد ٢٦٣، ١٥ ديسمبر ١٩٨٢م، حسنى درويش، مقال بعنوان: نحو ثقافه قانونيه مبسطه، لا يُعذر المرء بالجهل بالقانون.

٣. مجله الإصلاح الحسينى، العدد ٢، السنه الأولى، ١٤٣٤هـ، حكمت الرحمه، مقال بعنوان: الثوره على عثمان وموقف علىّ منها.

٤. مجله المجمع العلمى العراقى، العدد ٧٥، السنه ١٤١٤هـ، منذر الشاوى، مقال بعنوان: القانون الدولى، أساسه وطبيعته.

٥. مجله الإسلام اليوم، العدد ٩٠، حزيران (جون) ٢٠١٢م، محمّد سيّد بركه، مقال بعنوان: الثوره مفهومها وأسبابها.

ص: ٢٩٥

٦. مجلّه الڤيموقراطيه، العدد ٥٢، أكتوبر ٢٠١٣هـ، وفاء على داود، مقال بعنوان: التأصيل النظرى لمفهوم الثورة، والمفاهيم المرتبطة بها.

## المواقع الإلكترونية

١. عبد الهادى عتياس، مقال بعنوان: حق الإنسان فى مقاومه القوانين الجائره، مجلّه معابر، منشور على شبكة الأنترنت: [http://www.maaber.org/issue\\_january\\_٠٥/non\\_violence١.htm](http://www.maaber.org/issue_january_٠٥/non_violence١.htm)

٢. عبد الله السلمو، مقال بعنوان: دراسه قانونيه الثورات العربيه والقانون الدولى، منشور على الأنترنت:

<https://www.zamanalwsl.net/news/٢٢٨٠٥.html>

٣. قادرى سميه، شنين محمد مهدى، مقال بعنوان: سييسولوجيا الثورة، منشور على الموقع التالى:

<http://bohothe.blogspot.com/٢٠١١/٠٤/blog-post.html>

٤. الموسوعه الحره، موقع ويكيبيديا:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9>

مقدمه المؤسسه ٧

مقدمه المؤلف.. ١١

الفصل الأول بحوث تمهيديه

المبحث الأول: ضروره الإمامه ونظره موجزه فى شرعيه إمامه أهل البيت (عليهم السلام) على ضوء القرآن والسنة ١٧

المبحث الثانى: القانون الوضعى وضرورته الاجتماعيه ٢٩

المبحث الثالث: مفهوم الثوره ٣٣

أسباب الثورات وأنواعها ٤١

مفهوم الثوره وانطباقه على التحرك الحسينى.. ٤٢

الفصل الثانى مشروعيه الثوره فى ضوء صلح الإمام الحسن (عليه السلام)

المبحث الأول: وفاه النبى (صلّى الله عليه وآله وسلّم) وتغيير مسار الأمة ٤٧

١\_ نبذه عن السقيفه وتداعياتها ٤٧

٢\_ علىّ وبنو هاشم وجمع من الصحابه لم يبايعوا ٥٤

٣\_ ما بعد خلافه أبى بكر. ٥٩

٤\_ ما بعد عثمان. ٦٣

ص: ٢٩٧

المبحث الثاني: قراءه فى شروط الصلح. ٧١

وقفه مع الشرط المتعلق بالخلافه. ٧٣

الصيغه الأولى: ٧٤

الصيغه الثانيه: ٧٨

وقفه مع الدكتور محمد عبد الهادى الشيبانى .. ٨١

الصيغه الثالثه: ٨٦

المبحث الثالث: مشروعيه عقد المعاهده بين طرفين شرعى وآخر غير شرعى. ٨٩

هل تنازل الإمام الحسن (عليه السلام) عن إمامته؟. ٩٢

المبحث الرابع: معاويه وإخلاله بشروط الصلح. ٩٥

المبحث الخامس: الأثر المترتب على مخالفه الهدنه شرعاً وقانوناً ٩٩

خلاصه ونتائج. ١٠٣

الفصل الثالث مشروعيه الثوره فى ضوء عدم مشروعيه الحاكم

تمهيد. ١٠٧

المبحث الأول: صفات الحاكم وشروطه فى الإسلام (نظره مختصره). ١٠٩

المبحث الثاني: يزيد وعدم أهليته للخلافه ١١٧

نسب يزيد وبيئته التى نشأ بها ١١٨

يزيد فى كلمات الصحابه والتابعين والعلماء والمؤرخين... ١٢٥

أ \_ يزيد على لسان الصحابه والتابعين .. ١٢٥

ب \_ يزيد على لسان العلماء والمؤرخين .. ١٢٩

ج \_ أفعال يزيد بعد توليه الخلافه. ١٣٥



يزيد وروايه القسطنطينيه. ١٣٩

المبحث الثالث: ولايه العهد من جهه شرعيه ١٤٧

المبحث الرابع: بيعه يزيد من جهه شرعيه ١٥٩

١\_ عدم وجود نصّ على شرعيه البيعه. ١٥٩

٢\_ البيعه لم تتحقّق خارجاً ١٦٤

المبحث الخامس: مشروعيه حكم يزيد في ضوء القوانين الوضعيه ١٦٩

خلاصه ونتائج. ١٧٤

الفصل الرابع مشروعيه الثوره في ضوء وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشرعي

و ضمان الحريات في القانون الوضعي

المبحث الأول: الثوره الحسينيه وفق وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحفاظ على بيضه الإسلام ١٧٧

شبهه عدم تحقّق شرائط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجواب عنها ١٨٣

١\_ عدم تحقّق شرطيه احتمال التأثير.. ١٨٣

٢\_ عدم تحقّق شرطيه عدم الضرر على الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر. ١٨٤

الجواب على عدم تحقّق شرطيه احتمال التأثير.. ١٨٥

الجواب على عدم تحقّق شرطيه الأمن من الضرر. ١٨٧

شبهه تناقض العلم بمقتله وإرساله مسلم بن عقيل إلى الكوفه. ١٨٩

جواب الشبهه. ١٩٠

المبحث الثاني: الحرّيّه ورفض الظلم والاستعباد وفق القانون الوضعي. ١٩٣

خلاصه ونتائج. ٢٠٣

ص: ٢٩٩



الفصل الخامس مشروعيه الثورة وفق بيعه المجتمع الإسلامى للإمام الحسين (عليه السلام)

المبحث الأول: مؤهلات الإمام الحسين (عليه السلام) للخلافه ٢٠٧

النسب الحسينى .. ٢٠٧

الفضائل الحسينيه. ٢١٠

الحسين وشروط الخلافه عند أهل السنّه. ٢١٢

المبحث الثانى: رسائل أهل الكوفه والبصره وانعقاد البيعه للحسين (عليه السلام)... ٢١٧

احتجاج الإمام الحسين (عليه السلام) برسائل أهل الكوفه. ٢٢٧

شبهه أنّ التحرك الحسينى وفق الرسائل يتنافى مع استمراره بالتحرك، مع علمه بخيانته أهل الكوفه. ٢٣٨

جواب الشبهه. ٢٣٨

مشروعيه الثورة قانوناً وفق بيعه أهل الكوفه. ٢٤٠

خلاصه ونتائج. ٢٤٣

الفصل السادس دلائل قرآنيه ونبويه على مشروعيه ثوره الإمام الحسين (عليه السلام)

تمهيد. ٢٤٧

المبحث الأول: الثورة الحسينيه وفق نظريه النص ... ٢٤٩

المبحث الثانى: النصوص الدالّه على فضائله، ويمكن من خلالها الحكم على ثورته ٢٤١

أولاً: ما دلّ على أنّ الحسن والحسين (عليهما السلام) سيّدا شباب أهل الجنه. ٢٤١

ثانياً: ما دلّ على أنّ النبىّ (صلى الله عليه وآله وسلم) حرب لمن حارب أهل البيت (عليهم السلام)، وسلم لمن سالمهم. ٢٤٤

ثالثاً: ما دلّ على وجوب محبّه أهل البيت (عليهم السلام) ومن ضمنهم الحسين (عليه السلام)... ٢٤٥

ص: ٣٠٠

رابعاً: ما دلّ على أنّ من مات وليس في عنقه بيعة، مات ميتة جاهلية. ٢٦٩

خامساً: ما دلّ على تأثر النبيّ وبكائه على الحسين وتأكيده على مظلوميته (عليه السلام).... ٢٧١

خلاصه ونتائج. ٢٧٦

المصادر والمراجع. ٢٧٧

المحتويات.. ٢٩٧

ص: ٣٠١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية  
اصبهان  
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

